جوردون هـ. توري



السياسة السورية والعسكريون

١٩٤٥ - ١٩٥٨

ترجمة

محمود فلاحة

دار الجماهير

Hamad Khalifa

السياسة السورية والعسكريون

Hamad Khalifa

السياسة السورية والعسكريون
١٩٤٥ - ١٩٥٨

تأليف
جوردون هـ. توري

ترجمة
محمود فلاحة

دار الجماهير

الطبعة الثانية

١٩٦٩

كلهم يريدون شيئاً جديداً ، ولهم ، مع سطحيتهم وتمردهم ، ولـــع بالسياسة وهي علم يسهل جداً على السوريين الهذر فيه ولكن يصعب عليهم اجادته . انهم ساخطون دائماً على أية حكومة تقوم في بلدهم ، الا أن ندرة منهم فكرت مخلصة بتقديم بديل ... والأندر منهـا أولئك الذين سيقرون هذا البديل .

ت . إ . لورنس

في

أعمدة الحكمة السبعة

Hamad Khalifa

مقدمة

هذا الكتاب رحلة في قفار التاريخ المعاصر للشرق الأدنى وهو منطقة لما تكتشف تماماً حتى الآن ولما يدون تاريخها بعد، وستكون هذه المغامرة موجزاً يجمع بين الرواية والتحليل ، لتاريخ بلد خلال السنوات المضطربة التي تلت استقلالها وذلك لأن تاريخاً دقيقاً لسوريا بعد الحرب لم يكتب . ان الكاتب ليدرك تماماً أن بعض مظاهر هذا المؤلف بدون الافادة من المنظورات التاريخية ، قد يحكم عليه بعدم الدقة ، بيد أن الصورة الشاملة والاستنتاجات العامة ستظل على أية حال صالحة. ومع أن الحقبة موضوع البحث قد دخلت في التاريخ الا أنها تتلاءم وتجارب سورية الجديدة عقب انفصال الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، فقليل من المشاكل الاساسية قد تغير ، وما بقي منها لا يزال يصيب بوبأه نظام الحكم الحالي .

وهذا المؤلف ، رغم أنه قصد به أن يكون تاريخاً ... قد اختص بالمظاهر الأوسع في مسرح الحياة السورية كالقوى الجغرافية الفاعلة والشعب وثقافته وشكل الحكومة والجيش والأحداث الخارجية التي أثرت في التاريخ السوري لذلك اسهب الفصل الأول في الحديث عن الماضي اللازم لتفهم اكمل للاحداث التي تلي ، أما الخاتمة الاستنتاجية فتحاول تجميع العوامل التي أسهمت في اخفاق الحكومة الديمقراطية في سورية .

ان الكاتب لا يدّعي أنه اطلع على المصادر المطبوعة جميعها والتي غطت الفترة التي تناولتها الدراسة ، ولكنه حاول جاهداً ذلك ، كما لم يقدم عذراً لاعتماده القوي على الصحافة السورية مع ما فيها آنئذ من عدم دقة ومن ارتشاء . وفي بلد يخلو من الارشيف الرسمي الذي يوضع بتصرف الباحث ولا يوجد فيه ملفات صحف لا بد للمؤرخ من الاعتماد الكبير على الأفراد الذين كانت لهم رغبة في الاحتفاظ بالموضوعات ذات الاهمية التاريخية أو كانوا هم أنفسهم من المشتركين بالاحداث ذاتها :

ان المؤلف مدين بكثير من تفصيلات هذا المؤلَّف لعدد من العلماء والمشتركين بالأحداث التي ورد ذكرها ، ويبدو ، على رغم هذا الدين ، أن من الحكمة عدم ذكر اسمائهم . وما كان لهذا المؤلَّف أن يرى النور لولا المنحة التي قدمتها مؤسسة فورد لدائرة الدراسات الشرق - أوسطية في جامعة ميتشيجن مما أتاح للكاتب الإقامة في سورية . ولا بد من التعبير عن تقديري للمعونة والمشورة اللتين قدمهما لي الاستاذان جورج حوراني ووليام د. شورجر من دائرة الدراسات الشرق - أوسطية في جامعة ميتشيجين والى المستر جون دفلين لقراءته مخطوط الكتاب . انني ارغب في اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن شكري للاستاذ جوردون رايت من جامعة ستانفورد الذي أثار ، منذ سنوات ، اهتمامي بالتاريخ ، وأخيراً عليّ أن اسجل اعترافي بجميل الاستاذ سيدني نيتلتون فيشر ، من جامعة أوهايو الحكومية ، فبمساعدته وتشجيعه أصبح هذا الكتاب حقيقة .

جوردون هـ. توري

واشنطن ، د. سي ، ١٩٦٣

المحتوى

صفحة

مقدمة ٧

الفصل الأول : الأرض ، شعبها وتاريخه

الوضع الجغرافي ١٥

الطوائف والقوميات ومكانتها في المجتمع ١٦

الماضي التاريخي ٢١

العوامل الثقافية والاجتماعية ٢٨

العوامل الاقتصادية ٣٢

التعليم ٣٥

المظاهرات والاضرابات السياسية ٣٦

التنظيم الحكومي حتى عام ١٩٤٦ ٣٨

التقسيات الادارية ٤٠

الدستور ٤٣

وزارة الداخلية ٤٦

النظام القضائي ٤٧

الصحافة السورية ٤٩
الجيش ٥٢

الفصل الثاني : الأحزاب السياسية السورية حتى الاستقلال ٦١

الكتلة الوطنية ٦٢
الحزب السوري القومي الاجتماعي ٦٨
الحزب الشيوعي ٦٩
الانتخابات والنظام الانتخابي ٧٢
العملية الانتخابية ووظيفتها ٧٣

الفصل الثالث : العهد الديموقراطي النيابي ١٩٤٥ — ١٩٤٩

سورية في نهاية الحرب العالمية الثانية ٨١
الكتلة الوطنية تتولى مقاليد الحكم ٨٣
انتخابات عام ١٩٤٧ ٩٨
مجلس عام ١٩٤٧ ١٠٨
سورية والمشكلة الفلسطينية ١١٠

الفصل الرابع : فترة حسني الزعيم

الانقلاب العسكري الأول ١٣١
الاستفتاء الدستوري ١٤١
سياسة الزعيم الخارجية ١٤٣
تقييم حكم الزعيم ١٤٦

الفصل الخامس : فترة الحناوي

انقلاب الزعيم سامي الحناوي ١٥٣

انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩ ١٦٠
الجمعية التأسيسية ١٦٥

الفصل السادس : الاركان العامة وحكم الظل

الجيش والساسة ١٧١
الجمعية التأسيسية ومشروع الدستور ١٨٠
تحليل دستور ١٩٥٠ ١٨٦
مجلس عام ١٩٥٠ ١٨٩
وزارات القدسي : ١٩٥٠ — ١٩٥١ ١٩١
خالد العظم يتولى مقاليد الأمور ٢٠٠
محاولة حسن الحكيم ٢٠٣
الجيش يظهر على المسرح ٢٠٧

الفصل السابع : حكم الشيشكلي

العام الأول للشيشكلي ٢١٧
الديكتاتور المتردد ٢٢٩
دستور الشيشكلي ٢٣٥
مجلس عام ١٩٥٣ ٢٤٠
الأعراف لا تموت ٢٤٥

الفصل الثامن : سورية تعيد عقارب الساعة ٢٥٥

وزارة العسلي الائتلافيه ٢٥٩
وزارة سعيد الغزي ٢٦٦

الفصل التاسع : صعود اليسار ٢٨٣

العلاقات الخارجية بعد الشيشكلي ٢٨٥

سورية تستدير نحو اليسار ٢٩١
ميثاق الدفاع المصري السوري ٢٩٥
قضية المالكي ٢٩٨
انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٦ ٣٠٥
محاكمة المالكي وعواقبها ٣١٢
أحكام قضية المالكي ٣٢٤

الفصل العاشر : سورية وأزمة السويس ٣٤٣

محاكمات المؤامرة ٣٤٩
مشروع الاتحاد المصري — السوري ٣٥١
الأردن تغازل الكتلة السورية — المصرية ٣٥٣
علاقات سورية بالكتلة السوفييتية ٣٥٩

الفصل الحادي عشر : التهديد الشيوعي والاتحاد مع مصر ٣٦٩

انتخابات عام ١٩٥٧ الفرعية ٣٧٣
المحافظون يقاتلون قتال التراجع ٣٧٦
« المؤامرة الاميركية » والانقلاب اليساري ٣٨٢
سورية تقترب من فلك السوفييت ٣٨٩
انتهاء شهر العسل الشيوعي — البعثي ٣٩١
زواج قسري بمصر ٣٩٥

الفصل الثاني عشر : خاتمة	٤٠٦
– تعقيب ..	٤١٧
– الملحقات :	
الملحق (آ) الوزارات السورية	٤٢٣
الملحق (ب) الاحزاب السياسية السورية	٤٤٣
الملحق (ج) توزيع ملكية الارض في سورية (حسب المحافظات)	٤٤٧
– المراجع ..	٤٤٨

Hamad Khalifa

الفصل الاول

الارض، شعبها وتاريخه

الوضع الجغرافي

تشمل سورية ، تاريخياً ، منطقة جغرافية جد أوسع من الكيان السياسي الحديث المعروف بسورية ، وهذه الرؤيا الجغرافية ، ولها من العمر قرون ، لا تزال تمارس تأثيراً عميقاً على الشؤون السورية الداخلية والخارجية. ان سورية تشمل ، جغرافيا ، كل لبنان والاردن وفلسطين وبعض أجزاء من تركيا في مناطقها الجنوبية ولواء الاسكندرون ، وكانت هذه المناطق جميعها تحكم خلال العهد العثماني (١٥١٧ - ١٩١٧) ككيان موحد ، وفي أواسط القرن التاسع عشر منحت المنطقة المعروفة باسم لبنان شكلا حكومياً خاصاً ولكن بدون تقويض الوحدة الاقتصادية والاجتماعية لسورية الطبيعية ، وبعد الحرب العالمية الاولى ضحى بالوحدة الجغرافية على مذبح الضرورة السياسية ، فبريطانيا العظمى تولت الانتداب على فلسطين وشرقي الأردن ، على حين حازت فرنسا على الاجزاء المتبقية ما عدا المنطقة التي يسكنها الأتراك شمالي خط حديد بغداد -- برلين . فقد ظلت تركية .

وقسمت المنطقة التي تولى الفرنسيون شؤونها ، والتي عرفت بسورية ، الى وحدات سياسية عديدة ، كانت حدودها الاقليمية تتغير من آن لآخر ، عرفت كلها باسم « دويلات الشرق » وتألفت مما يعرف الآن – بسورية ولبنان ولواء الاسكندرون .

ان هذه الدراسة محصورة بالجمهورية السورية وسوف تتعرض لسورية « الطبيعية » حين يكون لهذا المفهوم تأثير تأثير على شؤون الجمهورية [1] . ان قضية اعادة توحيد سورية الطبيعية لتشكل احدى المشكلات الأساسية المؤثرة في سياسة الشرق الأوسط ، وتصل انعكاساتها حتى القاهرة وبغداد والرياض وتتجاوب اصداؤها في دمشق .

الطوائف والقوميات ومكانتها في المجتمع

لم تكن الجمهورية السورية كياناً قومياً ، فهي خليط من تقاليد وعقائد متعددة . ان سورية كانت دائماً طريق تجارة وفتوح وهجرة ومكاناً للاستيطان وهذه الظروف انتجت سكاناً يتألفون من قوميات وعقائد متباينة عديدة [2] وان الابقاء على الامتيازات العديدة الثقافية والدينية والتي اعترفت بهاالسلطات العثمانية ووحدتها لينزع الى تأكيد هذه الامتيازات .

فالاعتراف بالفروق الدينية والثقافية كان جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة العثمانية الحاكمة ، ووجود أقليات عديدة تتمسك بمفهومات العهد العثماني يخلق مشكلة خطيرة للجمهورية السورية ، كما أن الاتجاه الاسلامي السني لأغلبية السكان ، والذي يظن انه يسير وخطوط السياسة العثمانية ، يضخم من مخاوف الأقليات غير المسلمة .

ان المواطنين غير المسلمين لم يكونوا يعتبرون تحت الحكم العثماني ، جزءاً من

الدولة ، فقد اعترف بهم « مللا » لهم حقوقهم الخاصه ويتمتعون بدرجة من الاستقلال الذاتي ، كما أن العديد من الطوائف الدينية وبعض الألوية التي تسكنها جماعات قومية خاصة يحكمها رؤساؤها بالوراثة قد عوملت كذلك ايضاً ، ومن أمثلة الطوائف الدينيـــة الدروز والموارنة والعلويين ، والجماعات القومية الأكراد والتركمان .

وبموجب نظام « الملة » هذا يعترف السلطان بزعيم كل أقلية دينية زعيماً مدنياً ودينياً لطائفته ، ففي الحقل الديني تشمل سلطته الاشراف على رجال الدين والرهبان وادارة أملاك الكنيسة ومدارسها ، وفي أمور الشرع حصرت سلطته حسب شرائع ملته في حقـــل الاحوال الشخصية أي الزواج والطلاق والمهور والارث والحقوق المدنية ، وكانت المحاكم الكنسية تفصل في الخلافات حول هذه الأمور وتنفذ قراراتها الدوله .

وكانت منزلة الفرد تحددها في معظم الاحيان معتقداته الدينيـــة ، وهو يعتبر نفسه أولا عضواً في طائفته ثم مواطنا سوريا ، وكان بطاركة مختلف الطوائف يشتركون في السياسة على المستوى الاعلى ، ويتعاملون مع الدولة كممثلين لرعاياهم ، وهذه حقيقة كانت تضفي عليهم من الاهمية اضعاف ما يضفيه عليهم مركزهم كزعماء دينيين ودورهم السياسي هذا ولد نزعة الحفاظ على وضع كان ذا نفع خلال العهد العثماني ولكنه لا يتفق ومفاهيم دولة — أمة علمانية .

وهنالك أقليات معينة في سورية تقطن مناطق جغرافية خاصة من أهمها الدورز في جبل الدروز جنوبي البلاد ، وقد بدأ هؤلاء يهاجرون من لبنان الى منطقة الجبل في القرن الثامن عشر . والدروز فئة مغالية من الاسماعيليـــة ، الطائفة الإسلامية التي يشكل « تناسخ الارواح وتقمصها » ميزتها الرئيسية [٣] ، وقد عاشوا في ظل تنظيم اجتماعي اقطاعي ولهم نظرة سياسية ودينيـــة محافظة

جداً ، وأثناء فترة الانتداب شجع الفرنسيون انفصال الدروز وقد انتقل أثر هذا الموقف الى العهد الجمهوري .

وتتركز طائفة أخرى أقلية هامة في منطقة جغرافية واحدة وهي طائفة العلويين التي تعيش على تخوم اللاذقية وهي منظمة وفق خطوط اقطاعية . ومع أن العلويين يشكلون ٦٠٪ من السكان في المنطقة الا ان كثيراً من اقطاعييهم من المسلمين السنيين ومن المسيحيين [٤] ، والتعليم الرسمي بين العلويين والدروز فقير تماماً تقريباً .

أما الجزيرة « فمنطقة الاقليات » الثالثة وتقع شمالي شرقي البلاد وتشتهر بأنها تجمع كبير لشعوب وطوائف متعادية ، وفيهـــا تتضافر الفروق اللغوية والدينية لخلق وضع قلق متفجر ابداً . لقد استوطنت الجزيرةمنذ الحرب العالمية الاولى فقط جماعات لاجئة كالارمن واليعاقبـــة والكاثوليكيين والآشوريين والاكراد والسريان الكاثوليك واليونان الارثوذكس وبعض القبائل العربية .

بيد أن العرب المسيحيين هم أكبر الاقليات السورية ، ويشكلون وحدة اجتماعية رغم انهم ليسوا من طائفة واحدة ، وهم منفصلون عن المسلمين بنظامهم القضائي ، حيث لكل طائفة محاكم خاصة ، وبحقيقة ان نسبة كبرى من ابنائهم تلتحق بمدارس الطائفة أو بمدارس أجنبية التمويل ، والعلاقة المسيحية بالمجتمع المسلم علاقة رسمية تقريباً والمخالطة الاجتماعيـــة بين الفئتين مقصورة على الطبقات العليا .

ان صورة الجمهورية السورية تزداد قتومـــاً بتطلع بعض الاقليات التقليدي الى ما وراء الحدود طالبة الدعم ، فخلال العهد العثماني ، دخلت طوائف خاصة في حماية دول أجنبية : المارونيين في حمـــاية الفرنسيين والروم الارثوذكس في حماية الروس والروم الكاثوليك في حماية النمسا — المجر وايطاليا[٥]،أما الدروز والبروتستانت فحمتهم بريطانيا . وتصاعد ارتياب المسلمين بالمسيحيين والدروز

بسبب تركات هذه الروابط اضافة الى ارسال المسيحيين ابناءهم الى مدارس اجنبية الرعاية ، وتزايد خوف المسيحيين بدورهم من سيطرة المسلمين ومن فقدانهم حقوقهم وروابطهم الخاصة .

أما معظم الأرمن فمنافسون جددجاءوا من تركيا منذ الحرب العالمية الاولى، وقد نظر اليهم كثيرون من العرب ولا سيما المسلمون بعدم ثقة لانهم مسيحيون وغير عرب ، وقد رفض الارمن ، في معظمهم ، أن يتعرّبوا وتمسكوا بلغتهم ومدارسهم ، وهم شعب متحضر كلية وفي حلب فقط اكثر من ٨٢ ألفاً منهم هربت أغلبيتهم من لواء الاسكندرون بعد أن انتقل إلى حكم تركيا ، ويعمل معظمهم في المهن التقنية ،ومنها الصيدلة والطب، أو في الحرف الدقيقة كالصياغة واصلاح السيارات .

ان اغلبية سكان سورية من المسلمين ، وينص الدستور على أن يكون رئيس الدولة مسلما ، وهم ، كالمسيحيين ، يخضعون في أحوالهم الشخصية للشريعة التي تنفذها محاكم شريعة يرئسها قضاة .

ويتجمع الاسماعيليون في منطقة حماه ، وتعاليمهم تدعوا الى طاعة امامهم المطلقة ، وهو السابع بين الأئمة ، ولسوف يظهر لأتباعه يوما ، والآغا خان هو زعيم هذه الطائفة رغم أنه ليس اماما . ان الاسماعيليين طائفة منغلقة على ذاتها، وكل ما تبغيه هو أن تترك وشأنها .(٦)

وهنالك أقليات ثلاث أخرى يجدر ذكرها ، أولاها الشركس، وهم مسلمون سنيون ولكنهم ليسوا عربا وقد قاوموا جميع محاولات اذابتهم ويعدّون نحو ٢٥ ألفا . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر غادر الشركس بلادهم القوقاس بعد أن غزاها الروس(٧) ، ويخلق الاكراد مشكلة اكثر تعقيداً لانهم تجمع لغوي أكثر منه ديني . ان القسم الاعظم من المائتين والخمسين ألفا ، وهو عدد الاكراد المقدر في سورية ، يدين بالاسلام وبعضهم يتمسكون بعقائدهم

كاليزيدية والمسيحية والعلوية[٨] ، وهم على العموم معادون للاتراك ، متعاطفون والروس ، ومرتابون بالقومية العربية . و كانوا أثناء حكم الفرنسيين ، أقليـــة مقربة محظية وجنّدوا في القوات الفرنسية في سورية واستعملوا لحفظ الامن بين المناصر العربية من السكان ، لذا أصبحوا في الجمهورية الفرنسية أقلية مشبوهة . لقد تسنّم كثيرون منهم ، لتقاليدهم في الخدمة العسكرية ، مناصب عليا في الجيش .

أما الاقلية الباقية فهي الطائفة اليهودية ، وكانت تعدّ في عام ١٩٥٦ نحو ٣٥ ألفا موزعين مناصفة تقريباً بين حلب ودمشق[٩] .

لقد قاومت الأقليات التغيير السياسي لسبب متين ، اذ خشيت قوتين كانتا تهديداً قويا لوضعها ، الاولى « قومية اسلامية » غامضة تخيّل دعاتها المسلمون أمة واحـــدة ورغبوا في توحيدهم في دولة موحدة أو متحدة تقوم على مبادىء الاسلام ، وقد وجدت « القومية الاسلامية » مؤيديها بين الرجعيين من العلمـاء والجماهير المحـــافظة المتدينة ، ويعتبر « الاخوان المسلمون » رأس حربة هذه الفكرة . والثانية القومية العربية وهي ليست حركة واحدة بل مجموع حركات تقول كلها أن العرب أمة واحدة ويجب ان تكون دولة علمانية واحدة . ان دعـاة القومية العربية لم يتوصلوا الى التفريق بين الاسلام والقومية لأن الشعب العربي ، في معظمه ، مسلم ، وهكذا فللعروبة رغم جميع المعـــارضين أسس اسلامية والعرب القوميون يعتقدون بالاسلام دينـــاً للدولة ، وهذا واضح في دساتير معظم الحكومات العربية .

ويداخل الاقلية المسيحية خوف فطري من كلتا القومية الاسلامية والقومية العربية ، لأن الاولى تهديد صريح لها والثانية ترتكز على أسس اسلامية ، ويعتقد المسيحيون أن كلتا الحركتين ستقود الى اغراقهم في محيط اسلامي واسع ، كما

أن الاقليات الاسلامية ــ الكردية والدرزية والعلوية ــ تخشى مـــن ناحيتها القومية العربية .

الماضي التاريخي

ان سورية الطبيعية كانت منذ عصور الفراعنة جسراً بريا يربط قارتي آسيا وافريقيا وممراً للهجرة والجيوش والقوافل التجارية ، ولم تقم ، حتى نهايـــة الحرب العالمية الثانيـــة ، دولة سورية مستقلة[١٠] ، فقد ظلت هذه البلاد رهن الامبراطوريات الكبرى : المصرية والاشورية والفارسية والعربية والمملوكية والعثمانية والفرنسية ، وهذه الحقيقة أثرت تأثيراً عميقاً على تاريخ سورية ، كما أن تبعيتها المديدة وجغرافيتها وأقلياتها العديدة زادت في عدم استقرارها .

لقـد اقتطع الأتراك العثمانيون سورية من المماليك المصريين في عام ١٥١٧ ، وظلوا يحكمونها حتى حوالي عام ١٨٥٠ بالاسلوب ذاته الذي حكموا به أيـة ولاية عثمانية مع الافادة مـــن كثير من التنظيمات الادارية المملوكية السابقة ، فالبوروقراطية احتفظت بميزاتها وخصائصها واصلاحاتها العربية ، ولم تستكن لمحاولات التتريك مع أن الفئة العليا في الملاك الاداري كانت في معظمها مـــن الاتراك .

ولكن الحكم العثماني في سوريا تهدم مـــا بين ١٨٣١ – ١٨٤٠ بسبب غزو الجيوش المصرية ، التي يقودها ابراهيم بن محمد علي باشا سوريا واحتلالها. وهذا الحدث أتى بالنهضة الثقافية والسياسية ، فالادارة المصرية أقامت نظام ضرائب منتظم وقمعت كثيراً من ميول التجزئة التي أصابت بوبأها القطر السوري منذ عهد طويل . وكان توسع التجارة السورية واقامة نظـام تربوي ، ولا سيما تلك المدارس التي أقامتها المنظمات التبشيرية الغربية ، ذوي طبيعة اكثر بقاء وتأثيراً،

ونتيجة لذلك نما اتصال سورية بالغرب نموا كبيراً وهذا سبّب بدوره اعادة اكتشاف سورية لتراثها العربي . وهي الخطوة الاولية في نمو القومية العربية .

لقد دام الاحتلال المصري أقل من عقد زمني وكان له أثر مستمر على سكان سورية والسلطة العثمانية ، وقد بذل الأتراك خلال ما تبقى من القرن التاسع عشر جهوداً مفككة لتحسين ادارة البلاد ، وكثير من هذه الجهود فرضها ضغط الدول الكبرى لا سيما بريطانيا وفرنسا ، وفي الوقت ذاته عمل الأتراك على تدعيم مركزية امبراطوريتهم واتخذ ذلك في سورية شكل زرع بذور الخلاف بين المسيحيين والدروز .

ان ادخال النفوذ الغربي التعليمي ، لا سيما نفوذ الاميركيين في بيروت ، قد وطأ لقيام نهضة أدبية عربية بعثت بدورها وعياً سياسياً تجلّى في شكل نشاطات مناهضة للاتراك ، ورافق هذا استجلاب مفاهيم سياسية غربية لا سيما فكرة القومية ، وهذه الآراء تدفعها سياسة القمع التي اتبعها حكم السلطان عبد الحميد أسهمت في نمو نخبة مثقفة بدأت تجاهر بعروبتها بواسطه المجلات الدورية العربية ، والجمعيات العربية التي تناولت القضايا السياسية .

وينقسم الفكر السياسي العربي ، الذي تركّز في سورية ، الى مدرستين تقريباً ، لم يدر في مخيلة أي منها استقلال الأقطار العربية عن الامبراطورية العثمانية ، وقد رغبت الأولى منها ، والتي ضمت كثيراً من العرب ، في العمل لإقامة حكومة دستورية في الامبراطورية كلها ،وهذه المدرسة أو الفئة المعروفة باسم جمعية « الاتحاد والترقي » عملت على إعادة دستور ۱۸۷٦ المعلّق ، أما المدرسة الثانية فكانت ترى منح الأقاليم العربية استقلالا ذاتياً لذا لم تجد أي تعاطف من جانب الأتراك .

وحين تسلمت « جمعية الاتحاد والترقي » السلطة عام ۱۹۰۸ ظنّ عموماً ان الامبراطورية العثمانية على أبواب عهد دستوري ليبرالي ، بيد أن سياسة التتريك

التي تبنتها الجمعية أثارت العناصر العربية الوطنية وقادت في النهاية الى تشكيل جمعيات سرية كانت أهدافها استقلال العرب (١١)، وأهم اثنتين منها هما جمعيتا «الفتاة» و «العهد» التي اقتصرت الى حد كبير على الضباط العرب في الجيش العثماني وكانتا تضمان عرباً من العراق وسورية، وقبيل الحرب العالمية الاولى كان العرب القوميون قد يئسوا من التوصل الى تسوية مع الحكومة العثمانية وباتوا على استعداد لتلقي العون الاجنبي، وعلى خلاف المتوقع تأسست القوة المتحركة في شبه الجزيرة العربية لظروف خاصة بعد نشوب الحرب.

وقد جرت أثناء عام ١٩١٥ مفاوضات للاعتراف بالاماني العربية بين المندوب السامي في مصر، السير هنري ماكماهون، والحسين.. شريف مكة، وكانت نتيجة مراسلات الحسين - ماكماهون اعتراف عام من بريطانيا باستقلال العرب مع بعض التحفظات الخاصة (١٢)، فبلاد ما بين النهرين ستوضع تحت الاحتلال البريطاني لفترة غير محدودة (١٣) وتكون المنطقة الواقعة غربي خط حلب - دمشق تحت ادارة الفرنسيين، على أن يتم التوصل فيما بعد الى اتفاقات محدودة حول هذه النقاط.

ولكن بعد وقت قصير عقدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية، وقد اعتزمتا تحديد مناطق نفوذهما، اتفاقية سرية تعرف باتفاقية سايكس - بيكو... تتعارض شروطها والاتفاقيات السابقة المعقودة مع الشريف حسين، ففي القطر السوري سمح للفرنسيين بحكم الشريط الساحلي الممتد ما بين عكا وكيليكيا بالطريقة التي ترغب فيها، على حين منحت بريطانيا ترتيبات مماثلة في ولايتي بغداد والبصرة، أما فلسطين فتوضع تحت إدارة دولية، كما تشكل المناطق الداخلية لسوريا الطبيعية دولة عربية مستقلة. ان مناطق النفوذ ضمن هذه الدولة حددت باتجاه شرق - غرب للانجليز والفرنسيين بالطبيعة نفسها تقريباً التي اتفقت بها بريطانيا وروسيا حول فارس عام ١٩٠٧، وكانت منطقة النفوذ الفرنسي

تشمل الجزء الشمالي ، لا سيما الموصل ، والبريطاني الجزء الجنوبي (١٤) .

وأجرت بريطانيا ، كما لو كانت تتعمد تعقيد الوضع المذكور آنفاً ، مفاوضات مع الصهيونيين حول اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وهذا الهدف أعلن عنه في « وعد بلفور » الشهير الذي صدر يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ (١٥) .

ان هذين الخرقين لوعود قطعت سابقاً للحسين خلقت قلقاً في أذهان العرب ، ولكن العرب ، على أية حال ، أعيدت طمأنتهم بإعلان ودرو ويلسون المتضمن أربع عشرة نقطة .

وبعد الحرب ، احتلت القوات الامبراطورية البريطانية سورية بمصاحبة قوات فرنسية على الساحل وقوات الحسين العربية في الداخل ، ثم شكل فيصل بن الحسين حكومة عربية موقتة في القسم الداخلي منها متخذاً دمشق عاصمة لها ، ولكن الاحتكاك سرعان ما قام بينها وبين الفرنسيين الذين طالبوا بالسيادة على المملكة العربية . وقد عهد مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان (ابريل) ١٩٢٠ الى فرنسا بالانتداب على سورية ، فغزتها القوات الفرنسية وأطاحت بحكومتها العربية في تموز (يوليو) ١٩٢٠ واحتلت البلاد كلها ، ما عدا شرقي الأردن ، وفي عام ١٩٤١ انتهى الانتداب الفرنسي شكلا لا روحاً .

لقد تميز الحكم الفرنسي في سورية ، منذ البدء ، بالريبة القوية من جانب القسم الأعظم من السكان . ان أقليات معينة حبذت الادارة الفرنسية وكانت فئات محظية لدى الفرنسيين ، بيد أن هذه الادارة لم تجد أي قبول من لدن العرب ، ولزيادة الوضع سوءاً كان كثير من الموظفين الاداريين الفرنسيين يتقاضون الرشاوى وغير أكفاء ، وقد جنحت السياسة الفرنسية القائمة على « فرّق تسد » الى زيادة الفرقة بين عناصر السكان المتنازعة وأخذ السوريون يقارنون بالسوء الشروط والسياسات المتبعة في فلسطين والعراق حيث الانتداب

البريطاني . لقد تمزقت الوحـــدة الاقتصادية لسورية الطبيعية بتقسيمها بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني ، وهو وضع لما تبرأ منه بعد ، ... ودفعت هذه الظروف جميعها العرب القوميين الى اتخاذ موقف المعارضة الدائمة تقريباً للحكومة ... وهو موقف لم يستطيعوا التحول عنه منذ نيل الاستقلال ولا يزال يصيب بوباه سورية حتى الآن .

وفي أواسط الثلاثينات كان الاضطراب قد بلغ في سورية حـداً وافق الفرنسيون معه ، لسبب التهديـد الناجم عن تسنم هتلر السلطة ، على المطالب السورية بالتفـاوض من أجل احلال معـاهدة تحالف فرنسية ــ سورية محل الانتداب. وقد دفع تولي حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية السلطة باحتمال التوصل الى تسوية مرضية القضايا المطروحة ، فأجرى وفد سوري مفاوضات في باريس أسفرت عن الاتفـاق في ١ أيلول ١٩٣٥ أن يظل النفوذ الفرنسي في سورية بموجب شروط معاهدة التحالف المقترحة هو الأعلى وتوضع قاعدتان جويتان في الاراضي السورية تحت تصرف الفرنسيين ، أما القوات الفرنسية فتبقى في محافظتي جبل الدروز واللاذقية مدة خمس سنوات، وتحتفظ فرنسا بالرقابة على شؤون البدو والقضايا الخارجية .

ومع عودة المفاوضين السوريين الى دمشق اتخذت الترتيبات لابرام المعاهدة، فاجريت انتخابات في تشرين الثاني ١٩٣٦ فازت فيهـــا الكتلة الوطنية ، التي حازت فخر عقد الاتفاقيه ، بأغلبية برلمانيه كبيرة .

ولكن عوامل خارجيه غيّرت الوضع جذريا ، على حين بدا مستقبل سوريه ناصعا ، فتركيـــا أبدت اهتمامها بالتغير المنتظر في وضع تلك المنطقه الاداريه الخاصه المعروفه بلواء الاسكندرون والذي سيصبح كليا تحت الادارة السوريه . وفي عام ١٩٣٧ وبعد مناورات وضغوط تركيه كثيرة فصل اللواء اداريا عـــن سوريه ، ورفض السوريون الاعتراف بالاتفاقيه الفرنسية ــ التركية . وفي عـام

١٩٣٨ وقّع الفرنسيون والاتراك معاهدة صداقه مهدت السبيل امـــام اجراء انتخابات واقامه نظام حكم خاص في اللواء الذي بات يعرف باسم هاتاي ،وبعد عام ضمّت تركيا اللواء اليها . ان سوريه لم ترضخ لخسارة الاسكندرون ولا تزال تعتبره أرضا مغتصبه يجب تحريرها واستعادتها .

لقد سقطت حكومه الجبهه الشعبيه في باريس عام ١٩٣٨ وخلفتها حكومة اكثر نزوعاً نحو اليمين كانت تنظر بذعر الى تراخي القبضه الفرنسيه عـــن الشرق، وبتزايد الوضع الدولي سوءاً نما شعور في فرنسا أن القوة الفرنسيه ينبغي ان تدعّم لا أن توهن في هـــذا الجزء الاستراتيجي الهام من العالم ، وفي اواخر عام ١٩٣٨ سعت سوريه إلى أن تعيد النظر في هـــذه المعاهدة في محاولة للتغلب على الاعتراضات الفرنسيه ــ السوريه من جانب دعاتها الفرنسيين .

وأخذت فرنسا تتخذ سياسه تتزايد تصلباً نحو سوريه ، ثم علقت في عـــام ١٩٣٩ الدستور السوري ، كما وضعت وزارتي الدفاع والشؤون الخارجيه تحت الادارة الفرنسيه التامه .

وحين اندلاع الحرب العـــالميه الثانيه فرضت على سوريه حالة الطوارىء واعتقل زعماؤها الوطنيون ، وبانهيار فرنسا عام ١٩٤٠ سقطت السمعةالفرنسية حتى الحضيض ، وأذاع الجنرال دينـــتز المندوب السامي الفرنسي بيانا ردد فيه أن مصلحة فرنسا تقوم على استقلال سوريه التـــام ، محاولا بذلك تدعيم مكانة بلاده في الشرق ولينهي القلاقل باجراء تنازلات للشعور الوطني السوري ، وقد تبع هذا اقامة مجلس استشاري ووزارة يرئسها « رئيس حكومه » .

لقد تحققت مخاوف بريطانيا مـــن أن ألمانيا قد تستعمل سوريه قاعـــدة للعمليات في الشرق الاوسط حين اندلعت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق في أيار (مايو) ١٩٤١ وهيئت القواعد الجويه والسكك الحديديه في سوريـــه وتحكمها قوات فيشي من اجل نقل معونات المحور إلى العراق ، فقـــامت القوات

الحليفه (ومنها قوات فرنسا الحرة) بغزو سوريه يوم الثامن من حزيران للقضاء على هذا التهديد القائم حالياً وعلى أي تهديد آخر مقبل ، وفي ١٢ تموز (يوليو) استسلمت قوات فيشي .

ان الجنرال كاترو ، مندوب ديجول العام ومعتمده المطلق الى دويـلات المشرق، اذاع في بدء الغزو بيانا حدّد فيه السياسه الفرنسيه كي يقلل من المقاومه السوريه للقوات المهاجمة وليرفع من سمعة فرنسا الحرة ويقويها[١٦]، وأعلن الغاء الانتـداب واعترف بسوريه ولبنان دولتين مستقلتين حرتين ، وأصدرت بريطانيا في الوقت ذاته ضمانا بالاستقلال كي تطمئن السوريين ، وفي الثامـن والعشرين من ايلول (سبتمبر) كرر الجنرال كاترو « اعلانه استقلال سوريه ».

وتباطأ الفرنسيون في إعادة الحكومـة الدستورية حتى ربيع ١٩٤٣ حين اقيمت حكومة موقتة وأجريت انتخابات لمجلس نيابي جديد فازت فيها ، كما هو متوقع ، الكتلة الوطنية وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية ، وفي أواسط ١٩٤٤ أتمت فرنسا نقل جميع السلطات التشريعية والتنفيذية الى الحكومة السورية ما عدا القوات الخاصة وتضم الجنود المحليين الذين جندهم الفرنسيون واحتفظوا بهم . لقـد تاقت الحكومة السورية الى تحويل هذه القوة الى رمز للاستقلال والسلطة – أي الى جيش وطني ، كما أن الفرنسيين رغبوا ، على أية حال ، في استخدامها ثمن عقد معاهـدة تحتفظ فرنسا بموجبها بنفوذها في المشرق .

وفي أيار (مايو) ١٩٤٥ أعلنت شروط فرنسا لعقـد اتفاق مع سورية كانت تتفق وروح معاهدة ١٩٣٦ الملغاة من غير أن تأخذ في اعتبارها الجو السياسي المختلف جذرياً والقائم في المنطقة عقب انتهاء الحرب ، وعلى أية حال أعلن الفرنسيون أنفسهم استقلال سورية ولبنان مرتين . ان اصرار فرنسا على الاحتفاظ بقواعد عسكرية وبقيادة القوات المسلحة في هاتـين الدولتين أدى

بالسوريين الى رفض التفاوض رغماً عنها ، فأنزلت فرنسا تعزيزات عسكرية في بيروت للتهديد بدعم مطالبها بالقوة ، وهذا ما سبب قيام مظاهرات واضراب عام في سورية ولبنان ، فلجأ الفرنسيون الى صيغة القمع التي طالما اعتادوا عليها وقصفوا مدن حمص وحماة ودمشق ... بل لقد دمروا مبنى البرلمان السوري وقتل وجرح مئات السوريين ، وأخيراً وفي الاول من حزيران ١٩٤٥ أصدر القائد البريطاني المحلي في دمشق انذاراً الى القائد الفرنسي يطلب منه سحب قواته الى ثكناتها والا تعرضت للقصف من القوات البريطانية المسلحة التي أتي بها الى سورية ، ورضخ الفرنسيون الى حادثة « فاشودا » هذه كما دعوها وأصبح النفوذ الفرنسي في المشرق « فعل كان الماضي » .

وبعد مفاوضات توصلت فرنسا وبريطانيا الى اتفاقية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥ من أجل انسحاب قواتها من سورية ، ولكن هذا قاد الى تمثيلية « الفونس وجاستون » اذ ان كلا من الطرفين رغب في انسحاب الآخر أولا ، وقد فضلت الحكومتان المعنيتان بقاء القوات البريطانية الى أن يتم جلاء الفرنسيين ، وأخيراً وفي شباط (فبراير) ١٩٤٦ رفعت سورية ولبنان الامر الى مجلس الأمن الدولى الذي تبنى قراراً يدعو الى جلاء قوات فرنسا وبريطانيا كلتيهما[١٧] ، وعلى رغم الفيتو السوفييتي وافقت الدولتان على الالتزام ببنود القرار السوفييتي ، وسرعان ما توصلتا الى اتفاقية ، وفي أواسط نيسان جلت القوات الأجنبية جميعها تقريباً عن سورية لتصبح ولأول مرة في التاريخ دولة مستقلة ذات سيادة كاملة .

العوامل الثقافية والاجتماعية

في العالم العربي تشكل الأسرة الكبيرة وحدة المجتمع الاولى ، وحياتها

تتركز في القرية أو في حي المدينة ، وهكذا فالقيم الاساسية في الحياة هي التي تفيد الاسرة والعشيرة والقرية ، والأفراد مقيدون بهذه الصلات . ولكن الضابط الاجتماعي للفرد يضمحل خارج جماعته ، وهذه الملاحظة مشهودة تماماً حتى ان الفرد ينزع الى ان يكون فوضوياً حين ينتقل الى مقر آخر ، وهذا صحيح لا سيا حين يرحل الفلاح الى المدينة فيفقد بذلك اتصاله المباشر بجذوره التقليدية . لقد حطمت عملية التغريب (Westernization) هذه الوحدات العتيقة في العالم العربي،من غير أن توجد ضوابط اجتماعية جديدة لتحل محلها(١٨) ولما كانت الاعتبارات الدينية لها المحل الأول في الشرق الأوسط لذا فالقرى تميل الى الوحدة الدينية والزعماء الدينيون هم في الوقت ذاته زعماء اجتماعيون .

ان تمييز هوية الفرد بقريته أو حيه قد أدى إلى محلية مفرطة انعكست في المسرح الوطني على صعيدي التمثيل النيابي والادارة الحكومية ، فبدل مساندة المثل الغامضة أو الاحزاب السياسية كان ولاء الانسان السوري مكرساً للفرد الذي هو ، حسب رأيه ، صورة للبيئة ويعكس المصالح المحلية ودائم التنبه لها، وهكذا تفضّل ، في معيار القيم ، حكومة يشجع اعضاؤها الخصائص المحلية على حكومة تتمسك بالقانون وتنظر إلى الرفاه العام للامة ، وقد شكلت الارتيابات بنوايا الآخرين عقبة أمام تعاون يتجاوز الاهداف المباشرة .

وهنالك قدر خاص من « القطرية » نجم عن نمو سريع « للمحلية » تصادف على مستويي القرية وحيّ المدينة ، والمثال الشهير على هذا المظهر دون إلماحات دينية هو المنافسة التقليدية بين دمشق ، العاصمة السياسية ، وحلب ، أكبر مدن سورية وقلبها التجاري والصناعي ، فحلب تمتعض حتى الأعماق من سيادة دمشق الادارية ، فمنطقتها تقدم ما يعادل ثلاثة أرباع العائدات الحكومية تقريباوتشعر معذلك انها مهضومة الحق مغبونة من ناحية النفقات(١٩) أما دمشق، ولانها العاصمة التقليدية ، فمحج زائري سورية وخصصت لها نفقات باهظة من

أجل تحسينات كبرى في شؤون بلديتها ، وهنالك حافز للمنافسة آخر بين المدينتين هو فرض دكتاتورية عسكرية مقرها دمشق على حلب . ان « قطرية » محافظتي جبل الدروز واللاذقية قد أوضحت في مجرى مناقشة بنيتيها الدينية والاجتماعية ، وهنالك قطاعات أخرى من البلاد تعاني من الداء نفسه .

وكان ينقص سورية ، لأن ثلاثة أرباع سكانها من الفلاحين المستأجرين وصناعتها في حالة بدائية ، طبقة متوسطة قوية يمكن ان تقدم بديلا للاحتكار الاداري الذي مارسته الطبقة الاقطاعية والمصالح التجارية الكبرى ، كما أن رأيا عاما صحيحاً ، بالمفهوم الغربي ، كان ينقصها ، فهذا الرأي العام كان يتأثر بالاضرابات والمظاهرات لا سيما تلك التي يقوم بها الطلاب الذين تسيّرهم فئات خاصة منها الشيوعيون . ان القوة السياسية الوحيدة التي كانت موجودة ، ناهيك عن الشيوعيين ، كانت مؤلفة من « المثقفين » الشباب غير المنظمين ، وقد جعل نقص المنظمات الخاصة ، التي تطرح ايضاحات فكرية للقضايا العامة ، العمل المباشر الذي تقوم به الدهماء كأسهل مهرب ، وهكذا انصرف المثقفون ويتألفون من المحامين والاطباء والصحفيين والمعلمين والطلاب ، بعد أن فشلوا في رغبتهم في التغيير والاصلاح ... انصرفوا الى القضايا الجذرية باحثين لها عن حل .

لقد حكمت سورية طويلا قلة تتألف من نحو خمسين اسرة قطنت في المدن الكبرى : حلب وحمص وحماه ودمشق ، وكانت أسماء الأسر نفسها تظهر دائماً في الانباء والمناقشات السياسية : مردم والاتاسي وجبري والكيخيا والعسلي والقوتلي والحكيم وبعض الاسماء الأخرى ، ومعظمها أسر اقطاعية ترتبط مصالحها بالارض ، وقد عكست مواقفها هذه الحقيقة ، كما كان كثيرون من أفرادها من رعيل الوطنيين العرب الأول ، وعددهم زاده آخرون تابعوا الجهود سنوات أخرى للوصول الى الاستقلال السوري ، ان منهم على سبيل المثال فارس الخوري ، المحامي والخبير المالي من دمشق ، عبد الرحمن الكيالي ،

الطبيب الحلبي ، سلطان الاطرش ، وجيــه جبل الدروز ، والدكتور ناظم القدسي ، المحامي من حلب .

وهؤلاء الزعماء ، باستثناءات طفيفة ، صرفوا القسم الاعظم مـن حياتهم يعارضون حكومات اجنبية حتى باتت « عقلية المعارضة » طبيعة ثابتة لهم . ان النزاعات والأماني والدسائس الشخصية قد أفسدت باستمرار القيادة المتوافقة للقضايا الوطنية وبلغ ذلك أحيانا حافة الفوضى .

ان دفع أهداف النخبة الحاكمة وتعضيدها كان تقليد « الحكام والمحكومين » القديم ، فسورية منذ أمد طويل قد حكمت من الأعلى ، من الاجانب عادة ، واعتاد السكان على هذه الحالة حتى وجد قدر كبير من الجمود واللامبالاة تجاه الحكومـــة في كثير من احياء المدينة ، والمبادهات المحلية كانت طفيفة وتوقع المواطن تسوية المشاكل من الاعلى ، وقد صحب هذا تقليد الاعتماد على الكبار والمسنّين من اجل القيادة في الحكومة[٢٠] ، وبعد الانقلابات العسكرية فقط وضع الشباب في مراكز المسؤولية . لقد امتد موقف الأسرة الأبوي الى صعيد الحكومة ، وهنالك عامل آخر نزع الى تدعيم حكم « الكبار » وهو ان كثيرين من الساسة السوريين القادة كانوا من الوطنيين القدامى الذين بدأوا نضالهم في العهد التركي وتابعوه حتى الانتداب الفرنسي ، وأصبحت القيادة السورية السياسية يسيطر عليها رجال لم تساير أفكارهم الزمن ، فوجد الطامحون الشباب في القيادة السياسية ان مطـامحهم حددت وطوقت الا حين تقلب قوى غير دستورية البنية التقليدية .

لقد أتاحت الروابط الأسرية القوية لمحاباة الاقارب النمو داخل الحكومة ، وعمّ موقف « الغنائم للمنتصر » وهي وجهة نظر لم تجر ادانتها بشكل عام الا حين ترتفع الاختلاسات والرشاوى الى نسب كبرى — فتثار حينئذ من خارج السلطـــة .

وعلى رغم قوى نابذة عديدة موجودة في المجتمع السوري كان هنالك شعور غامض بالوحدة يمكن دعوته « بالسورية » (Syrianism) غير محصورة بحدود سورية السياسية ، ومن الصعب تعريف هذا الشعور ولكنه أصبح جلياً جداً ولحم المواطنين معاً في أوقات الازمات لا سيا تلك الموجهة ضد الاجانب ، وكان ناجماً عن شعور أن السوريين ، رغم فروق عديدة ، لهم تاريخ نضال مشترك يدعوهم للحفاظ على هويتهم ولاقامة الاستقلال السوري ، وهذه « السورية » (Syrianism) كانت بنت ساعتها وسريعة الزوال لانها امتزجت بالعروبة ، أي حركة وحدة الهلال الخصيب ومناهضة « التغريب » (Westernism) ، الى حد بات يصعب الفصل بينهما ، ان القومية السورية اتخذها رأسمالا الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي أسسه أنطون سعادة ، وهي قوة أقل قدرة من العروبة لأن تاريخها غير محدد كما أن الثانية ، ولها نداء عاطفي أقوى ، طغت عليها .

العوامل الاقتصادية

سورية بلد زراعي ، وقراها تختلف حجماً وعدد سكان ، إذ يتراوح ذلك بين بضع مئات وأكثر من عشرة آلاف قاطن ، وملكية الاراضي كانت تتميز حتى عام ١٩٥٨ بالملكيات الواسعة التي تمتلكها طبقة اقطاعية صغيرة ، أما الفلاحون فيعملون فيها بموجب نظام المحاصّة [٢١] . وليس في النظام خواص الاقطاعية الاوروبية رغم الاشارة اليه انه اقطاعي ، اذ لم يكن هنالك ولاء للاقطاعي من جانب الفلاحين كما ان الاقطاعي لم يتمتع بفروسية الاوروبي ، وكان الفلاحون يعيشون كفافاً تقريباً ويتعرضون لمصاعب بالغة ، وقد بذلت الجمهورية السورية محاولات لتحسين انصبتهم ولكن المشكلة كانت كبيرة جداً حتى بات التقدم في هذا الاتجاه طفيفاً .

لقد شكلت الطبقة الاقطاعية ارستقراطية سيطرت على أصوات مستأجري أرضهم الانتخابية ، بيد ان الاقطاع والمصالح التجارية ، بدأت منذ أواسط الخمسينيات تفقد كثيراً من نفوذها ، وطبيعي جداً أن نبلاء الأرض لم يكونوا على استعداد لطرح اقتراحات تستهدف تغيير العلاقة الإقطاعية – الفلاحية ، أو توزيع الاراضي التي يمتلكونها الى أملاك صغيرة . ويجب أن يذكر هنا وبإنصاف أن الزراعات الواسعة جميعها كانت تتم في الإقطاعيات الكبرى ، ففيها يتوفر المال والخبرة لتنفيذ ذلك ، وهنالك بدعة جديدة وهي استثمار الطبقة الوسطى من التجار أموالهم في التنمية الزراعية لا سيما في الزراعة البعل في منطقة الجزيرة (٢٢) .

وتشمل الطبقة الإقطاعية عدداً من شيوخ البدو الذين يحتفظون لأنفسهم بأراضي القبيلة ، وهؤلاء الزعماء القبليون ، رغم أنهم لم يكونوا يميلون الى الزراعة ، أجّروا أراضيهم الى اقطاعيين او « مقاولين » زراعيين يعيشون في أماكن أخرى من سورية ... لا سيا في مدينة حلب .

ان اقتصاد سورية ، كثقافتها ، خليط في كثير من أشكاله الخارجية وروحه الداخلية من تطبيقات غربية وشرقية مع بروز الناحية الثانية ، وهو يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة لأن ثلاثة أرباع السكان البالغ عددهم نحو أربعة ملايين ممن يعملون فيها ، وسورية على نقيض كثير من البلدان الآسيوية لا تعاني من الضغط السكاني ولا يزال فيها مساحات شاسعة من الأراضي غير مزروعة ، ولكن البلاد ينقصها موارد طبيعية هامة غير الاسفلت والملح وبعض البترول .

والصناعة فيها ناشئة ولا تزال في معظمها في المرحلة اليدوية ، أما التجارة وهي بعمر سورية نفسها ، فتسهم في الدخل الطبيعي العام بأكثر من إسهام الصناعة . إن قدراً كبيراً من ذلك يأتي بشكل تجارة مرور (ترانزيت) الى الاردن – العراق ، أما الأعمال المصرفية فسادتها المصالح الأجنبية ، والتبادل

التجاري يتم على أساس الدفع . إن إحدى كبرى المشاكل الاقتصادية هي نقص رأس المال الاستثماري ، والسبب الرئيسي لذلك ليس في قلة رأس المال نفسه، بل لأن أشكال الثراء التقليدية كانت الإقطاعيات والذهب الكنوز ، وهنالك سبب آخر لذلك يكمن في تربية الأفراد نفسها ، فالريبة بغير الأقارب عميقة وهذا يجعل معظم الشركات تقوم على أساس المشاركة العائلية ، كما أن هنالك ريبة يلقنها الأفراد بنمط العمل التضامني (٢٣) .

لقد تنامى الاقتصاد السوري خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، فمساحات جديدة من الاراضي فلحت وزرعت... وسارت حركة البناء بخطى حثيثة ، بيد أن تسهيلات المواصلات والنقل والتطورات الصناعية اخفقت كلها في مجاراة التوسع في حقلي الزراعة والبناء .

والى جانب الظروف الاقتصادية العامة القائمة في البلاد هنالك النظام الضرائبي وله تأثير كبير على الجو السياسي وشكل الحكومة نفسها . وهو نظام تنازلي (Reyressive) الى درجة خنق الاقتصاد السليم والتقدم الاجتماعي ، والعبء الضرائبي يثقل اكثر ما يثقل على أولئك الذين هم أقل الناس قدرة على حمل العبء ، وهذه الحالة ، كحالات أخرى عديده ، تنبثق من استمرار النظم العثمانية حتى العهد الحاضر ، ومن بين الضرائب التي تجبى هنالك الرسوم الجمركية وضرائب الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي والدخل والتجارة والضرائب المهنية ورسوم التسجيل وضرائب الاملاك والاراضي .

ان نظام الضرائب في الجمهورية العربية السورية قد وضع لصالح الفئة الحاكمة ، فالاقطاعيات الزراعية الواسعة والعقارات الكبرى استثنيت على حساب الجمهور والافراد الذين يتقاضون رواتب ، وهكذا نزع هذا النظام الى تشجيع أشكال الاستثمار التقليدية واعاقة الاستثمارات في المشروعات الاكثر فائدة من الناحية الاقتصادية . لقد كان هذا النظام شديداً في تنازليته في ناحيتين : الأولى أنه

زاد العبء الضرائبي على الفئات الاقل دخلا ، والثانية أنه رفع هذا العبء عن ذلك الجزء من الانتاج القومي الذي يسهم بالقسط الاوفر من الدخل القومي .. ألا وهو الزراعة .

التعليم

التعليم هو المؤسسة التي تقوم عليها الحكومات الديموقراطية ، وقد لعب نظام التعليم السوري دورا هاما خلال العهد الجمهوري وكان له تأثير كبير على العوامل السياسية الفعالة آنذاك .

ان وزارة التربية والتعليم هي المشرفة على شؤون التعليم وتقوم على نمط فرنسي ويشمل اختصاصها المدارس الابتدائية والثانوية ومدارس المعلمين والجامعة السورية ذات الاستقلال الذاتي ماليا واداريا ، ولكن الصورة التعليمية العامة تعقدت على أية حال بوجود المدارس الطائفية التي تتلقى معونات مالية أجنبية ، وهكذا ... فعلى حين تشرف الوزارة على المناهج وتمنح الدرجات العلمية .. تتنوع طرائق التعليم والفلسفات التعليمية .

وعلى السوري ، كي ينال مركزاً وظيفياً مرموقاً ، أن يحمل درجة علمية جامعية ، وليس هدف غالبية الطلبة في التعليم الثانوي والجامعي سوى الوظيفة الحكومية ، لذا فانهم ، لاهتمامهم بنيل الدرجة العلمية اكثر من اهتمامهم بنهج التعليم ، بالغوا الحساسية تجاه أي تغيير في النظام التعليمي ولا سيما في موضوع رفع المستويات[٢٤]. ان الاضرابات والمظاهرات والمطالب تتكرر من جانب الطلبة حين تتخذ الوزارة أي اجراء قد يجعل مناهج التعليم اكثر صعوبة[٢٥]، ومارس

هؤلاء أحياناً بعض الضغوط على الحكومة ولطالما رضخ الوزراء وأذعنوا لمطالب الطلبة ، ومن الواضح أن المستويات التعليمية عانت كثيراً من جراء ذلك ولم تزد درجة النجاح في بعض الاوقات عن ٣٠ ٪ وقد أعارت الاحزاب المعينة مطاليب الطلبة اهتماماً كبيراً في المجلس النيابي السوري، ويعزى اهتمام السياسيين «العميق» برفاه الطلاب الى فائدة هؤلاء ونفعهم في المظاهرات السياسية[٢٦]، وكان النواب يسعون علنا إلى ضمان تعيينات مؤيديهم في الوظائف الاكاديمية ، فغدت عمادة الجامعة أحياناً عاجزة عملياً .. اذ لم تتلق من وزارة التربية والتعليم سوى الدعم الهزيل ، فكان ملاذها الوحيد اغلاق الجامعة كما حدث في ربيع ١٩٥٤ .

ان التعليم ، على رغم صعوبات عديدة واجهته ، توسّع كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي عام ١٩٤٣ كان هنالك ٤٦ ألف تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية ، وارتفع الرقم في عام ١٩٤٦ إلى ١٦٥ ألفاً ، وفي ١٩٥٢ الى ٢٩٧ ، وبلغ عدد التلامذة ٤٢٤ ألفاً في عام ١٩٦٠[٢٧]، وارتفع عدد المدارس من ٢٨٩ في عام ١٩٤٣ إلى ١١٥٣ في عام ١٩٤٦ إلى ٢١٨٤ عام ١٩٥٢ . وفي عام ١٩٦٠ بلغ عددها ٣٢٦١ مدرسة[٢٨] ، كما ازدادت النفقات التعليمية من حوالي ٦ ملايين ليرة سورية[٢٩] عام ١٩٤٣ إلى ٥٠ مليون عام ١٩٥٢ فالى ١٤٥ مليوناً في عام ١٩٦٠ ، وقد صحب زيادة النفقات هذه جهود لتحسين التعليم نوعاً وارسال الطلاب في بعثات للتعليم العالي على نفقة الحكومة .

المظاهرات والاضرابات السياسية

المظاهرات والاضرابات السياسية ظاهرة تتكرر في العالم العربي وقد تبدو في أحيان كثيرة سخيفة في عواقبها ، ولكنها تلعب ، على أية حال ، دوراً هاماً في السياسة ولا ينبغي التقليل من أهميتها أو نفعها . ففي جو سياسي ،

كما في سورية ، حيث الدولة ديمقراطية شكلاً أو ليجاركية (*) فعلاً يرغم الناس على التعبير عن آرائهم في خارج المجلس النيابي الذي عكس ، بصورة عامة ، رأي الفئة الحاكمة لا رأي الشعب ، لذا لم يكن امام الشعب الواعي سياسياً للتعبير عن سخطه ، سوى اللجوء الى الوسائل والتدابير غير الدستورية وأكثرها فعالية المظاهرات والاضرابات . وأثناء الانتداب الفرنسي لجئ الى الاضرابات السياسية في مناسبات كثيرة مما فرض الاعتدال على السياسات المعادية للاماني الوطنية .

ان للاضرابات نمطين عامين ... اضرابات الطلاب واضرابات عموم المواطنين ، وكانت الثانية تتم بنوع من « الاغلاق » يقوم به التجار الذين يغلقون حوانيتهم ويرفضون فتحها واستئناف عملهم الا حين تستجاب مطالبهم ، وهذا ما كان يؤدي احياناً الى شلل في أرجاء البلاد كافة . أما اضرابات الطلاب فكانت تبدأ بأسباب متباينة تتراوح ما بين تعيين مدرس جديد وطلب اصلاح النظام الانتخابي الى الاحتجاج على حدث وقع في مكان آخر من العالم . لقد حاز الطلاب على أهميتهم السياسية هذه من حقيقة انهم « الطبقة التي تستطيع التعبير عن نفسها في شعب من الأميين » ومن الاسم الكبير والصيت الضخم اللذين يربطان بالتعليم في البلدان العربية [30] .

وتعود جذور اهتمام الطلاب بالسياسة الى عهد الانتداب حين حضّهم الساسة الوطنيون على الاضراب والتظاهر لغايات وطنية ، وقد رفعت هذه المشاركة في السياسة من سمعة الطلبة ومنحتهم شهوة للسلطة أعقبت مظاهرات لغايات غير سياسية ، ومن الأسباب الاخرى لاهتمام الطلبة السياسي الانعدام التام

(*) حكم القلة والاستئثار .

للعلاقات الاجتماعية بين الجنسين وعدم وجود نشاطات من خـــارج المناهج التعليمية في النظام التعليمي السوري .

لقد اصبحت هذه القوة السياسية التي أحسن الطلاب استعمالها فرانكشتاين الساسة المسؤولين ، فهم الذين خلقوها ونموها ولكنها تجاوزت سيطرتهم عليها وأصبحت قوة لا تكبح بل يحسب حسابها ، وكما في بلدان أخرى استخدم الساسة المستهترون الطلبة لنشر الفوضى كوسيلة لفضح المعارضة ونزع اعتبارها وللاطاحة بالحكومات القائمة . وقد حضّ الشيوعيون الطلاب على التظاهر ضد الغرب تحت ستار محاربة « الامبريالية » كما أن جماعات أخرى استخدمتهم للضغط من أجل مصالحها الخاصة ، ان الحكومـــات حاولت « كبت » التظاهرات ولكن الاخفاق كان حليفها دائماً ، وقوة الجماهير في أي مكان في الشرق الأوسط لم تكن خطرة الا حين يقودها الطلاب ... وقد عامل الرسميون الحكوميون الطلاب « بقفازات من الفرو » طويلا وكانوا خانعين في رضوخهم للمطالب الطلابية حتى أن أية جماعة مفردة في سورية لم تشكل تهديداً للحكومة اكثر من الطلاب أنفسهم .

التنظيم الحكومة حتى عام ١٩٤٦

ان حكومة الدولة السورية ، مع انهـــا حتى عام ١٩٥٨ ، كانت جمهورية شكلا الا أن البنية والممارسة الاداريتين العثمانيتين كانتا عميقتي الجذور فيها ، وهذا صحيح تمامـاً اذا نظر الى التقسيات السياسية والموقف من الحكومة والسائد بين الموظفين وجمهور المواطنين ، وكثير من المشاكل السياسية في الجمهورية العربية السورية من تركات هذا الماضي .

فبعد اعادة تنظيم الامبراطورية العثمانية حسب الطريقة الادارية الفرنسية عام ١٨٦٤ ، ولم يجر تنظيم سورية كوحدة ادارية واضحة المعالم بل قسمت الى ولايات قسمت هذه بدورها الى « سناجق » ثم الى أقضية ، أما أصغر الوحدات الادارية فاختلفت بين الريف والمدينة فهي في الريف ناحية وفي المدينة حي .

وكانت سورية تشمل عام ١٨٦٨ ولا يتين بالاضافة الى ثلاثة سناجق ترتبط مباشرة بوزارة الداخلية وتضم فئات لا يمكن حكمها من خلال البنية الادارية النظامية ، فسنجق لبنان يتمتع باستقلال ذاتي اقليمي وعلى رأسه متصرف مسيحي وهو مستقل تماماً في شؤونه الداخلية ، وكانت القدس ، لاهميتها الدينية عند المسلمين والمسيحيين واليهود ثاني هذه المقاطعات الثلاثة ، أما الثالث فسنجق الزور وهو صحراوي تقريباً ويقطنه قبائل بدوية ، وعلى رغم اعادة التنظيمات والتعديلات في النظام الاداري ظلت الوحدة الثقافية العامة والاقتصادية والحكومية قائمة في سورية الطبيعية .

وبعد الحرب العالمية الاولى وضعت فلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب البريطاني ، وقسم ما تبقى من سورية ، في ظل الانتداب الفرنسي ، الى دويلات عديدة كان يتغير وجودها وحدودها من آن لآخر ، وفصل لبنان المستقل ذاتياً عن سورية وجعل منه دولة مستقلة عاصمتها بيروت [٣١] .

وفي عام ١٩٢٠ قسمت سورية ، أو ما تبقى منها ، الى دويلات حلب ودمشق والعلويين وجبل الدروز ، وكانت حجة الفرنسيين في ذلك أن سورية لا تشكل وحدة ثقافية حقيقية وأن جميع عناصر سكانها غير قادرين على الاشتراك في حكومة موحدة ، لذا كان ضرورياً تجميعهم وفق أصولهم الاولى ووفق مستواهم الحضاري ثم « اعطاء علاج مختلف حسب التركيبات الاجتماعية

والدينية للدول » [٣٢] ، وقال آخرون ان هذا لم يكن الا سياسة « فرّق تسد » .

وبعد سنوات خمس ... أي في عام ١٩٢٥ ، وحّدت دويلتا حلب ودمشق . ولكن فصلت عنها مدينتا الاسكندرونة وأنطاكية والمناطق المحيطة بها ومنحت كلها ادارة منفصلة تحت اسم لواء (سنجق) الاسكندرون وفي عام ١٩٣٠ بدل اسم دويلة العلويين الى حكومة أنطاكية ، وتتابعت عملية التمزيق حتى عام ١٩٣٩ حين ضمت اللاذقية وجبل الدروز الى سورية [٣٣] ، وفي عام ١٩٣٩ استولت تركيا على لواء الاسكندرون .

وهنالك منطقة أخرى كانت تتمتع بمعاملة ادارية خاصة هي الجزيرة ، والواقعة على نهر الفرات شمالي - شرقي البلاد ويقطنها خليط من القوميات والطوائف الدينية ، وهي عرضة لتوترات وضغوط عنيفة مثل التوتر الاساسي القائم بين المسلمين والمسيحيين ، والنزعات الانفصالية للجماعات الناطقة بغير اللغة العربية والمتأثرة ببلدان اجنبية ، والتوترات بين البدو الرحل والحضر من السكان ، وهذه المنطقة عرضة للقلاقل العنيفة حتى أن الاجانب يحظر عليهم الدخول اليها من غير اذن حكومي رسمي .

التقسمات الادارية

حكم العثمانيون من خلال نظام هرمي معقد على نمط اوروبي مركزي ، كما أن سياستهم التي تشرّبوها كانت محافظة ، أما المبادهة والخلق من جانب الجهاز الاداري فلم يثبّطا فقط بل حددا عن عمد .

ان الوالي أو الباشا هو الحاكم الأول في كل ولاية والممثل المباشر للباب العالي ، وهو يدير اقليمه والبلديات في منطقته ويشرف على تنفيذ المراسيم التشريعية ... وكان رئيس الشرطة والمدير الاداري للمصالح العامة الأخرى .

وفي محاولة لاضفاء مظهر التمثيل على حكومة الولاية نص الدستور العثماني الصادر عام ١٨٧٦ على مجلس اداري يتألف من أعضاء منتخبين ومعينين من خارج السلك الاداري (٨٤) .

وكان للبلديات مجالس مماثلة يسمي أعضاءها الزعماء الدينيون ، وهي مسؤولة عن صيانة الطرقات والشوارع ومباني البلدية واطفاء الحرائق والحفاظ على الاسواق العامة ، أما عائدات البلدية فتأتي من هبات الدولة والرسوم والغرامات وبعض الجبايات الاخرى الخاصة .

ومع أن الفرنسيين قسموا سورية الى دويلات أربع ، الا انهم أبقوا على التقسيمات الادارية التركية (٣٥) ، ان ممثل الحكومة الفرنسية في سورية هو المفوّض السامي وهو حاكم عام يساعده في ذلك وزارة مدنية وعسكرية وأمين عام وعدد من المكاتب أهمها جميعاً الشرطة والأمن العام والبريد والبرق والجمارك والارشاد والمالية والقضايا القانونية ، وكان يمثل المفوّض السامي في كل دولة نائب وهيئة من المستشارين الفنيين وعمله تقديم النصح والمشورة للمحافظ ولرؤساء الادارات المحلية ولاطلاع المفوّض السامي على شؤون دويلته ، كما كان يشرف على تنفيذ الاوامر التي يصدرها المفوّض السامي الى حكام الدويلات السورية .

لقد وضعت تحت اشراف وتوجيه المفوض السامي مباشرة بعض مظاهر الادارة والتي كانت ذات اهمية مشتركة للدويلات السورية كلها مثل رقابة

الشركات ذات الامتياز والجمارك والسكك الحديدية والبريد والبرق وهي تعرف جميعاً باسم « المصالح المشتركة »

أما قيادة القوات المسلحة في سورية فأنيطت بقائد عام لها ، وحين يكون المفوّض السامي رجلاً عسكريا ، وهذا ما حدث كثيراً ، يدمج المنصبان معاً . ان القوات المحلية ، وهي قوات الشرق الخاصة ، كانت تجند ويدفع لها من ميزانية « المصالح المشتركة » التي تؤخذ من العائدات الجمركية .

ان الخطوة الاولى نحو حكومة نيابية كانت انتخابات مجلس — تأسيسي عام ١٩٢٨ ، وقد نص مشروع الدستور ، الذي وضعته لجنة شكلها المجلس ، على هيئة تشريعية واحدة ورئيس للجمهورية ينتخبه المجلس النيابي ووزارة مسؤولة يعينها رئيس الجمهورية ، ولكن هذا المشروع لم يوضع قيد التنفيذ بسبب معارضة فرنسا للنصوص التي تقيد السلطات الانتدابية الفرنسية فعطّل المجلس التأسيسي من ثم لأجل غير مسمى في عام ١٩٢٨ . وبعد عامين وبحركة مفاجئة أصدر المفوّض السامي الدستور بعد أن أبطل العبارات المعارضة فيه باضافة المادة ١١٦ ، وهذه الوثيقة استخدمت أساساً للحكومات السورية حتى أطاح حسني الزعيم عام ١٩٤٩ بالحكومة القائمة .

وطبقاً لنصوص الدستور عقدت في عام ١٩٣٢ انتخابات المجلس النيابي التي أخرتها قلاقل داخلية ، وفيها فاز المعتدلون ، كما في انتخابات ١٩٢٨ ، بأغلبية المقاعد ، ولكن « الكتلة » جيدة التنظيم أفلحت في السيطرة على المجلس وطالبت بانهاء الانتداب واقامة العلاقات السورية — الفرنسية على أساس معاهدة . وقد أدى الخلاف مع المفوض السامي الى تعطيل المجلس ، الا ان المفاوضات من أجل عقد معاهدة بين الطرفين لم تبدأ الا عام ١٩٣٦ ، وقد رفض

البرلمان الفرنسي الموافقة على هذه المعاهدة لذا لم توضع قط موضع تنفيذ .

وبعد أن أعلن الجنرال كاترو استقلال سورية عام ١٩٤١ اجريت انتخابات جديدة في تموز ١٩٤٣ احرزت الكتلة الوطنية ، ويقودها شكري القوتلي ، فوزاً ساحقاً فيها . وقد الغى المجلس النيابي الجديد السلطات الدستورية التي تمنح المفوّض السامي حق الاشراف على الحياة السياسية الداخلية والعلاقات الخارجية ، وهذا لا يعني أن سورية قد باتت سيدة قدرها ، فسيطرة الفرنسيين على القوات الخاصة حدّ من سيادتها على صعيد حيوي هو صعيد الدفاع الوطني . وقد حلّ هذا الاشكال – بالتجاء سورية الى مجلس الأمن عام ١٩٤٦ وبانسحاب القوات الفرنسية .

الدستور

سورية ، حسب دستور ١٩٣٠ ، جمهورية برلمانية على النمط الفرنسي . ولها رئيس ينتخبه مجلس نيابي واحد ولكنه غير مسؤول امامه ووزارة يعينها رئيس الجمهورية ولكنها مسؤولة أمام المجلس التشريعي ، وقد نصت المادة الثالثة من الدستور على أن يكون دين رئيس الجمهورية الاسلام .

وهنالك في « قائمة الحقوق » عبارات لا تتعلق بالفرد فقط ولكن به كعضو في طائفة دينية خاصة . وقد تضمنت حقوق الطوائف الدينية الاحوال الشخصية والتعليم بلغة الطائفة ، كما نصت على ممثلين للاقليات الطائفية في المجلس النيابي .

وقد حددت أيضاً الحمايات المعتادة مثل الحصانة النيابية أثناء انعقاد الدورات ومنع العسكريين من دخول المجلس النيابي ، أما تعديل الدستور فيتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء [٣٦] .

ان التمعن في الدستور يقود الى انطباع أنه أعد لكل ما قد يقع أو يستجد ، وأن حكم سورية سيكون ، عمليا ، بشكل آلي ، وأن معايير الحكومة ومقاييسها ستتطابق مع أي حكم قائم . والمرء على أية حال ، بمزيد من التفحص ، يبدأ في التساؤل عن الحكمة من ادخال تركيبات دستورية مفصلة كهذه ، لا سيما في بلد ذي تاريخ عريق في المحلية والروابط الأسرية والتشيعات الطائفية والحزبية وحكم الارستقراطية الاقطاعية ، ان التفصيل في هذه الاداة التي بنيت قاسية لا يتلاءم والاوضاع المتغيرة أو يسمح بالتفسيرات المرنة .

لقد اعتقد واضعوا الدستور أن لا حاجة لمجلس أعيان اذ لا أسباب تاريخية وجدت في سورية ولا النظام الفدرالي في سويسرة والولايات المتحدة ولا الطبقات المتميزة تاريخياً ، كما في حال انجلترا ، تدعو الى انشاء مثل هذه المؤسسة [٣٧] ، وبدلاً من وجود هذا المجلس الاعلى ليكبح الجور النيابي زوّد رئيس الجمهورية بسلطات يستطيع بها كبح السلطة التشريعية فهو يستطيع تعطيل المجلس النيابي لأجل مسمّى أو حله . ان التطرف الذي كان يظهر عملياً في المجلس النيابي في سورية قد أدى مراراً الى « صراع حتى الموت » بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وقد ذكر كاتب سوري في هذا الصدد « ان الحكم النيابي مستحيل في ظل نظام مجلس واحد [٣٨] » ولكن ما هو أكثر احتمالاً أن قضية المأزق لا تكمن في نظام المجلس الواحد بل في حقائق المسرح السياسي السوري نفسه .

كان المجلس النيابي يتألف في الأساس من ستين عضواً زيدوا عام ١٨٤٣ الى

١٢٤ ، وكان التمثيل يقوم على أسس جغرافية وطائفية ، ومدة المجلس أربع سنوات ويعقد في العام الواحد دورتين الاولى في تشرين الثاني والثانية في أيار وبطلب من الاغلبية المطلقة يعقد دورة استثنائية بدعوة من رئيس الجمهورية . ان النواب يتمتعون خلال الدورات بالحصانة النيابية ولا ينفذ بأي عضو خلال هذه الفترة اجراء تأديبي ، مدني أو جزائي ، دون موافقة المجلس ... الا في حالة الجرم الفاضح .

وهذا النظام الذي ذكر آنفا كان يجد أثناء انتهاكه اكثر من التمسك به ، وفي الحقيقة تجاهلت السلطتان التنفيذية والتشريعية النصوص الدستورية في عديد من المرات .

ان السلطة التنفيذية ، حسب الدستور ، شاملة ، ورئيس الجمهورية ، نظريا ، رمز التلاحم السوري ، ولكن الأقليات الدينية غير الإسلامية كان يحظر عليها هذا المنصب الكبير . ورئيس الجمهورية اضافة الى إستدعاء المجلس النيابي يتمتع بسلطة اقرار التشريعات وإيقافها وإصدار القوانين التي وافق المجلس النيابي عليها وإقامة النظم وتوقيع المعاهدات وإصدار أحكام العفو .

ان رئيس الجمهورية ، بعدم مسؤوليته امام المجلس النيابي تمتع بسلطات واسعة ، ولم يحدث أن اتخذ رئيس سوري دوراً سلبياً .. فقد كان يخاطب في عديد من المناسبات المجالس النيابية عارضاً وجهة نظره ، وهذا ينطبق تماماً على الرئيس شكري القوتلي .

لقد نظم مجلس الوزراء على النمط الفرنسي مع انتباه خاص الى الاقليمية والطائفية ، وبنمو الأحزاب جرت محاولات الحكومة الائتلافية ولكنها اخفقت في معظمها . وكانت الوزارات تتشكل اكثر ما تتشكل من

شخصيات لا من ممثلين حزبيين ، وهي تعكس ضرورات سياسية وقلما القليل لخدمة مصالح الجماهير . ان الخلافات وثنائيات العمل والولاء والاستقالات - العديدة والفضائح الوزارية لهي أمور نموذجية في الوزارات السورية ، كما أن الأزمات الوزارية العديدة والمديدة كانت أمراً طبيعياً في الحيــاة السورية السياسية ولطالما ولدت شللا تاماً تقريباً في الادارة .

وزارة الداخلية

تتبوأ وزارة الداخلية في الجمهورية السورية ، بحكومتها المركزية ، مكانة بارزة في تركيب الدولة السياسي والاداري ، ويمتد نفوذها الى كل جزء تقريباً في البلاد وحتى أصغر وحدة ادارية ، ولا ينازعها في هذه المكانة سوى الجيش وذلك لاشرافها على التعيينات والترقيات ونقــل « نفوس » - المواطنين وإشرافها على شؤون البلديات الإدارية وأمور الصحافة والاذاعة وإدارتها العمليات الانتخابية وقضايا البدو ... يضاف الى هذا كله اشرافها على قوى الأمن الداخلي في البلد وهي قوى الشرطة والدرك .

وفي داخل الوزارة يكمن مفتاح السيطرة على شؤون البــلد في قوات الشرطة والدرك ، وقد فوضت وزارة الداخلية بشؤون الأمن العــام بقرار من المجلس النيابي عام ١٩٤٧ [٣٩] . ان هذه الوزارة ، كباقي الاجهزة الحكومية ، نظمت على نمط فرنسي وقسمت الى شعبتين كبيرتين : الشرطــة والدرك ، وقد وزع نشاط الشرطة بين الشرطة البلدية التي تمارس وظــائف الشرطة المعتادة والأمن العام الذي يعمل كقوة أمن داخلية شبيهة الى حد ما بمكتب التحقيقــات الفدرالي (Federal Bureau of Inverstigation) في الولايات

المتحدة الأميركية ، وهو هام سياسياً فقد انيطت به رقابة الأجانب والإشراف على النشاطات السياسية في البلاد وحماية الحدود ، وكان الأمن العام بالغ الكفاءة في تنفيذ الواجبات الملقاة عليه .

والأكثر أهمية على صعيد السلطة السياسية هو الدرك ، وهو ارث من العهد التركي أخذه العثمانيون بدورهم عن الفرنسيين في القرن التاسع عشر ، والدرك قوة عسكرية متخصصة ترتبط بوزارة الداخلية ومسؤولة أمامها[٤٠] ويتمتع أفرادها بحقوق أفراد الجيش وتتولى العمليات الإدارية والقضائية والعسكرية في الريف .. وفي المدن حين الضرورة[٤١] ، كما تدير السجون أيضاً . ان قوة الدرك هي الحلقة الهامة بين السلطات المركزية وقطاع كبير من المواطنين يعيشون في القرى وقد شكلت سنداً هاماً للسلطة السياسية في سورية، والسيطرة عليها يكفل النظام العام والإنتخابات ويبقي الحكومة في السلطة .

ان قوة الدرك يمكن أن تعتبر قوة عسكرية في حد ذاتها ، فوحداتها الفعالة تشمل الخيالةوالمشاة والمصفحات والدراجات النارية ووحدات السيارات أما المناصب فيها فيشغلها ضباط من الجيش ، وهذا الارتباط الوثيق بالجيش فيها اتصف بالصراع بين الجيش ووزارة الداخلية للسيطرة عليها . وقد تحوّل هذا إلى قضية حيوية وهامة بين حكام سورية العسكريين والمدنيين .

النظام القضائي

يقول مثل تركي : « العدل نصف الدين » ، وهذه الحقيقة تنطبق تماماً على سورية الجمهورية التي حكمها الأتراك اكثر من اربعة قرون ، ان ثقافة

شعب ... أي شعب ... تنعكس في عـدالته ، وديانات سورية المتعددة انعكست في نظامها القضائي ، وهذا النظام كان معنياً بالحفاظ على الفروقات بين الطوائف الدينية فيها ، كما نمى النزعات الانفصالية .

لقد بني النظام القضائي العثماني على المفهوم الاسلامي التقليدي في العدالة مع محاكم شرعية تطبق الشريعة [٤٢] ، وفي عـام ١٨٧٩ ، ونتيجة النفوذ الأوروبي ، وجد نظام قضائي مدني دعي « بالنظامي » اقتبس من القانون النابوليوني وعدّل بما يتلاءم والطبيعة الاسلامية للامبراطورية ، وهذا النظام الجديد قسم الى فروع قانونية ثلاثة هي : المدني والجنائي والتجاري ، أما قضايا الزواج والطلاق والارث فظلت تابعة للمحاكم الشرعية .

أما النزاعات بين المواطنين العثمانيين والأجانب فتقع تحت نظام الامتيازات الأجنبية وكانت تحال الى محاكم مختلطة ، أما المحاكم التجارية فأقيمت في المراكز التجارية الكبرى مثل مدينة بيروت .

وبعد أن فرض الانتداب على سورية أجرت السلطات الفرنسية تغييرات طفيفة في النظام القضائي القائم ، فمحكمة الاستئناف في الآستانة استعيض عنها بمحكمة التمييز السورية ، وفي عام ١٩٢٦ جرت محاولة لتوسيـع سلطة المحاكم المدنية على حساب الشرعية في مجال الأحوال الشخصية ولكن الزعماء الدينيين أفلحوا في صد هذه الحركة واحباط هذه المحاولات [٤٣] . أمـا « المحاكم المختلطة » فظلت قائمة برئاسة قضاة فرنسيين يؤازرهم ممثلون من العناصر الاخرى ، وقد منح جبل الدروز نظاماً قضائياً منفصلاً .

لقـد أقامت الجمهورية السورية وزارة عدل ، أما نظام المحاكم فظل الى حد كبير ، على حاله زمن الإنتداب ما عدا المحاكم المختلطة التي ألغيت بعيد الاستقلال ، وأحيلت قضايا الملاقات المحلية التي يشترك أجانب فيها الى المحاكم

المدنية والعادية للنظر فيها ولتصدر احكامها حسب قوانين بلاد الأطراف المعنية.

أما محكمة التمييز فمقرها دمشق وتنظر في دعاوى القضايا الشرعية والجنائية والمدنية ، وكان على القضاة الذين تعينهم وزارة العدل أن يحملوا إجازة في القانون ويقضوا سنتين في التمرين على الأقل ، أمـا القضاة الشرعيون فلم يكن يطلب منهم ذلك . والقضاة لا ينقلون من مقار أعمالهم دون موافقتهم الخطية .

ان البدو مستثنون من النظام القضائي السوري ويخضعون الى « قانون العرف » الذي يطبقه شيوخهم ، وهنالك ميل في أوساط الحكومة الى إخضاعهم للمحاكم النظامية ولكنهم سيقاومون خطوة كهذه .

وموقف المواطنين من المحاكم التي تشرف الدولة عليها خليـــط خليط ، فالعادات القديمة يصعب تغييرها وتتخـذ بعض العائلات ، في أوضاع ما ، اجراءات تأديبية متحدية القانون الجنائي .

إن سورية بالاضافة الى الملامح العديدة التي اخذتها من البنية العثمانية القضائية والادارية ، لا تزال تعترف بكثير من القوانين من عهدي العثمانيين والفرنسيين وتفرضها ، فحق الاجتماع مثلا لا يزال مقيّـداً بقانون الاجتماعات العثماني الصادر عام ١٨٦٩ ، وهو قـانون صدر في وضع يختلف تمامــاً عن وضع سورية الجمهورية .

الصحافة السورية

تشكل الكلمة المطبوعة قوة كبرى في العالم العربي وهذا ينطبق على سورية تماماً ، وعدد الصحف يتفـاوت كثيراً حسب المنـاخ السياسي وتنفيذ قانون

المطبوعات ، ان الارقام المعتمدة لتوزيع الصحف غير متيسرة وعدد المجلات قليل بالنسبة لعدد المتعلمين بين السكان ، وقد كان في دمشق ، وسكانها حوالي ٣٢٥ ألفاً ، ثماني عشرة صحيفة عام ١٩٥٢ وفي حلب ، وسكانها نحو ٣٧٥ ألفاً ، تسع صحف ، أما معدل التوزيع اليومي فكان ١٨٨٠ في دمشق و ١٤٠٠ في حلب (٤٤) .

ان الصحافة السورية لتشبه ، بصورة عامة ، الصحافة الفرنسية في ولاءاتها الصارمة ، وليس هنالك من صحيفة مستقلة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، وبكلمة أدق ، انها قد تعتبر « فردية » فالسياسة والتغطية التحريريتان تعتمدان، فيها على عاملين : السياسة والعمل ، والاعلانات رغم أنها مصدر دخل لم تكن ذات أهمية جذرية لأن التجارة لم يكن تتناغم و « سوق الجملة » كما أن التجار أنفسهم لا يؤمنون بالاعلان فكانت مداخيل الصحف تعتمد على نوعين من المصادر : الأول معونات الأحزاب السياسية والحكومات (المحلية والاجنبية) أو الأفراد ذوي الطموح السياسي ، والثاني والأقل أهمية هو الابتزاز بدرجاته المختلفة والنقد مقابل نشر قصص ذات طبيعة مضللة .

وكانت معنويات الحكومة ، على شكل إعلانات و « دفعات » سرية ، قضية متفشية ، ومن المستحيل إثبات أن صحيفة ما تتلقى دعماً أجنبياً ... ولكن ذلك كان معترفاً مقراً به ، فقدر كبير من الاعلانات المنشورة في الصحف كان بقصد التأثير على الناشر وصاحب الصحيفة لا على الجمهور (٤٥) ، وشراء النفوذ هذا لهدفان : ضمان سمعة طيبة والحيلولة دون نشر المقالات السيئة ، والاشتراك في الصحف هو أحد الأساليب لضمان الأمر الثاني .

إن « القناعة » كانت تحرّف لصالح الآراء التي يحملها مالك الصحيفة أو المساهم فيها ، وقد تختلق موضوعات لزيادة التوزيع أو لتمهيد السبيل أمام هدف سياسي ، أما جمهور القراء فلم يشك من الوضع لقلة تجربته في قراءة الصحف

المستقلة، وكانت النتيجة أن معظم الناس قرأوا وصدقوا الصحف التي تتفق تماماً وتشيعاتهم ، أما القراء الأكثر فطنة فتعقبوا الصحف الأجنبية الأكثر موضوعية سواء أكانت عربية أم غربية (٤٦) .

وللرقابة الحكومية على الصحف تاريخ طويل قاس في سورية ، فقد ولدت في العهد العثماني وازدهرت طيلة الانتداب الفرنسي وظلت تعيش في العهد الجمهوري ، ان العقوبات على الصحافة المخالفة تتراوح حسب قانون المطبوعات بين التوقيف أو سجن المالك أو المحرر وتغريمه ، وبموجب أنظمة الرقابة كانت حرية التصرف الحكومية واسعة والصحيفة « غير المذعنة » يمكن اخراجها من الميدان بسلسلة من المضايقات المتصلة . ان الاسباب العادية لفرض الرقابة هي انتقاد رئيس الدولة أو اثارة الشقاق بين الطوائف والجماعات داخل البلاد أو تعريض العلاقات مع حكومة صديقة للخطر ، وهذه التصنيفات كانت واسعة جداً حتى باتت تشمل كل موضوع ، أما فرض الرقابة فاختلف حسب قوة الحكومة وقوة المعارضة ، على حين كان المواطن الفرد عاجزا تقريباً أمام تشهير الصحافة به لان ربح دعوى تشهير والتعويض « عن العطل والضرر » كانا محالين عملياً . وهنالك مظهر آخر لممارسة الرقابة هو الرخصة المطلوبة من جميع الصحف والمواد المطبوعة ، اذ يمكن فرض نوع الرقابة « المانعة » بسهولة على « مثيري القلاقل » في وسائل التعبير العامة ، ولا يعني رفض منح رخصة الاصدار أو تجديدها الا ابعاد الناشر عن ميدان عمله .

وبينما تكون الرقابة زجرية لأولئك الذين تربوا على فكرة حرية الصحافة ، يمكن أن يوجد قدر من التبرير لممارسة كهذه في بلد لا تخضع هذه الحرية فيه لقانون اخلاقي للمهنة نفسها ، لذلك يعدو التشيع والتحزب شديدي الانفجار مما يخل بتوازن الحكومة واستقرارها ، فكان لا بد من فرض كابح ما على رخصة اصدار الصحيفة ، فمقالة غير مسؤولة قد تغرق البلاد في فوضى تسبب فقدان الارواح (٤٧) .

الجيش

ان الجيش السوري الصغير وعدده خمسة آلاف رجل[148]، كان يقوده رجال اما فرنسي أو عثماني التدريب ... إذ أنه تطور عن قوات الشرق الخاصة وهي قوات أمن داخلي استخدمتها السلطات الفرنسية في حفظ النظام خلال فترة الانتداب ، ، وقد وضعت مخططات لتوسيع هذه القوة الى عشر كتائب من المشاة وعشرين فصيلة خيالة وفصيلتين أو ثلاث من المدفعية الثقيلة ووحدات تدعيم ، وكان تدريب الضباط والمتخصصين يتم في الكلية العسكرية في حمص .

والقوات الخاصة ، وهي مؤلفة في معظمها من متطوعين من الاقليات السورية. كالأرمن والأكراد والشركس ... ، كان غالبية ضباطها من السوريين ، ولكن الفرنسيين تسنموا المناصب والمراتب العليا وظلوا يهيمنون عليها حتى انتهاء الانتداب. ومن بين ٣٠٦ ضباط كانوا فيها عام ١٩٣٨ بلغ عدد السوريين ٢١٨[149] وبعد الاستقلال زيد هذا العدد بيد أن الجيش ظل قوة صغيرة حين الحرب الفلسطينية عام ٩٤٨ .

يتشكل الجيش السوري من متطوعين ومجندين ، وهو يعكس بنية البلاد الاجتماعية أكثر من الجيش المصري قبل الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، وفي سنواته الأولى كانت قياداته تأتي ... ، إلى حد كبير ، من الطبقات العليا في المجتمع السوري وهو بأسباب عديدة وثيق الصلة بالعائلات السورية الكبرى ، فالأتاسي ونظام الدين والكزبري ومردم أسماء وجدت في كشوفات رواتب الضباط كما ترددت تحت قبة المجلس النيابي في دمشق ، وعلى نقيض الجيش العراقي لم ينظر اليه كنقطة وثوب للمناصب السياسية لذلك لم يعتبر مغريا للكثير من ممثلي العائلات الحاكمة ، فالفرص الفضلى كانت في المهن الاكاديمية كالطب والصيدلة وفي التجارة وادارة الاملاك الواسعة .

ولكن مع انتشار الفرص التعليمية في انحاء البلاد جميعها أخذ كثير من متخرجي المدارس الثانوية ذوي الأصل البسيط يرون في كلية حمص العسكرية بابا يستطيعون المرور من خلاله ليضمنوا تعليماً أعلى مما يجلب لهم الاستقرار والمكانة الجيدة، وهكذا انتظم في سلك الضباط خلال سنوات الحرب وسنوات التي تلتها مباشرة ابناء التجار والفلاحين والعمال مما غيّر بنية هذا السلك الى حد كبير . ان هؤلاء الرجال كانوا ضعيفي الصلة بالطبقة الحاكمة التقليدية في البلاد لذا تشربوا بسهولة النزعات الاشتراكية والقومية العربية ، وهنالك عامل آخر أثر على نظراتهم هو التثقيف المذهبي في كلية حمص نفسها ، فكثيرون من طلبتها عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨ تأثروا ايديولوجيا بالعقيد جمال فيصل، مدرسهم الوحدوي المندفع ، والذي كانت آراؤه تتمشى تماماً وأفكار حزب البعث وجمال عبد الناصر . ان بذور التغير الاجتماعي قد غذّي بها المدافعون عن الوطن في مقر تدريبهم .

وهنالك قوة أخرى كانت ستصبح عاملا سياسياً هي قوة الدرك .. وعددها نحو ٣ آلاف ضابط وجندي ، أما ضباطها فسوريون ولكن ضابطا فرنسياً برتبة مقدم ضم اليها كأركان حرب ، وشملت واجباتها حفظ الأمن في الريف وتنفيذ العقوبات القضائية والاشراف على احتكار التبغ وحراسة السجون ،وقد تمتع درك اللاذقية وجبل الدروز بنوع من الاستقلال الذاتي .



(١) كانت سورية تعرف ، قبل وحدتها مع مصر عام ١٩٥٨ ، بالجمهورية السورية ، ومنذ انفصالها عام ١٩٦١ ، أصبح اسمها الجمهورية العربية السورية .

(٢) ان كلمة أقلية تفيد حالة لغوية أو وطنية سابقة ... مثل الارمن واليهود والاكراد .

(٣) ه . ا . ر . جيب و ج . ه . كريمرز ، دائرة المعارف الاسلامية الموجزة (لايدن : ي . ج . بريل ، ١٩٥٣) ، ص ٧٠ .

(٤) قيدت ملكية الارض بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط (فبراير) ١٩٥٨ .

(٥) تعترف الكنيسة المارونية برياسة البابا وسيادته وتتفق والكنيسة الكاثوليكية في أمور الايمان ، أما قداسها الكنائسي فيؤدى باللغة السريانية لا اللاتينية ، وهي تختلف عن الكنائس الشرقية الاخرى الخاضعة للبابا ، والتي لا تتبنى النظام الكاثوليكي واللغة اللاتينية ، في أنها قبلت رئاسة البابا ككل ، وكانت قبلا مستقلة حتى القرن السابع .

(٦) الشيعة الاثنا عشرية تطلق لفظ امام على الزعماء الاثني عشره للطائفة والذين يدعونهم الأئمة الثقات ، أما الاسماعيليون فيعدون الأئمة السبعة الأول .

(٧) The Republic of syria . Human Relations Area Files . Inc . (New Haven , 1956) , P. 114 .

(٨) ألبرت حوراني ، الأقليات في العالم العربي — - Minorities in the Arab World) (لندن ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٤٧) ، ص ١٢ .

(٩) الجمهورية السورية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مديرية الاحصاء ، أو الاحصائيات ، ١٩٥٦ (دمشق — ١٩٥٧) ص ١٩ .

(١٠) كانت الفترة التي ظلت البلاد فيها بلا حكومة هي ما بين تشرين الأول

١٩١٨ وتموز ١٩٢٠ . حين حكم الملك فيصل المملكة العربية السورية في دمشق .

(١١) جورج انطونيوس ، يقظة العرب (لندن ، هاميس هاملتون ، ١٩٣٨) الصفحات ١٠٨ — ١١٢ .

(١٢) بريطانيا العظمى ، « مراسلات بين السير هنري مكماهون وحسين شريف مكة » محاضر جلسات مجلس العموم ، الورقة ٥٩٥٧ ، المجلد السابع والعشرون (لندن ، ١٩٣٩) .

(١٣) على وجه التحديد ولايتا البصرة وبغداد .

(١٤) جورج انطونيوس ، يقظة العرب الصفحات ٤٢٨ — ٤٣٠ .

(١٥) صحيفة التايمز ، لندن ، ٩ تشرين الثاني ، ١٩١٧ .

(١٦) ألبرت حوراني ، سورية ولبنان (اكسفورد ، المعهد الملكي للشؤون الدولية ، ١٩٤٦ ،) ص ٢٤٢ .

(١٧) مجلس الأمن الدولي ، السجلات الرسمية ، السنة الأولى ، الحلقة الأولى ، ١٤ — ١٦ شباط ، ١٩٤٦ ص ٣٥٧ .

(١٨) فرد لـ بروتز « دراسة في مواقف اللاجئين العرب » ، مجلة الشرق الأوسط ، السنة التاسعة ، العدد التاسع (ربيع ١٩٥٥) ، ص ١٣٣ .

(١٩) نيويورك تايمز ، ٢٧ أيار ، ١٩٥٦ .

(٢٠) ولد الرئيس هاشم الأتاسي الذي تقاعد عام ١٩٥٥ ، في عام ١٨٧٥ وأصبح رئيساً للجمهورية السورية عام ١٩٣٦، وخلال العهد العثماني كان حاكم عكا .

(٢١) انظر الملحق د .

(٢٢) انظر دورين واريز ، الاصلاح الزراعي والتطور في الشرق الأوسط ، (لندن ، المعهد الملكي للشؤون الدولية ، ١٩٥٧) ، الصفحات ٧٤ — ٩٣ .

(٢٣) ما يوضح مقت السوريين للمشروعات التعاونية حقيقة ان مؤسستين فقط يمكن أن توصفا كذلك بموجب قانون الضرائب كانتا قائمتين عام ١٩٥٤ ، انظر : التطور الاقتصادي في سورية (بالتيمور : مطبعة جون هوبكنز ١٩٥٥) ، ص ٢٧٤ .

(٢٤) « كانوا ينشدون الشهادة العلمية لأنها ستؤهلهم لمنصب حكومي ، فمثالهم الأعلى كان الحصول على هذا المنصب ، وبعد أن ينالوه يركنون الى الراحة » ، محمد كرد علي ، مختارات ، ترجمة خليل طوطح ، (واشنطن ، المجلس الأميركي للمجتمعات المتعلقة ، ١٩٥٤) ص ٧٥ .

(٢٥) أضرب الطلاب في عام ١٩٤٦ لأن درجة النجاح رفعت من ١٥ ٪ الى ٤٠ ٪ ، وفي عام ١٩٤٧ أضربوا أيضاً لإلغاء عطلة نصف السنة للتعويض عن الوقت الذي ضاع عليهم في أوائل العام . وقد شهد نيسان ١٩٤٧ إضراب طلبة كلية الطب احتجاجاً على رفع درجة النجاح الى ٦٠ ٪ ولإلغاء الامتحانات الشهرية ، وفي عام ١٩٤٧ أضرب طلاب الحقوق احتجاجاً على إطالة فترة دراستهم من ثلاث سنوات الى اربع ، وفي عام ١٩٤٩ أضربوا ثانية لتخفيض نسبة حضورهم من ٧٥ ٪ الى ٢٥ ٪ ، وقد انتصروا في الأمرين . وفي عام ١٩٥٠ جرى إضراب عام في سورية ضد الدوام المدرسي الثاني — بعد الظهر — وكانت ساعتان من الاضراب كافيتين لإرغام وزارة التربية على إلغاء هذا الدوام ، وقد دعت اضرابات أخرى الى تخفيض قيمة تذاكر السينما أو أجور ركوب الباصات .

(٢٦) مثال على هذا الموقف اللحظة التي هبّ فيها النائب دمّر من دمشق وأخبر

وزير المعارف أن الوقت قد حان لتنظر الحكومة باحترام الى مطالب التلاميذ اذ لا سبب يدعو الى جعل الامتحانات « صعبة » ، وقد أجاب الوزير أن بعض هذه المطالب سيوافق عليها ولكن الكلية لا يمكنها التسليم بجميعها ، وأكد على ضرورة ترك القضية برمتها الكلية كي تبت فيها ، (محاضر جلسات المجلس النيابي ، ١ شباط ، ١٩٥١) .

(٢٧) الجمهورية العربية المتحدة ، وزير التخطيط ، إدارة الإحصاء ، الخلاصة الاحصائية ، ١٩٦٠ (دمشق ١٩٦١) ، ص ٦٩ .

(٢٨) المصدر السابق ، ٦٨ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٦٨ ، تساوي الليرة السورية نحو ٢٨ سنتاً .

(٣٠) و. هولووي ، « الطلبة الجامعيون في الشرق الأوسط » ، (Royal Central Asian Journl) العدد ١٤٤ ، (كانون الثاني ، ١٩٥١) ، ص ١٠ .

(٣١) وادي بيقا (Biga) فصل عن سورية وأضيف الى لبنان في آب ١٩٢٠ .

(٣٢) ريموند أوزوكس ، دول المشرق أثناء الانتداب الفرنسي (باريس : لاروز ، ١٩٣١) ص ٦٩ .

(٣٣) منحت هذه المناطق أنظمة مالية وادارية خاصة ضمن الدولة السورية ، بما في ذلك ميزانيات مستقلة .

(٣٤) المادة ١٠٩ ، قانون الدستور ١٨٧٦ ، في « ترجمات القوانين الدستورية العثمانية ، قانون إدارة الولايات ، القانون البلدي ، وقوانين أخرى متعددة » ، العراق ، وزارة العدل (بغداد ١٩٢١) .

(٣٥) ريموند اوزركس ، دول المشرق أثناء الانتداب الفرنسي ، ص ٦٩ .

(٣٦) أمين دهبر ، تنظيم السلطات العامة في سورية (بيروت ، مطبعة نصار ١٩٤٦) ، ص ٧١ .

(٣٧) المصدر السابق ص ٩١ .

(٣٨) س. هوريون ، ورد في المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٣٩) الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم ٣ ، ١٤ حزيران ، ١٩٤٧ ، ص ١٣٣٠ .

(٤٠) ظل هذا الترتيب قائماً حتى ١٩٤٩ حين نقل الاشراف على الدرك الى الجيش ، وفي عام ١٩٤٥ عاد ثانية الى وزارة الداخلية .

(٤١) الجريدة الرسمية ، المرسوم رقم ٣ ، ١٤ حزيران ، ١٩٤٧ ، ص ١٣٣٠ .

(٤٢) الشريعة الإسلامية مبنية على القرآن والسنة .

(٤٣) ريموند اوزوكس ، دول المشرق اثناء الانتداب الفرنسي ، ص ١١٧ .

(٤٤) توم ج. ماكفادن ، الصحافة اليومية في الدول العربيـة (« سلسلة الصحف » رقم ١٥ كولومبوس ، و . : مطبعة جامعة اوهايو الحكومية ١٩٥٣) ، ص ٣٠ .

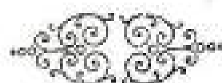
(٤٥) المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٤٦) ان آخر الصحف العربية الموضوعية ، وهي الأهرام القاهرية ، حوّلت الى صحيفة ناطقة باسم عبـد الناصر ، وان صحيفة الجريدة البيروتية موضوعية نوعاً ما .

(٤٧) إن مقالا نشر في دمشق نقلا عن صحيفة حلبية أثار القلاقل في سورية كلها وكان هذا المقال موضوعاً كلية ونشر ليسبب الاضطرابات .

(٤٨) كان عددها عام ١٩٣٨ نحو ١٠ آلاف في سورية ولبنان ، أما رقم الخمسة آلاف فهو عددها في سوريه عام ١٩٤٥ . انظر : سوريه ، ... ، السجلات البريطانية ٥١٣ ، سلسلة الكتيبات الجغرافية ، فرقة الاستخبارات البحرية ، لندن ، نيسان ١٩٤٣ ، ص ١٨٣ .

(٤٩) المصدر السابق .



Hamad Khalifa

الفصل الثاني

الاحزاب السياسية السورية حتى الاستقلال

تنتشر في المسرح السوري بقايا « الاحزاب » البائدة العديدة[1] ، وتفسير هـــذه الكثرة سيقود إلى الفكرة السورية عن الحزب السياسي ، المؤسسة التي استعيرت ، كمؤسسات أخرى عديـــدة ، من الغرب وعدّلت بما يتلاءم والمجتمع السوري ، ان السبب الجوهري لتشكيل حزب في سورية كان تحقيق أرباح من المصالح الناتجة عـــن القدرة على احتكار أدوات القوة : الوظائف والعقود والاحتيال على الاسواق .

ان الاحزاب كانت ، عموما ، ولاءات شخصية للافراد الذين سعوا للسيطرة على مراكز القوة في الدولة ، وهؤلاء خرجوا من الطبقة الاقطاعية ومن المهنيين الأكاديميين كالأطباء والمحـــامين والمعلمين والتجار ، وهي بلا مناهج ويكثر التكرار والترداد في أهدافهـا المعلنة الغامضه كالحفاظ على الاستقلال السوري والوحدة العربيـــة وتحسين مستوى المعيشة والاصلاحات الحكومية ومناهضة الاستعمار ، وفي الحقيقة ، تشابهت البيانات الحزبية ، باستثناءات قليلة ، حتى بات مستحيلا في أحيان كثيرة التمييز بين الاحزاب على أساس بياناتها ، ولكن هذا

كان يتم بالتثبت من قياداتها . وكانت هنالك نقطة أخرى تؤكد على أهمية « الحكومة الفردية » ، فهذه التجمعات السياسية ، وهي ولاءات شخصية او « زواج عرفي » بين الآملين سياسيا ، افتقدت النظام والتلاحم الحزبيين ، فكل عضو فيها فرد ينشد فرصة على حساب زملائه ، واذا سخط زعيم على فريقه فالحل هو الاعتزال وتشكيل مجموعة منشقة خاصة به ، وهذه الفردية المتناهية توضح سبب عدد المستقلين الكبير في المجلس النيابي .

لقد حدثت التجمعات السياسية الاولى في سورية زمن الانتداب ، وكان هدفها المشترك استقلال سورية ، أما الخلافات في الرأي فانبثقت عن المواقف المتباعدة المتعلقة بالتعاون مع الفرنسيين الذي رعوا ، قدر طاقتهم ، الوطنيين المعتدلين ووضعوا المسؤوليات الحكومية بين أيديهم ، ولكن نتج عن اعتماد الفرنسيين على هؤلاء المعتدلين فوز الوطنيين المتطرفين بدعم الجماهير الواعية سياسياً ، وهذه الشعبية تزايدت باطراد مع تردي قوة فرنسا ونفوذها في البلاد ، وكان المظهر البائس لهذا التيار هو رمي الوطنيين المعتدلين بالعمالة لفرنسا ، وحين انتهى الانتداب كان النفوذ الكابح الضروري لصد المتطرفين لا يحظى بتأييد عامة الناس .

الكتلة الوطنية

يعود تاريخ اقدم الاحزاب السياسية وأكثرها من الناحية السياسية تأثيراً آنئذ الى شباط ١٩٢٥ حين سمح المندوب السامي الفرنسي ، الجنرال سراي ، بدمج بعض المجموعات السياسية القائمة في حزب الشعب الذي ضم ، بزعامة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر ، جميع الزعماء السياسيين السوريين المعتدلين جدا (٢) . أما أهدافه فهي سيادة سورية ووحدتها والحرية الشخصية التامة

والاصلاح القضائي ، وقد تطور الحزب الى معارض عنيف لحكومة رئيس المجلس الاتحادي السوري السيد صبحي بركات [٣] .

وفي عام ١٩٢٨ تحول حزب الشعب ، بانضمام تكتلات سياسية صغيرة مغمورة وعدد من الزعماء المستقلين المثقفين ، إلى تجمع واسع يشمل سورية كلها عرف باسم الكتلة – الكتلة الوطنية ، كان الرابط المشترك بينها الموقف النضالي تجاه الانتداب ، وقد شمل زعماؤها معظم الرعيل الاول من الوطنيين أي الرجال الذين عملوا لاستقلال سورية في العهد العثماني ، ومن بينهم ممثلو أكبر العائلات الاقطاعية واكثرها أهمية مثل جميل مردم وهاشم الاتاسي وسعد الله الجابري . واختير الاتاسي رئيساً للكتلة ثم انتخب رئيساً للجمعية التأسيسية في عام ١٩٢٨ [٤] .

ان عدداً من زعماء الكتلة ، لاستحواذهم على مجالسها ومكاتبها ولأنهم لمعوا بعد انتهاء الانتداب ، قمين بالذكر ، فهاشم الاتاسي ، رئيسها لفترة طويلة ، يمثل كبرياء الرعيل الاول واخلاقيته البسيطة ، وكان يتمتع باحترام عظيم من جانب الشعب السوري ويلجأ الى قيادته أثناء الازمات . أما جميل مردم ، الذي أمضى عمره في القضايا الوطنية ، فهو داهية سهل التقلب أفقدته انتهازيته البالغة ثقة الشعب . لقد انضم الدكتور عبد الرحمن الكيالي ، الحلبي وخريج كلية الطب في الجامعة الاميركية في بيروت ، إلى الكتلة في عام ١٩٣٦ ثم أصبح رئيس الحزب الوطني الذي خلف الكتلة وقد اشترك في عدة وزارات ، ان الكيالي يتمتع بقناعات صارمة ألقي بسببها في السجون . وكان فارس الخوري ، المسيحي البروتستانتي ، يحظى باحترام جميع الفئات وينشد نصحه رجال ذوو آراء متباينة وحتى أقوياء العسكريين ، وكان شكري القوتلي ، آخر رئيس جمهورية قبل الوحدة مع مصر ، أحذق الساسة السوريين وأثقبهم رأيا ، وقد حظي باحترام معظم الشعب السوري ، رغم أن عهده اتسم بالفساد ، وهذا

الاحترام يعود إلى « تضحيته » وعيشه في المنفى أثناء فترات الحكم الدكتاتوري ما بين ١٩٤٩ – ١٩٥٤، ولكن تقع على القوتلي الملامة لفشل الحكم الديمقراطي في سورية ، وحين تحتاج البلاد إلى رئيس ذي مواقف صلبة كان يتخلى عن مسؤولياته بحجة المرض .

وقد ترك الكتلة ، رغم أنها لم تتمتع بأغلبية في المجلس التأسيسي لعام١٩٢٨، النواب غير المنظمين جميع المبادهات ... لانهـا منظمة وتضم المندفعين رغم عددهم الاقل ، وحين وضع المجلس دستوراً لم يقبله المفوض السامي الفرنسي قادت الكتلة المجلس في رفض أي اتفاق ، وأخيراً وفي أيار ١٩٣٠ حل المفوّض السامي المجلس التأسيسي وأصدر دستوراً لسورية(٥) .

ان حل المجلس منح الكتلة زخما وجند تحت رايتها وطنيين آخرين، وأصبحت سيدة المسرح السياسي السوري . وفي المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٣٢ شكلت الكتلة أقلية للمرة الثانية ولكنها سيّرت اعماله بديناميكيتها وبراعتها ، كما نظمت باستمرار ، من غير أن ينازعها أحد ، الاضرابات والمظاهرات للضغط على الفرنسيين حتى ينهوا الانتداب ، وقد استعملت هذه التكتيكات بصورة خاصة منذ مشروع المعاهدة الذي وضعه الفرنسيون لانهاء الانتداب فاستطاعت ارغام المفوض السامي على أن يسحبه ، الا انه عطل المجلس النيابي إلى أجل غير مسمى في تشرين ١٩٣٤ واضعاً اللوم على موقف الكتلة وطرائقها . ان السنتين اللتين تلتا كانتا هادئتين بعض الشيء على الصعيد السياسي ولكن نفوذ الكتلة بدأ يتضعضع ، لقد أخذ نجمها يصعد منذ الانتعاشه الوطنيه الكبرى في عامي ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، فتبنت ميثاقاً وطنياً نص على تحرير البلاد السوريه المنفصلة عن الدولة العثمانيه (ما عدا لبنان) من كل سلطه اجنبيه وجمع أراضيها المجزأة في دولة واحدةذات حكومه واحدة ورفض وعد بلفور ومقاومه الوطن القومي الصهيوني والسعي لاتحاد الاقطار العربيه . على أن لا يحول هذا دون

الاهداف الواجب بلوغها في كل قطر ، وتأييد الحريه والمساواة للشعب كله على اختلاف طوائفه واتحاد جميع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الامـــاني القومية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنيه تأليف الأحزاب السياسية (ما عداها) في هذه الآونة مخالفة لوحدة الجهود . لقد تلا محاولات الفرنسيين قمع نشاطات الكتلة اضراب عام أظهر قوة الكتلة وقدرتها على رص قوى الريف بالاضافة الى قوى المدن ، وبتزايد القمع الفرنسي عمت الفوضى والقلاقل أنحاء البلاد فازداد عدد القتلى من المتظـــاهرين الوطنيين وعمقت مآتم الشهداء وجنازاتهم من نفوذ الكتلة ، ثم جاء اعتقال زعمائها ، ولا سيما جميل مردم وسعد الله الجابري ، وطرد فارس الخوري من الجامعة السورية ليزيد مركزها قوة على قوة .

وفي عام ١٩٣٦ وبعد مناقشات لعقد معاهدة جديدة غادر وفـد سوري ، ضم عدداً من زعماء الكتلة ، دمشق إلى باريس لعقد اتفاقية . وبعد مفاوضات مرضية عاد الوفد في أيلول لتستقبلـه الجماهير السورية المبتهجة ، وفي الشهر ذاته جرت انتخابات لم تكن في حقيقتها سوى استفتاء على المعاهدة التي فاز فيهـــا مؤيدوهـــا . وللمرة الاولى تولت الكتلة الحكم وتشكلت منها فقط حكومة يرئسها جميل مردم ، كما انتخب هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية وفارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي ، لقد خرجت الكتلة الآن وهي منتصرة تماماً .

ان وضع الكتلة أخذ يسوء تحت ضغوط الاعباء الحكومية اليومية والمنافسات المتأصلة والطموحات الفردية القائمة بين أعضائها ، كما أن اخفاق الجمعية الوطنية الفرنسية في اقرار المعاهدة واتساع النفوذ التركي في الاسكندرون بموافقة فرنسا كانا ضربتين خطيرتين لشعبية الكتلة وأديا إلى انشقاقات في صفوفها وانسحابات منها ، الا أنها بقيت على أية حال الحزب الوحيد القمين بالملاحظة ، أمـــا « الأحزاب » الاخرى فلم تكن سوى ائتلافات هشة بين ساسة طموحين .

وفي أوائل عام ١٩٣٦ نظمت الكتلة ، وقد انقادت لروح العصر ، حركة

الشباب الوطني لابعاد الفتيان والشبان عن التكتلات شبه العسكرية القائمة ، وكان منير العجلاني ، صهر الشهبندر ، وهو سياسي شاب طامح مرشدها العام . ان نواة هذه الحركة الصلبة هي فرق القمصان الحديدية التي كانت تقوم باستعراضات في الشوارع ، أما تجمعاتها فتبدأ بالكشافة وتنتهي بعصبة العمل القومي التي قادها صبري العسلي . ان العصبة التي تأسست عام ١٩٣٥ دافعت عن الوطنية غير المساومة وعن الوحدة العربية الشاملة [٤] ، وهنالك تجمع منافس آخر هو منظمة « القمصان البيضاء » الحلبية المسيحية ، التي فضلت الانتداب الفرنسي على الانتداب الدمشقي [٥] .

ان سيادة الكتلة تعرضت للخطر تعرضا قوياً في عام ١٩٣٧ ، فعدم أهليتها من ناحية ادارية ، وهي الحقيقة التي تنكشف حين تولي السلطة لا حين نقدها من الخارج ، وعودة الزعماء الوطنيين العديدين من المنفى سريعا زادتا من انقسام القوى داخل الكتلة [٦] ، وسرعان ما اتهم جميل مردم بالضعف وشرع خصومه يشكلون جبهة وطنية يقودها العجلاني ، حرّكت مظاهرات معادية للحكومة مما ارغم حكومة مردم على الاستقالة .

وتشكلت حكومه كتلوية جديدة برئاسه لطفي الحفار ، ولكنها استقالت قبل أن تتقدم إلى المجلس النيابي الذي كان حينئذ في عطلة بعد أن ظلت في الحكم نحو عشرين يوماً ، ثم اعقبتها حكومة غير حزبية بعد أزمة دامت نحو ثلاثة أسابيع . وخلال هذه الفترة من المناورات السياسية والفوضى الداخليه أصرت الكتلة على تصديق الفرنسيين على معاهدة ١٩٣٦ ، واستقال هاشم الاتاسي ، انسجاماً مع سياسة الكتلة ، من رئاسه الجمهوريه في تموز ١٩٣٩ ، فعطل المفوض السامي الدستور وحل البرلمان وحكم بالمراسيم ... هكذا كان الوضع السياسي في سورية عشية الحرب العالمية الثانية .

لقد أتت الحرب لاقتصاد سوريه بالخراب ، كما نجم عن اختزان المؤن

وادخارها تضخم نقدي ونقصان مركب للمواد الغذائية ، وهذا أنزل صعوبات كبرى بالشعب السوري تفوق سنوات الكساد . ان نقصان الأغذية أجج العامه وجعلها فريسة سهلة للساسة المحاتلين أما الوطنيون ، ومنهم زعماء الكتلة ، فتآمروا مع العملاء الالمان الذين أصبحوا «اشخاصا مرغوبين» لدعايتهم المناهضه للصهيونيه والمؤيدة للوحدة العربيه الشاملة[٧] ، كما فعل انهيار فرنسا الكثير في تشجيع معارضة الكتلة للحكم الفرنسي المستمر ، فتولت سريعاً زمام تنظيم الاضرابات والمظاهرات المطالبه بالطعام ، وخلال هذه الفترة بزغ شكري القوتلي ، فقاد اضرابا عاما في اوائل ١٩٤١ وطالب بتشكيل حكومه وطنيه والتصديق على معاهدة ١٩٣٦ المجهضه .

ان الغزو البريطاني – الفرنسي لسوريه عام ١٩٤١ قدم شيئاً قليلا لتغيير موقف الكتلة ، فقد ظلت خارج السلطه على حين أتت الحكومات وذهبت ، وفي ١٩٤٢ انضم إلى الكتلة بقايا مؤيدي الشهبندر وهم الذين لم يختلفوا قط معها حول اهدافهم النهائيه ... ، فخلافهم كان على الزعامه فقط. ان اعادة الدستور وانتخابات تموز ١٩٤٣ أعادت الكتلة إلى الحكم وفي آب انتخب القوتلي رئيساً للجمهوريه ، ثم شكل سعدالله الجابري وزارة ضمت جميل مردم ولطفي الحفار ، وقد ظلت الكتلة في الحكم ، على رغم التعديلات الوزاريه بين حين وآخر ، حتى نيسان ١٩٤٦ حين جلا الفرنسيون عن سوريه .

ان الكتلة ، كما يوحي اسمها ، كانت مجرد تحالف بين ساسه فرديين اتفقت مصالحهم ما بقي لهم عدو مشترك ، وكانت سياستها دائماً نيل استقلال البلاد أولا ، وبعده يتم تحرير الشعب وتحسين وضعه . وحين ترك الفرنسيون سوريه بدأت تتفكك بعد أن تحقق هدفها ، « وحين تنتهي القضايا الكبرى تبدأ الأحزاب الصغرى » .

الحزب السوري القومي الاجتماعي

ان هذا الحزب رغم أن نشاطاته لم تقتصر على الجمهورية السورية ، لجـدير بعناية خاصة ، فأهميته تكمن في تنظيماته وأهدافه لأنهـا تمثل حزباً سياسياً صحيحاً له برنامج محدّد ، أما مؤسسه ، أنطون سعادة ، فمسيحي لبناني . لقد بـدأ الحزب على شكل جمعية سرية في أواسط الثلاثينيات ، ولقي منذ البدء معارضة من جميع الجوانب ، ولكنه نما سريعاً وبلـغ ذروته قبيل الحرب العالمية الثانية .

والمبدأ الأساسي للحزب هو الاعتقاد بقومية سورية متميزة ، أمـا هدف الحزب الرئيسي فهو « وحدة الأمة السوريه المتولدة من تاريخ طويل يرجع الى ما قبل الزمن التاريخي الجلي » ، « والوطن السوري » ، عند الحزب ، يمتد من جبال طوروس في الشمال الى قناة السويس في الجنوب مع جزيرة قبرص [٨] . ان الأمة السوريه عبارة عن تركيب (Synthése) للفينيقيين والشعوب العربية وثقافتها . لقد بشرت هذه الحركة بفلسفة جديـدة احتوت معنى تبشيرياً يتجاوز القومية السورية ويشتمل على أهداف اقتصادية ترفض الرأسمالية الغربيه والشيوعيه الروسيه وتترفع عنهما ، وقد دعـا برنامج الحزب القومي السوري الى تأميم الموارد الطبيعيه والإطاحه بالطبقه الاقطاعيه .

كان سعادة يتمتع بنزعات استبداديه ثابته ، وقـد تركز تنظيم الحزب ، وهو أصل قوته ووحدته ومصدرهما ، في شخص الزعيم باعتباره القائد الأعلى ، وكانت المراتب الحزبيه تطيع أوامر الزعيم ومراسيمه دون استثناء أو نقاش ، ودعا برنامج الحزب الى الفصل بين الدين والدولة ووضع حد لنفوذ رجال الدين في الدولة ، وقد شكلت لجان بواجبات معينه في ميادين الماليه والعدل والثقافه

والاقتصاد ووجوه الحيـــاة الأخرى ، ويمكن لكل سوري ، ذكر أم انثى ، الانضمام الى الحزب على أن يقبل مبادىء الحزب ويمتثل لها ويؤدي القسم [٨].

لقد وجد الحزب السوري القومي استجابه سريعـه من المثقفين الشباب في سوريه ولبنان ، وانتشر اتباعـه طولا وعرضاً في هذين البلدين . وكانت قواه تتركز بصورة خاصة في أوساط الطلبه والمعلمين الذين حلموا بنهضه سوريه وأملوا في تحقيقها من خلال وضوح الأهداف السياسيه والاجتماعيه للحزب وتنظيماته باعتباره حزباً قومياً حقيقياً . ان قبضة الحزب على أعضائه بلغت من القوة حداً أخاف الحكومه السوريه فعمدت الى قمعه ، وسعادة ، الذي اعدمته الحكومه اللبنانيه ، أصبح شهيد الحزب .

الحزب الشيوعي

وهنالك حزب آخر غير شرعي ، كان قليلا في عدده قوياً في تنظيمه ، هو الحزب الشيوعي لسوريه ولبنان ، أقوى الأحزاب الشيوعيه في الوطن العربي آنذاك . لقد بدأ الحزب في الثلاثينيات ولكنه لم يزدهر الا بعـد حين بسبب ارتباطه بالشيوعيين الأرمن مما جعله محط ريبة في عيون العرب ، وفي أواسط الثلاثينيات أعيد تنظيم الحزب وتولى قيـــادته العرب الذين تلقوا التدريب في الاتحاد السوفيتي ، وعلى أية حال فزعيم الحزب الحالي ، خالد بكداش ، كردي ولاجىء حالياً في الاتحاد السوفييتي .

وفيما تبقّى من فترة الانتداب كانت سياسة الحزب الشيوعي التعاون مع الوطنيين العرب والعمل للوحدة السوريه ، وانسجاماً مع هـذا التكتيك أيد

بقوة معاهدة ١٩٣٦ المجهضه وهاجم الحاق لواء الاسكندرون بتركيا . وقد حاز الشيوعيون بعملهم في المنظمات الجبهويه ، على تأييد شعبي واسع وعلى قدر كبير من اعتراف الزعماء الوطنيين ، وبعد المعاهدة النازيه — السوفيتيه عام ١٩٣٩ فقد الحزب ، كما في أماكن أخرى ، كثيراً من « رفـاق الدرب » للانحراف السريع في خطه .

وحين حكم الفيشيون الفرنسيون سوريه بذلوا ما بوسعهم لاستئصال الشيوعيين ، فاعتقلوا كثيرين منهم وأبقوهم في المعتقلات حتى احتلال الحلفاء سوريه في عام ١٩٤١ ، وخلال سنوات الحرب الباقيه تجاوز الحزب بهدوء المطالب الوطنيه المتطرفه ، وركز على المجهود الحربي ضد الدول الفاشيه .

لقد اختلف تكتيك الشيوعيين في سوريه ولبنان لاختلاف الأديان والأوضاع الاقتصاديه والسياسيه القائمة في كلا البلدين ، وكانت الجمهوريه السوريه ، بالعدد الكبير من الاقطاعيين فيها ، اكثر عرضه لهجوم خطر الحزب المباشر ، على حين اقتضت لبنان ، باقطاعييها الكبار القليلي العدد وسكانها المسيحيين الكثر ، نهجاً مختلفاً .

إن تسلل الشيوعيين الى نقابات العمال كان قليلاً نسبياً لأن النقابات نفسها كانت غير هامه تماماً ، فالطبقـه العماليه الصناعيـه — البروليتاريا — صغيرة (لا تزيد عن مائه ألف في عام ١٩٥٠) ، وكانت الدولة هي المشرفه عليها برداء نقابي .

ومنذ نهايه الحرب العالميه الثانيه وتأسيس اسرائيل أصبح بمقدور الحزب أن يقيم رأسماله على الاتجاه المعادي للغرب والقـائم في سوريه ، لقد اندفع خالد بكداش ، المعروف بشيوعيته ، سريعاً ليتبوأ مكاناً على المسرح السوري السياسي وانتخب نائباً مستقلا عن الحي الكردي في دمشق عام ١٩٥٤ ، رغم أن الحزب الشيوعي محظور في الجمهوريه السوريه .

ان النشاطات الشيوعية شملت عدداً من المنظمات الجبهوية مثل « جمعية انصار السلام » التي جمعت تواقيع لنداء ستوكهولم للسلام عام ١٩٥١ ، وقد وقع هذا النداء كثير من السوريين المعروفين لا لاتفاقهم وأهداف الحزب بل نكاية بالغرب . [٩]

لقد بدت سورية ، والفلاحون يشكلون نسبة كبرى من سكانها ، ميداناً خصباً لاثارة الفلاحين ، ولكن اهتمام الحزب بهم لم يكن يذكر حتى حوالي ١٩٥٢ ، حين ثار هذا الاهتمام اثر نجاح حزب اكرم الحوراني ، المدعو بالحزب العربي الاشتراكي ، الذي عمل بين الفلاحين حاثاً إياهم على توزيع الأرض . وقد بلغ من نجاح جهود الحوراني في إحداث الصدامات بين المستأجرين ومالكي الأرض حدا دفع الشيوعيين إلى دخول الميدان لكي يفوزوا بتأييد الفلاحين [١٠] ، فتشكلت لجان وجمعيات فلاحية يسيّرها الشيوعيون لتنفيذ هدف الحزب في القضاء على كبار ملاك الأرض وأواسطهم . (Medium - Size) . [١١]

وقام التحالف بينهم وبين متطرفي اليمين في منظمة الاخوان المسلمين من أمثال معروف الدواليبي ومصطفى السباعي على أساس المبدأ (Thesis) الذي تبناه مؤتمر باكو المعقود عام ١٩٢٠ ، فقد أقر أن التعاون مع المتطرفين من هذا النمط أمر ضروري لقيادة جماهير البورجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وأعلن محمد المبارك ، رئيس الفرع السوري لجماعة الاخوان المسلمين ، ذات يوم أن الجماعة « شراب ماركسي في كأس اسلامية » ، وهذا يبيّن ، رغم أنه لا يمكن أخذه بقيمته الاسمية ، الحد الذي سيبلغه المتطرفون في بياناتهم « المعادية للاستعمار » . [١٢]

والتهديد الناجم عن وجود الحزب ، في ظل الجمهورية السورية وحتى عام ١٩٥٨ ، لم يكن في عدده ، بل في تنظيمه وقدرته على إيقاع الاضراب بالشؤون الداخلية ، ومع الوضع السياسي القلق القائم خلال العهد الجمهوري بسبب عجز

الحكام وعدم كفاءتهم وتزايد الاتجاه المعادي للغرب قوة برز الحزب الشيوعي كأقوى فئة سياسية منظمة في البلاد .

ولما برزت احزاب سياسية أخرى خلال تلك الفترة فلا بد من تناولها في ضوء الظروف التي برزت فيها ، ان معظمها كان ابن يوم وسريعاً زواله ، لذلك لم تترك أثراً حقيقياً على مجرى السياسة السورية .

الانتخابات والنظام الانتخابي

نص دستور ١٩٣٠ على منح الذكور جميعاً البالغين عشرين عاماً فما فوق حق الانتخاب ، وقد شمل هذا النص أفراد العشائر البدوية التي تتعارض بنيتها القبلية ووجودها نفسه مع فكرة الحكومة النيابية . ان مخالفات شاذة كهذه هي جوهر الحياة السياسية السورية ، فالنواب التسعة الذين يمثلون العشائر كانوا شيوخاً كباراً انتخبهم الشيوخ الأدنى مرتبة ، وفي بقية البلاد كانت الانتخابات ، وحتى عام ١٩٤٧ ، تتم على مرحلتين ... فالمصوّتون يختارون الناخبين الذين ينتقون بدورهم النواب ، والمرشحون للنيابة يجب أن يكونوا مواطنين سوريين أتموا الثلاثين ، ويجيدون ، ما عدا نواب العشائر ، القراءة والكتابة .

وكان يحق لكل طائفة يزيد افرادها عن ستة آلاف ان تبعث بممثل عنها الى المجلس النيابي حيثما كانت منطقتها الانتخابيه . ان المنطقه الإنتخابيه الأولى كانت الناحيه في الريف والحي في المدينه ، أما المرحلة الثانيه فهي القضاء في الريف والمدينه ، وهكذا فان التمثيل النيابي يعكس بنيه البلاد الدينيه — الاجتماعيه ، أما النائب فيمثل « محليته » وطائفته بدل

منطقته الانتخابيه ككل، وهذه الظاهرة تؤدي إلى الكيفيه التي يعمل بها حقاً النظام الانتخابي

العملية الانتخابية ووظيفتها

كان النـــاخبون السوريون يتميزون بقيم دينيه وإجتماعيه لا تتفق وعمليه سياسيه وديمقراطيه عصريه ، فالسلوك السياسي متأثر بالاشكال القديمه التي تؤكد عـلى « الحكومة الفرديه » ، والدينيه والاقليميه ، والخصائص الثقافيه ، مع ربط ذلك كله بالطبقه المعتادة والنزعات الريفيه أو الحضريه ، لذلـــك سعى المرشـح في توجيهـه للنـاخبين للتـأكيد عـــلى إرتباطه بالمحليه وعضويته في طائفته (لا سيمـا إذا كانت اقليه) ونسبه العائلي ، إبتداء بأسرته وإنتهاء بعشيرته ، وقرابته الاقتصاديه (كموظف أو مـالك أرض) ، وصلته — إذا أمكن ذلك — بالنضال القومي من أجل الإستقلال .

أمـــا فرص المرشح في النجـاح فتتفاوت حسب الجهود الذى تبذله الحكومه القائمه للسيطرة على نتائج الإنتخابات ، فالمركزيه الشديدة للحكومه في سوريه عنت أن هذه السيطرة قد تمارس بأساليب مختلفه كعدم السماح للمرشح بدخول الإنتخابات وشراء الأصوات أو إرغام الناخبين ، سراً أو علناً ، بواسطة نفوذ رجال الدرك في الريف ، وهذا يمكن أن يتم بحملة إرغام من التكتيك والتنظيم تشيع أن الناخبين الموالين سيمارسون حريتهم الإنتخابيه وأن المعارضين « سيمنعون » ، وأخيراً ، وليس في أهمية ما ذكر سابقاً ، هنالك قضايا الحمله الإنتخابيه .

ففي بـلد ذي بنيه اجتماعيه كسوريه تتحدد عموماً قضايا الخلاف المحتمله بالحد الأدنى ، فبعض الموضوعات قلّما تكون قضايا خلاف كالصهيونيه والإمبرياليه ، كما أن للسياسه الخارجيه ، لا سيما العلاقات مع الدول العربيه ، جزءاً هاماً في الخطابات الإنتخابيه ، فالمرشحون جميعهم يتسابقون في الحديث عن « الوحدة العربيه » مهما كانت مشاعرهم الذاتيه حول هذا الموضوع .

وكانت البرامج الحزبية الانتخابية التقليدية تدعو إلى تأميم الموارد الطبيعية في سورية والبلاد العربية الأخرى ، وإلى اقتصاد « موجه » لكنها عبّرت عن ايمانها بالمبادهات الفردية تحت توجيه الدولة وإلى ملكية الدولة للمؤسسات ذات النفع العام ، وإلى سيطرة الدولة على المصارف ، والى اقامة مصارف خاصة من أجل التقدم الاقتصادي ، وإلى توزيع الأرض على الفلاحين « الحقيقيين » وإلى مزارع نموذجية وإلى الضرائب التصاعدية (١٣) .

وفي الحقيقة .. لم تكن هنالك قضايا محلية بل حملة وعود محلية تؤكد على التحسينات المحلية كالآبار والري والمدارس والمعونات الزراعية والوظائف الحكومية .. وكل هذه الأمور سيحققها المرشح الفائز .

ان دستور عام ١٩٣٠ نص على ناخب واحـد لكل مائة صوت في كل ناحية أو حي مدينة ، وكان التصويت يتم على أساس « اللائحة الإنتخابية » ، ثم يشترك الناخبون في الاجتماع الإنتخابي الذي يعقد في المدينة الكبرى من المنطقة الانتخابية ، وهنا يقترع الناخبون مراراً حتى ينال امرؤ ما أغلبية مطلقة من أصوات الناخبين ، وكان الإجراء يتعقد بحقيقة أن نصاً قد وضع لتحديد مقاعد نواب الطوائف الدينية ، وهكذا فالتمثيل مزدوج .. فهو جغرافي وطائفي ، ان التدقيق في الكشوفات الانتخابية كانت تقوم به ، في

المرحلتين ، المجالس البلدية ورؤساء الطوائف الدينية الذين ينقلون قرارهم الى وزير الداخلية .

والنتيجة المحضة كانت أن ناخبي المرحلة الأولى أثروا قليلاً على انتخابات النواب البرلمانيين ، والطغمة المستبدة الحاكمه تستطيع بسهولة ترتيب انتخاب رجالها أو أتباعها للمجلس ، أما الصراعات فكانت في معظمها بين المتنافسين داخل الفئة الحاكمه نفسها . ان تحليلا للعملية الحقيقيه التي يتم فيها توجيه الإنتخابات السوريه لهو خير موضح كيف يؤدي فلسفة ونظام سياسيان غربيان وظيفتها حين يؤتى بها إلى مجتمع نصف اقطاعي في تنظيمه وديني في نظرته .

ان طبيعة التصويت في أنحاء البلاد تختلف حسب الأماكن ، فحلب يسيطر عليها حزب واحد هو حزب الشعب الذي ضم بين أعضائه كبار الإقطاعيين ، وهنالك عامل هام في السياسه الحلبيه هو الجاليه الأرمنيه الكبيرة وتعد ٨٥ ألفاً من مجموع سكان المدينة البالغ ٣٧٢ ألفاً ، لذلك فالمرشحون الأرمن ، بسبب هذا الحشد ، كانوا جزءاً من كل قائمة انتخابيه حزبيه ، ولم يكن ممكناً الأداء باصوات الأرمن كمجموع للانشقاقات في صفوف الطائفه نفسها . أما دمشق وهي مركز قوي للحزب الوطني وأكثر المدن في سوريه شهرة عالميه فكانت ميداناً للمستقلين ، وهذا لعدم سيطرة أية مجموعه محددة عليها ... سواء أكانت حزبيه أم عائليه ، وقد تميزت الحملات الإنتخابيه بكثرة المظاهرات والحيل الأخرى التي يهدف منها إثارة جماهير المدينة ، وقد اخفقت ، لسبب ما ، الأحزاب في الحصول على أتباع كثر في دمشق ربما لزيادة عدد الناخبين المتعلمين زيادة طفيفة أو ربما لأنهم أكثر ريبة ، وفي القطاعات الأفقر كانت الأصوات تشترى وبمقدور الأفراد ضمان الدعم الإنتخابي أكثر من ضمان البطاقات الحزبيه ، أما مدن

حمص وحماه واللاذقيه فلها نماذجها الإنتخابيه الواضحة ، فحمص تماثل حلب في أنها مدينة حزب واحد والمسرح السياسي يديره العنصر الإقطاعي ، وحماه من الناحية الأخرى منطقة مستقلين منذ أمد طويل ولكن مستقليها من الإقطاعيين أيضاً ، واللاذقيه ، ميناء سوريه ، حبذت المستقلين من العائلات « البحريه » الكبرى ذات الأصل العثماني ، وفي الريف كان النموذج أكثر تناسقاً ، فالإقطاعيون أو زعماء الأقليات هم الذين يؤثرون على النتائج الإنتخابيه ، وهنا أيضاً يحتدم الصراع بين الوجهاء .

وحتى عام ١٩٥٤ كانت قوائم المرشحين تطبعها الأحزاب أو الأفراد لا الحكومه ، لذلك لم يكن هنالك نظام أو رسميه بسبب انعـــدام الإشراف على تركيب القوائم ، لذلك فالمرشحون في قائمه واحدة قد يضمون أسماء يمثلون عدداً مختلفاً من « الأحزاب » وحتى من الأفراد وقد جرى هذا فعلاً . لقد تميزت الإنتخابات السوريه ، لأن تـكاليف الترشيح قليلة والمؤهلات سهله ، بالكثرة البالغة في عدد المرشحين إذا قورن هذا بعدد المقاعد النيابيه المتنافس عليها ، وهذا الوضع يخدم الطبقة الحاكمه لانها تشق أية معارضه قد تقف أمامها ، وإذا اعتبر ذوو المصالح الثابته عدد مرشحي المعارضه قليلاً جداً فإنهم يعمدون آنئذ حتى إلى إدخـــال « مرشحين » كي يزيدوا في تجزئة المعارضه وليصبح في مقدورهم إغراق أماكن الإقتراع بمراقبين إنتخابيين يعملون لصالح مرشحيهم مع أنهم كانوا في الظاهر يعملون لصالح المعارضه .

ان مثالا لعملية انتخابية حقيقية سيوضح كيف كانت تعمل هذه الطبقة الحاكمة المستبدة ، ففي قضاء ادلب كانت عائلة الحكيم هي الأكثر نفوذاً لذلك فمن الطبيعي أن ينتخب أحد أفرادها ، لقد كان كبير هذه العائلة من الحزب الوطني وانتخب نائباً ثلاث مرات حتى عام ١٩٤٩ حين قاطع حزبه الانتخابات ،

لذلك ولكي تحتفظ العائلة بالمقعد النيابي رشح أخوه نفسه وفاز ، وفي عام ١٩٥٣ قاطعت الأحزاب السياسية جميعها الانتخابات فتقدم ابن الأخ كمرشح مستقل ، وأعلنت العائلة ، بشكل غير رسمي أنها ستدعم مرشحاً منها ما دام أحدها سيكون نائباً وهكذا فاز ، وقد جربت هذه الصيغة الناجحة مرة أخرى في عام ١٩٥٤ حين تقدم رئيس العائلة بترشيح نفسه باعتباره من الحزب الوطني ، ولكن فرداً آخر من الاسرة ، كان قد رشح نفسه ، فاز وسقط الرئيس (وكانت تلك أعدل انتخابات شهدتها سورية وأنزهها [١٤]) .

ويختلف فن الحملة الانتخابية في تفاصيله هنا عما يمارس في الدول الغربية ، فالمرشح يزور القرى في منطقته ، كما يولم لرؤساء العائلات أو يدعوهم إلى كؤوس الشاي ، ان اهمية نظام العائلة العشائرية تبتدي في هذه النقطة لأن رئيس العائلة هو الذي يستطيع الادلاء بأصوات عائلته ، ويشبه المكتب المحلي لعضو الكونجرس في الولايات المتحدة احتفاظ المرشح أو النائب في سورية بغرفة في بلده أو قريته تكون مركزاً اجتماعياً أو مقر عمل ويديرها أحد الأعوان الذي يتلقى تعويضاً عن مصروفاته وجهوده ، وفي هذه الغرفة يجتمع الذكور فيدخنون ويشربون القهوة ويثرثرون كما ينشدون التقرّب وحل المشكلات الشخصية .

كان شراء الأصوات يتم على نطاق واسع ، وهذا ما كان يتسامح به فقط بل يعتبر كرماً من جانب المرشّح ، والكرم فضيلة كبرى في المجتمع العربي . وكان يتوقع من المرشّح أن يسترد نفقاته بعد أن يصبح نائباً [١٥] ، وكان الناخب ، لضمان الإدلاء بصوته الذي قبض ثمنه للمرشّح « الصحيح » يقدم بطاقة هويته عوض هذا الصوت ولا يسترد البطاقة الا حين يظهر الناخب في المركز الإنتخابي ويطلب القائمة « الصحيحة » ، وكان هذا الاجراء الاحتياطي غير ضروري أحياناً ... فالناخبون يعدّون حين يأتون للإقتراع .

والرشوة لم تكن عملياً تعطل انتخاب المرشح ، وإذا مـــا فسخ المجلس النيابي في دمشق نيابته لتحول غير مؤات في مجرى الأحداث ، (وهذا عمل « غير اخلاقي » من جانب النواب الآخرين) فإن النائب عادة يخوض المعركة ثانيـــة ويعيد الناخبون انتخابه ، ان هـــذا التأييد الصلب ينبعث من سخط « المحليين » على « تدخل الحكومة في الشؤون المحلية هـــذا وبقدرة المرشح الفاشل أن يفيد من الانتخابات بدخول المرحلة « الأولى » ثم بيع كتلته من الأصوات في المرحلة الثانية منها .

ان الوضع الذي ذكر سابقاً أخذ يتغير شيئاً فشيئاً ، وقد تكون انتخابات عام ١٩٥٤ نقطة انعطـــاف في الاتجاه نحو انتخابات اكثر نزاهة وأعظم اهتماماً من جانب الناخب بالعملية الديمقراطية ، وهـــذا ما مهد السبيل له في سورية عـــدد من الاجراءات الشديدة أهمها وجود حكومة ائتلافية أرغمتها الظروف على اجراء انتخابات حرة ، وقوائم الترشيحات الانتخابية التي تطبعها الحكومة ، ووضـــع وزارة الداخلية والدرك بإشراف موظفين مدنيين ليست لهم صفة سياسية ثم واعادة الجيش إلى ثكناته ثم نقل كل موظف محلي في وزارة الداخلية ، قبـــل اسبوعين من الانتخابات ، إلى منصب جديد مختلف عن منصبه .

* * *

(١) انظر : محمـــد فرزت ، الحيـــاة الحزبية في سورية ، (دمشق ، دار الرواد ، ١٩٥٥) .

(٢) تخرج الدكتور الشهبندر من كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت ، وهو وطني عنيف ، قتله المتعصبون عام ١٩٤٠ .

(٣) صبحي بركات وجيه مرموق من أنطاكية وهو تركي اكثر منه عربياً في لغته وسيرته وأصله . انظر ستيفن همزلي لونجريج ، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، (لندن : مطبعة جامعة اوكسفورد ، ١٩٥٨) ، ص ١٢٩ .

(٤) لونجريج .. المصدر المذكور سابقاً ، ص ٢٣٢ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) كان الشهبندر في هذه الفترة على خصومة مع الكتلة .

(٧) لونجريج ، المصدر المذكور سابقاً ، ص ٣٠١ .

(٨) مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي ، المادة الخامسة (١٩٥٢) .

(٩) بين الأسماء المتناقضة للموقعين على النداء : كان اسكندر طحان (بطريرك اليونان) ، معروف الدواليبي (من الاخوان المسلمين) ، رشدي الكيخيا (حزب الشعب) وحسن الحكيم (رئيس وزراء سابق) .

(١٠) ولتر ز . لاكير ، الشيوعية والوطنية في الشرق الأوسط ، (نيويورك : فريدريك ا . برايجر ، ١٩٥٦) ، ص ١٥٩ .

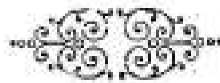
(١١) مارك الكسندر ، (وهو اسم مستعار لولتر لاكير) ، الاستراتيجية الشيوعية في الشرق الأوسط ، مجلة « القرن العشرون » ، العدد الخمسون بعد المائة ، (تشرين الثاني ، ١٩٥١) ، ص ٣٩٦ .

(١٢) أتت بدايته عام ١٩٤٧ ، وقد جاءت الانتخابات بعده فوراً .

(١٣) اخذت هذه من منهاج الحزب الوطني ، وهو حزب يسيطر عليه العنصر الاقطاعي (الحزب الوطني : المنهاج ، مطبعة الشباب ، حلب) .

(١٤) مثل آخر على السياسة العائلية الداخلية هو عائلة الكيخيا في محافظة حلب ، فقد كان زعيم العائلة ونائبه من الحزب الوطني ، على حين كان أخوه من حزب الشعب وأختها متزوجة من زعيم في الحزب الوطني . وقد ارادت زوجة الأخ الشعبي أن يصبح زوجها نائباً كما كان « سلفها » ، وحلّ مأزق العائلة بأن سحب « الوطني » ترشيح نفسه وسمح لأخيه الشعبي بخوض المعركة ، فانتخب هذا لا لأنه من حزب الشعب ... بل لأنه من عائلة الكيخيا .

(١٥) في أيام العثمانيين كانت التعيينات الرسمية تمنح للمزاود الأعلى .



الفصل الثالث

العهد الديمقراطي النيابي

١٩٤٥ — ١٩٤٩

سورية في نهاية الحرب العالمية الثانية

* * *

« أسهل عليك أن تذهب الى السجن وتناضل في سبيل الحرية من ان تدير حكومة » .

محمد علي جناح

ان انتهاء الحرب العالميه الثانية وجلاء القوات الأجنبيه عن الأراضي السوريه في ربيع ١٩٤٦ أتيا بعهد جديد على المسرح السياسي السوري ، فمستقبل سوريه ، وهي الآن دولة تامة الاستقلال ، قد بات الآن مسؤولية زعمائها السياسيين ، وهم الرجال الذين قادوا ، لأجيال ، النضال من أجل

الاستقلال عن كلا الحكمين العثماني والفرنسي ، ويشكلون فريقاً لا تجربة له في تسيير حكومة مسؤولة ، واللوم على عـــدم الكفاءة والاخلال بالعمل الحكومي لما يعد يلقى كما في الماضي على اكتاف المستبد الأجنبي .

لقد واجهت الدولة الجديدة عدداً من المشكلات الحادة أبرزها تلك الكامنة في الميدانين السياسي والاقتصادي ، ومن بين أهمـها التضخم النقدي وخلق مؤسسات جمهورية والعلاقات الخارجية .

كانت تـكاليف الحياة قد ارتفعت ٥٠٠٪ عن مستواهـا قبل الحرب ، فتأثرت بهذا جميع الطبقات : الاقطاعية والفلاحية وسكان المدينة ، وقد سرّح ألوف العمال الذين استخدمتهم جيوش الاحتلال وتوقفت نفقات المؤن والخدمات وكانت النتيجة أن شاعت البطالة وعم السخط الإجتماعي .

وهنالك مظهر آخر للمشكلة هو الحاجة إلى حكومة تزيـــد الضرائب وتوجد موارد جديدة لايراداتها كي تدعم الدولة الـتي على كاهلها الآن نفقات جديدة كثيرة وغير معروفة . ان الإستقلال يعني الانفاق على الجيش والتمثيل الدبلوماسي في الخارج والنظام التعليمي الموسّع، وإقامة جهاز وظيفي مدني متضخم لن يساعد في تسيير الأمور ، ويضـاف الى هول الأزمة أن النظام النقدي بني على أساس الفرنك الفرنسي وربط به ، وهو نقد كان يفقد سريعاً قيمته .

ان خلق مؤسسات جمهورية تتطلـّب فئة من السكان متعلمـــة وتنظيم جهاز وظيفي مدني كفوء ورعاية صحافة حرة مسؤولة بل وإيجاد معارضة سياسية ، وكان لا بد من إيجـــاد ولاء للبلد لا سيا بين الأقليات ، وأولئك الذين حكمتهم انظمة إدارية منفصلة ، كالدروز والعلويين ، تطلبوا عناية خاصة ، أما القوى « النابذة » كالروابط الدينية والعنصرية فلا بدّ من إحباط مفعولها ،

بل ان الموقف « القديم قدم الدهر » من الحكومة تطلب تغييراً ، وهذا ينطبق على الحكام انطباقه على الرعية .

وأولى المهام التي تنتظر الحكام الجدد كانت رسم سياسة خارجية ، وهذا شمل موقف سورية من جاراتها العربيات وصلتها بالجامعة العربية وعلاقاتها بتركيا (التي توترت بسبب قضية الإسكندرون) وصلتها الخاصة بلبنان وإشتراكها عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، وكانت السياسة التي سيتم تبنيها تجاه الإستثمارات والمصالح الأجنبية الأخرى ذات أهمية خاصة ..، وأخيراً ... وليس قليلاً ... ما تبقى من روابط سورية بفرنسا .

الكتلة الوطنية تتولى مقاليد الحكم

هذه المسائل جميعها تطلبت انتباهاً فورياً من الحكومة القائمة وهي حكومة وطنية تم تشكيلها زمن الحرب إثر انتخابات ١٩٤٣ . لقد أعيا « الوطنيين » ، إلى حد ما ، مشكلة إعادة تنظيم الحكومة وتسيير أعمالها اليومية وفي الوقت ذاته محاولة إرضاء تطلعات الشعب السوري الأساسية .

ان الدولة التي ناضل الوطنيون للوصول اليها لم تكن تلك التي فازوا بها ، فقوميتهم ، وهم قوميون عرب ، لم تكن تقتصر على الدولة السورية ، وهم في الحقيقة قد انكروا وجودها منذ زمن طويل بمعارضتهم فصل سورية عن جاراتها العربيات ، وكانت قوميتهم نوعاً من اتحاد « الهلال الخصيب » ، بل ان بعضهم ذهب الى مدى أبعد وتصوّر دولة عربية واحدة كبرى تمتد من المحيط الهندي إلى جبال طوروس ومن البحر الأبيض المتوسط إلى حدود

إيران ، ولكن هذا الحلم ، حين تحقق لهم الاستقلال والسلطة ، عدّلت منه إلى حد كبير رغبتهم في تولي مقاليد السلطة التي غذّت ذواتهم وثرواتهم ، ودولة عربية موحدة ستقيد تقييداً خطيراً الفرص أمامهم بشكليها السياسي والمالي . يضاف إلى ذلك أنهم ارتبطوا بنظام جمهوري ، واندماج سورية في وحدة اكبر سيجسد خطر انتشار الحكم الملكي الهاشمي والـ[illegible] ، وهذا كان صحيحاً تماماً بالنظر لمشروع سورية الكبرى الذي وضعه [illegible] عبدالله ، ملك شرقي الأردن[1] .

لقد قادت الكتلة الوطنية الشعب إلى الإعتقاد أن الاستقلال تحقق كلياً تقريباً من خلال جهود رجالاتها ، والشعب بدوره قبل هذه الخدعة واقتنع بها ، وأطلق يد زعماء الكتلة في تسيير دفة الحكومة ، وعلى أية حـــال اوضحت نشاطات الكتلة التالية أنها تنتزع ثمن جهودها لنيل الإستقلال فزعماؤها طفقوا فوراً ينهبون الخزينة العامة .

ويمثل رئيس الجمهورية ، السيد شكري القوتلي ، مثالب النظام ونقائصه ، والقوتلي كان أحد مؤيدي حكم الملك فيصل قصير الأجل في عام ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، وقد حكمه الفرنسيون بالإعدام ولكنه نجا من الموت بهربه الى خارج البلاد ، ثم عاد حين صدر عفو بحقه واشترك في عدة وزارات في الثلاثينيات . وامضى فترة طويلة ناطقاً باسم أولئك الذين يرفضون المساومة في النضـــال من أجل وحدة العرب واستقلالهم ، وأصبح زعيماً بارزاً للكتلة ، ولعل خير وصف للرجل هو ما قاله عنه السيد محمد كرد علي وهو علامة سوري ، فقد ذكر ان الرئيس القوتلي تلقى هدايا من أعضاء المجلس النيابي كما منح أعوانه أعطيات من أموال الدولة .

« كان يرغم رئيس الوزراء على اختيـــار الوزراء الذين يختارهم ، ولم يكن مفاجئاً أن بين أقوى مؤيديه رجالا انقلبوا ليصبحوا أكبر الخونـــة وأحط

اللصوص . كان يمنح الاوغاد امتيازات واستثناءات ووظائف وهدايا ، كما وظف كثيراً من اقاربه وأعضاء حزبه كان بعضهم أمياً وحاز على وظائف لا عمل لها ، وعيّن له المجلس النيابي مخصصات دون أن يطلب منه أي حساب ، ولقد تدخل في تعيينات صغيرة كثيرة [1] » ، لذلك لم يكن عجباً أن الاعمال والممارسات ، باتجاه كهذا في القمة ، كانت سيئة حقا في المراتب الدنيا من الجهاز الوظيفي .

وتولى سعد الله الجابري تأليف الحكومة التي أتت بعد انتخابات ١٩٤٣ ، وكانت الكتلة تشكل الأغلبية في الوزارة ، وفي المجلس النيابي ، وبينما تغيّر شخص رئيس الوزراء في أواخر عام ١٩٤٤ وفي نيسان ١٩٤٥ الا أن الوزارتين الجديدتين تشكلتا تقريباً من الاشخاص أنفسهم واتبعتا السياسة ذاتها . انه ليصعب الفصل بين أعمال رئيس الجمهورية وأعمال وزرائه ، فالنموذج هو نفسه والآثار المتجمعة والمتراكمة كانت هي عينها .

لقد تميزت سنتا ١٩٤٦و١٩٤٧ باخلال وفساد كبيرين في العمليات الحكومية في شكليها النيابي والاداري ، واستخدم نظام الحكم سيطرته على الحكومة لاغراض « الفخفخة » الفردية ومحاباة الاقارب والفساد والرشاوى على نطاق واسع ، والأدلة على هذا تبدو في كل ناحية : فأقارب الوزراء يعينون في مناصب هامة رغم أن المؤهلات اللازمة تنقصهم تماماً ، وقد كشف تحقيق أجري في وزارة المالية ضياع ٤٢٠٠ دفتر وصولات ، يحوي كل واحد منها ٥٠ وصلا ، في النصف الثاني من عام ١٩٤٥ مع انعدام احتمال اقتفاء أثر مقادير الضرائب التي جمعت بموجبها . ان مديراً عاماً لاحدى الوزارات وضع اسم ابنه ، الذي كان يدرس في بيروت ، على جدول رواتب وزارته ، كما أن مدير عام وزارة المالية اتهم بالتواطوء في مراجعات اختلاسات مالية وفي التجاوز عن سرقات ارتكبها اصدقاؤه في وزارته وفي استخدام خمس سيارات حكومية لاستعماله الشخصي

وفي عدم الاعلان عن عطاءات لعقود حكوميه ، وقـــد شملت اتهامات محاباة الاقارب تعيين أحد القضاة لانه كان « مليحاً وروحانيا » وتعيين آخر ، قريب لرئيس الوزراء سعد الله الجابري ، رئيساً لديوان مجلس الوزراء .

وفي آذار ١٩٤٦ عبّر الرأي العام عن نفسه على شكل اضراب قام بـــه التجار ضد فرض ضريبة الدخل ، مدعين أن اضرابهم ليس موجهاً ضدالضريبة نفسها بل ضد مراميها والجور في معدلاتها ، كما زعموا أن الضريبة يجب فرضها على كبار التجار الذين أفادوا من « كوتا » الاستيراد ومن المخصصات التي تدفعها الحكومة من الدولارات وتم التوصل أخيراً الى تسوية منح التجار بموجبهـا استثناء مقداره ٨٥٠ دولارا ، لقد تضامنت الحكومة في وجه تهديد التجـار بعدم الاحتفاظ بسجلات ودفاتر تجـارية . ان هذه الاحداث لتصور ناحيتين للديناميكية السياسية السورية : الأولى فرض ضريبة أحست ، عن حق ، فئة من المواطنين بجورها ، وكان رد الفعل عليها هو الاضراب ، وهو ما كان يجري في فترة الانتداب ،والثانية أن الحكومة ، بدلأن تبرر عملها، سعت إلىالمساومة والحلول الوسط .

ان هذا النمط مـن الحوادث استمر مع مرور الايام حتى وصل إلى نقطة أكدت فيها الاضراباتوالمظاهرات أنواع السخط كلها لأن ولاة الامور لميكونوا ممثلين حقيقيين لرغبات الشعب ، وقد أدى استعداد الحكومة « للمساومة »إلى انعدام احترام السلطة الحكومية ، وهذا ما أدركته احدى الصحف الدمشقية اذ ذكرت في مقالهـا الافتتاحي أن سياسة كهذه تكون « صحيحة » حين لا يكون في سوريه مجلس نيابي ، فتصبح الاضرابات الوسيلة الوحيدة للتعبير عن السخط السائد في البلاد ، ولكن الوضع ، كما قالت الصحيفة ، في عام ١٩٤٦ يختلف عنه عام ١٩٣٠ ، ففي البلاد مجلس نيابي يجب الدنو منه بوسائل شرعية لائقة (٦) .

وبعيد جلاء آخر جندي فرنسي عن سوريه في نيسان ١٩٤٦ بدأت الحكومة حملة لتقويض نقدتها بسياسة اعتقال المعارضة وقمعها ، ففي أيار ١٩٤٦ عانى فريق يعرف « باتحاد الاحرار » من اعتقال زعمائه واغلاق مقره ، وقد وجد المسوّغ القانوني لهذه الحركة في « قانون الاجتماعات العثماني » وكان لا يزال في الكتب ولكنه غير مطبق عمليا ، وهذا ما دفع زعيما من الحزب الوطني ، هو الدكتور عبد الرحمن الكيالي ، الى توجيه سؤال للحكومة عن هذا العمل وذكر أن عملاً كهذا ، وربما يكون شرعياً ، يجب تطبيقه بشكل متساو على جميع الاحزاب .. بما فيها حزبه الوطني .

وقد وجدت الصحف ، التي نشرت مقالات تضمنت نقداً للحكومة نفسها وقد أوقفت ، وكان سهلاً على الصحفيين الذين حبّذوا نظام الحكم ووقفوا الى جانبه ضمان مخصصاتهم من ورق الصحف أو زيادتها ، على حين لم يجد الآخرون ورقاً كافياً ، ومع أن حرية الكلام يضمنها الدستور الا ان الحكومة نقضت نصوصه بتطبيق القوانين العثمانية وقوانين الانتداب الفرنسي .

وفي أيار ١٩٤٦ وحين احس أن الاجراءات الدستورية ثقيلة جداً ومعرقلة طالب سعد الله الجابري ، رئيس مجلس الوزراء بصلاحيات تشريعية للاسراع في تنفيذ « الاصلاحات » ، وهذا الطلب ليس فريداً في تاريخ سورية ، ففي عامي ١٩٣٧ منح المجلس النيابي القائم أمثال هذه الصلاحيات ، فاحتج خصوم ذلك ومعارضوه بأن هذا الاجراء غير لازم ولا داعي له لأن المجلس النيابي يمكن دعوته سريعاً لعقد دورة يقر فيها أية « قوانين مستعجلة » ، ولكن الحكومة ، رغم معارضة مختلف الآراء ، أفلحت في ضمان الصلاحيات التشريعية المطلوبة ، وهكذا انتهكت الطغمة الحاكمة اللوائح النيابية ، وأصبح البرلمان يسن القوانين دون وجود نصاب كاف [٨] .

وبموجب هذه السلطة أصدر الرئيس القوتلي مرسوماً رفع فيه الاشراف على

عمليات الدوائر الحكومية من ديوان المحاسبات[٩] ، وهذه الخطوة ، وهي انتهاك صريح ومباشر للمادة ١٠٤ من الدستور ، كانت محـاولة للتقليل من احتجالات المعارضة للفساد الفاضح .

وفي محاولة أخرى لخنق النقد المتزايد اقترحت الحكومة على البرلمان في تشرين الثاني سن قانون تنظيمي يتعلق بالمنظمات والصحافة يخول وزير الداخلية اصدار اذن عقد الاجتماعات العامـة والسماح بتشكيل الأحزاب والتنظيمات الاخرى ومراقبة نشاطاتها ، كما سيخوله أيضاً سلطة حل أي تنظيم معـاد للحكم أو حظر نشاطه ، وفضلاً عن ذلك يمنح وزير الداخلية سلطة فرض الاقامة الجبرية على الأفراد الذين ينتهكون هذه الانظمة ، ويمكن توقيف الصحف عن الصدور « للقدح » في شخص رئيس الدولة ، أو « التشهير » بالقوات المسلحة السورية وانتهاك كرامة وحرمة الدولة والموظفين والدول الأجنبية عن طريق شتم رؤسائها وممثليها في دمشق أو بنشر مقالات تسيء الى العلاقات الطيبة بين سورية وهذه الدول ، ويمكن لاسباب مشابهة سحب أذونات الطبع وإغلاق الصحف والمكتبات ودور السينما والمسارح ، كما يمكن منع المطبوعات الأجنبية وطرد مراسليها ، يضاف الى ذلك أن الحكومة قد خولت حق منح الصحف معونات مالية وتحديد أثمان المطبوعات ، ولتتويج اقتراح القانون كله منح وزير الداخلية سلطة وضع قائمة بالمطبوعات التي سيسمح بنشرها .

وقد وجه النواب جميعهم الذين هم خارج الأغلبية الحكوميـة ، اتهامات لاذعة للحكومة وبأنهـا تخرق خرقاً مباشراً مواد الدستور المتعلقة بحرية الكلام[١١] ، ان صبري العسلي ،وزير الداخلية بنى طلبه لهذا القرار على مرسوم أصدره المفوض السامي الفرنسي في عام ١٩٢٤ وكان لا يزال نافذ المفعول[١٢] ، وقد أضاف أن الصحف الثلاث التي دفعت الى هذا الطلب قد نشرت مقالات افتتاحية تتهم نظام الحكم بالاخفاق كما افترت وتطاولت على شخص رئيس

الجمهورية ، وبين المرموقين من النواب الذين عارضوا الحكومة في هذه القضية كان سياسي « اشتراكي » طموح يدعى أكرم الحوراني (١٣) .

وجاء رد فعل الصحافة على حرمانها من حقوقها التي نص عليها الدستور يتبع خطوطاً حزبية ، فالصحف المناهضة للحكومة قاومت المحاولة بينما وقفت الصحف الناطقة باسم الحكومة بقوة الى جانب الصلاحيات التنظيمية ، وفي الواقع أعير اعتبار قليل لدلالات مشروع القانون على المدى الطويل ، وفيما بعد أوقفت صحيفة النضال التي هاجمت بيان وزير الداخلية في المجلس النيابي بضعة أيام .

ان النواب وموظفي الدولة لم يستثنوا من رقابة الدولة ، ففي أوائل عام ١٩٤٦ أوقف أربعة من رجال الأمن العام محافظ حوران ، بينما كان في صحبة مدير درك المحافظة ، وفتشوا سيارته ، كما اعترض نواب آخرون وتحت قبة المجلس النيابي من أن رجال الأمن العام يراقبونهم ، وكانت برقيات اكرم الحوراني توقفها وزارة الداخلية مما يشكل خرقاً للدستور ، وقد أحبط سعيه لعرض هذا الخرق على اللجنة الدستورية في البرلمان في حين أصرّ العسلي على التصويت بالثقة في هذا الأمر ، وقد فازت الدولة بـ ٥٦ صوتاً مقابل ٣٠ (١٤) .

ومن ناحية أخرى تمت بعض الاصلاحات في هذه الفترة ومنها الغاء نظام المحاكم المختلطة الذي يطبق على الاجانب المقيمين في سوريه وصيغت القضايا التي لم يصدر حكم فيها أمام محاكم خاصة نظمت لهذا الغرض ، وقد هزمت محاولة لالغاء دائرة العشائر واخضاع البدو لقوانين الدولة النافذة ، إذ تصلب نواب العشائر في رفضهم اخضاع عشائرهم لنظام المحاكم السوري ، فقد زعموا أن النقد الموجه إلى قانونهم العرفي هو نقد لجوهر التقاليد والاعراف العربية وهذا أمر لا يقبل به أي عربي أصيل .

ومع الإدارة السيئة والاضطراب الاقتصادي كانت هنالك القوى الانفصالية

العاملة في بعض المحافظات ، ففي منطقة العلويين قرب اللاذقية شبت ثورة قادها سليمان المرشد ، وهو زعيم علوي أعلن نفسه « ربّا » وعبده نحو ٥٠ ألف شخص ، وقد سيطر أتباعه على عدد من القرى وانتزعوها من مالكيها مما أرغم الحكومة على ارسال حملة عسكرية قبضت على المرشد الذي حوكم فيما بعد وأعدم .

وفي جبل الدروز ثارت فتنة بين العائلتين الكبيرتين فيه ، الاطرش وأبو عسلي ، مما خلق فوضى كاملة ، فهوجم كثير من موظفي الحكومة مما ارغمهم جميعاً على الفرار ، ودمرت مباني وممتلكات الحكومة .

وبانتهاء عام ١٩٤٦ كان الاضطراب العام ينمو سريعاً ، ومرت الذكرى الثالثة لتولي القوتلي السلطة بدون الثناءات الصحفية المعتادة ، وفي الحقيقة كتبت الصحيفة الناطقة باسم الاخوان المسلمين في مقالها الافتتاحي أن شكاوى السكان وتظلماتهم في ازدياد وأن رجال الدرك ينكلون بالقرى والفقراء يعانون من الجوع والمرض والاهمال والتجار يدفعون إلى الافلاس بالضرائب المرتفعة والعمال يداسون لعدم تنفيذ قانون العمل العام « ان الفوضى والقسوة العامتين تسودان على حين تغط السلطات المسؤولة في نومها [١٥] » .

وتحت ستار استعمال سلطة المراسيم الممنوحة لها للنفع العام أعاد رئيس الوزراء ، سعد الله الجابري ، تشكيل وزارته وفق الخطوط التي تريدها الزمرة الحاكمة .

وأعيد طرح الموضوع ثانية في أواسط تشرين الثاني ١٩٤٦ ، حين نفى الجابري وجود أية روح استبدادية في المراسيم ثم تقدم بها لاقرارها [١٦] ، وقد دافع العسلي عن تحديد الحرية وتقييدها على أساس أن البلاد تمر بفترة ذات ظروف خاصة وأن المراسيم للصالح العام [١٧] ، فأعيدت اللوائح من ثم الى اللجنة الدستورية في المجلس النيابي لدراستها فوجدت اللجنة باجماع أعضائها أن المراسيم

التشريعية تمكن وزير الداخلية من خرق عـدد من مواد الدستور .. لذلك أوصت برفضها .

إن العمل الذي اتخـذه المجلس النيابي بخصوص هذه التوصيـة ليظهر المفهومات الغامضة تقريباً للاجراء الصحيح القائم في الدوائر السياسية السورية آنذاك،فاللجنة التشريعية أعدت مشروع قانون يتفق وقرار اللجنة الدستورية ولكن حين عرض هذا المشروع على المجلس تبين انه قرار يوقف المواد المسيئة وليس قانوناً . إن هذه « الفنية » لم تقف في سبيل إقراره فتبناه المجلس بالاجماع تقريباً ، وكان المخالف الوحيد هو رشدي الكيخيا الذي أفـاد أن القانون لا يلغى الا بقانون .. لذلك فالقرار ليس كافياً [١٨] .

وحوالي نهاية ١٩٤٦ ، والانتخابات ستجري بعد نحو عام .. تزايد الاهتمام بقانون انتخابي جديد أكثر ديمقراطية ، وهـذا الاهتمام دلل على قوة معارضة متنامية تأكدت فيما بعد بهزيمة مرشح الكتلة الوطنية في حلب ، وحلب مدينة الجابري ، رئيس مجلس الوزراء ، وحيث كان رشدي الكيخيا وناظم القدسي يقيمان تكتلاً قوياً لم يتخذا له إسما بعد، وهنالك دلائل على أن الجابري رغب في العودة الى حلب وقيادة الكتلة الوطنية هناك .

وحتى في صفوف الكتلة أبان قلق خاص نفسه حين أعلن جميـل مردم تشكيل حزب جمهوري جديد [١٩] ، وقد ردد برنامج هذا الحزب النغمة التي اعتيد عليهـا من اعلانات « السلامة » و « الشعبية » ، والتي رددها الساسة السوريون جميعهم ، وا « العزف » على موضوعات الحفاظ على الاستقلال ، والوحدة العربية وعضوية الجامعة العربية ، والنظام الجمهوري ، وتقوية الجيش ، وإقامة علاقات أخوية مـع جميع الدول دون المساومة على سياسة سورية وازدهارها ، وتطوير التعليم . ان اناساً قليلين ، حتى بين الساسة السوريين ، يختلفون حول هذه الأهداف ، ومن بين الذين انضموا الى جميل مردم في كتلته

هذه عدد من زعماء الكتلة الوطنية ، فهذا الحزب ، وهو يسيطر الآن على المجلس النيابي ، قد بدأ يتمزق .

إن الساسة الطموحين استمروا في حملتهم الانتخابية تحت قبة المجلس النيابي بالمناداة بمقترحات شعبية مثل زيادة المعونات المالية الى المدارس الخاصة (وهذا طلب شعبي للاقليات والمحافظين من المسلمين) ، ومحاكمة السوريين ذوي الماضي المشين الذين خدموا الفرنسيين ، كما أن صرخة « اجلبوا المياه لحلب العطشى » كانت على شفتي كل نائب حلبي ، وقد حاول كل منهم أن يزعم أن هذه الفكرة فكرته .

ومع أن قضية تعديل قانون الانتخابات كانت قد اثيرت في نيسان ١٩٤٦ الا ان الحكومة لم تتعرض أو تلمس هذا الموضوع ، وأخيراً وحين أصبح الضغط لا يقاوم ، سجلت الأغلبية الحكومية في المجلس هذه الحجج وأحالتها الى اللجنة الداخلية في أوائل كانون الأول [٢٠] .

لقد كانت هناك قضيتان أساسيتان مطروحتين على البحث ، الأولى الاستمرار في نظام الانتخابات غير المباشر والذي يناسب الزمرة الحاكمة ، والثانية دعوة مجلس أعلى يسمى مجلس الشيوخ ، ولما كان دستور عام ١٩٣٠ لا يحدد حجم البرلمان ففي القانون المقترح يمكن زيادة عدد النواب .

وبات واضحاً ، منذ الكلمات الاولى التي ألقاها النواب ، أن ماسكي مقاليد الامور لا يرغبون في إجراء أي تغيير في النظام الذي يكفل لهم الاستمرار في الحكم ، وقد استند النواب الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة على حجة أن المستوى التعليمي يجعل مستحيلا تعديل النظام ، لا سيا اذا تم ذلك فجأة ، فالاستاذ أحمد السمان من كلية الحقوق في الجامعة السورية ، وهو تواق الى عدم المجازفة بمنصبه وذلك بالاختلاف مع الحكومة ، قال ان أي تغيير أمر خطير ، كما رأى منير العجلاني أن من خطل الرأي اجراء أي تغيير من غير أن يصحب

ذلك إيجاد مجلس شيوخ لأن غالبية النواب المنتخبين سيكونون من « العناصر المتطرفة »[٢١] ، واقترح فريد زين الدين،وهو نصف سياسي ونصف دبلوماسي، حلا وسطاً وهو الابقاء على النظام الانتخابي غير المباشر مع زيادة عدد ناخبي المرحلة الثانية الى خمسة أضعاف [٢٢] . ويبقى سراً غامضاً كيف هذا سيعدل القانون ما دامت الاشرافات نفسها على الناخبين تبقى كما كانت في الماضي .

ان المدافعين عن تحرير القانون ناقشوا أن الناخبين ينبغي أن يسمح لهم بالتعبير المباشر عن ارادتهم ، كما قالوا أن نسبة كبيرة من أصحاب الأصوات بموجب القانون القائم ، ولا سيما الاغلبية العظمى من الفلاحين ، محرومون عملياً من حق الانتخاب .

وكان على السياسة الحكومية استخدام تكتيك التأجيل حتى تنتهي الانتخابات المقرر اجراؤها في عام ١٩٤٧ ، وقد ساعد على هذه السياسة ودفع بها أغلبية النواب التي كانت تعارض أي قانون جديد لخوفهم من السقوط في انتخابات مباشرة .

وقد أفلحت الحكومة بتكتيكات واضحة أو مبهمة في الوصول الى هدفها الانتخابي بموجب القانون القديم ، ورفضت السماح بانتخاب رئيس موقت للمجلس النيابي لاتمام وضع قانون انتخابات جديد حين كان رئيس المجلس في خارج البلاد ، وهنالك حيلة أخرى هي تعطيل المجلس النيابي .

واقترب عام ١٩٤٦ من نهايته وأخذت وزارة الجابري تترنح وتوشك أن تسقط ، وكان السبب الاول لهذا مرض الجابري الطويل ، أما السبب الآخر فهو النزاعات بين الوزراء على التنظيم الحكومي .

وفي الحادي والعشرين من كانون الاول ، قدم العسلي ، وكان قائماً بأعمال رئيس مجلس الوزراء لغياب الجابري في القاهرة ، استقالة الحكومة فجأة

وامتنع عن الذهاب الى مكتبه الوزاري أربعة أيام متتاليـة ، فقبل الرئيس القوتلي الاستقالة وطلب من الوزراء الاستمرار في تسيير الامور الى حين عودة رئيس مجلس الوزراء ، سعد الله الجابري الذي ، وقد أخـذ على حين غرة ، « وضع نفسه تحت تصرف رئيس الجمهورية [٢٣] » . ان الجابري لم يستقل ولكن وزراءه فعلوا ذلك دون أن يستشيروه ، وهذا حدث فريد في حوليات تاريخ الحكم النيابي ، إلا انه ، وهو الرجل المريض الذي يكثر نقدته الطامحون داخل حزبه ، تقدم في الثالث والعشرين من كانون الاول باستقالته ، فعهد رئيس الجمهورية فوراً الى جميل مردم بتشكيل الوزارة [٢٤] .

فحاول مردم ، بادىء ذي بدء ، تشكيل وزارة ائتلافية على رغم انعدام الاحزاب السياسية المنظمة في المجلس النيابي ، وحين بات واضحاً أن حكومـة حيادية أمر خارج الموضوع وجد حلا في تشكيل واحدة من الكتلتين النيابيتين الرئيسيتين ويعنى بها الكتلة الوطنية وحزب الاحرار [٢٥] .

كان منهاج حكومة مردم ، كما قدم إلى المجلس النيابي صدى لمبادىء «حزبه» ، فقد اقترح اصلاحات قانون الانتخابات حين الدورة التالية للمجلس ، وهو موعد مقبل غامض ومناسب ، وربما لا يأتي قط قبل الدعوة إلى الانتخابات ، وقـد فازت حكومته بالثقة بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٣٣ [٢٦] ، ولم يصوت أحد مـن معارضي الجابري السابقين ضد الحكومـــة الجديدة ، ان خالد العظم وصبري العسلي وميخائيل اليان شرعوا فوراً ، ومع وصول جميل مردم إلى قاعة المجلس وقبل أن يتقدم بمنهاجه الوزاري ، يشكلون كتلة معارضة جديدة . لقد اعتبرت الوزارة الجديدة قوية وأهلا لمواجهة المشاكل المطروحة .

ان المعارضة البرلمانية للحكومة الجديدة تألفت من مجموعة نواب غير منظمة أو محدّدة تنقسم إلى نحو ثلاثة تكتلات ، أكبرها المعروفة باسم الكتلة البرلمانية وتعد ما بين ستة عشر إلى عشرين نائبا وتضم خالد العظم وميخائيل اليان ، أما

الكتلتان الآخران فيضمان نوابا استقالوا من الكتلة الأولى ، وهؤلاء في معظمهم من حلب وجبل العرب وحوران والدوائر الانتخابية الكردية .

وسببت مسألة اعادة التنظيم الحكومي متاعب كبرى لحكومة السيد جميل مردم ، وقد سويت القضية أخيراً في أيار ١٩٤٧ حين عهد إلى الحكومة أخيرا ، رغم معارضة شرسة ، باعادة تنظيم الجهاز الوظيفي وتنظيم مختلف الدوائر (كالآثار والوقف ومجلس الدولة وغيرها) على أن تقوم بعرض المراسيم المختلفة على المجلس في غضون سنة من اصدارها [٢٧] .

ومع قرب انتهاء أجل المجلس النيابي وفترة رئاسة القوتلي بدأت الحكومة تنظر جادة في موضوع تغيير قانون الانتخابات ، وفي أواسط نيسان عقد اجتماع ضم الوزراء وبعض النواب لمناقشة الأمر ، وقد أراد هذا الجمع ، في غالبيته ، الابقاء على نظام الانتخابات غير المباشرة ، وكان مع هذه الغالبية من الحزب الوطني صبري العسلي ولطفي الحفار وعبد الرحمن الكيالي على حين رفض رشدي الكيخيا وناظم القدسي أن يعقبا ملمحين الى أنهما لا يوافقان على ذلك .

وحين نشرت أنباء هذا الاجتماع وميله إلى الانتخابات غير المباشرة كان رد الفعل الشعبي عنيفاً وفوريا ، فأضرب طلبة الجامعة والمدارس في انحاء البلاد جميعها مطالبين بانتخابات نيابية مباشرة وعامة ، كما أغلقت الحوانيت في دمشق وحمص وحماه وحلب وبعض المدن الاخرى ، ووجه ممثلوا الحركة العمالية الوليدة عرائض إلى رئيس الجمهورية ، وأصدرت المعارضة البرلمانية بياناً طالبت فيه بالانتخابات المباشرة والتصويت الاجباري وانقاص عدد النواب [٢٨] ، وتقدم الاتحاد النسائي بعريضة إلى مجلس النواب يطلب فيها للمرأة التحرر السياسي الكامل ومنحها حق الانتخاب .

وفي أيام قلائل ، عرضت الحكومة ، في تحوّل دراماتيكي واضح عن موقفها

الأول ، مشروع قانون ينص على الانتخابات المباشرة والتصويت الاجباري ولكنه تضمن تحفظاً في شكل وجوب اقامة المرشح سنة واحدة حيث يرشح نفسه ، وبموجب هذا النص تحتم على المرشح أن يكون مقيما في المنطقة التي سيمثلها ، وهكذا فان عدداً من مرشحي المعارضة الأقوياء غير المقيمين في دوائرهم الانتخابية لن تتوفر فيهم شروط الترشيح وستتبلور القوائم القديمة ذاتها للانتخابات القادمة .

لقد اعتزمت الكتلة الوطنية دعم القانون المقترح وأوصت نوابها أن يفعلوا ذلك ، فوافق المجلس النيابي بالاجماع على اقتراح الانتخابات المباشرة الذي نص أيضاً على سرية الاقتراع وشرط تحديد وزير الداخلية بالاتفاق مع مجلس الوزراء موعد الانتخابات ، وهذا الموعد يجب أن يعلن قبل حلوله بأربعين يوماً على الاقل .

واقترح ناظم القدسي معارضاً لزوم الاقامة تسوية بارجاء قيد السنة الواحدة وتطبيقه على الانتخابات المقبلة ، أما في هذه الانتخابات فيخفض الى ستة أشهر (*) ، وكانت حجته أن الغاء قيود الاقامة ، وسوريه لا أحزاب سياسية منظمة فيها ، سيعني أن المجلس النيابي القادم سيتم انتخاب نوابه بقوة الشرطة والدرك وسيكون ممثلا للحكومة القائمة حين الانتخابات أكثر منه ممثلا للشعب ، وقد ووفق على رأي القدسي ولكن اقتراح التصويت الاجباري رفض (٢٩) .

وكان آخر المتفجرات واكثرها تعلقا بالناحية السياسية قضية نسبة تمثيل

(*) تنص الفقرة هـ - من شروط المرشح والواردة في « بلاغ بتعاليم قانون الانتخاب » الصادر عن وزير الداخلية ، السيد جميل مردم ، يوم ٥ - ٦ - ١٩٤٧ ، ما يلي :

هـ - ان يكون منذ ستة اشهر مسجلا في سجلات النفوس ومقيما في دائرته الانتخابية لهذه الدورة فقط (المعرب) .

الاقليات التي سينص عليها قانون الانتخابات ، فالخلاف على الطائفية ،التي تمس جوهريا وضع الاقليات الدينية ، يمكن أن يشطر الدولة تماماً ، وقـــد ورد في المادة ٣٧ من دستور عام ١٩٣٠ « تراعى في قانون الانتخابات أصول التصويت السري وتمثيل الاقليات الطائفية [٣٠] » ، والمشكلة المطروحة الآن ذات طبيعة فقه — لغوية أي تحديد الجماعات الدينية المشمولة تحديداً تاما ، فلفظا « الاقليات الدينية » ، حـــين اطلاقهما على المسيحيين ، يمكن أن يؤولا بطريقتين اثنتين ، فالتأويل الأول يعني تحديد نسبة المقاعد المخصصة للمسيحيين كمجموع على حين يحدّد الثاني معنى اللفظين حسب انطباقهما على كل اقلية دينية لوحدها [٣١] .

ان أي تغيير في تمثيل الأقليات سيمس وضع النواب أنفسهم ، فاذا نقصت نسبة تمثيل بعض الطوائف أو لم يعد من ممثل لهـــا فسوف يفقد بعض النواب مقاعدهم ، لذا حمي النقاش البرلماني حول هذه القضية ، وقـــد عارض رشدي الكيخيا وناظم القدسي تضمين مشروع القانون الجديد أية حقوق طائفية على أساس أن المادة السادسة من الدستور تنص « السوريون لدى القانون سواء ،وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي مـــا عليهم من الواجبات والتكاليف ، ولا تمييـــز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الأصل أو اللغة [٣٢] » ، وذكر هذان النائبان أن مراسيم الايوبي خلقت التمييز ومنحت بعض الطوائف المسيحية امتيازات باعدادها التمثيل الطائفي ، وأعلن ميخائيل اليان ، وهو مسيحي مـــن طائفة الروم — ارثوذكس ، أن حماسة القدسي والكيخيا لتطبيق نصوص الدستور يحفزها العداء السياسي ، وأضاف ألا سبب يدعو الى حرمان « الروم — الارثوذكس » من مقاعدهم الثلاثة ما دام قانون الانتخابات قد منح رؤساء العشائر عشرة مقاعد ، أمـــا مصطفى السباعي ، وهو أحد زعمـــاء الاخوان المسلمين ، فعارض معارضة عنيفة منح الأقليات أية امتيازات .

وهاجت العواطف حتى أن أحدهم إقترح أن يمثل « الروم الأرثوذكس » من أصل سوري ، والذين هاجروا إلى البرازيل ، نواب من دمشق وحلب ، وأخيراً أقر المجلس النيابي المشروع الحكومي الخاص بالتمثيل على أن يحدد بمرسوم جمهوري عدد نواب كل طائفة أو منطقة انتخابية وحجم المجلس النيابي نفسه .

انتخابات عام ١٩٤٧

في الرابع من حزيران ١٩٤٧ صدر مرسوم جمهوري تحدد بموجبه حجم المجلس النيابي بمائة وأربعين نائباً ، أي بزيادة خمسة عشر مقعداً جديداً (٣٣) ، منها سبعة مقاعد للسنيين ومقعد واحد لكل من العلويين والدروز والسريان الارثوذكس والموارنة .

وقد ظهر ، استباقاً للانتخابات المقبلة ، عدد من الكتل السياسية الجديدة ، وأولى هذه التحالفات شكلته الحكومة سراً وأعلن عنه في أوائل شهر نيسان تحت اسم « الحزب الجمهوري العربي (*) » ، واحتوت قيادته على عدد من أعضاء الكتلة الوطنية السابقة البارزين أمثال الكيالي واليان والعظم ومردم والعسلي ونبيه العظمة (وهو الداعي لتشكيله) ، وقد اختير سعد الله الجابري رئيساً له . ان هذا الحزب لا يمثل فروقاً جوهرية عن الكتله

(*) هذا هو الحزب الوطني الذي قام على انقاض الكتلة الوطنية بعد ان تصدعت . (المعرب) .

الوطنيه التي سبقته ، وقد اعترفت الصحافة والعامة بذلك وأشارت اليه ، على رغم اسـم الحزب الجديد ، باسم الحزب الوطني ، أما منهاجه فينادي بالانتخاب المباشر والإبقاء على التمثيل الطائفي والعنصري . لقد تميز الحزب عموماً بكونه وجـد ليخدم مصالح زعامته الأنانية فقط والتي لا تمثل البلاد ككل .

وتركزت المعارضه الرئيسيه حول إئتلاف غير متماسك سمي بحزب الأحرار كان بين زعمائه منير العجلاني وعلى بوظو وزكي الخطيب وحسن الحكيم ورشدي الكيخيا [٣٤] ، وقد شجب « الأحرار » الحكومة باعتبارها (فريقاً من الرجال استغلوا البلاد لمصالحهم الخاصة طيلة سنوات أربـع كامله) ، وأن « اعادة انتخاب هذا الفريق سيعني العودة الى النظام الإقطاعي وسيادة العائلات ذات النفوذ والعودة إلى قطـّاعي الطرق [٣٦] » ، وكان منهاج الحزب غامضاً وقد دعـا الى احترام الدستور والمساواة والعدالة الاجتماعية واستقلال الأقطار العربية جميعها وإنقاذ سوريه من « الاستعمار » الاقتصادي .

ان جماعة الاخوان المسلمين وهي لا تزعم أنها حزب ، دخلت الانتخابات ورشحت عدداً من الأشخاص أبرزهم الدكتور معروف الدواليبي من حلب . وللمرة الأولى جرت منافسات بين المرشحين والعشائريين وأخذ البدو يتوقون للوصول الى المقاعد النيابيه ، بل كانوا يعتزون بمرشح « شيوعي » لاحدى القبائل ، وهنـالك أمر آخر جرى للمرة الاولى أيضاً وهو قرار نقابات عمـال حلب تسمية مرشحها . ان الانتخابات ، بينما هي وطنية في مداهـا ، تطورت إلى سلسلة من الحملات المحليه أكدت العائليه المحليه والمنافسات الحزبيه .

وبعد قليل من إعلان موعد الانتخابات ذكر رئيس الوزراء ، جميل مردم ، أن الحكومة ستبقى محايدة خلال العمليات الانتخابية ولن تدعم أيا

من المرشحين أو الفرقاء ، ثم أمر الجيش بجمع السلاح جميعه من المواطنين ، وقد نجم عن هذا الاجراء مصادرة ما يزيد عن سبعة آلاف قطعة سلاح ، وهذا جزء من السلاح الموجود بين أيدي الناس ، وشكلت لجنة خاصة من كبار الموظفين المدنيين والقضاة للنظر في الشكاوى الانتخابية ، وكما يتوقع من جمهورية وليدة مركزية في طابعها فقد سجلت شكاوى عديدة ضد الموظفين الشديدي الحماسه .

لقد بدأ التنافس مبكراً في حلب ثم تحوّل إلى صراع بين بعض أعرق العائلات وأحمدها صيتاً ، و « الوطنيون » ، وهم خير الفئات تنظيماً ومفيدين من كونهم في السلطة ، نظموا مهرجانات كبرى وبدوا وكأنهم يتسلمون القيادة مبكراً . لقد سبب موت سعدالله الجابري في حزيران صراعاً على الزعامة بين إحسان الجابري والدكتور عبد الرحمن الكيالي سويت قبـل العمليات الانتخابية ، ومن بين الشخصيات البارزة الأخرى الممثلة في الحزب كان خليل المدرس وسعيد علي هيام .

وفي الصف المعـارض « للوطنيين » كان يقف ممثلو مجموعة اخرى من العائلات المرموقه ، ومن بين زعماء حزب الأحرار هؤلاء رشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي وأحمد الرفاعي ومصطفى برمدا والحاج فاتح المرعشلي ، وهذا الأخير حارب الفرنسيين مع ابراهيم هنانو وكان معبود شباب حلب .

وتعقدت الحملة في حلب بسبب الخسارات التجـارية التي تتعلق بأهم صناعات حلب وهي الصناعة القطنية ، فقد نشبت منافسة حادة بين صناعة القطن والغزل التي يمتلكها الحريري وشركة المنسوجات والخيوط التي يمتلكها المدرس [٣٦] ، وكان الثاني يخسر لصالح مؤسسة الحريري ويرغب في بذل الكثير ليبقى لنفسه المقعد البرلماني ولشركته الأرباح التي يدرها وجود هذا المقعد ،

وتهددت قائمة الحزب الوطني لوجود القائمة المعارضة التي تضم الحريري والمرعشلي الذي يجله الحلبيون ولا يعني وجوده في قائمة حزب الأحرار الا تضاؤل آمال « الوطنيين » بالفوز ، لذلك حاول الوطنيون ، آملين شق المعارضه ، اقناع جماعة الكيخيا ، التي تعتبر من الأحرار ، أن عليها ضم صفها إلى الحريريين الذين كانوا رأسماليين كباراً ، ولكن هذه المناورة « الوطنية » لم تنجح .

لقد ضمت كلتا قائمتي « الوطنيين » و « الأحرار » في حلب بعض المرشحين المسيحيين أنفسهم ، وسبب ذلك أن هؤلاء الأفراد كانوا المرشحين الوحيدين غير المنازعين لأقلياتهم الدينيه .

إن « الوطنيين » وقد أخفقوا في شق المعارضة حاولوا طرائق أخرى لازعاجها ، فمن خلال هيمنتهم على الشرطه اقتحمت مكاتب « الجهاد » الصحيفه التي يؤيدها الأحرار (٣٧) ، فعمت الفوضى انحاء الدولة وباتت الشرطه عاجزة عن منع الصدامات ، وفي احدى المناسبات اشتبك أيضاً كل من « الأحرار » و « الوطنيين » بالرشاشات ، وكانت المنافسة الداخلية بين الأرمن عنصراً آخر من عناصر الفوضى ، فقد حالف الحزبان الأرمنيان المتنازعان فئتين متعارضتين فوقف الطاشناق ، الحزب الأرمني اليميني ، مع الوطنيين ، بينما انضم الهنشاق ، الحزب اليساري ، إلى الأحرار ، وانتهت المصادمات الدامية بين هاتين الفئتين المتقاتلتين في حلب وفي أماكن أخرى بسقوط قتيل واحد ونحو خمس وعشرين جريحاً (٣٨) .

وفي دمشق ، كان الوضع لا يقل فوضى ، فالخطوط الحزبية لم تعن شيئاً هنا ، وخاض عدد كبير من « الأعضاء » الحزبيين الانتخابات كمستقلين أو في قوائم أحزاب أخرى ، وكان وجود مرشحين من مختلف التجمعات الدينية أو الطائفية عاملاً مربكاً آخر .

لقد تمثلت المعارضة في دمشق بحزب الشعب (ويسمى أيضاً بالاحرار) والحزب الوطني العربي ونقابات العمـــال وجمعية المجاهدين وبعض الشيوخ ورابطة العلماء وحزب البعث ، والبعث نظمه وقاده ميشيل عفلق وصـــلاح البيطـــار ، والأول شيوعي سابق وهو المتطرّف الاشتراكي للحزب وهو يستهدف قيام سورية إشتراكية [٣٩] وكان الحزب يستمد دعمه بشكل رئيسي من الطلبة والمدرسين .

وفي أواخر حزايرن التقت هذه المجموعه المتنافرة في محاولة لضم قواها ، ويعطي مجرى هذا الاجتماع مثلاً ، ولو أنه مثل متطرف ، عـن التوترات والخلافات الأساسية المستوطنة في السياسه السوريه ، فعلى رغم الرغبة العارمه في تشكيل قائمة قوية من المرشحين تستطيع الوقوف أمام « الوطنيين » المرشحين الا ّ أن طريقة اختيار أسماء القائمة المقترحة كانت العقبة الأولى ، وقد دافع الدكتور بشير القضماني ، زعيم الحزب الوطني العربي ، عن أن احداً ممن تولوا منصباً حكومياً خلال عهد الانتداب الفرنسي يجب ألا يرشح في الانتخابات وهذه فكرة تقصي معظم الساسة السوريين ، وذكر البيطار أن قائمة قويه أمر أكثر أهمية ، واحتدمت المناقشات التالية حتى تعذر على المجتمعين الاتفاق على وسيلة لانتقاء المرشحين [٤٠] .

وكان بعض الحضور قد وعدوا بخوض الانتخابات في قائمة الحزب الوطني ، فأثير موضوع هل يعني وجودهم في الاجتماع انسحابهم من الحزب الوطني ، وقد أجاب أحدهم ، وهو منير العجلاني ، أنه دخل المعركة الانتخابية مستقلا ولكن بعد اتصالات مع الوطنيين وافق على الانضمام الى قائمتهم ، وأضاف أن عدداً من أعضاء الحزب الوطني العربي قد وافقوا على أن يفعلوا الشيء ذاته ، وعند هذه النقطة قال زكي الخطيب وهو عضو في حزب الأحرار (الشعب)

انه لم يستطع الانضمام الى قائمة الأحرار لانه أعطى عهده لآخرين [٤١] ، وانفض الاجتماع دون أية نتيجه .

ان هذه الغرائب لتصور نقصاً جوهرياً في الحياة السياسية السورية ، فالمعارضة عاجزة عن الاتحاد لمواجهة أي تكتل يهيمن على المسرح السياسي حتى حين يكون الاتحاد السبيل الأوحد للنجاح ، كما سببت الطموحات والاحقاد الفردية انعداماً في النظـــام الحزبي وهذا شجع ، نظرياً المعارضة الفعّالة على الانشقاق .

وكانت قائمة الأحرار اكبر القوائم المعادية للحكومة وأكثرها فعالية وقد ضمت أفراداً يمثلون تكتلات أخرى ، فمن بين الخمسة عشر مرشحاً الذين ضمتهم هنالك تسعة من الشعبيين وأربعة مستقلين واثنان يمثلان على التوالي إتحاد العمال وعلماء دمشق . وهذه المجموعة مثلت تنوعاً في المهن ففيها الاطباء والمحامون ومحررو الصحف والوجهاء الدينيون والتجار وأحد العمال ، ومن بين الاقليات كان هنالك ممثل عن كل من الارمن واليهود والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والاكراد .

وهنالك قوائم أخرى في دمشق منها قائمة للبعثيين وأخرى للاخوان المسلمين ، كما تشكلت قائمة للشيوعيين من ثلاثة مرشحين يقودهم خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي لسوريه ولبنان [٤٢] ، كما دخل المعركة عدد من المستقلين ولكن انسحب منهم تسع وعشرون قبل يوم الانتخابات .

لقـد عدّت قائمة الحزب الوطني ثمانيـة عشر مرشحاً ، ولكنها ضمت ثلاثة مرشحين فقط خاضوا الانتخابات أعضاء في الحزب الوطني أما الباقون فكانوا أحد عشر مستقلاً وثلاثة من الوطنيين العرب وأحد أعضـاء حزب الاحرار ، وهذه القائمه تألفت من أربعة عشر مسلماً وواحد عن كل من الروم الارثوذكس والكاثوليك والارمن الارثوذكس واليهود ، وخاض جميل مردم

المعركه كمستقل في قائمة الحزب ذاتها التي ساعد على تنظيمها [٤٣] ، كما ان أحمد الشرباتي ، وهو أحد مؤسسي حزب الوطنيين العرب ، فقرر أن يدخل في القائمة مستقلاً .

ونجم عن مناورات سياسية معقدة كهذه انتخابات بدت للوهلة الاولى مربكة جـدا ، ولكن جوهر القضية يكمن في الاقتراع نفسه الذي نسخ عن الفرنسي وكيّف قليلاً او كثيراً ليلائم الاوضاع السوريه . ان نظام الانتخاب أباح انتخابات القائمة وهكذا اعتمد نجاح المرشح على كونه في قائمة قوية ، لذلك تردد قليلون من المرشحين ، والهدف الأول للسياسيين جميعهم الفوز في الانتخابات ، ولذلك ترددوا في الانضمام الى القائمة التي ظنوها رابحة .

وهذا النمط كان نفسه في باقي أنحاء سوريه ، فحمص انقسمت الى «جيشين» كان احدهما « جيش » الرئيس السابق هاشم الاتاسي وابنه عدنان والذي يمثل القوى المعاديه للحكومه ، ويقود الثاني مظهر باشا رسلان ، رئيس الحزب الوطني في حمص . ان التنافس كان في معظم الاماكن بين العائلات الكبرى اكثر مما هو على أسس حزبية حقيقية ، وكانت العراكات الصغيرة بين مؤيدي مختلف الفئات أمراً يتكرر حدوثه ، وفي محافظة اللاذقية كان الحزب المنظم للشيوعيين فقط .

وفي جبل الدروز كانت الحملة الانتخابية مستعرة ، فهذه المنطقة الاقطاعية كانت مسرح صراع بين عائلتي الاطرش وأبو عسلي على زعامة الجبل ، وبينما كانت الثانيه هي الاكثر عدداً فان الاولى هي الارفع شأنا . ان النزاع ، بكلمة عامة ، كان بين « أبو عسلي » الذين أعلنوا أنهم يمثلون عامة الشعب وبين « الطرشان » ، الفئة الحاكمه المستبدة ، ومحاولة تطبيق أساليب الانتخاب الديمقراطية في ظل ظروف القرون الوسطى السائدة في الجبل لتبين اتساع الهوة بين النظرية والتطبيق في سوريه .

ان انتخابات جبل الدروز بـــدأت بداية مزعزعة حين قرر جميل أبو عسلي دخول الانتخابات – لكنه رفض أن يستقيـل من منصبه القضائي كما يتوجب عليه قانونياً ، واشتبك أعوانه مع مؤيدي عائلة الأطرش ثم هاجموا المحـــافظ بالاسلحة الصغـيرة والرشاشات [٤٤] ، وفي الأول من تموز حضر جمهور مسلح ، يقدر باكثر من عشرة آلاف ، اجتماعاً في قرية سلطان الاطرش ، وفيه شجب كل من سلطان وحسن الأطرش تحيز الحكومة في تطبيق قانون الانتخاب الجديد ، ثم حض آل الاطرش على مقاطعة الانتخابات ، وقد رحب بهذا الاعلان بطلقات الرصاص عوض الهتافات المعتادة ، وهذه علامة على أن الجمهور وافق بعنف على هذا ، ولكن حين حان موعد التصويت كان هنالك قائمتان من المرشحين همـــا « للاطرش » و « أبو عسلي » ، وقد أجلت الانتخابات اسبوعـاً بسبب التوتر وعدم الاتفاق بين العائلتين حتى يمكن التفاوض من أجل تسوية بينهما .

وحين أعلنت القوائم الانتخابية يوم السابع من تموز ١٩٤٧ كان هنالك ١٨٠٠ مرشح يتنافسون على ١٤٠ مقعداً نيابيـاً ، ففي حلب ، ولها ١٥ مقعداً ، رشح ١٧٨ شخصـاً أنفسهم ، وفي دمشق نشد ١٣٠ مرشحاً ١٨ مقعداً ، وفي احدى الدوائر الانتخابية في محافظة اللاذقية ضرب رقم قياسي حين تنافس ٥١ مرشحاً على مقعدين للمسلمين العلويين وكانت نسبة المقترعين مرتفعة ، ففي دمشق أدلى ٦٠ ٪ من الناخبين بأصواتهم ، وفي مناطق أخرى زادت النسبة المئوية عن ذلك.

ورغم الجهد الواضح الذي بذلته الحكومة لكي تثبت أن حرية التصويت واللامحاباة قد سادتا الا أن عدداً من حوادث العنف وقعت في انحاء من البـلاد أثناء عمليات الاقتراع الفعليـــة ، ففي دمشق جرت خلافات ومشاجرات في الحي الكاثوليكي كما أمّ المدينة جمـــاعة من غير سكانها وأحرقوا بعض صناديق الانتخاب،وفي الحي الكردي سادت الروح العشائرية وتولى العمليات الانتخابية

كتبة كانوا يدونون في أوراق الاقتراع أسماء المرشحين وفق رغبتهم هم لا وفق رغبة الناخبين الأميين .

ان حلب اختلفت اختلافاً كبيراً عن دمشق ، فقد تدخل رجال الشرطة علنا تأييدا لمرشحي الحزب الوطني ، ورفض المحافظ ، الذي عينه الحزب الوطني ، الاستماع إلى أي من شكاوى المعارضة ، وقد هاجمت جماعات من العامة ، في اماكن عديدة كان للمعارضة نفوذ فيها ، مراكز الاقتراع وأحرقوا الصناديق الانتخابية ، وأفضت المصادمات بين الأحزاب إلى مقتل شخص واحد واحتراق عدد من البيوت قبل أن يتمكن الجيش والدرك من استعادة النظام .

وفي حماه كان التنافس عنيفاً جدا ، وقد نزل الجيش الى الشوارع بعد أن قتل شخص واحد ، وذكرت الصحافة السورية أن الحكومة كانت لا مبالية تماماً في منطقة حمص فاتبع الفلاحون عند التصويت رغبات مالكي الاراضي ، التي يعملون فيها ، بدقة .

لقد هزم الحزب الوطني في هذه الانتخابات مع أنه استمر يحتفظ اكبر عدد مقاعد من أي حزب آخر مفرد ، وساند الوطنيون حكومة جميل مردم رغم أنه انتهج سلوكا مستقلا في الانتخابات ، وبرز « الاحرار » جماعة معارضة قائدة تحتفظ بعشرين مقعداً مقابل الاربع والعشرين مقعداً التي فاز بها الحزب الوطني . ان الانتخابات ، حسب المعايير السورية ، قد تمت في جو من الحياد الحكومي ، وكالعادة هنالك ادعاءات بالتزوير الانتخابي ولكن عدد هذه الادعاءات قليل إذا قيس بعدد المرشحين ، والفصل في الشكاوى جميعها لا يؤثر ماديا على نتائج الانتخابات .

ان الدلالة الاولى لانتخابات ١٩٤٧ هي أن كثيرين من الحزب الوطني الذين أصبحوا أبطالا لمقاتلتهم الفرنسيين قد غدوا الآن ضحايا الانتخابات ، ولو كان هؤلاء اكثر تقديراً لموقف المواطنين السائد — فالشعب السوري كان يتقزز من

حكومة مخاتلة عاجزة – لاستطاع معظمهم تجنب الهزيمة . لقـــد فضحت الانتخابات أعضاء الحزب الوطني وعرتهم ، وما انفصال جميل مردم عن الحزب ودخوله الانتخابات كمستقل الا لخوفه من أن الحزب سيهزم ، ومن المؤكد أن انتخابات ١٩٤٧ كانت درساً موضوعياً للساسة لكي ينظموا أحزابا بمنـــاهج محددة تروق الناخبين . ان النكسة الانتخابية الكبرى جرت في مدينة حلب حيث نال خمسة من مرشحي المعارضة أصواتا تفوق مـــا ناله مرشحوا الحزب الوطني جميعهم لذلك فقد سيطرت المعارضة على هذه المدينة ، وفي دمشق فاز « الوطنيون » و « الاخوان المسلمون » .

وتزايدت الصدامات بين عائلتي « الاطرش » و « أبو عسلي » واعوانهاخلال أشهر الصيف الحارة مما أعاق اجراء الانتخابات هناك في موعدها ، اذ أن الجبل تحول آنذاك الى حال من الفوضى وهرب منه الموظفون الحكوميون غير الدروز جميعهم [٤٥] ، وأخيرا وبعد مراوغات كثيرة وبمساعدة الزعيم الدرزي اللبناني ، كمال جنبلاط ، اتفق على اجراء انتخابات حرة يشرف عليها شخصياً الامين العام لوزارة الداخلية ، نصوح الايوبي ، والذي لا صفة سياسية له [٤٦] ، وقد فازت عائلة « العسلي » وأطيح « بالطرشان » من وظائفهم جميعها [٤٨] .

وفي اواخر ايلول وفي اجتماع عقدته في – بعلبك – لبنان – كتلتا المعارضة المعروفتان بحزب الاحرار في حلب وحزب الشعب في باقي المدن تم فيه توحيدهما ليشكلا حزبا موحدا هو حزب الشعب ، وقد جاء في بيان الحزب الجديد أنه يحارب الاقطاعية والرأسمالية والارستقراطية وأنه يدافع بحزم عن الحكم الديموقراطي الصحيح في البلاد . وكان بين زعمائه رشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي والدكتور عـــدنان الاتاسي وأكرم الحوراني !! وزكي الخطيب وسامي كبارة وهاني السباعي . وقد أقر الحزب أنه لن يشترك في الوزارة الا

اذا اشترك جناحاه (الاحرار والشعب) فيه ، وكان كل جناح يصر على مقعدين وزاريين .

مجلس عام ١٩٤٧

وصف رشدي الكيخيا مجلس النواب الجديد وصفاً حاذقاً حين أعلن :

« ان الأحوال في مجلسنا لتختلف عما هي في البلدان الديمقراطية حيث تعرف الأغلبية حين اعلان نتائج الانتخابات ، أما في حالتنا فيستحيل معرفة ميول النواب قبل أن يجتمعوا وهذا عائد الى عدم وجود الأحزاب السياسية والأشخاص الذين يدّعون قيادة الأغلبية [٤٨] .

لقد دعي المجلس الى عقد جلسة خاصة في أواسط أيلول ، فتلا ذلك أزمة لأن « الشعبيين » كانوا عازفين عن الاشتراك في الحكومة ، على حين أصر « الوطنيون » على أن يبقوا في صفوف المعارضة ، وهكذا جوبه مردم بانتقاء وزارة من بين المستقلين ، وهذا عمل تحفه المخاطر . وفي وجه هذه الأزمة استقال جميل مردم في الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٧ ، فطلب منه الرئيس القوتلي فوراً تشكيل حكومة جديدة ، وقد حاول مردم عبثاً حض جناح الكيخيا في حزب الشعب على الدخول في الوزارة ، اذ أن هذا الجناح أصر على الشروط التي اتفق عليها في بعلبك وهذا ما رفضه مردم ، فدعا القدسي والرفاعي للاشتراك في الوزارة ولكنهما رفضا وانقطعت مفاوضاتهم ، وفي اليوم التالي فوجىء القدسي بتشكيل الحكومة وبقبول الجناح الشعبي الاشتراك . ان الاحزاب السورية « مصنوعة » من هذه المادة الهشة ، وهكذا ضمت الحكومة

الجديدة الرفاعي والحريري عن « الشعبيين » أما الشعبي الآخر فيها فكان منير العجلاني .

لقد ضمت الحكومة الجديدة الشعبيين الثلاثة الذين ذكروا آنفاً ووطنياً واحداً ، واثنين من المستقلين ، وتولى جميل مردم منصبي رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، على حين أحمد الشرباتي ، وهو من « الوطنيين » خاض الانتخابات مستقلا ، وزيراً للدفاع ، ورحبت الصحافة السورية ، عموماً ، بانتقاء الوزراء ، وحين التصويت على الثقة بالحكومة امتنعت كتلة القدسي — الكيخيا عن التصويت . ان الوزارة لم تتضمن ، وللمرة الاولى أي وزير من الطوائف المسيحية .

وكانت النقطة الأولى في جدول أعمال مجلس النواب الجديد ، بعد انتخاب مكتب المجلس ، هي تعديل الدستور . ان عدداً من الاقتراحات ، وضعت في وزارة الخارجية ، قدمتها مجموعة من النواب الى الحكومة لعرضها على المجلس ، والاهم من هذه الاقتراحات هو تعديل المادة ٦٨ من الدستور التي تمنع تجديد انتخاب رئيس الجمهورية ، والتعديل المقترح يبيح إعادة انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية أربع سنوات أخرى ، وحين عرض التعديل على المجلس شنت المعارضة حملات كلامية شرسة على التغيير ، الا أن ٨٩ نائباً وقعوا عريضة يؤيدون فيها هذا التعديل .

إن التعديل لم تتقدم به اللجنة حتى ٢٠ آذار ١٩٤٨ ، ولكن خلال هذه الفترة جرت مناقشات طويلة داخل المجلس وخارجه حول طريقة انتخاب الرئيس [٤٩] ، وقد عبر رشدي الكيخيا عن وجهة النظر « الشعبية » وأن « مجالس النواب في كل مكان من العالم هي التي تنتخب رؤساء الجمهورية » وأن حزبه يصر على أن يتم انتخاب الرئيس بواسطة المجلس [٥٠] ، وحين عقد حزب البعث اجتماعات ووزع منشورات يهاجم التعديلات المقترحة فرقتها

الشرطة ، كما أن صحيفة الحزب ، « البعث » ، صادرها رجال الأمن . وبدت غالبية النواب ، لوهلة ، تؤيد انتخاب الشعب للرئيس مباشرة ، ولكن هذا الشعور بدأ يتلاشى اثر حملات حكيمة شنها القوتلي والكيخيا ، ان القضية الحقيقة لم تكن مجرد تعديل الدستور بل اعادة القوتلي ، فهؤلاء الذين حبذوا اعادة انتخابه احتجوا أن هذا سيوفر على سورية عقابيل تجربة رئيس جديد وان القوتلي مرشد في حل المشكلة الفلسطينية وانه لازم للنجاح في مسألة هذه الارض التي وعدت مرتين وان بقاءه في الحكم سيطور الوحدة العربية ويقويها « بدمج » استقلال سورية « بتحرير » الاقطار العربية الاخرى. وكل هذا للتأكيد أن القوتلي ورفاه سورية لا ينفصلان، وكيفية نجاحه في تحقيق حل مرض للمشكلة الفلسطينية لما يكشف النقاب قط عنها ، ثم ان اعادة انتخابه زادت الفرقة بين الدول العربية .

وأخيراً أقرت اللجنة الدستورية في المجلس التعديل وانتخاب الرئيس يجري في المجلس نفسه ، ووافق النواب الحضور باجماع على ذلك ، وأعيد انتخاب القوتلي ثانية يوم ١٨ نيسان ، ١٩٤٨ [٥١] .

سورية والمشكلة الفلسطينية

شغلت حكومة مردم الجديدة فوراً بأكبر امتحان واجهته البلاد خلال فترة ما بعد الحرب وذلك هو القضية الفلسطينية ، وكانت نتائج رد الفعل السوري على هذه المسألة أعظم تأثيراً على استقرارها الداخلي من أي حدث آخر ، فالنظام الجمهوري السوري أصيب ، حين قامت اسرائيل ، بمرض قتال استكين له خلال أشهر قليلة .

ومع نهاية عام ١٩٤٧ حم الرأي العام السوري لانشاء دولة يهودية في فلسطين ، وتعرضت الحكومة الى ضغوط من كل جانب لاتخاذ اجراءات فعالة لمنع تقسيم فلسطين ولو « بلغة الدول الكبرى ... لغة ستالين وأتلي ... لغة السلاح [٥٢] »، وجاب أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ومفتي القدس ، الحاج أمين الحسيني ، أنحاء البلاد يدعون الى تشكيل جيش عربي لتحرير فلسطين.

وحين وصل نبأ قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دمشق أضربت المدينة جمعاء ، وأصيب جمهور يزيد على عشرة آلاف شخص « بالجنون » فاقتحم السفارتين الاميركية والبلجيكية والمركز الثقافي السوفييتي ، وقد هوجمت مراكز الحزب الشيوعي ودمرت كما قتل أربعة من الشيوعيين ، وفي حلب أحرق ثلاثمائة بيت يخصون اليهود وأحد عشر كنيسا وقتل جمهور هائج من الغوغاء ستة وسبعين يهوديا !! [٥٣] ، ولكن السلطات ، على أية حال ، سرعان ما استعادت النظام . ان مجلس النواب سرعان ما زاد الضرائب وأقر قانون خدمة العلم ، وصوت فوراً على شراء اسلحة قيمتها مليونا دولار ، وشنت الصحافة هجوماً على اليهود المحليين الذين اتهموا بالتقاعس عن الاشتراك في الحملة المعادية للصهيونية ، وتطوع ثلاثون نائباً لأداء الواجب في فلسطين ولكن اثنين منهم فقط ، هما أكرم الحوراني وعبد السلام العجيلي ، وفيا بعهديهما .

وخلال كانون الاول ايضاً ، استقال كثيرون من ضباط الجيش السوري كي يخدموا في جيش الانقاذ [٥٤] ، وفي أوائل ١٩٤٧ هاجمت عصابات مسلحة من سورية ، يقودها أديب الشيشكلي وأكرم الحوراني ، المستوطنات اليهودية قرب الحدود السورية [٥٥] ، فتدخلت الوحدات البريطانية ، كما بعثت الحكومة البريطانية بمذكرات إلى الحكومة السورية ، ولكن هذه لم تقلل من غارات المناضلين العرب ، وكان يوجه هذه العمليات كلها فوزي القاوقجي ، الذي جعل من سوريه مقراً لقيادته [٥٦] .

ان التفاؤل السوري والعربي لا يعرف حدوداً ، وأعلن جميل مردم « ان العالم سيشهد العرب وهم يهبـــون هبة رجل واحد ، وسيكون بمقدور جيش الشعب سريعـــاً تلقين الخونة اليهود درساً لا ينسى [٥٧] » ، وقد ردّد فارس الخوري ، ممثـــل سورية في الامم المتحدة ، عواطف النصر نفسها التي رددها مردم ، فقد ادعى أن وجهة النظر العربية هي التي ستسود في مجلس الامن.

وفي أواخر شباط ، وقعت سورية الميثاق السياسي والعسكري للجامعة العربية والذي يستهدف توحيد العمل والسياسة العربيين تجاه فلسطين . لقد بدىء يسمع في سورية نقد الهيئة العربية العليا والقيادة العربية قبل بدء القتال من أجل فلسطين بوقت طويل ، فاتهمت الاثنتان بعدم الكفاءة وبإهمال الواجب والافتقار الى المخططات الحقيقية لانقاذ فلسطين موحدة .

وفي نيسان ١٩٤٨ أثارت مذبحة دير ياسين الشهيرة ، والتي ذبحت فيها عصابتا الارغون زفاي ليومي وشتيرن ٢٥٠ قروياً عربيــاً نصفهم من النساء والاطفال ، أثارت الشعب السوري وازدادت الطلبات الملحة من أجل عمل موحد تقوم به الحكومات العربية ، ومع تعمق الازمة وازدياد الاتهامات بضعف التعاون العربي تنبأ جميل مردم واثقاً بالنصر في فلسطين « خلال أيام قليلة [٥٨] » ، وكان قادة جيش التحرير العربي السوري في فلسطين بالغي الثقة واعتبروا الحملة لهواً وسياسة حسنة ، وتجمع ساسة سوريون عديدون للانضمام الى الوحدات العسكرية كي يصبحوا « أبطالا » بين يوم وليلة .

وحين عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعــاً في دمشق يوم الحادي عشر من أيار ، ١٩٤٨ ، انتقدت الصحافة المحلية هذا العمل « في هـــذا الوقت المتأخر [٥٩] » انتقادات لاذعة ، وفي السادس عشر من أيار ، أي بعد يومين من إعلان بن جوريون قيام دولة اسرائيل ، دخل الجيش السوري رسمياً فلسطين لقد اعتبرت الصحافة السورية اعتراف الولايات المتحـدة باسرائيل اعترافاً

بدولة وهمية أو ميتة منذ ولادتها ، ولكن سرعان ما صدت القوات السورية في وادي الاردن بعد قتال ضار .

لقد اعتبر كثيرون من الساسة السوريين الهدنة الاولى بين الجيوش العربية والإسرائيليين ، ما بين ١١ حزيران الى ٧ تموز ، مؤامرة حيكت لصالح اليهود ، وساد اعتقاد أن فترة الهدنة ستساعد العدو لانها لن تمنع الهجرة وتعطي اليهود وقتاً لحشد قواهم [٦٠] ، وقد رفض السوريون مشروع برنادوت لتعديل قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني ووجهوا الى كل من برنادوت ورالف بانش تهمة الولاء للصهيونية [٦١] .

ان سورية ، مع الدول العربية الأخرى ، رفضت أي تمديد للهدنة ، على رغم موافقة اليهود على تمديدها ٣٠ يوماً [٦٢] ، فهنالك أسباب كافية ، في نظر السوريين ، لانهاء هذه الهدنة ومنها الانتهاكات اليهودية لها كالغارات على القوات العربية وتهريب السلاح وقبول برنادوت بمشروع التقسيم .

وبعد عشرة أيام أخرى من القتال غنم الصهاينة ثلاثة أضعاف الأراضي التي ربحوها في الشهر الأول من الحرب ، وحين وقعت الهدنة الثانية يوم ١٨ تموز هاج الرأي العام في سوريه ، إذ لم يزل متعلقاً بأسطورة التفوق العسكري العربي ، واتهمت حكومة مردم بأنها المسؤولة مباشرة .

ان النقد الموجه للحكومة السوريه تزايد سريعاً مع بدء إنقشاع أحلام النصر ، وبات معروفاً تماماً الفساد الواسع الذي صحب المجهود الحربي . فقد تشكلت منذ كانون الأول ١٩٤٧ لجنة لجمع اشتراكات وتبرعات لفلسطين ، ولم يمض طويل وقت الا والشائعات تنتشر عن ذهاب نسبة كبرى من الأموال المجموعة الى جيوب بعض أفراد اللجنة ومنهم رئيس مجلس الوزراء ... جميل

مردم نفسه الذي لم يتصد" لنفي هذه الاتهامات ، بل تغيب عن جلسة مجلس النواب حين أثار معروف الدواليبي الموضوع (٦٣) .

وفي اواخر أيار ١٩٤٨ استقال أحمد الشرباتي ، وزير الدفاع ، دون ابداء الاسباب ، فتولى جميل مردم مسؤولية هذه الوزارة . ومع أن السبب الحقيقي لم يكشف عنه ... الا أن هنالك سبباً يدعو الى الاعتقاد ان استقالته تسببت عن خلافات حول السياسة العسكرية واحتجاجات على الفساد في تجهيزات الجيش ولوازمه ، وفي عام ١٩٥٠ حوكم وهبي الحريري غيابياً لاختلاس ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار كان قد خصصها لاستعمال الجيش حين كان وزيراً للماليه في وزارة جميل مردم ، وقد برىء الحريري لنقص الادلة .

ورغم حقيقة أن نظام حكم القوتلي قد اتهم من قبل بالفساد والاختلاس وان عليه تنظيم بيته ، الا" ان فرض ضريبة دخل جديدة لمساعدة الجيش أثار اتهامات جديدة بالفساد ، اذ سرعان ما ظهر « وسطاء » خاصّون تصرفوا كممثلين لمخمني الضريبة ، وكان هؤلاء يتقربون من دافعي الضرائب ويقترحون عليهم ارقاماً مخفضة كتسوية عن الضرائب المطلوبة بالاضافة الى « اتاوة » تدفع للوسيط الذي يقتسمها مع « المخمّن » (٦٤) .

كانت حالة الطوارىء قداعلنت في سوريه يوم الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، وقام جميل مردم ، في وجه النقد المتزايد لحكومته ، بتعطيل مجلس النواب وعدم دعوته للانعقاد ، ولكن في أواخر ايار طالب ٨٧ نائباً بعقد دورة استثنائية للمجلس تبدأ في الأول من حزيران وتنتهي حين بدء الدورة العادية في السابع عشر من تشرين الأول ، وقد تهرّب مردم من هذا الطلب بالتلميح إلى جلسة تعقد في تموز (٦٥) ، وأخيراً وفي الثالث والعشرين من آب أعلن القائم باعمال رئيس المجلس ان جلسة البرلمان قد ارجئت بسبب « الاحداث الجارية الحالية وحلول شهر رمضان وفصل الحصاد » ولكنه سيعقد بعد انتهاء رمضان

في (٦ آب) [٦٦] . لقد بات واضحاً ان النصاب لا يكتمل حين يكون المجلس منعقداً ، وحين لا يكون ... يطالب النواب بالاجتماع .

وفي أوائل تموز عدلت الوزارة ودخلها وزيران جديدان [٦٧] ، وعلى رغم هذا « التوسيع » في المجلس الوزاري ظلت شائعات تشكيل حكومة ائتلافية تملأ أوساط البلد طيلة شهر آب .

ان شهر آب هو فترة الهدنة مع الاسرائيليين ، وقد اعتكف القوتلي في منزله الصيفي في الزبداني ، حيث زاره جميل مردم وعدد من الوزراء واتفقوا على أن تستقيل الحكومة بعد أن يؤدي الرئيس قسم توليه السلطة للمرة الثانية يوم ١٧ آب ، وتم التوصل الى تفاهم على أن يستقيل مردم يوم ٢١ آب ، ١٩٤٨ ويعيد تشكيل الحكومة بعد يومين اثنين .

وكانت الوزارة الجديدة اكثر من مجرد تعديل لسابقتها ، فمن بين الوزراء الأحد عشر الذين تشكلت منهم كان هنالك خمسة وزراء جدد ، وقد احتفظ جميل مردم بوزارة الدفاع ولكنه تخلى عن وزارة الخارجية ، واشترك فيها ثلاثة من الحزب الوطني هم لطفي الحفار نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير دولة ، وصبري العسلي وزيراً للداخلية وميخائيل اليان وزيراً للاقتصاد الوطني .

واستقبلت الوزارة الجديدة دون حماسة ، كما أن الثقة بالحكومه لم تتم استعادتها . ان السلطات ، في محاولة لخنق النقد ، اعتقلت السيد ميشيل عفلق عميد حزب البعث العربي الاشتراكي بتهمة توزيع منشورات تشجب وزارة مردم وتدعو الى حل البرلمان [٦٨] .

ان بياناً حكومياً حول فلسطين ، كان سيلقى يوم الثامن من تشرين الأول ، عدل عنه لعدم اكتمال النصاب في مجلس النواب ، ومن بين تسعة اجتماعات

نيابية كانت مقررة خلال هذه الدورة الاستثنائية عقد أربع منها فقط والغيت الاخرى لعدم اكتمال النصاب ، يضاف الى ذلـــك أن المجلس لم ينجز ، حين اجتماعه ، الا القليل ، واتسمت اجتماعات المجلس هذه بالمشادات العنيفة بين النواب ، و كانت الكراسي ترفع والشعب يتدافع ويركل والنواب يصفعون ، وبلغت الأزمات المجلسية درجة من الحدة بات ضرورياً معها اللجوء الى الجلسات السريه ، الا أن هذه الجلسات فقدت نفحة السريه فيهـا حين ارغم رجال الشرطة والأمن على التدخل لتهدئة المشادّات البدنية التي جرت داخل المجلس ، وأخذ الوضع يغلي ورفض حزب الشعب ، متبعـاً سياسة لاتلين الاشتراك في لجان مجلس النواب ، كما تبنى هذا التكتيك بعض النواب المستقلين . لقـــد أصبحت الحكومة النيابية في سوريه مسلخاً (مذبحاً) ، وفي الثـامن عشر من تشرين الأول قامت بتعطيل البرلمان .

واعتقال عفلق وتعطيل البرلمان أثارا نقداً لاذعاً وعنيفاً ، فطـالب الوزراء « الوطنيون » الثلاثة ، وهم الحفار والعسلي والبارن ، برفض الاتهامات التي وجهت الى عفلق ، ومضى العسلي الى أبعد من ذلك فشجب سياسة العزلة التي تتبعها الحكومة فهي تأبى عقد المعاهدات مع الدول الأجنبيه .

وأثار هذا الصدع في مجلس الوزراء الوضع السياسي ، فسحب الحزب الوطني وزراءه ، وبعد عشرة أيام استقال وهبي الحريري ، وزير المـالية ، دون ابداء الأسباب ، وخلفه سعيد الغزي وهو من المستقلين ، وعلم فيما بعد أن الحريري استقال بسبب الخلافات حول المفاوضات التي اجراها حسن جبارة مع فرنسا والمتصلة بتصفية الأرصدة السوريه فيها . لقد وقف الوزراء جميعهم الى جانب جبارة تاركين الحريري وحيدا ، وتوتر الوضـع حتى أن الرئيس القوتلي عقد سلسلة من الاجتماعات مع نواب من مختلف الاحزاب السياسية أكد فيهـــا على ضرورة الوحدة الوطنية ... ، الا أن هذه الوحدة لما تأت قط .

وصحب الأزمة السياسية تدهور اقتصادي زاد في الإضطراب القائم ، وأثر نقص في البترول على وسائل النقل والصناعات التي تعتمد على الكهرباء التي تولدها مولدات تعمل بالديزل ، وتفجرت إضرابات عمالية في عديد من المدن ولا سيما في حلب ، وقادت هذه المتاعب الاقتصادية ، التي صحبتها اشاعات واسعة عن الفساد في الحكومة والحملة الفلسطينية التي أدت إلى كارثة ، الى إنتشار المظاهرات والاضرابات السياسية . وقد شل اضراب عام ، بدأ في أواخر تشرين الثاني ، النشاطات جميعها تقريباً في أنحاء البلاد كلها ، وفي حماة حصلت صدامات بين مؤيدي الحكومة ، وفي اضطرابات دمشق قذف المتظاهرون رجال الدرك بالقنابل اليدوية ، وقد ألقى طالب واحدة منها على صبري العسلي وزير الداخلية كما اضرب محاموا البلاد تعاطفاً مع الشعب ، وأثناء هذه المظاهرات العنيفة أطلق الشرطة النار على الجماهير فقتل شخص وأصيب ٥٧ بجراح .. هذا حسب ما أقرت به الحكومة (٦٩) ، فاستقال جميل مردم في الأول من كانون الاول وأصبحت البلاد على حافة الفوضى .

ان علة البلد قد وصفتها جيداً مذكرة نشرها حزب الشعب في الحادي عشر من كانون الأول ، وجاء فيها : ان سورية ، في رأينا ، تخوض أزمة وطنية لم يعر الحكام أسبابها أي اهتمام . ان هذه الازمة قد دفعت بالبلاد الى مأزق حرج سيعرّض ، إذا لم يجر اصلاحه ، كلا من الحكم والدولة نفسها للخطر (٧٠) ، وقبل ذلك كانت الدعوات لاقامة حكومة ديمقراطية في سوريه قد ملأت الاسماع .

وسوريه ، في هذه الفترة الدقيقة من تاريخها ، كانت بلداً بلا حكومة أو أمل في حكومة تنبثق من زعامة مدنية كفؤة ، فهو بلد يهيمن عليه مواطنون مكروبون هائجون ، واقتصاد منهار وجيش أحسّ ان فئة من الساسة المخططين قد خانته ، ومن المحقق أن هذه كانت اللحظة المنطقية لظهور نابليون او

بولانجيه على المسرح ، الا ان البلد كانت ستنتظر أربعة أشهر أخرى حتى وصل هذا الرجل بشخص الزعيم حسني الزعيم ... القائد العـــام للجيش والقوى المسلحة .

ان زعماء حزب الشعب ذهبوا ، فور استقالة وزارة جميل مردم ، إلى حمص وطلبوا عون الرئيس السابق هاشم الاتاسي ، لقـد خاطب هذا الفريق جمهوراً كبيراً أحاط ببيت الاتاسي ودعا إلى اضراب تكريماً « للشهداء » الذين سقطوا برصاص الحكومة المردمية ، ثم سلموا دعوة الرئيس القوتلي الى الاتاسي لتشكيل حكومة جديـدة ، فوافق الاتاسي المتردد ، بعــد ضغط شديد من مختلف الاوساط ، على تشكيل وزارة ائتلافيه ولكنـــه أخفق بسبب التنافسات السياسية العميقة .

وفي الثالث من كانون الأول أمر حسني الزعيم الجيش أن يتدخل ويضع حداً للاضرابات الواسعة التي شملت البلاد ، وفرضت الأحكام العرفية وأغلقت المدارس واخضعت الصحافة لرقابة عسكرية تامـة ، ثم بدأ الزعيم جولة في أنحـاء البلاد محاولا استعادة الثقة العامة ، وقد أتت هذه الاجراءات الجديدة بالنظام بعـد الفوضى وقذفت بحسني الزعيم في دنيا الشهرة الوطنية .

وكان الامير عـــادل ارسلان ، وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة مردم المستقيلة ، المرشح التـــالي لتشكيل الوزارة ، وقد أخفق هو أيضاً في ضمان موافقة الفئات السياسية المتصارعة واضطر الى اعلام الرئيس باخفاقه . وفي يوم الازمة الثاني عشر كلف خالد العظم بالمهمة ، فوصل العظم إلى نقطة توزيـــع الحقائب الوزارية بين المتعاونين معه حين احبطت خططه بالامتناعات عـــن الاشتراك والتي جاءته في آخر لحظة ، فاستدار القوتلي الى ارسلان الذي أخفق ثانية فالعظم الذي نجح في تشكيل الوزارة يوم ١٦ كانون الاول . لقـد تألفت

الوزارة الجديدة من وزيرين عن كل من الحزبين الوطني والجمهوري بالاضافة إلى ثلاثة من المستقلين (٧١) .

لقد تولى العظم رئاسة الوزارة وسط جو من الفوضى السياسية والاقتصادية ، وكانت الليرة السورية بلا دعم وأرقام الميزانية اكبر من الواردات والتجارة في الحضيض والجيش ينادي بزيادة نفقاته .

وعقد مجلس النواب جلسة في العشرين من كانون الاول ومنح حكومة العظم الثقة بأغلبة ٧٣ مقابل ٣٥ ، ولم يتضمن بيان العظم أي شيء جديد ، ووعد أن « تحرير فلسطين » سيظل « الهدف الاساسي » للحكومة التي لن ترضى بأي مشروع لتقسيم فلسطين (٧٢) .

ورحبت الصحافة بالحكومة ، ووصف العظم « بغير المتحيز » والمجرب وذي الأخلاق الحسنة والذكي (٧٣) ، وعلى أية حال وردت في القبس « اشارة خطر إلى أن البلاد ، إذا فشلت حكومة العظم ، ستترك الى الدهماء بدل السامة (٧٤) » .

ان نصاب حضور مجلس النواب أخذ يتناقص حتى هدد رئيس المجلس ، السيد رشدي الكيخيا ، باقتطاع علاوات الغائبين واعلام دوائرهم الانتخابية بتغيبهم، وحين اجتمع المجلس لجأ النواب إلى مناورات معرقلة كاثارة موضوعات ليست في جدول الاعمال وتوجيه انتقادات تتعلق بالأحكام العرفية .

وأزيح الغطاء عن أدلة جديدة على الفساد حين اكتشفت عدد من الفواتير المزورة لتسليم سيارات جيب إلى وزارة الدفاع ، وقد أجاب الوزراء الذين وجهت اليهم الاستجوابات في المجلس اجابات غير مقنعة .

ثم شكلت محكمة عسكرية للنظر في قضايا اختلاس اموال الجيش ، ومن بين أوائل من حاكمتهم علنا المقدم فؤاد مردم وهو ابن أخ جميل مردم ، إذ اتهم

بفرط الاهمال حين اتاح لاسلحة ابتيعت للجيش السوري الوصول إلى ميناء اسرائيلي ، وقد تناولت هذه التحقيقات في الجيش ضباطاً عديدين رأوا فيها حيلة يلقي بواسطتها الساسة لوم الهزيمة في فلسطين على عاتق الجيش .

وفي ميدان السياسة الخارجية توصلت حكومة العظم في اوائل شباط إلى عقد اتفاقية مالية مع فرنسا لربط الليرة السورية بالفرنك الفرنسي وفي أواخر الشهر نفسه عقدت اتفاقية مع التابلاين نصت على أن تتقاضى الحكومة السورية ٧ آلاف دولار سنويا من الشركة حدا أدنى رسم مرور ، يضاف اليها (١٤) ألف دولار تتقاضاها سورية سنويا رسم حماية لحراسة خط الانابيب .

لقد اقترح العظم تحولا جذريا في السياسة الخارجية حين أعلن في مؤتمر صحفي « من الواضح أن زمننا لا يسمح للدول ان تحيا معزولة عن باقي العالم ، ولا يقل عن هذا يقينا أن العالم فعلا مقسوم الى كتلتين ، وان مصلحتنا في الانضمام إلى احداهما[٧٥] » .

فاستنكر « الشعبيون » هذا التحول في السياسة الخارجية وأدانوه وهاجموا الاتفاق مع فرنسا واتفاقية التابلاين ، واتهموا حكومة العظم بتنفيذ تقارب مع الدول الغربية ومحاباة الولايات المتحدة ، وقد ساند الاخوان المسلمون الشعبيين في هذا الهجوم ، كما هاجم حزب البعث الاشتراكي الاتفاق النقدي وأطلق على اتفاق التابلاين « الاستعمار الاميركي » ، ومهد مثيروا الدهماء في دمشق السبيل أمام اضراب طلابي في العاصمة سرعان ما امتد إلى حمص وحلب والمدن السورية الاخرى ، فأغلقت الحكومة المدارس كي تنهي القلاقل . ان النواب الشعبيين هاجموا بعنف هذا الاجراء ربما لأنهم كانوا فعالين وذوي تأثير في اثارة الطلاب ، وقد تسبب هذا الضغط الطلابي في رفض مجلس النواب اقرار الاتفاقيتين ، وكانت البلاد تسير حثيثاً إلى حالة الفوضى التي بلغتها في تشرين الثاني الماضي .

واستقال ، أثناء ذلك ، وزير الداخلية — السيد عادل العظمة — في السادس

من آذار ، فتولى محسن البرازي مسؤولية وزارته الشاغرة ، ومن المؤكد أن الاستقالة قد دفعت اليها خلافات شخصية مع رئيس الوزراء ومع وزراء آخرين حول عديد من القضايا منهـــا تعيينات وتنقلات ادارية خاصة رغب العظمة في اجرائهـــا .

لقد استمرت تعطيلات الصحف ، رغم أن العظم وعد ، حين تولى الوزارة ، بانهاء الرقابة ، فأغلقت احداها لانتقادها اتفاقيــة التابلاين ، وقد ردّت نقابة الصحفيين السورية بالاتفاق على رفض ذكر أسماء النواب أو تسجيل مناقشات ومحاضر مجلس النواب . ان فارس الخوري ، وقــد لسعته هذه المعاملة ، ذكّر الصحافة أن هنالك حريتين للتعبير في سورية ... احداهما الصحافة والاخرى حرية التعبير في البيت وطالب ان تنهي الصحافة مقاطعتها للمجلس .

وفي أواسط آذار عبّرت سورية عن رغبتها في التفاوض من اجل هدنة مع اسرائيل ، وأرسلت بمندوبيها إلى رودس لعقد الإتفاقية ، وهذا العمل ، بالاضافة إلى حقيقة أن القوات السورية طردت من فلسطين ، فعل القليل لاحداث ثقــة عامة في حكومة العظم . ان الرأي العـــام السوري يصف رودس « بجزيرة العار » ، ويعتبر توقف اطلاق النار هدنة مؤقتة فقط .

ان فرض الجيش الاحكام العرفية سرعان ما أصبح تجربة تثير متاعب القطاع الواعي سياسياً من السكان وأثيرت مسائل في المجلس ، فتجنب العظم ، الذي يحكم بفضل الجيش ، الاسئلة على الموضوع بحجة أن الجيش يجب أن يبقى بعيدا عن أية مناقشة ، ورغم هذا التحذير اتهم صبري العسلي انه امسك باثنين من راكبي الدراجات العسكرية يرمون قنابل يدوية قرب بيته وان الشرطة المدنية حين اعتقلت هذين الارهابيين تدخلت الشرطة العسكرية بقوة السلاح وخلصت المجرمين ، وبلهجة تحذير ذكر رشدي الكيخيا الحكومة بتجارب الجيش العراقي الذي تجاوز سلطاته حين انغمس في السياسة وقتل عددا من الساسة العراقيين

المخلصين ، وألقى الكيخيا اللوم على الحكومة المردمية السابقة لزجها الجيش في السياسة وكان الجيش في غضون ذلك يضغط لضم قوى الامن جميعهـا تحت اشرافه ، ولكن الحكومة قررت في اواسط شباط أن يبقى نظام الفصل حتى نهاية عام ١٩٤٩ . وقد انذرت مناقشة الميزانية بعض أوساط الجيش بالخطر لأن حكومة العظم ، حسب سياستها الرامية إلى انقاص النفقـات ، اقترحت تخفيض علاوات الضباط وتسريح بضعة آلاف من الضباط والجنود وانهـاء دعوة الجنود .

وفي أواخر آذار ، ١٩٤٩ ، كان الشعب السوري قد زال أمله الكاذب تماما في قادته السياسيين ، وآمن كثير مـن الناس ان الحكومة النيابية نفسها لا تتناسب والاوضاع السورية ، فالسوريون توقعوا الشيء الكثير من حكومة يديرها السوريون أنفسهم على حين لم يكن الحكم الجمهوري منذ الاستقلال أقل سوءا من سابقه . ان الاصلاحات الموعودة قيدت بمسائل تخدم الى حد كبير مصالح الطغمة المستبدة الحاكمة فقط وهي زعامة لم تأت للبلاد بغير الدمـار الاقتصادي في الداخل والمهانة في الخارج، وكانت سورية مهيأة لاستقبال مستبد يستطيع تنقية البلاد من الفساد واعادة الثقة بالنفس الى الشعب .



(١) مذكرات الملك عبدالله ، ترجمة جورج خوري ، (نيويورك ، المكتبة الفلسفية ، ١٩٥٠) ، الصفحات ٢٦٠ — ٢٦٩ .

(٢) محمد كرد علي ، المختارات ، ص ٢١١ .

(٣) أخذت من مقال افتتاحي في صحيفة بردى ، دمشق ، ٥ – ٦ حزيران ، ١٩٤٦ .

(٤) استمرت القيود على العملة الأجنبية والواردات الى ما بعد الحرب .

(٥) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٤ آذار ، ١٩٤٦ .

(٦) المصدر السابق ، ١٧ آذار ، ١٩٤٦ .

(٧) البلاد ، ١٠ أيار ، ١٩٤٦ .

(٨) المصدر السابق ، ٣٠ أيار ١٩٤٦ .

(٩) العرض القومي للصحافة السورية (السفارة الاميركية – دمشق) ١٣ تشرين الأول ، ١٩٤٦ .

(١٠) الجريدة الرسمية ، المجلد الأول ، ١٩ تشرين الأول ، ١٩٤٦ ، ص ٣١٤ .

(١١) المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٥ من دستور ١٩٣٠ .

(١٢) الجريدة الرسمية ، المرسوم ٢٦٣٠ ، المجلد الثاني ، ١ كانون الأول ١٩٤٦ صفحة ٧٠٧ .

(١٣) عام ١٩٥٦ كان الحوراني هو القوة الدافعة وراء حذف الأخبار جميعها المتعلقة بالتنكيل السوفييتي في المجر من الصحف السورية .

(١٤) الصحف جميعها التي تذكر الجلسات النيابية ، (العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢٨ تشرين الثاني ، ١٩٤٦) .

(١٥) النصر ، ١٦ آب ، ١٩٤٦ .

(١٦) الجريدة الرسمية ، المجلد الثاني ، ١٩ تشرين الثاني ، ١٩٤٦ ، صفحة ٦٦١ .

(١٧) المصدر السابق .

(١٨) المصدر السابق ، ٢٥ تشرين الثاني ، ١٩٤٦ .

(١٩) جميل مردم ، وهو اقطاعي كبير من دمشق ، كان عضواً وزعيماً لحزب النهضة العربية قبل عام ١٩٠٨ وأحد زعماء الكتلة الوطنية ، وأصبح رئيساً للوزراء في عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ، ووزيراً للخارجية في وزارة الجابري عام ١٩٤٣ — ١٩٤٤ .

(٢٠) وصف محمد كرد علي هذا بقوله : « اذا أردت أن تقتل مشروعاً فحوله الى لجنة » ، محمد كرد علي ، المختارات ، صفحة ١٨٥ .

(٢١) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٢ كانون الأول ، ١٩٤٦ .

(٢٢) كان الاقتراح سيزيد عدد الناخبين من ناخب واحد لكل مائة صوت الى ناخب واحد لكل عشرين صوتاً .

(٢٣) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٦ كانون الأول ، ١٩٤٦ .

(٢٤) المصدر السابق ، ٢٣ كانون الأول ، ١٩٤٦ .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) المصدر السابق ، ٢ كانون الثاني ، ١٩٤٧ .

(٢٧) أضرب الموظفون في منتصف أيار لارغام مجلس النواب على منح الحكومة صلاحيات تشريعية ، والسبب أن أحوال الموظفين كانت قلقة الى أن يوضع أساس شرعي لتوظيفهم وتعويضاتهم .

(٢٨) وكالة الانباء العربية ، نشرة الأنبـــاء اليومية (القاهرة) ، ٢٣ نيسان ، ١٩٤٧ .

(٢٩) المصدر السابق ، ٢ أيار ، ١٩٤٧ .

(٣٠) قرار رقم ٣١١١ الصادر يوم ١٤ أيار ١٩٣٠ الصادر عن السيد المفوض السامي لجمهورية فرنسا ، مقدما دستور الدولة السورية، مجموعة القرارات الادارية الصادرة عن المفوضية السامية ، ١٩٣٠ ، شهر تشرين الثاني ، صفحة ١٥٣ .

(٣١) أصدرت حكومة عطا الايوبي الانتقالية ، قبل انتخابات ١٩٤٣ ، مرسوماً تشريعياً يحدد تمثيل الاقليات غير الممثلة والتي لا يمنحها القانون مقعداً نيابياً في دمشق وحلب ، وقد انتخب بموجبه فارس الخوري البروتستانتي وديكران جاراجيان من الارمن الارثوذكس نائبين عن دمشق وحلب .

(٣٢) المادة ٦ من دستور ١٩٣٠ .

(٣٣) في المجلس النيابي الجديد وزعت الجماعات الدينية كما يلي : السنيون ولهم ٩٣ مقعداً ، العلويون : ١١ ، الدروز : ٥ ، الروم الارثوذكس : ٦ ، الارمن الارثوذكس : ٢ ، السريان الارثوذكس : ٢ ، الروم الكاثوليك : ٢ ، السريان الكاثوليك : ١ ، الارمن الكاثوليك : ١ ، الموارنة : ١ ، الاسماعيليون ، ١ ، اليهود : ١ ، الأقليات غير الممثلة : ٣ ، العشائر : ١٠ ، ان عدد المجتمعين كان على أية حال ١٣٦ ، منهم ١١٧ من المسلمين ١٩ من غير المسلمين .

(مكتب الوثائق السورية والعربية في دمشق ، النشرة ٥٥٧ ، ١٩٥٣).

(٣٤) يشار اليهم عادة بالشعبيين .

(٣٥) ألف باء ، ٣٠ حزيران ، ١٩٤٧ .

(٣٦) وهي الحريري أحد كبار رجال الأعمال في سورية ، وكانت أعماله تغطي منطقة الشرق الأوسط تقريباً .

(٣٧) الانشاء ، ٧ تموز ، ١٩٤٧ .

(٣٨) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٣ تموز ، ١٩٤٧ .

(٣٩) « كان كل سوري يقابله المرء يصف نفسه بالاشتراكي » ، ألان ري ، سياسة القصر في واحة دمشق ، مجلة « كومنتري » ، العدد الخامس عشر ، (شباط ، ١٩٥٣) ، صفحة ١٥٤ .

(٤٠) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٥ تموز ، ١٩٤٧ .

(٤١) نفس المصدر السابق .

(٤٢) اكتشف الدمشقيون ناحية جانبية مسلية من فنون الحملات الانتخابية ، فقد اشترى هؤلاء حلويات مسكرة وجدوها ملفوفة بأوراق كتب عليها ، انتخبوا خالد بكداش ، مرشح الشعب ، الانشاء ، ١٧ حزيران ١٩٤٧ .

(٤٣) كان هذان منير العجلاني ونوري الحكيم ، أما زكي الخطيب فشعبي (من الأحرار) خاض المعركة « حراً » في قائمة الوطنيين .

(٤٤) وكالة الانباء العربية ، نشرة الانباء اليومية ، ٢٥ حزيران ، ١٩٤٧ .

(٤٥) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٦ تشرين الثاني ، ١٩٤٧ .

(٤٦) أعلن الامير حسن الاطرش ، اشارة الى انهاء النزاع بين عائلته والحزب الشعبي الدرزي ، أن ثلاثة من أفراد أسرته يحتلون مقاعد في المجلس النيابي سيتنازلون عن مقاعدهم كما أنه هو شخصياً سيستقيل من رئاسة بلدية السويداء .

(٤٧) حسب الاسلوب الاقطاعي الصحيح ، أسر سلطان الاطرش عدداً من زعماء عائلة « أبو عسلي » فأولم لهم ثم أطلق سراحهم .

(٤٨) الايام ، ٢٨ تموز ، ١٩٤٧ .

(٤٩) ان رئيس الجمهورية ، بموجب دستور ١٩٣٠ ، ينتخبه مجلس النواب .

(٥٠) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٥ آذار ١٩٤٨ .

(٥١) المصدر السابق ، ٢٠ نيسان ١٩٤٨ .

(٥٢) المنار ، ٤ أيلول ١٩٤٧ .

(٥٣) جورج كيرك ، الشرق الاوسط بين ١٩٤٥ — ١٩٥٠ (لندن : المعهد الملكي للشؤون الدولية ، ١٩٥٤) ، صفحة ٢٥١ ، من ضمنها كنيس قديم في حلب يعود تاريخه الى قبل ٢٧٥٠ سنة .

(٥٤) لم يكن في نية الحكومة السورية ، في هـذه الفترة الطلب الى جيشها التدخل في فلسطين .

(٥٥) قاد أكرم الحوراني ، وهو نائب من حماة ، فصيلة من شباب مدينته « للعمل في ميدان القتال في فلسطين » ، (وكالة الانباء العربية — النشرة اليومية — ٢٩ كانون الاول ، ١٩٤٧) .

(٥٦) كان القاووقجي بطل الثورة الفلسطينية التي نشبت عام ١٩٣٦ .

(٥٧) التايمز ، « لندن » ، ١٢ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٥٨) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٣٠ نيسان ، ١٩٤٨ .

(٥٩) المصدر السابق ، ١٢ أيار ، ١٩٤٨ .

(٦٠) أوضح منذئذ أن هذه الهدنة كانت لصالح القوات اليهودية ، انظر ادجار اوبلانس ، الحرب العربية الاسرائيلية ، ١٩٤٨ ، (لنـدن : مؤسسة فابر وفابر المتحدة ، ١٩٥٨) ، صفحة ١٣٨ .

(٦١) من الممتع أن الصهيونيين المتطرفين اعتبروا برنادوت مواليا للعرب .

(٦٢) اعتبر الاسرائيليون الجندي السوري من أصلب خصومهم .

(٦٣) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٩ كانون الثاني ، ١٩٤٨ .

(٦٤) العلم ، ١٢ تشرين الثاني ، ١٩٤٨ .

(٦٥) كان عمل مردم انتهاكاً مباشراً للمادة ٤٥ من الدستور ونصها كما يلي :
« المادة ٤٥ » ان افتتاح الدورات العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المعينة في المادة السابقة .

يحق لرئيس الجمهورية أن يدعو المجلس الى دورات استثنائية تعين مواعيد افتتاح هذه الدورات الاستثنائية واختتامها في مرسوم .

على رئيس الجمهورية ان يدعو بمرسوم خاص المجلس النيابي الى دورة استثنائية اذا طلبت ذلك الاكثرية المطلقة من النواب .

(٦٦) النصر — ٦ آب ، ١٩٤٨ .

(٦٧) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٧ تموز ، ١٩٤٨ .

(٦٨) البعث حزب معارضة صغير متطرف لم يكن له نواب في المجلس ، وكان بالغ النشاط بين طلاب المدارس الثانوية والجامعة السورية وقد سجن زعيماه عفلق والبيطار مراراً خلال فترة الانتداب لتنظيمهما مظاهرات الطلاب ، ان عفلق أحد أوائل أعضاء الحزب الشيوعي السوري ، الا انه سرعان ما اختلف معهم حول موضوع القومية العربية ، فشكل هو والبيطار تكتلا صغيراً ذا آراء يسارية معادية للاجنبي ومكرسة للاطاحة بالحكام العرب القائمين وإقامة دولة عربية موحدة .

(٦٩) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ .

(٧٠) « دفاتر الشرق المعاصر » ، المصدر السابق صفحة ٢٤٦ .

(٧١) خالد العظم ، اقطاعي كبـــير في الجزيرة !!، كان رجلا ماهراً دون قناعات ، فقد قضى شطراً كبيراً من حياته فرنسي الميول ، وهو معاد للعراق ويرنو الى منصب رئيس الجمهورية ، وكان يضع ألغاماً في طريق الوزارات خصيصاً لكي يتولى هو الحكم . انه ، وهو الانتهازي البارع ، كان يرضى بالتعاون مع كل من يخدمون مصالحه بما في ذلك الشيوعيون . وقد حاول ان يتعاون مـــع العسكريين باعتبارهم قوة سياسية يحسب حسابها ، وهو يتمتع بقدرة مخاطبة المصالح الخاصة لمختلف الجماعـــات المتنافسة ولم يخاصم قط الذين يعتقد أنهم يشكلون الفئة الأقوى .

(٧٢) لوموند ، ٢٢ كانون الأول ، ١٩٤٨.

(٧٣) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٧ كانون الأول ، ١٩٤٨ .

(٧٤) القبس ، ١٨ كانون الأول ، ١٩٤٨ .

(٧٥) لورينت ، ٩ آذار ، ١٩٥٠ .

Hamad Khalifa

الفصل الرابع

فترة حسني الزعيم

الانقلاب العسكري الاول

في الثانية والنصف من صباح الاربعاء الثلاثين من آذار ، ١٩٤٩ ، تحركت فصائل من الجيش السوري الى دمشق وأحاطت بمباني رئاسة الدولة ومجلس النواب ومختلف الوزارات، وفي الوقت نفسه استسلمت قوات الشرطة والدرك للجيش ووضعت نفسها بأمرته ، كما اعتقل رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء ، وأفاقت دمشق لتشهد دوريات الجيش تجوب المدينة . لقد انتهى عهد الديمقراطية النيابية .

ان انقلاب الزعيم ، حسب قول أحد المشتركين فيه ، جرى التفكير فيه يوم أن هاجم فيصل العسلي ، رئيس الحزب التعاوني الاشتراكي ، الجيش في جلسة مغلقة عقدها مجلس النواب [1] ، فجمع الزعيم ، وكان آنئذ قائداً للجيش عدداً من كبار الضباط في مقر قيادته في القنيطرة وبحث موضوع الهجوم على « شرف الجيش » وقد طرحت فكرة الانقلاب ، ولكن الزعيم اقترح تقديم

« مذكرة احتجاج » الى الرئيس القوتلي ، فوضعت هذه المذكرة وحملها العقيد بهيج كلاس الى رئيس الجمهورية . ومع أن الرسالة تضمنت « انذاراً نهائياً » الا أن القوتلي ألمح الى أن الضباط يتصرفون مثل « مخاتير القرى » في تقديم العرائض [٢] ، فنصح الكلاس الرئيس أن يولي المذكرة أهمية كبرى ، ثم عاد الى القنيطرة . ان الزعيم والكلاس أمّا فوراً دمشق وقابلا القوتلي ، ويبدو أن رئيس الجمهورية لم ير أن الوضع بلغ من الدقة حداً يتطلب اتخاذ أي اجراء ضد الساخطين .

ان تبرم الجيش وسخطه زادا مع قصور الادارة وعجزها ، فالاغذية المرسلة الى الوحدات السورية المرابطة في الجبهة كانت تصل متأخرة ، واعتقل بعض الضباط بتهمة الفساد والرشوة ، وبلغت الشكاوى بسبب الترقيات حداً لم تصله من قبل .

وفي التاسع والعشرين من آذار وضع الزعيم اللمسات الأخيرة على خطة الانقلاب، وأمر بقطع طرق المواصلات المؤدية إلى دمشق [٣] ثم غادر القنيطرة، وحال وصوله إلى دمشق في الثانية والنصف بعد منتصف الليل أصدر أوامره باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومديري الشرطة والدرك .

لقد توجهت قوة من الشرطة العسكرية الى قصر الرئاسة ، وتلت على الرئيس القوتلي أمراً باعتقاله موقعاً من رئيس الأركان جاء فيه : « إن الجيش تسلم مؤقتاً مسؤولية مقاليد الأمور [٤] » ، ثم نقل رئيس الجمهورية ، وقد اصيب فوراً « بآلام في المعدة » ، الى المستشفى العسكري حيث أدخل للعلاج ، وفي الوقت نفسه أوقظ العظم ، رئيس مجلس الوزراء ، من نومه ونقل مخفوراً الى حيث وضع القوتلي وسرعان ما انضم اليهما محافظ دمشق والمدير العام للشرطة ووجيه الحفار .. رئيس تحرير صحيفة الانشاء .

وساد الهدوء دمشق ذلك الصباح ، وجابت سيارات الجيب شوارع المدينة

وهي توزع بيانات تعلن تولي الجيش بقيادة الزعيم حسني الزعيم زمام السلطة(٥) ، وما يدعو إلى الدهشة ، أن أكرم الحوراني كان في مقر قيادة الجيش يكتب البيانات لاذاعتها من الاذاعة (٦) . لقد تمت العملية كلها دون اراقة قطرة دم ودون أي حادث .

ان حسني الزعيم ، المولود في دمشق عام ١٨٩٤ ، من أصل كردي ، وقد اشترك ، رغم تخرجه من الاكاديمية الحربية العثمانية في استانبول ، في الثورة العربية على الاتراك ، ثم التحق عام ١٩٢١ بالقوات الحربية الفرنسية في سورية ، فتلقى تدريباً عسكرياً في فرنسا . وفي الحرب العالمية الثانية حارب مع قوات فيشي في سورية حيث سجنته قوات الحلفاء بعد انتصارها ، وفي عام ١٩٤٤ أخلي سبيله بأمر من الرئيس القوتلي وعاد فالتحق بالقوات السورية . ان الزعيم رجل قلب بالغ الطموح ، وكان شديد التأنق في ملبسه ويضع مونوكلا و كأنه يتبع التقاليد العسكرية البروسية ، وكما ذكر آنفاً ... أصبح الزعيم بطلاوطنياً في شتاء ١٩٤٨ — ١٩٤٩ العاصف .

وصبيحة يوم الانقلاب (٣٠ آذار) وجه الزعيم الدعوة إلى عدد كبير من النواب للتباحث معهم في تشكيل حكومة مؤقتة ، وكان من بين الذين استجابوا لدعوته ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وأكرم الحوراني والامير عادل ارسلان ، وقد استدعى الزعيم ذلك الصباح أيضاً رئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري بحضور ارسلان وبعض النواب الآخرين .

وعصر ذلك اليوم ، وحسب اتفاق مع الزعيم ، زار فارس الخوري المستشفى العسكري لمقابلة القوتلي والعظم ، وفي مساء ذلك اليوم اجتمع الزعيم بعدد من النواب . لقد استدعي خلال النهار ، الامناء العامون للوزارات جميعها إلى مبنى قيادة الجيش حيث طلب اليهم مواصلة تسيير شؤون وزاراتهم ، وكان الزعيم يحاول متلهفاً تشكيل حكومة يرئسها زعيم سياسي مدني ، الا أن السياسيين لم

يكونوا راغبين في أكثر من تأييد النظام الجديد تأييداً غير فعّال .

وفي جلسة خاصة للبرلمان عقدت في الأول من نيسان ، أيد سبعون نائباً نظام الزعيم [٧] دون أن يرتفع صوت مؤيد للحكومة التي هوت رغم امتناع بعض النواب عن التصويت . وأعقب تلك الجلسة فراغ سياسي ، ولم ينبر أي سياسي محنك ليقدم خدماته بدلا عن الزعيم ، وألمح زعماء سياسيون كثيرون الى انهم سيساندون النظام الجديد مساندة سلبية لا أن يزجوا بأنفسهم في أي من أنواع المقاومة التي قد تشق الجيش وتؤدي إلى حرب أهلية ، وكانت قلة أخرى على استعداد لتقديم المشورة للحكومة الجديدة ، ومن بين هؤلاء حسن جبارة ، وزير المالية السابق ، الذي أصر على أن يسجن مع الرئيس القوتلي [٨] ، ولكن نائباً واحداً لم يوافق على الاشتراك في حكومة ائتلافية على رغم تهديد الزعيم بحل مجلس النواب إذا رفض النواب ذلك .

وحلّ الزعيم المجلس رسمياً يوم الثالث من نيسان [٩] ، وتشكلت لجنة دستورية لوضع مشروع دستور جديد ومشروع قانون انتخاب آخر «يكفل أماني الشعب واعادة حقوقه وحرياته التي انتهكت [١٠]» ، وأعلن الزعيم أن مجلساً نيابياً جديداً سينتخب وحكومة ائتلافية ديموقراطية ستشكل ، وفي غضون ذلك سيتولى أمناء الوزارات العامون ادارة شؤون الوزارات والادارات التابعة لوزاراتهم والعمل مؤقتاً كأعضاء في مجلس الوزراء ، ثم أعلن الزعيم الافراج عن بعض الوزراء السابقين ، فأطلق سراح حسن جبارة وسمي مستشاراً لوزارتي المالية والاقتصاد الوطني ، وعين حسني البرازي ، وهو رئيس وزراء سابق ، نائباً للحاكم العرفي في حلب ، بينما نقل الحاكم العرفي في حلب ، وهو خليل رفعت ، محافظاً لمدينة دمشق الممتازة ، وعين المقدم (*) أديب الشيشكلي مديراً عاماً

(*) كان آنئذ بهذه الرتبة .

للشرطة والأمن العـــام ، وأصبح النائب أكرم الحوراني مستشاراً في وزارة الدفاع الوطني [١١] .

وقــد الغى المرسوم التشريعي رقم ٢ (**) الرقابة على الصحف ، ولكن الزعيم حذر الصحفيين متوعدا مـــن نقد الجيش [١٢] ، وبموجب هذا المرسوم خولت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة سلطة الغاء الرخصة الممنوحة لكل صحفي قد تخل صحيفته بالمصلحة العـــامة ، أو بالعلاقات الخارجية ، ثم ألغي امتياز جريدة الانشاء ، ويرئس وجيه الحفار تحريرها .

وفي السابع من نيسان أعلن الزعيم استقالتي القوتلي والعظم ، وعرض كتابي استقالتيهما بخط يديهما ، لقد كتب القوتلي « أقدم إلى الشعب السوري النبيـــل استقالتي من رئاسة الجمهورية السورية راجيا لها كل قوة ومجد [١٣] » . ان الاستقالتين

** المشروع التشريعي رقم ٢ وتاريخ ٢ نيسان ١٩٤٩ ، خول القيادة العامـــة للجيش والقوى المسلحة بحق الغاء امتياز الجرائد اليومية او المجلات أو النشرات ونصه كالآتي :

ان القائد العام للجيش والقوى المسلحة

بناء على المرسوم التشريعي رقم ١ المؤرخ في ٢ نيسان ١٩٤٩

يرسم ما يلي :

١ – للقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة أن تلغي امتياز كل جريدة يومية او مجلة أو نشرة موقوته ترى في استمرار صدورها ما يؤدي الى الاخلال بالمصلحة العامة أو بأمن البلاد أو بالعلاقات الخارجية .

٢ – ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٤ جمادي الاخرة ١٣٦٨

و ٢ نيسان ١٩٤٩

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الزعيم حسني الزعيم

(المعرب)

جرتا ، في الواقع ، يوم الثلاثين من آذار حين زار فارس الخوري الرجلين في مستشفى المزة ، ونقل استقالتيهما إلى قيادة الجيش .

وفي السابع من نيسان أيضاً أعلن الزعيم في خطاب موجه إلى الشعب السياسة التي أوضحت أن عدد النواب في المجلس الجديد سيخفض وحق الانتخاب سيمنح للنساء المتعلمات والوظائف المدنية ستطهّر ، على حين سيمنح الموظفون ذوو المراتب الدنيا شروط عمل أفضل ، واقترح توزيع اراضي الدولة المهجورة على الفلاحين وفرض حد على الملكية الزراعية ، كما وعد بالعمل لتقوية الجامعة العربية ولزيادة عدد القوى المسلحة واعادة تسليحها بأحدث الاسلحة ، ثم صدر مرسوم بربط الدرك بوزارة الدفاع لا الداخلية .

لقد لقي انقلاب الزعيم كل ترحيب من عامة المواطنين كبشير لعهد جديد يتم فيه التغلب على اخفاقاتهم جميعاً وتتحقق امانيهم في التقدم والاصلاح والاستقرار . ان العلامة محمد كرد علي استقبل نظام الزعيم بهذه الكلمات :

« لقد تولى الجيش وبدأ ينظف سراي الحكومة القذرة بطرد أولئك الذين ليست الجمهورية في حاجة اليهم وهم الدجالون والموظفون المرتشون وغير الاكفاء ... ، ان الزعيم وضع حداً للاستبداد [١٤] » ويعتقد كرد علي أن الزعيم قد منع تحلل الجمهورية السورية ، وأعلن فارس الخوري ، السياسي السوري المحنك ، « أن الانقلاب قد كفل للرجال الخيّرين عصرا من الاستقرار الدائم طالما تاقوا اليه ، يقوم على مبادىء العدالة والعمل الطيب مع الدعم الشعبي للحكومة والامل يملأ فؤادي أن الزعيم سيتقدم بحزم وسلام حتى يقيم حياة دستورية وحكما جمهوريا يتفق وارادة الامة [١٥] » ، وقد أبرق قادة الجبهة الفلسطينية بتأييدهم الفوري للزعيم ، و « أيد هاشم الاتاسي ، رئيس الجمهورية السابق ، دون شرط أو قيد الانقلاب تأييداً تاماً [١٦] » .

وتفاوت تعاطف الساسة مع (النظام الجديد) ، فحزب البعث ، وعميده

ميشيل عفلق ، أشار إلى نظام حكم الزعيم (بالعصر الجديد) وطالب بتشكيل حكومة مؤقتة ومحاكمة المسؤولين عن فضائح الحكم الماضي ، وأرسل احسان الجابري ، وهو أحد زعماء الحزب الوطني ، برقية تأييد للزعيم ، وفي أوائل أيار ذكر وزير الداخلية السابق السيد صبري العسلي أن الحزب الوطني قرر التعاون مع الزعيم . وكان حزب الشعب أكثر تردداً في تأييد الانقلاب وترك ذلك إلى أعضاء الحزب ليقرروه كأفراد ، ولكن بعد تعطيل أسبوع أعلنت صحيفة (الشعب) ، تأييدها التام للزعيم وأطرت نظام حكمه في بيان أعلنت فيه « هنالك كل دليل على أن سورية قد دخلت عهداً جديداً أوجده الزعيم حسني الزعيم ، وإذا كان قدر للعرب أن يتمتعوا ثانية بالسيادة والمجد فلسوف يحتل الزعيم مكانا بارزاً في صفحات التاريخ[١٧] » .

إن الزعيم ، وهو لا يزال ينشد قبول انقلابه ، حاول نيل اعتراف الدول الأجنبية بإرسال مرافقه العسكري الى مصر يوم السابع من نيسان كي«يعطي الإيضاحات الضرورية حول الانقلاب تمهيداً لإعادة العلاقات الأخوية بين مصر وسورية[١٨] ، وقد تلت هذا زيارة الزعيم للملك فاروق يوم الحادي والعشرين من نيسان[١٩] . وفي غضون ذلك كانت العراق الدولة الأولى التي اعترفت يوم ١٧ نيسان بنظام الحكم الجديد[٢٠] ، وتبع هذا سريعاً اعتراف تركيا اعترافاً واقعياً ، وبعد اسبوع – أي في الثالث والعشرين من نيسان .. اعترفت مصر ولبنان والعربية السعودية بحكومة الزعيم ، ويوم السابع والعشرين من نيسان اعترفت بها أيضاً كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا .

الا ان العلاقات مع الاردن بلغت حد القطعية بسبب بيانات الملك عبدالله المتعلقة « بسورية الكبرى » فأمر الزعيم بإغلاق الحدود مع الاردن ، والى حين واجهت القوات الأردنية والسورية بعضها بعضاً عبر حدودهما المشتركة . أما العلاقات السورية – اللبنانية فلم تفضل علاقات سورية بالاردن كثيراً لموقف

الصحافة اللبنانية من الحاكم الجديد ، وقد ردت سورية بإغلاق حدودها مع لبنان وظلت هذه الحدود مغلقة حتى الرابع والعشرين من أيـار على رغم رحلة قام بها رئيس وزراء لبـنان ، السيد رياض الصلح لإزالة الخلافات بين الجارتين .

وأمر الزعيم ، لتنفيذ وعوده بالاصلاح والعدالة الاجتماعية ، بتقليص الجهاز الوظيفي الحكومي المتضخم ، وبالتقيد التام بالدوام الرسمي وبمزيد من الانجاز في العمل من الموظفين الذين ظلوا في أعمالهم ، كما أقام مكتب مظالم للاستماع الى الانتقادات التي يوجهها المواطنون الى الموظفين والتحقيق فيها ، وشكلت لجنة تحقيق للنظر في قضايا سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ والـثراء غير المشروع للموظفين على حساب الأفراد الآخرين ، ومنحت سلطة حجز الأملاك ورد القضايا الى محكمة كفوءة للبت فيها ، وقـد أمرت خصيصاً ان تحقق في قضايا أحمد الشراباتي حين توليه مناصب وزارية في « المعارف » و « الاقتصاد الوطني » و « الدفاع الوطني » ما بين ١٩٤٥ — ١٩٤٨ (٢١) ، وصودرت أملاك الرئيس القوتلي وأملاك ابنه حسان ، بتهمة سوء السلوك واستغلال الوظيفة .

وفي أواسط نيسان أحس الزعيم بالاطمئنان والأمن ، فافرج عن خالد العظم رئيس الوزراء السابق ، وسعى لإعلان تشكيل حكومة مؤقتة يرئسها فيصل الأتاسي ، وهو وزير سابق وأحد أفراد عائلة الأتاسي المتنفذة في حمص ، وكان المقصود من هذه الوزارة ضم ظلال التفكير السياسي جميعها تقريباً ، ولكن الاتاسي على أية حال لم يستطع ضمان موافقة الزعماء السياسيين في البلاد ولا سيا حزب الشعب الذي رفـض أن يشترك .. لذا ارغم الاتاسي على التخلي عن المحاولة .

فقرر الزعيم ، بسبب هذه المعارضة السياسية ، أن يتولى هو نفسه رئاسة مجلس الوزراء ، ففي السابع عشر من نيسان أعلـن تشكيل حكومة من

المستقلين تولى فيها الرئاسة ووزارتي الداخلية والدفاع ، وعين عادل ارسلان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية ، أمـــا باقي المناصب الوزارية فشغلها خليل مردم (المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية) ، وحسن جبارة (المالية) وأسعد الكوراني (العدل والاشغال العامة) ، ونوري الايبش(الزراعة والاقتصاد الوطني) (٢٢) .

ان الزعيم تبنى « والانقلاب نفذه الجيش للضيم الذي حل به » برنامجـــاً لتموين القوى المسلحة وتقويتها،وكان يلزمه ٢٨ مليون دولار فاستخدم وسيلتين لضمان ذلك ، الاولى فرض ضريبة الجيش على الدخل والإرث والثانيـة تحويل مخصصات من دوائر حكومية أخرى لا سيما دوائر وزارة الاشغال العـامة . ان قانون الضريبة على التركات اقترح من قبل مرات عديدة ولكن الاشخاص النافذين منعوا إقراره ، وفرضت ضريبة الدخـل الآن على الدخل الفردي — والارباح التجارية والصناعيـة ، الا ان دافع ضرائب لم يكن ليرغم على دفع أكثر من ضريبة واحدة. لقد رفع عدد كبير من ضباط الجيش ومنهم الشيشكلي من رتبة مقدم الى رتبة عقيد ، وفي الاول من تموز كانت قوة الجيش المنسبة قد ارتفعت من خمسة آلاف الى سبعة وعشرين ألف رجل (٢٣) .

وبدا الزعيم ، في حقل الاصلاح العام ، وكأنه يتبنى سياسة من النمط الأتاتوركي المعدل ، وكان عامة الناس في حال يتقبلون فيهـا معظم التغييرات ولكن ليس الى حد التأثير جذرياً في بنية ثقافتهم ، فحركة جادة مثلا لالغاء حجاب المرأة قد تلقى مقاومة عنيفة وكان الزعيم لبيبا ففهم ذلك . غير أن أعظم الخطوات نحو الامام كانت اصداره بمرسوم قانون مدنياً جديداً . ان حكومات سابقة فكرت في هذه المشكلة ولكن لم يحرز في سبيل ذلك أي تقدم ، والقانون الجديد بني الى حد كبير على القانون المصري والممارسة .

وهنالك خطوة أخرى الى الامام ، وضعت سورية في صف معظم الاقطار

الاسلامية وتلك هي الغاء الوقف (٢٤) ، اذ انحرف الوقف عن الجهة التي قصد اليها وأصبح سبب ثراء مديري الوقف لا إفادة الموقوف عليهم ، كما أعيد تنظيم الجامعة السورية ونصب عميداً لها أحد المدرسين السوريين اللامعين هو الاستاذ قسطنطين زريق نائب رئيس الجامعة الاميركية في بيروت ، وعلى حين كان حكم الزعيم قصيراً أجـلـه لفرض اصلاح زراعي حقيقي الا ان البداية اختطت بتشكيل لجنة لوضـع مخططات لتوزيع املاك الدولة من الاراضي على صغار الفلاحين ، وصودق أيضاً على اتفاقيتي التابلاين (شركة خط الانابيب عبر البلاد العربية) وشركة نفط العراق (شركة خطوط الشرق الاوسط) اللتين تأخر التصديق عليها بسبب المعارضة الوطنية وأقيمت مديرية عامة للدعاية والنشر والاذاعة لنشر انجازات الحكم .

وعلى الصعيد السياسي ، حل الزعيم الاحزاب السياسية جميعها ولكنه وعد أن يسمح للاحزاب باستئناف نشاطاتها بعد اجراء استفتاء على الدستور الجديد . ان الحزب الشيوعي قمع فوراً بينما سمح للآخرين أن ينشطوا الى ما قبل الاستفتاء الذي سيجري في نهاية حزيران ، والزعيم بعد تجربته المرة مع مجلس النواب في أوائل نيسان لم يبذل أي جهد ليربط نفسه بأي من التكتلات السياسية ، وهذه كانت إحدى كبريات خطيئاته ، فتفرده ومحاولته خنق النشاطات السياسية أديا الى ابتعاد الحكم عن الشعب ، لا سيما الفئة المتعلمة منه .

وهنالك شك قليل في أن الاحزاب ، لو طال حكم الزعيم ، كانت ستخضع لمراقبة شديدة ، وهذا ما تدل عليه المذكرة الإيضاحية المرفقة بمرسوم حلها ، فقد جاء المرسوم (أن بعض العناصر التي استغلت الحكومة السابقة) لن يسمح لهم باعتراض سبيل الحكم الجديد (٢٥) .

ومنع الطلاب والموظفون من الاشتغال بالسياسة ، وكبتت عدة صحف ، ففي دمشق ألغيت امتيازات ٣٤ صحيفة مما أبقى فيها أربع صحف صباحية

ومثلها مسائية ، وبلغ عدد الصحف التي الغيت امتيازاتها في سورية ٥٩ صحيفة ومع ذلك فسورية عانت بالدرجة الاولى من نقص الكتابة الموضوعية لا من نقص التغطية الصحفية .

وفي أوائل حزيران ألغي منصب الحاكم العرفي ، وبعد أسبوعين رفعت الاحكام العرفية عن سائر انحاء البلاد ، الا ان الاقامة الاجبارية المفروضة على بعض الساسة ظلت سارية المفعول .

وفي أواسط حزيران اعلن الزعيم أن الدستور الجديد سيطرح لتصديق الشعب عليه قبل أن يتم اقراره وان رئيس الجمهورية سينتخبه الشعب مباشرة ، لا مجلس النواب ، بالاقتراع السري ، وسيخول رئيس الجمهورية وضع دستور جديد ، وريثما يتم ذلك يخول صلاحية اصدار المراسيم التشريعية .

الاستفتاء الدستوري

أنهت لجنة وضع الدستور عملها في نهاية تموز ، وقد نص مشروع الدستور الجديد ، بمواده المائة والخمس والعشرين على أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه في مجلس النواب ولا يعاد انتخابه بعد انقضاء ولايته التي هي سبع سنوات وهو يتولى قيادة القوى المسلحة ويستطيع إقالة الوزراء ، كما نص ايضاً على مجلس مؤلف من ٧٠ نائباً ومدته خمس سنوات ، وتستطيع الحكومة طرد أي نائب متهم بارتكاب انتهاك لمصالح وطنه ، كما سينشأ مجلس خاص بالعشائر ومحكمة عليا مخولة محاكمة الوزراء الذين ينتهكون مواد الدستور [٢٦] .

ومع انتخابات رئيس الجمهورية سينظم استفتاء للشعب حول موافقته على

انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر والموافقة على المرشح الوحيد (الزعيم) وتخويل رئيس الجمهورية ، ريثما يتم وضع الدستور ، صلاحية اصدار المراسيم التشريعية ، والدستور الجديد يصدق من الشعب اما بطريقة الاستفتاء المباشر او من قبل مجلس النواب .

ومنحت فترة خمسة أيام ، مابين الخامس عشر من حزيران والعشرين منه ، ليقدم فيها الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم لمنصب رئيس الجمهورية ، ولكن من الواضح أن لا أحد من السياسيين بلغ به الطيش حد منافسة الزعيم ، وكانت الاجابات على اسئلة الاستفتاء ، ما عدا الثاني منها ، بنعم أو لا .

وليس هنالك ما يدعو الى القول ان الزعيم فاز بالاغلبية المطلقة ، فقد نال ٧٢٦،١١٦ صوتاً من مجموع ٧٣٠،٧٣١ صوتاً أدلى بها المقترعون [٢٧] . ان العملية الإنتخابية جميعها قد بلغ من وضوح إعدادها واخراجها حداً طمس تأثيرها السلبي على المواطنين أية فائدة ايجابية . لقد اتخذ الزعيم ، فور إنتهاء الإنتخابات ، لنفسه لقب مشير ، وتشكلت حكومة جديدة يرأسها الدكتور محسن البرازي ، سفير سوريه في القاهره ، وضمت عبدالله عطفة وزيراً للدفاع ، وخليل مردم وزيراً للمعارف والصحه والإسعاف العام ومصطفى الشهابي وزيراً للعدلية ونوري الايبش وزيراً للزراعة وحسن جباره وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني وفتح الله صقال وزيراً للاشغال العامة ، وقد شغل الدكتور البرازي فيها بالاضافة الى رئاستها ، وزارتي الخارجية والداخلية ، وأخيراً بدت سوريه على درب مستقبل أفضل يقودها رجل يعرف ما تريده البلاد وهو من تود أن تعهد اليه بمقاليدها .

لقدعانى الزعيم بعد الاستفتاء من غرور العظمة فأسبغ على نفسه زهو قيصر وكبرياءه لاصفات رؤساء الدول الجمهورية ، ولطالما وازن نفسه متواضعاً بأتاتورك ونابليون ، واشتهر عنه قوله في احدى المناسبات « انني السيد الأعظم

... انني ملك » ، وزاد من نفور الشعب منه توصيته على عصا « مشيرية » قيمتها خمسة آلاف دولار وانتباهه الفائق لملابسه ، بل ان الصحافة الخاضعة للمراقبة علقت متهكمة على اهتمامه المقلد بالأبهة ، وقد وصفت صحيفة « ألف باء » بالتفصيل ملابس الزعيم في أيام ثلاثة متوالية : فيوم الأحد إرتدى ملابس صباحية ، وصباح الإثنين كان يرتدي بزة بيضاء عادية وفي المساء إرتدى ملابس مساء لاستقبال وفد مصري ، ويوم الثلاثاء تحلّى ببزة مشير . ان كثيراً من هذه التبديلات لما تكن لتلحظ لو أن مظاهره هذه لم تقس بمقدار ما عنده من ملابس ، وقد أوحت أبهته ومستواه المعيشي الرغد وبناء قصر رئاسة فخم ببذخ شخصي كبير على حساب الشعب السوري ، وهذا أحد العوامل التي سببت سقوط انظمة الحكم السابقة .

ربما كانت « قضية سعادة » هي خطيئة الزعيم الكبرى ، فأنطون سعاده ، زعيم الحزب القومي السوري الإجتماعي ، رفع لواء الثورة في لبنان ثم هرب بعد اخفاقه في أواخر حزيران إلى سوريه حيث استقبل لاجئاً سياسياً ، وقد أكرم الزعيم وفادته وسمح له بالاقامة حراً في سوريه ، ولكن فجأة وبعد ضغط من سلطات لبنان في أوائل تموز ألقي القبض عليه وأبعد إلى الحدود اللبنانية حيث سلم إلى الأمن العام اللبناني ليعدم فوراً ، وكان رد الفعل في سوريه التقزز التام ، وهذا لم يكن فقط بين أتباع سعاده بل بين عامة المواطنين الذين أحسوا أن تقاليد الضيافة العربية قد خرقت خرقاً فاضحاً .

سياسة الزعيم الخارجية

لقد نشد الزعيم ، كما ذكر من قبل ، الإعتراف الخارجي بحكمه ، وكانت الاعتبارات الايديولوجية والعملية تميل إلى دفعه نحو التعاون مع العراق

والأردن . ان سوريه كانت موزعة بين كتلتين ايديولوجيتين ، تنادي الاولى منها بالاتحاد مع العراق على حين تعارض الثانية ذلك ، وفي الأولى حزب الشعب والزعيم الحناوي وكثير من المواطنين [٢٨] ، فعملياً كانت سوريه في حاجة إلى معونات عسكرية لتقوية موقفها أمام تهديدات الغزو الإسرائيلي ، كما أن العراق والأردن هما خير زبائن سوريه وتطلب الوضع الإقتصادي السوري سهولة المرور إلى أسواقها .

ومنذ الثالث من نيسان أنبأ الامير عادل ارسلان السفير العراقي في دمشق أن سوريه ترغب في الوحدة مع العراق على أساس الاستقلال الذاتي التام لكل من البلدين ، وبعد يومين أجابت الحكومة العراقية أنها ستقبل هذا المشروع من حيث المبدأ وهي على استعداد للنظر في الإقتراح السوري ، ولكن ولأسباب مجهولة أخفق العراقيون في ملاحقة هذا العرض سريعاً ، وربما أراد العراق أن تصدر المبادأة عن سوريه أو ربما كان يشك بعض الشيء في أن حكم الزعيم قد أثبت إستقراره ، وربما يكون السبب مجرد التسويف .

وأخيراً ، وفي التاسع من نيسان اقترح الزعيم أن يبرم العراق وسوريه إتفاقية عسكرية دفاعية وعرض إرسال وفد إلى بغداد لاجراء مفاوضات أولية ، وكان رد العراق ، يوم الثاني عشر من نيسان ، أن يرسل بعثه عسكرية إلى دمشق لبحث الإقتراح السوري ، وقد حث الزعيم ، لتقوية موقفه أمام إسرائيل ، على توقيع الاتفاقية فوراً [٢٩] ، ولكن البعثة العراقية لم تكن مخوّلة بذلك ، فتوقفت المحادثات موقتاً بينما انتظر العراقيون تعليمات أخرى من بغداد .

وأثار وجود البعثة العراقية في دمشق شبهات مصر والعربيه السعوديه ، فعرضت الكتلة المصرية — السعودية على الزعيم إعترافاً رسمياً ومعونة مالية خشية امتداد سلطة الهاشميين على سوريه على شريطة أن يصون الزعيم حكومة

الجمهورية السوريه . وقد سافر ، نظراً لهـذا العرض الموعود ، وفد سوري الى القاهرة يوم ١٦ نيسان ، وكان الرد المصري إرسال عبد الرحمن عزام ، الأمين العـام للجامعة العربية ، الى دمشق يوم ١٨ نيسان بوعد المعونة والإعتراف ، فأدار الزعيم وجهه سريعاً وتبنى موقفاً معادياً للهاشميين . إن تغيير السياسة هذا كلّف الزعيم تـأييد كثيرين من العناصر الوحدوية الشابة تشكل فريقاً كان بين أقوى مؤيديه [٣٠] ، مما يمكن عدّه خطيئة الزعيم الأولى الرئيسية لان هـذا التغيير جرّ عليه خصومة مؤيدي نظامه دون أن يكسبه أي صديق من بين الفئة المعـادية للعراق والمؤلفة الى حد كبير من عناصر تشكل المعارضة [٣١] .

وطبيعي جداً ان تفتر العلاقات سريعاً مع العراق ، فأبى نوري السعيد ، رئيس الوزراء العراقي وقد أهاجه تحول الزعيم ورفضه مشروع « الهـلال الخصيب » ، أن يعترف بالإستفتاء السوري الذي جعل الزعيم رئيساً للجمهورية وأعلن الزعيم بدوره أن « مشروع » سوريه الكبرى ، قد فات أوانه لسببين: أولها التطور والتقدم السريعان اللذان تتمتع سورية قريباً جداً بها مما يقيم فجوة كبرى بين الحكومتين السوريه والهاشميه ، وثانيها أن سوريه قررت الإنضمـام إلى المعسكر المصري — السعودي بسبب « صداقتـه الحميمة لسوريه [٣٢] » .

ان الزعيم ذكر في مقابلة مع توم ليتل ان سياسة حكومته تقوم على مناهضة الشيوعية ، لذلـك فهي تقف في الصف الانجلو — ساكسوني ولا سيما بريطانيا ... ، وقال ان الروابط التي يرغب في اقامتها مع بريطانيا يجب أن تقوم على أساس بيّن يضمن إستمرارها وقوتها . وحين قابل مراسل « جازيت دي لوزان » الزعيم ذكر هـذا صراحة أنه سيرحب بمشروع مارشال ومعونة النقطة الرابعـة من الولايات المتحدة [٣٣] ، وقد وضع هذه الأفـكار موضع

التنفيذ وأجرى مفاوضات مع ممثلي اميركا في سوريه ، ولكن المحادثات لم تثمر قط أية اتفاقية .

أما إسرائيل فقد أجرى الزعيم لعقد هدنة مفاوضات بدأت في الثاني عشر من نيسان ولكنها وصلت إلى باب مسدود حين أصر السوريون على الاحتفاظ ببعض مناطق تحتلها القوات السورية المسلحة قرب بحيرة الحولة ، ولكن توسط الأمم المتحدة أدى إلى اعلان هذه المناطق وأراضي مجاورة يحتلها الاسرائيليون منطقة منزوعة السلاح تشرف عليها لجنة هدنة مشتركة ، وتنص المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة المعقودة مع إسرائيل يوم العشرين من تموز ١٩٤٩ على (ان إعادة الحياة المدنية تدريجياً إلى المنطقة المنزوعة السلاح ستتم دون المساس بالتسوية النهائية [٣٤]) ، وهذه المنطقة كانت سبب إشتباكات مستمرة لسبب إصرار إسرائيل على تجفيف حوض الحولة وأن المنطقة المنزوعة السلاح منطقة إسرائيلية . ان المنطقة إستراتيجية وسورية تصر على أن هذه النقطة لن يصدر حكم فيها الا حين التوصل الى تسوية سلمية نهائية .

لقد وضع حد لحكم الزعيم حين أطاح به خصومه العسكريون الداخليون ليلة الثالث عشر من آب ، ١٩٤٩ [٣٥] .

تقييم حكم الزعيم

من المؤكد أن رواية العقيد بهيج كلاس للانقلاب العسكري لا تروي القصة كلها رغم أنها تذكر أسبابه المباشرة ، فوصول المؤن والأغذية متأخرة واعتقال بعض الضباط هما عاملان ثانويان في حوافز اجراء الجيش . ان عداء

الجيش ، لزعماء الحكومة المدنيين ينبعث من اعتقاد الضباط ان العسكريين كانوا ضحية الخيبة في فلسطين (٣٦) ، ومع أن الجيش يجب أن يتحمل ما يستحقه من اللوم الا أن هنالك أسبابا أعمق لهزيمة فلسطين ، ومن بين أولاها إنعدام التنسيق بين الحكومات المختلفة والارتجال والاهمال حين تنفيذ الخطط والفساد الواسع في الاوساط العليا المدنيه والعسكريه حين شراء الأسلحة (٣٧) . وحين بدأ الجيش والساسه يتبادلون التهم ردّ الثانون بصرف جزء من الجيش واقتطاعات في نفقاته وتوقيف خدمة العلم الاجباريه والتهيئة لتسريح عدد كبير من الضباط. ان البلد كانت مهيأة – لانقلاب عسكري ، وما هو متفق عليه أن الانقلاب جاء إلى حد كبير نتيجة السخط المتولد عن إخفاقات الحكومات السابقة في إصلاح الاوضاع الاقتصاديه المترديه ، أما الاعتبارات الاخرى كشعور الخيبة المتزايد بسبب القضية الفلسطينيه فكانت ثانويه .

لقد استقبل عامة الناس إنقلاب الزعيم بالبهجة ، فالنجاح التام لضربة دراميه كهذه جعل من السهل قبولها ، كما أن التوق الى نظام جديد وجد تجاوباً حاضراً في أفئدة الناس الذين انهكتهم سخافات الحكم السابق ونقص كفاءاته (٣٨) ، وكانت توقعات الشعب السوري للحكم الجديد غامضة غموض خطط مهيئه ، ولم يكن لاي من الطرفين ، الشعب ومهيئي الانقلاب أهداف واضحه ومحدده .

وحين رفض الزعماء السياسيون التعاون مع الزعيم التفت هذا إلى ساسة مغمورين كمحسن البرازي الذي أفاد من غرور الزعيم وزهوه بدل نصحه ، وقد أدى إحساس العزلة بالزعيم إلى الاعتماد أكثر فأكثر على الاقليات ولا سيا الاكراد والشركس ، والزعيم والبرازي كلاهما كردي ، وسرعان ما منحت

المراكز الحكومية الحساسه إلى أفراد من الاقليات مما أبعد الحكم وعزله عن الاغلبية العربية .

ان ماضي الزعيم وتدريبه لم يؤهلاه لادارة بلده ، فهو ، مع أنه جندي جيد بلا تجربة في شؤون الدولة وينزع إلى القرارات المتسرعه غير الصائبه . كما أن اهماله العلاقات الاجتماعيه والاجراءات الاداريه أبعد عنه فئات قوية في الحكومه والبلاد وحط من قدر اصلاحات الحكم المفيدة .

وتدريب الزعيم العسكري الفرنسي قاده الى تحبيذ الأساليب والاصطلاحات الفنية الفرنسية في الجيش وهذا ما أوحى للشعب السوري كثير الشك بوجود نفوذ فرنسي وأدى إلى اشاعة أن الزعيم أداة بيد الفرنسيين ، وهو في الحقيقة قد ذكر (أن فرنسا صديقتنا وسنعمل كل ما نستطيع للحفاظ على صداقتها ، وسيفتتح عهد جديد من التعاون والتفاهم بين باريس ودمشق [٤٠]) .

وهكذا فقد الزعيم في غضون أشهر ثلاثة معظم شعبيته وأثار عداء مختلف فئات المواطنين، فسياسته الموالية للغرب أثارت عليه الفئه المحايدة ، وإصلاحاته العلمانيه جلبت عليه سخط الزعماء الدينيين وأتباعهم من المدنيين ، وأساليبه الاوتوقراطية قوّضت آمال الليبراليين ، وسياسته الموالية لمصر أفقدته تأييد ومساندة الفئات الوحدوية العربية من ناحية والموالية للهاشميين من ناحية أخرى. ان محاولات الزعيم في ميداني الاصلاح المالي الحكومي والزراعي أوقعت الرعب في قلوب الطبقات الاقطاعية والتجارية النافذة التي تعرضت مصالحها الاستثمارية للخطر ، أما عامة الناس الذين توقعوا كبرى الفوائد فأصابهم اليأس حين لم تتحقق الوعود الكثيرة التي قطعت .

والأهم من ذلك كله أنه خلق سخطاً بين الضباط بتعيينه اللواء عبد الله

عطفة ، الذي أخفق كقــائد للجيش السوري في الحرب الفلسطينية ، وزيراً للدفاع ، وحصل تدهور آخر بالتسريحات التي صاحبت اعــادة تنظيم الجيش ، وكثيرون من أصدقائه ومؤيديه الذين رفقتهم ، جرى تسريحهم وحتى سجنهم .



(١) حسب رواية العقيد بهيج الكلاس لمراسل ألف باء ، ٢٦ حزيران ، ١٩٥٠

(٢) المختار هو رئيس القريه .

(٣) هنالك دليل على أن الساسة المعارضين للقوتلي تفاوضوا منذ أوائل ١٩٤٩ مع الزعيم ، وربما كان بين هؤلاء سامي كباره وأكرم الحوراني . ان سرعة قبول الحوراني وتعاونه مع الانقلاب ليوحي تماماً بهذا الاشتراك .

(٤) النصر ، ٣٠ آذار ، ١٩٤٩ .

(٥) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٣١ آذار ١٩٤٩ .

(٦) عيّن الزعيم أكرم الحوراني في قيادة الانقلاب وأعطاه مكتباً في مبنى الاركان العامة ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، دمشق ، صفحه ٩ .

(٧) عقد الاجتماع في فندق الشرق اذ أن الجنود كانوا يحتلون مبنى المجلس .

(٨) تعليقات كيسنج ٩ — ١٦ نيسان ، ١٩٤٩ ، صفحه ٧٦٤ .

(٩) الجريدة الرسمية ، والمرسوم رقم ٢ ، المادة رقم ١ ، ١٩٤٩ ، صفحه ٨٣٧

(١٠) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٩ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١١) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٥ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١٢) المصدر السابق

(١٣) المصدر السابق ، ٧ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١٤) محمد كرد علي ، المختارات ، صفحه ٢٠٥ .

(١٥) المنار ، ٢٦ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١٦) العرض اليومي للصحافه السورية ، ١١ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١٧) الشعب ، ٢٥ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١٨) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٧ نيسان ، ١٩٤٩ .

(١٩) المصدر السابق .

(٢٠) من المؤكد أن العراق أراد الافادة من اعترافه السريع معتقداً أن الزعيم سيحبذ الوحدة مع العراق ، وقد تأخر الاعتراف المصري – السعودي بسبب الشكوك المنبعثة من هذه المناورة، ولكن رحلة الزعيم إلى القاهرة أدت الى ارتمائه كلياً في أحضان الكتلة المعـــادية للهاشميين ، ثم أصدر نتيجة لذلك ، بياناً يعلن معارضته أياً من مشروعات (سوريه الكبرى)

(٢١) هاجم الشراباتي وفيصل العسلي الجيش ، في جلسة برلمانيه سريه ، هجوماً لاذعاً ، وهذا ما « أطلق » الانقلاب . (انظر صفحه ١٢١) .

(٢٢) عين فيضي الاتاسي وزيراً للمعارف والصحة والشؤون الاجتماعية ، الا أنه استقال بعد الجلسة الوزارية الأولى .

(٢٣) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٥ تموز ، ١٩٤٩ .

(٢٤) شكل اسلامي من أشكال الودائع والائتمانات الأبدية .

(٢٥) وكالة الانباء العربية — نشرة الانباء اليومية ، ٣٠ أيار ، ١٩٤٩ .

(٢٦) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ١ آب ، ١٩٤٩ .

(٢٧) الجريدة الرسميه ، القسم الاول ، ١٩٤٩ ، صفحه ٨٩٤ .

(٢٨) كانت غالبية حزب الشعب تحبذ الوحدة مع العراق .

(٢٩) لم توقع سوريه اتفاقية هدنة مع اسرائيل حتى ٢٠ تموز .

(٣٠) هذا النبأ أكده عدد من الافراد الفعّالين في المسرح السياسي السوري آنئذ

(٣١) استقال الامير عادل ارسلان احتجاجاً على هـــذا التغيير في السياسة الخارجية وهذا ما أفقد الزعيم تأييد الطائفة الدرزية .

(٣٢) النصر ، ٢٢ حزيران ، ١٩٤٩ .

(٣٣) جازيت دي لوزان ، حسب ماورد في « الانقلاب » ، ٤ تموز ، ١٩٤٩

(٣٤) جورك كيرك ، المصدر المذكور لاحقاً ، صفحه ٣٠٠ .

(٣٥) انظر الصفحه الاولى من الفصل التالي .

(٣٦) أعلن الزعيم بعد يومين من « الانقلاب » أن الجيش أرغم على القيام بتغيير نظام الحكم بسبب الحملات التي شنت عليه داخل مجلس النواب وخارجه ، نيويورك تايمز ، ٣١ آذار ، ١٩٤٩ .

(٣٧) وصف الاستاذ جورج كيرك بايجاز الاختلاف بين العرب واليهود خــلال الحرب حين كتب : « ان الفرق بين الصهيونيين والعرب يكمن في حقيقة ان الاولين كانوا على استعداد للموت في سبيل أرض اسرائيل على حين أن قلة من العرب كانت على استعداد للمغامرة بجلودها دفاعــا عن فلسطين العربيه والأندر من هؤلاء هم الأثرياء اكثر الوطنيين كلاما » ، « مزيداً

من الدروس من فلسطين » ، (القرن التاسع عشر وما بعده) ، العدد ١٦٤ ، كانون الاول ، ١٩٤٨ ، صفحه ٣٣٧ .

(٣٨) الفورد كارلتون ، « الانقلاب العسكري السوري » ، مجلة الشرق الاوسط ، المجلد الرابع ، العدد الاول كانون الثاني ، ١٩٥٠ ، صفحه ٤ .

(٣٩) ان خطوات الزعيم نحو (علمنة) الدولة قد هوجمت بلؤم على أساس أنه كردي يحتقر الثقافه العربية .

(٤٠) جازيت دي لوزان ، حسب ماورد في (الانقلاب) ، ٤ تموز ، ١٩٤٩ .



الصفل الخامس

فترة الحنـاوي

انقلاب الزعيم سامي الحناوي

ولد محمد سامي الحناوي في حلب عام ١٨٩٨ ، وفي عام ١٩١٦ دخل الخدمه العسكريه العثمانيه . وبعد تخرجه من الكليه العسكريه في استانبول عام ١٩١٩ انضم الى درك الاسكندرون ، ثم نقل في عام ١٩٢٧ الى القوات الخاصه وظل في الجيش الى ما بعداستقلال سوريه ، وفي الحرب الفلسطينية رفع الحناوي من رتبة مقدم إلى رتبة عقيد [١] . ان الحناوي رجـــل سمين معروف بشجاعته ودود ومدمن شراب .

لقد وجه الحنـــاوي ضربته كسلفه الزعيم ، في الفجر ، فحوالي الساعه الثالثة بعد منتصف ليل الرابع عشر من آب ، ١٩٤٩ ، وصلت وحدة صغيرة من السيارات الى دمشق وتوزعت إلى ثلاث فصائل ، توجهت الاولى منهـا الى مسكن الزعيم و كانت ، كما قيـل ، بقيادة الحناوي نفسه ، فاقتحمت البيت وقتلت الزعيم [٢] ، واتجهت الثـانية الى منزل محسن البرازي وفعلت الشيء ذاته ، أما الفصيلة الثالثة فاعتقلت المقدم ابراهيم الحسيني قائد الشرطة العسكرية واستخبارات الجيش .

وتولى اللواء عبد الله عطفة ، وزير الدفاع في حكومـــة الزعيم ، الادارة الفورية لشؤون البلاد ، وعلقت المراسيم جميعها التي أصدرتها الوزارة السابقة ، وأمر الأمناء العامون للوزارات ، كما جرى حين تولى الزعيم السلطة ، بالقيام موقتاً بمهام الوزراء ، وفرض منع تجول من الساعة العاشرة مساء حتى الخامسة صباحاً .

وفي العاشرة صباحاً أذاع الزعيم الحناوي « انني ، لكي تمنح سورية فرصة الحياة بلداً حراً مستقلا ، أعهد بالحكومة الى زعماء البلاد [٣] » ، ثم دعا نواباً وساسة بارزين للاستشارة [٤] ، وقد التقى في تلك الليلة نحو خمسين منهم في وزارة الدفاع وشكل لجنة لوضع توصيات للعودة الى الحكم المدني ، ومن بين أفراد هذه اللجنة الرئيس الأسبق هاشم الاتاسي ، وفارس الخوري ورشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي وأكرم الحوراني ، فارصت اللجنة بتشكيل حكومة موقتة يرئسها هاشم الاتاسي تعيد للبلاد الحياة الدستورية ، وقد قبل الحناوي هذا الاقتراح .

ان الحناوي أصدر فور تنفيذ الانقلاب عدداً من البلاغـــات اتهمت الزعيم بتبديد ثروة البلاد وانتهاك حرمة قوانينها وحرية ابنائهـــا ، وبأن حكمه تميز بالجمع بين الفوضى والتعسف « الى أن بدأ الشعب يـــذم الجيش [٥] » ، والأسوأ من ذلك أن سياسته الخارجية وصفت « باللامبدئية » ، وفي ضوء هذه الاتهامات وغيرها وجد « المجلس الحربي الأعلى » وبعد « محاكمة عادلة » ان الزعيم مجرم فنفذ بـــه ورئيس وزرائه [٦] حكم الإعدام ، وقد انتهى البلاغ رقم ١ بجملة غدت تلازم كل انقلاب عسكري « ان الجيش انقذ الأمـة من الطاغي وسيعود الى ثكناته [٧] » ، وقد طلب من المواطنين لزوم الهدوء وستنزل أشد العقوبات بمثيري الفتن ، ثم فرضت رقابة شديدة على البريـــد وقطعت الاتصالات بالخارج . وبعد قليل زعم الجيش ان الانقلاب الثاني كان في الحقيقة

« تصحيحاً » للاول الذي افترض فيه إعادة الأمور الى مجراها السوي، وهكذا لم يحكم الزعم لتنفيذه الانقلاب الأول ... بل لخيانته ذلك الانقلاب .

ولخص العقيد بهيج كلاس ، منسق الانقلابين الأول والثاني ، موقف الجيش فقد ذكر في مقابلة صحفية :

« ان الرجل الذي أعلناه قائداً للانقلاب الأول مهد الطريق من أجل اعتلائه سدة رئاسة الجمهورية ، لقد فكرنا ملياً في تسليم مقاليد الدولة الى رجال السياسة المتصارعين ، لذلك قام الضباط ، بعد ان عيل صبرهم من سوء سياسة القائد ، بحركة جديدة لصالح الأمة . ان الجيش سيوقف تدخله في السياسة حال وصول الساسة الى اتفاق على نظام ادارة البلاد [٨] » .

ومساء الخامس عشر من آب سلّم الحناوي السلطة رسمياً إلى هاشم الاتاسي الذي أذاع فوراً تشكيل الوزارة ، ثم أعلن الحناوي أن « مهمته الوطنية المقدسة » قد انتهت وأنه يعود إلى الجيش [٩] .

أعلنت الحكومة الجديدة انها ستتولى سلطات رئيس الجمهورية إلى أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية تعيد تنظيم البنية الدستوريه السوريه ، لقد ضمت هذه الوزارة الائتلافية أربعة من الشعبيين وثلاثة من المستقلين أما الوحيد من الحزب الوطني فيها فكان خالد العظم. ان « الوطنيين » لم يدعوا للاشتراك فيها كفريق ، فالحزب من ناحية لا يزال موسوماً بعدم الكفاءة وسوء التصرف اللذين سادا حكم القوتلي ، ولأن الشعبيين ، من ناحية اخرى ، لم يرغبوا في تقاسم المسؤولية مع مؤيدي العهد القديم .

لقد تولى هاشم الاتاسي رئاسة مجلس الوزراء ، فأعلن ان سياسة الوزارة ستكون اقامه مؤسسات دستورية شرعية وتقويه العلاقات مع الدول العربية

والمحافظة على الصلات الاخوية بالدول الاجنبية جميعها ، وأمرت فوراً باخلاء سبيل معظم خصوم الزعيم ، وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة أن الجمعية التأسيسية حين انتخابها ستستمر كمجلس للنواب لتوفير متاعب ونفقات انتخابين في سنة واحدة ، وهـذا البيان كان الاشارة الاولى إلى ان الشؤون السياسية السوريه بدأت تعود إلى حالتها الطبيعية ، وأن الفئة الحاكمة أخذت كالعادة تعمل لتركيز نفسها والبقاء في السلطة ،

ومع أن الشعب السوري قبل النظام الجديد بقدر ما من التفاؤل الا أن الثقة الحقيقية كانت قليلة ، ولم يبد من البلاد مظاهر الابتهاج العلنية الكبرى .

وينبعث بعض التحفظ تجاه الحكومة الجديدة ، التي يرئسها هاشم الاتاسي ، من الشك في سيطرة الجيش الخفية عليها ومن معرفه أن متطرفين معينين في حزب الشعب كانوا وراء الستار في كلا الانقلابين ، كما أن أعضاء الوزارة ، مع أنهم كأفراد يمكن تصنيفهم رجالا « سليمين » ، لا يشكلون فريقاً واحداً ، ثم إن الجيش كان مقسوماً إلى فئتين تتبادلان ، مع عدائها للزعيم ، العداء أيضاً ، يضاف إلى ذلك أن نظـام الجيش كان مفسدة ، وزيادة في تعقيد الوضع اضطربت أحوال الدرك بتسريح الزعيم هرانت قائدهم الجليل الذي امضى فترة طويلة في منصبه هذا [١٠] .

وتباطأ الاعتراف الاجنبي بدورة الاحداث الجديدة ، وكانت تشيكوسلوفاكيا واسبانيا الدولتين الاوليين اللتين اعترفتا بالحكومة الجديدة ، وبعثت لبنان والأردن بتهانئها . أما العربية السعودية فتمهلت في الاعتراف وانتظرت مصر حتى طلبته سورية رسمياً فقد أعلنت حداد ثلاثة أيام على الزعيم [١١] ، وتبنى العراق موقفاً متردداً وطلب من الصحافة هناك الاحجام عن التعليق على الوضع السوري ، واعترفت الاردن بحكم الحناوي يوم ١٩ آب وأبـدت رغبتها في استئناف العلاقات الدبلوماسية .

كانت معظم اصلاحات الزعيم وزياداته الضرائبيه قد نفذت منذ أمـــد ، فلم تلغ ، ولكن الغيت الجبايا الاستثنائية بمفعولها الرجعي الذي يصل حتى عام ١٩٤٠ ، وظل قانونه المدني واصلاحاته المتعلقة بالوقف حبرا على ورق . ان عقارب الساعة لا تعـــود إلى الوراء ، فشكلت لجنة لدراسة اعادة ربط الدرك بوزارة الداخلية ولكن هذا موضوع دقيق نظراً لاهتمام العسكريين به ، وعهد إلى أكرم الحوراني ، وزير الزراعة في الحكومة الموقتة ، الاشراف على المديرية العامة للدعاية والنشر والاذاعة ، وهذه المديرية مخولة بالاشراف على شؤون الرقابة وامتيـازات الصحف ، ورخص المطبوعات ، والافلام السينمائية ، بـل والبرقيات ، وفصلت دار الاذاعة السورية عن وزارة البريد والبرق ونقلت إلى هذه المديريه الجديدة (١٢) .

ان النقطه الأولى في برنامج الحكومة الجديدة كانت الاعداد لقانون انتخابات جديد ، ثم انتخابات الجمعية التأسيسية وقـــد أقر القانون الجديد دون معارضه هامة ، ونصّ على تخفيض عدد النواب من ١٣٦ إلى ١٣٢ (أي نائب واحد لكل ٣٠ ألف مواطن) وسن الانتخاب إلى ١٨ عاماً ، ومنحت المرأة المتعلمة حق الانتخاب فقط لا الترشيح للنيابة ، أما المقاعد في الجمعية التأسيسية فوزعت على الطوائف حسب نسبة كل طائفة في دائرتها الانتخابية ، وحدد موعد الانتخابات في الخامس عشر من تشرين الأول ثم أرجىء الى الخـــامس عشر من تشرين الثاني .

وحين أقر قانون الانتخابات العامة وتحدد موعدها بدأت الاحزاب فوراً حملاتها ، وشرع الشعبيون يجرون سلسلة من المفاوضات مع زعماء الفئات الاخرى محاولين تشكيل قائمة انتخابية موحدة ، ومن بين هذه الفئات التي اتصل بهـــا جماعة العلماء وقد رفضت الاقتراح وارتأت بدورها تسمية مرشحيها ودعم (الاشخاص المخلصين ذوي الكفاءة) الذين يتعهدون بالدفـــاع عن الاسلام كدين للدولة (١٣) .

ان الحزب الوطني ، الذي لم يمثل في الحكومة الائتلافية ولكن تعهد بالدفاع عنها ، أصدر بياناً يوم الثامن من تشرين الأول تضمن رأيه في مختلف القضايا وأولاها الاتحاد مع العراق ، وقد أعلن ، بعد سنوات طويلة من المعارضة ، أنه سيساند خطوة كهذه اذا قامت قيادة مشتركة للدولة وتوحدت الشؤون الاقتصادية والخارجيه والعسكرية ، وكان هدف « الوطنيين » تقوية البلاد أمام اسرائيل [١٤] .

ولكن « الوطنيين » على أية حال أصروا أن الحكومة الشرعية الوحيدة لسورية هي التي تنبثق عن مجلس النواب الذي حله الزعيم وأن الحكومة الموقتة الحالية ليست دستورية ، وهي حكومة حزب ولا تمثل الأحزاب السياسية جميعها اذ أن « الوطنيين » لا يشتركون فيها ، لذا طالب الحكومة بدعوة المجلس القديم قبل اجراء الانتخابات ، وقد هدد « الوطنيون » اذا لم يجر ذلك ، بمقاطعتها .

وكان الوطنيون قبيل ذلك قد ساوموا ، حين أجرت الحكومة الائتلافية مفاوضات معهم حول قائمة انتخابية موحدة ، على عدد المقاعد التي سيشغلونها في الجمعية التأسيسية [١٥] ، وهذا النقض الضمني للدستور القديم يتباين تماماً وشكواهم عام ١٩٥٠ أن المجلس الجديد غير شرعي وأن الدستور القديم يجب اعادة العمل به .

لقد ادعى الوطنيون ، لا سيا بسبب الضغوط التي مارستها الحكومة على حريتي الفكر والصحافة ، إن الانتخابات ستجري دون نصوص قانونية تكفل عدم الانحياز ، وشكوا من الرقابة الصارمة وقمع الصحف لا سيا صحف الحزب الوطني ، واتهموا أن تنقلات جرت بين الموظفين لضمان هيمنة الحكومة على الانتخابات ، ومن بين هؤلاء المنقولين موظفو الأمن ومدراء التعليم في المحافظات

والموظفون المحليون . لقد وقع على هذه الاتهامات عبد الرحمن الكيالي وصبري العسلي [١٦] .

ووقفة الوطنيين هذه لم تترك أمامهم خياراً ، فاما مقاطعة الانتخابات كلياً أو ان يخوضها بعضهم كأفراد مستقلين ، ففضلت جماعة حلب المقاطعة التامة على حين قررت شعب الحزب الأخرى أن يرشح بعض الاعضاء أنفسهم كمستقلين ، وقاطع حزب فيصل العسلي التعاوني الاشتراكي الانتخابات لأن الجمعية التأسيسية لا تحل بعد أن يتم وضع الدستور .

وكان طبيعياً أن يحاول حزبا الشعب والبعث العربي تشكيل قائمة ائتلافية لاشتراكهما في الوزارة القائمة ، ولكنهما بعد مفاوضات مطولة اخفقا في الوصول إلى اتفاق فرشح كل منهما قائمة منفصلة ،ومن البارزين بين مرشحي البعث ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار . أما حماسة حزب الشعب لتشكيل قائمة ائتلافية ففترت لحملات العلماء على هذه المغامرة والذين هددوا بالحملة على الشعبيين ،وأخيراً شكل الشعبيون قوائم ائتلافية في بعض المحافظات وشكلوا قوائم حزبية صرفه في أخرى معتمدين على الظروف المحلية . ان هذه القوائم الائتلافية ، كما هو الحال في انتخابات سابقة ، ضمت مستقلين ، وأفراداً من المعارضة وحتى « وطنيين » دخلوا الانتخابات كمستقلين .

وفي أوائل تشرين الثاني أصدر حزب الشعب بيانا تضمن « المبادىء » المعتادة ذاتها ، ومنها مادة تدعو لتوحيد القوى العسكريه في الدول العربية والغاء جوازات السفر بين الاقطار العربيه وبنك إصدار عربي مشترك . والشيء الجديد فيه هو فرض ضريبه على الأرض الزراعيه لا على المحصول ، أما القضيه الحادة ، وهي الاتحاد مع العراق ، فتركت غامضة رغم ان الاتحاد كما هو مفهوم عموماً سياسة حزب الشعب .

وأعلنت رابطة العلماء ، وهي ليست حزبا ، أنها « جبهة ملتزمة » بنشر

« الخير » [١٧] ، وشكل بعض المرشحين الذين ينتسبون إلى الجماعة تنظيماً جديداً دعي بالجبهه الاشتراكيه ـ الاسلاميه الجديدة ، وقد أعلن زعيمها ، مصطفى السباعي أنها ستعمل لتحقيق (الاشتراكيه الإسلاميه) بالشكل الذي دافع عنه الرسول ، وتحقيق العدالة الاجتماعيه وصيانة حقوق الانسان ، وأعلنت الجبهة أسماء مرشحيها ومنهم السباعي ومحمد المبارك .

انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩

لانتخابات عام ١٩٤٩ أهمية غير عادية في التاريخ السياسي السوري ، فقد كان على الجمعية التأسيسية المنتخبة وضع دستور جديد ثم الموافقة عليه ، كما أن قانون الانتخاب الجديد خفض عموماً من سلطة العائلات الاقطاعية الكبرى وقوتها وحوّل مركز الثقل إلى الطبقة المتعلمة الشابة ، وهذا يوضح ، إلى حد كبير ، معارضة الوطنيين لانتخاب مجلس نواب جديد .

لقد أعاد الحناوي ، منذ ٢٦ أيلول ، التأكيد أن الجيش بعيد عن السياسه ولا يستطيع التدخل من ثمة في الانتخابات المقبلة ، وأمر جميع العسكريين ، ضباطا وجنوداً ، بالابتعاد عن الاشتراك في النشاطات الانتخابية بما في ذلك حضور الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية ، وفي غضون ذلك ، ورغم منادة الحكومة بالعدل وعدم الانحياز ، هاجمت اذاعة دمشق الحزب الوطني لمقاطعته الانتخابات .

ووفقاً لمواد قانون الانتخاب المتعلقه بالمقتضيات التعليميه للمرشحين عقدت امتحانات للذين لا يحملون الشهادة الابتدائية منهم ، وقد ذكر ان اثنين من

النواب السابقين عن أدلب وعدة مرشحين آخرين من المناطق السوريه الشماليه رسبوا في هذه الامتحانات فأثار هؤلاء القلاقل فورا وألقت السلطات القبض عليهم .

بلغ عدد الناخبين نحو مليون منهم ٨٩٦٤ امرأة ، وفي دمشق وحدها كان عددهن ٤٠٩٥ ناخبة من مجموع للناخبين قدره ١١٦٨٢٥ (١٨) .

وأعطي الناخبون تعليمات واضحه فيما يتعلق بالادلاء بأصواتهم ، فقد اشترط أن يملأوا بخط أيديهم أوراق الاقتراع ثم يضعوها بأنفسهم في صناديق الانتخاب ، وإذا كان الناخب أمياً فيمكن له أن يختار امـــا افرادا من الهيئة المشرفة على المركز الانتخابي أو ممثلي المرشح الذي يثق به ويطلب منهم كتابة اسم المرشح بدلا عنه ، كل هذا تحت اشراف رئيس اللجنة . أما في المناطق العشائرية فأصبح معظم الشيوخ نوابا لغياب المرشحين المنافسين .

أجريت الانتخابات في حينها يوم الخامس عشر من تشرين الثاني في جو فاتر عموما ، وكانت نسبة التصويت غير مرتفعه الا في حوران حيث أدلى ٨٠ ٪ من الناخبين بأصواتهم وفي حماه حيث أدلى ٥٢ ٪ منهم بأصواتهم ، أما التصويت في دمشق وحلب فكان فاترا ، وبلغب نسبته ٣٥ ٪ في الأولى و ٣١ ٪ في الثانية ، وكما كان متوقعاً أدلت ٨٧٠ امرأة فقط بأصواتهن في دمشق (١٩) .

وقد اتفق الصحفيون الاجانب ، بل واتفق الوطنيون معهم ، على أن الناخبين تمتعوا بحرية تامة في مراكز الاقتراع ، وقد نسب الثائرون هذا الى التنافس بين قوائم المرشحين ، وإلى حقيقة أن المرشحين الهامين في هذه القوائم كانوا أعضاء في الحكومة ، ان احسان الجـابري اشتكى ، على أية حال ، من السماح لبعض الناخبين بالتصويت رغم أنهم لم يكونوا يحمـلون بطاقات هوياتهم الشخصية وليسوا في قوائم الناخبين .

وسجلت طعون انتخابية أخرى، فقد هاجم أكرم الحوراني الجهاز الاداري مدعياً أن رجـال الشرطة والدرك ساعدوا مرشحين معينين ومارسوا الضغط على الناخبين ، وألقى ميشيل عفلق ، زعيم حزب البعث ، اللوم لفشل حزبه في الحصول على نسبة جيدة ، على (مؤامرات الحكومات الاجنبية وتزييفاتها) ، وردّ بسحب حزبه من الحكومه الائتلافيه بعد (اشتراكه في تثبيت استقرار أوضاع البلاد) . و (اليد الاجنبيه) التي ألمح اليهـا عفلق قالت صحيفة (البعث) انهـا بريطانيا ، واتهمت هيئة الاذاعة البريطانية (B. B. C.) بالتدخل لانها ذكرت في اذاعة نتائج الانتخابات (لقد أخفق النشاط اليساري المتطرف المتمثل بحزب البعث العربي الذي يرئسه ميشيل عفلق ، أحد أعضـاء الحكومه الحاليه [٢٠]) .

ثم تدفقت الطعون الانتخابيه على وزارة الداخليه من انحاء البلاد جميعها ، فقد ذكر أن الموتى أدلوا بأصواتهم في حلب ودير الزور حيث قيـل ، ان بطاقات هوية الموتى قبلها موظفو الانتخابات ، وفي درعا طعن ان مؤيدي أحد المرشحين خدّروا قهوة اللجنة الانتخابيه ثم ملأوا الصناديق بعـد أن استغرق موظفو اللجنة المشرفة في النوم ، ومن ناحية أخرى أبرق المرشحون الفائزون الى وزارة الداخلية مقدرين وشاكرين (عدم الانحياز في الانتخابات) .

لقد فاز الشعبيون بأكثرية نسبية في الجمعية التأسيسية الجديدة [٢١] ، وعدد المقاعد فيها ١١٤ ، وفـاز المستقلون (وضمنهم بعض « الوطنيون ») بحوالي أربعين مقعداً ، وفازت الجبهه الاشتراكيه الإسلاميه بأربـع مقاعد وحزب البعث بثلاث ، وشغلت العشائر المقاعد التسعه المخصصه لها ، وفاز الوطنيون الاشتراكيون ، الذين (قاطعوا) الانتخابات ، بتسعة مقاعد ، كما فاز الوزراء الذين رشحوا أنفسهم مـا عدا عفلق الذي اضطر لخوض الانتخـابات مرة أخرى [٢٢] .

ان تحليلاً لنتائج الاقتراع السري ليلقي بعض الضوء على موقف الناخبين ، فاذا قورنت بانتخابات ١٩٤٧ فانتخابات ١٩٤٩ تتميز بفتور الناخبين الواضح . لقد بلغ مجموع الناخبين في دمشق عام ١٩٤٧ نحو ٧٥ ألفاً اقترع منهم ٤٩,١٦٩ (أي حوالي ٦٥ ٪) على حين لم يدل عـــام ١٩٤٩ الا نحو ٣١,٢٣٩ ناخباً بأصواتهم من ١١٦,٢٨٠ ، وهذه الزيادة الكبرى في عدد الناخبين تعود بالدرجة الأولى الى تخفيض سن الانتخاب من ٢١ الى ١٨ عامـــاً [٢٣] ، وبينما يأخذ (الوطنيون) هذا الانخفاض في نسبة المقترعين دليـلاً على ثقة الشعب بالحزب الوطني يبدو أن الاكثر احتمالاً هو أن الحماسة للديمقراطيه ، كما طبقت في سوريه قد تلقت ضربة خطيرة . ان انتخابات ١٩٤٧ كانت الاولى بعـــد الاستقلال وسبقت انقشاع الوهم الذي جرى بعد خسارة فلسطين .

وبينما أحيا الانقلاب الثاني آمال الاتحاد مـــع العراق بذلت بغداد محاولة أخرى في مفاوضات سرية ، ومفهوم عموماً أن حزب الشعب ، مع أنه لم يقم بحملة من أجل الاتحاد ، هو حزب الاتحاد ، فقد أشار اشارات — غامضة الى هذا الهدف منذ كانون الاول عـــام ١٩٤٨ ، وظلت القضية ، كقضية لحزب الشعب ، خامدة حتى انقلاب الحناوي . وأيد الاتحاد أيضـــاً أوساط أخرى منها ساسة مستقلون كثيرون أبرزهم حسن الحكيم الذي طالب بالاتحاد الفوري مع العراق والأردن ، وتبنى الحناوي الفكرة من خـــلال عديله اسعد طلس ، الامين العام لوزارة الخارجية [٢٤] .

وزيارة عبد الاله ، الوصي على العرش العراقي ، دمشق في الخامس من تشرين الأول كانت الاشارة الأولى لحركة في هذا الاتجاه ، وفسرت هذه الزيارة بأنها خطوة واضحة نحو توحيد البلد وانتشر الحديث عن تحالف عسكري ، وقد استقبل هاشم الاتاسي الامير عبد الاله في مطار دمشق ، ولكن الوصي كان بالغ الحذر

فلم يدل بأية بيانات علنية حول الموضوع ، الا أنه اجرى ، على أية حال ، محادثات سياسية مع الزعماء السوريين .

ومع أن غالبية مجلس الوزراء كانت توافق على الاتحاد مع العراق الا انها شعرت بوجوب ترك قضيه هامه كهذه الى الجمعيه التأسيسيه المقبلة لتناقشها ، وكانت آراء الوزراء حول شكل الدولة المتحدة المقبلة مختلفة ، فقد فضل فريق دولة ثنائية الشكل تحتفظ سوريه بشكل حكمها الجمهوري ، فيشكل ، حسب هذا المشروع ، مجلس اتحاد اعلى بتمثيل عراقي وسوري متساو ، ويتناوب ممثلو البلدين رئاسة هذا المجلس الاعلى ، وتوقف وزراء آخرون عند توحيد الجيشين والسياسه الخارجيه .

وتدّعي الاوساط الملكيه أن فيصل الثاني ، حفيد فيصل الاول الذي توّج ملكاً على (سوريه الطبيعيه) ، هو الملك الشرعي على سوريه ، وقد حبّذت العناصر السوريه الاقتصاديه والتجاريه عموماً الاتحاد التي رأته يفتح أسواق العراق أمام المنتجات السوريه ، وبينما خشي بعضهم من عواقب الوحدة اذا لم تعدّل المعاهدة العراقيه – البريطانيه التي تنظم القواعد العسكريه البريطانيه في العراق ، رأى آخرون أن تحقيق وحدة كهذه سيكون الخطوة الأولى نحو تحقيق حلم (الامبراطوريه العربيه) والحجة الاخرى هي ان اخفاق الجامعة العربيه والتهديد الصهيوني قد جعلا اتحاداً كهذا ضرورياً . ان شكري القوتلي هاجم من منفاه في الاسكندريه أي اتحاد ، واضطربت العربيه السعوديه ومصر اضطراباً حقيقياً بمضاعفات الاتحاد وبدأت تمارس ضغطاً معارضاً ، فرفعتا القضية الى مجلس الجامعة العربيه حيث طلبت مصر ضمانات من الاعضاء جميعهم باحترام الاوضاع القائمة في البلدان العربية ، ولكن لم يتم التوصل الى أي اتفاق فتوقفت المناقشات (٢٥) .

وفي غضون ذلك وافقت الحكومه العراقية على قبول استمرار استقلال سورية ونظامها الجمهوري بعد الاتحاد، الا أنها طلبت أن يرئس المجلس الاعلى للاتحاد سوري أو عراقي ينتخبه السوريون والعراقيون معـاً . واقترح نوري السعيد تشكيل وزارة (عليا) تتألف من رئيس وزراء ووزراء للخارجيه والدفاع والماليه ، وتمثل سوريه والعراق بالتساوي فيها (٢٦) .

لقد أمل أن تسوي انتخابات الجمعيه التأسيسيه مسألة الوحدة بشكل حاسم، ولكنها ، وللتعاسه ، لم تسوّ شيئاً . ان مؤيدي الاتحاد ومعارضيه أعربوا عن وجهات نظرهم خلال الحملة الانتخابية ، الا أن الشعبيين ، مساندي المشروع الرئيسيين ، أخفقوا في احراز الاغلبية في الجمعيه الجديدة (٢٧) ، وهكذا كانت مسألة الاتحاد المتقلبة هي الاولى بين القضايا التي واجهها النواب .

الجمعية التأسيسية

كان على الجمعية التأسيسية ، حين اجتمعت في الثاني عشر من كانون الاول، أن تواجه مسألة الوحدة ، فالمـادة الاولى في الدستور المقترح الذي ستناقشه اقتضت شرحاً لشكل الحكومة السوريه ، وقد خشي الزعماء السياسيون السوريون أي نوع من الازمات فحاولوا المحافظة على الجو هادئاً تجاه هذه المسألة المثيرة الفرقة والخلاف .

ان النقطة الاولى في جدول أعمال الجمعية هي انتخاب رشدي الكيخيا رئيساً لها وهاشم الاتاسي ذي الستة والسبعين عاماً رئيساً موقتاً للجمهوريه (٢٨)، مع منحه السلطتين التنفيذية والتشريعيه ، وقد تعرض النص على هاتين السلطتين

الى مناقشة حامية فطلب من الاتاسي والكيخيا كليهما أن يشرحا موقفهما من الوحدة العربيه ، وحين أدليا ببيانيهما تقرر تعديل العبارة المتعلقة بالصلاحيات التشريعية باضافة هذه الألفاظ : (الصلاحيات التشريعية باستثناء الاتفاقات الأجنبيه ، والصلاحيات التنفيذية [٢٩]) ، ثم انتخب الاتاسي رئيساً للجمهورية بأغلبية ٨٩ مقابل ١٩ .

اما العقبه التاليه في وضع الدستور فكانت قسم رئيس الجمهوريه والوزراء ، واقترحت لجنه خاصه القسم التالي : « أقسم بالله العظيم أني أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه ، وأصون أموال الدولة وأعمل لتحقيق وحدة الاقطار العربية [٣٠] » ، وثارت مشادة عنيفة بين أكرم الحوراني ، الناطق باسم الجيش ، وعدد من النواب الذين أيدوا نص القسم السابق في وجه معارضة الحوراني ومصطفى السباعي القوية . وكانت حجج السباعي تقوم على أساسين : انعدام الاستقلال التام في بعض الاقطار العربيه (الاردن والعراق) ووجود ملكيتين في هذين القطرين ، بل لقد وصل الامر بالسباعي المنادي بالوحدة الاسلاميه ، الى حد الادعاء أن الملكية لا تتفق ومبادىء الاسلام وتقاليده ، واقترح الحوراني اضافة عبارة ثانية صريحة الى القسم تنص على المحافظة على النظام الجمهوري [٣١] ، وقد أقرت الجمعية التأسيسية نص القسم الاصلي . ان أهمية هذه المسألة لتنبع من صلتها بمستقبل الدولة السوريه ، — أي الوحدة مع العراق ، وقد رغبت قوى الحوراني — السباعي في أن تدخل هذه العبارة الوصفية لقطع الطريق على أية محاولة للاتحاد .

* * *

(١) الاهرام ، ٥ آب ، ١٩٤٩ .

(٢) ضابط صغير ، لا الحناوي ، هو الذي أطلق النار على حسني الزعيم .

(٣) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ١٥ آب ١٩٤٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) العرض اليومي للصحافه السوريه ، البلاغ رقم ١ ، ١٥ آب ، ١٩٤٩ .

(٦) تشكل هذا المجلس من أحد عشر ضابطاً هم : الحناوي ، والزعيم بهيج كلاس ، والعقيد علم الدين قواص والمقدم امين أبو عساف وستة رؤساء .

(٧) العرض اليومي للصحافه السوريه ، البلاغ رقم ١ ، ١٥ آب ، ١٩٤٩ .

(٨) المصدر السابق ، ١٦ آب ، ١٩٤٩ .

(٩) هنـالك شكوك قوية في ان الجيش كان يهيء ظروف اقامة حكومة جديدة في دمشق آنئذ ، ومن بين هذه الظروف مشروعات الزعيم لتقوية الجيش واعادة ما اقتطع من الرواتب ، كما خشي أيضاً أن الجيش ينوي (ابقـــاء اصبعه في الفطيرة) ، والأحداث التالية تميل الى اثبات هذه الشكوك .

(١٠) التايمز ، لندن ، ٢٦ آب ، ١٩٤٩ .

(١١) من الدلائل على استيـاء المصريين من الانقلاب الجديد حقيقة اعادة بعثة سورية من سبعين رجلا من القوتين البحريه والجويه الى سوريه من غير ان يسمح بقبولها في المؤسسات العسكريه المصريه . (وكالة الانباء العربيه نشرة الانباء اليوميه ، ١٧ ايلول ، ١٩٤٩) .

(١٢) العرض اليومي للصحـافة السوريه ، ١٣ تشرين الاول ١٩٤٩ ، واحتج الحوراني ان الصحافه ، مع أن عليها واجب توجيه النقد (البناء) ، لا ينبغي ان يسمح لها باثارة الشقاق ، لذا فان قانون المطبوعات سيحد من عدد الصحف (الزائدة) .

(١٣) العرض اليومي للصحافة السوريه ، ١٩ تشرين الاول ، ١٩٤٩ .

(١٤) كان ينظر الى الوحدة مع العراق كخطوة أولى نحو الوحده العربيه الكبرى ، وهذا الاعتراف بالعاطفة الشعبية تجاه الوحدة العراقيه كان ثورياً بالنظر لماضي (الوطنيين) وعواطفهم حول هـذا الموضوع . ان صبري العسلي كان المحرّك لتبني هذه السياسة وقد دافع عنها على أساس أن العرب ، لو وجدت وحدة كهذه زمن النكبة الفلسطينية ، لا مكن لهم أن يربحوا الحرب . ان (الوطنيين) ، انصافاً لهم ، كانوا قلة في مجلس النواب الذي سبق الزعيم .

(١٥) رشدي الكيخيا ، كما ورد في الصحف السوريه ، العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٣٠ تموز ، ١٩٥٠ .

(١٦) القبس ، ٧ تشرين الاول ، ١٩٤٩ ، صدر البيان في ٢٨ ايلول ، ١٩٤٩ .

(١٧) العرض اليومي للصحافة السوريه ، ٩ تشرين الثانى ، ١٩٤٩ .

(١٨) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٢٥ تشرين الاول ، ١٩٤٩ .

(١٩) المصدر السابق ، ١٨ تشرين الثاني ، ١٩٤٩ .

(٢٠) البعث ، ١٨ تشرين الثاني ، ١٩٤٩ .

(٢١) بلغ عدد المقاعد المخصصه للانتخابات ١١٤ مقعداً رغم أن قانون الانتخابات العامة نصّ على ١٣٢ ، فاز الشعبيون بنحو ٤٧ مقعداً .

(٢٢) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ١٨ تشرين الثاني ، ١٩٤٩ .

(٢٣) الايام ، ١٨ تشرين الثاني ، ١٩٤٩ .

(٢٤) مجيد خدوري ، (مشروع وحدة الهلال الخصيب) ، في كتاب (الشرق الاوسط والدول الكبرى ، نشر رتشارد ن . فراي ، (كيمبريدج ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٥١) ، صفحه ١٦١ .

(٢٥) نيويورك تايمز ، ٢٢ تشرين الاول ، ١٩٤٩ .

(٢٦) المصدر السابق .

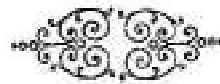
(٢٧) كان الوطنيون يقاطعون الانتخابات .

(٢٨) « يمارس رئيس الدولة ، بمعونة مجلس الوزراء صلاحيات التشريع والتنفيذ وفقاً للاحكام النافذة منذ ١٥ آب ١٩٤٩ الى ان يسن الدستور ويوضع موضع التنفيذ » (الجريدة الرسمية ، المادة الثالثة ، الجلسة الاولى للجمعية التأسيسية ، ١٢ كانون الاول ، ١٩٤٩ ، صفحه ١١) .

(٢٩) المصدر السابق .

(٣٠) المصدر السابق ، الجلسة الرابعة ، ١٧ كانون الاول ، ١٩٤٩ ، صفحه ٥٢

(٣١) كان الحوراني والسباعي يحظيان بتأييد عبد الباقي نظام الدين الذي ربما يكون اكبر اقطاعي في سوريه . ان هذا الفريق المعارض أطلق على نفسه اسم الكتلة الجمهورية .



Hamad Khalifa

Hamad Khalifa

الفصل السادس

الاركان العامة وحكم الظل

الجيش والساسة

في الايام الاولى من حياة الجمعية التأسيسية كانت دمشق تغلي بالدسائس ، فالحكومة الموقتة التي تشكلت تحت ضغط الجيش لم تكن مستقرّة ، ومسألة الوحدة سببت اشتداد المعارضة الحكومه وانتشار الرشاوي السياسية انتشاراً واسعاً مما افضى الى سرعة تبدل الانحيازات السياسية ، أما مصر والعربيه السعوديه فزادتا باستمرار من ضغطها ضد الحكومه لمعارضتها الوحدة السوريه — العراقيه .

وعلى المسرح السياسي السوري كانت هنالك ثلاث قوى رئيسيه ، أولاها وأقدمها قوة الطبقة الحاكمة القديمه ووجهاء المدن وساسة الرعيل الاول ، ويمثل الحزب الوطني الى حد كبير هذا الفريق الذي أراد استمرار (الحكم العثماني الحديث ودمشق هي الباب العالي [1]) ، وكانت القوة الاخرى هي

حزب الشعب ويشكل المعارضه الغامضه غير المنظمه ، ولا يمكن وصفه ، رغم ان له الاكثريه النسبيه في الجمعيه التأسيسيه ، بالفعـــالية لأن قدراً كبيراً من التـأييد الذي يحظى به يأتي من المستقلين وهم سريعوا تغيير الولاءات . ان حزب الشعب ينقصه حقاً القادة الاقوياء وقوته في المحافظات ، لا سيا في منطقة حلب ، لا في مدينة دمشق ، كما ينقصه أيضـــاً المؤيدون المخلصون كمؤيدي الحزب الوطني . أما القوة الثالثه ، وهي اكثرها سطوة ، فكان الجيش المنقسم المضطرب كالساسه ، ولكن كان في يدي قلة من ضباطه مفتاح الهيمنة السياسية على سوريه . ان الانقسامات داخـل صفوف الجيش وبين السياسيين قادت الى اقترانات غير متـــكافئه بين الافراد الطموحين في كلا الفريقين ... الساسه والجيش ، وهذه حـــال الحوراني وزعيمي الانقلابين السابقين حسني الزعيم وسامي الحناوي . ثم ان الانقلابات أرت الضباط الشباب الطامحين كم هو سهل نسبياً الاطاحة بحكومه مدنيه ، لقد بات الوضع ، بهذه القوى العامله في الوقت، على وشك التفجر .

وقد زاد في اضطراب الصورة وجود معارضين ومؤيدين لمسألة الوحدة في كل من القوى التي ذكرت سابقاً ، فبينما أيد بعض الشعبيين الاتحاد السوري — العراقي كانت الاغلبية منهم تنزع الى تعاون عسكري واقتصادي أوثق مـــع الابقاء موقتاً على النظام الجمهوري . ورأى مستقلون كثر في الاتحاد مع العراق والاردن قوة لموازنة قوة اسرائيل ، وأيد الحناوي اغلبية الجمعية التي حبذت الاتحـــاد [٢] ، فبدا الاتحاد وكأنه نتيجة حتمية بعـد الموافقة على قسم رئيس الدولة .

وكان أمام الساسة المعادين للاتحاد بديل واحد فقط هو تشكيل تحالف مع عنصر الجيش الذي يعارض الاتحاد مع العراق ، وكان أكرم الحوراني حلقة

الوصل بين الفريقين ، أمـــا قائد هذا العنصر العسكري فهو العقيد أديب الشيشكلي ، قائد اللواء الاول المتمركز في درعا .

ان الشيشكلي ، أحد المشتركين في انقلاب الزعيم ، كان قد نقل من منصبه كمدير عام للشرطه والأمن قبل انقلاب الحناوي بأيام قلائل اثر خلافه مع الزعيم ربما على تسليم انطون سعاده الى اللبنانيين ، ثم عاد بعد الانقلاب على الزعـيم الى الخدمة العسكرية في منصبه الاول ، ويوم الاول من كانون الاول عام ١٩٤٩ أعيد الى قيادة درعـــا ، وقد تحرّك الشيشكلي ضد الحناوي والوحدويين في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٤٩ .

أطيح باللواء الحناوي عند الفجر واحتجز هو و (عديله) أسعد طلس ، الامين العام لوزارة الخارجية ، وأصدر الشيشكلي فوراً بلاغاً ذكر فيه (ان الجيش يعتبر هذه الحركة واجبة للمحافظة عـلى سلامة البلاد ، لان الحناوي وطلس وبعض الزعمـاء السياسيين الآخرين كانوا يتآمرون مـــع عناصر أجنبيه [٣]).

وادعى فيما بعد ان الجيش قد حذر الحنـاوي من نشاطاته الموالية للعراق وحين رفض هذا التحذير اعتقـل [٤] ، وأضاف الشيشكلي ان ليس في نية الجيش التدخل في السياسة (ما لم يكن ذلك ضرورياً [٥]) لقد ذكر على أية حال ، أن الجنود الذين اشتركوا في الانقلاب كانوا يصرخون ، (نحن جمهوريون ولا نريد ملكاً [٦]) .

وأعلم الشيشكلي الرئيس الاتاسي رسمياً بالاجراء الذي اتخذ وطلب منه تشكيل حكومة جديدة ، فاختار أولا خالد العظم ... وزير المالية ، وأخفق هـذا الجهد لان العظم لا يوافق على شروط حزب الشعب ، ثم قبل الدكتور ناظم القدسي ، الذي يدعمه الشعبيون ، المهمة في الرابع والعشرين من كانون

الاول ، ولكنه أرجأها الى اليوم التالي بسبب تدخل الجيش في اختياراته للمراكز الحكوميه [٧] ، ويوم السابع والعشرين من كانون الاول ، قدم الاتاسي استقالته الا أنه أقنع بالبقاء في عمله ، ثم أجرى العظم محاولة أخرى ونجح يوم التاسع والعشرين من كانون الاول في تشكيل حكومة يقبلها الجيش و (الشعبيون) على أن لا يكون الوزراء المشتركون فيها ممثلين لاحزابهم بل يدخلون الوزارة أفراداً مستقلين .

وفي غضون ذلك كانت سلسلة غريبة من الاحداث تجري في الجمعيه التأسيسية ، فالرئيس الاتاسي لم يظهر أمام الجمعيه التأسيسيه يوم الثاني والعشرين من كانون الاول لاداء القسم (لاسباب صحيه) ظاهراً ، ولكن النواب استقبلوا هذا العذر بالسخريه لا سيما أن الاتاسي قد فقد منذ يوم الانقلاب ، وبلغ النزق بنائب شجاع يدافع عن الاتحاد مع العراق ، هو سعيد حيدر ، حد توجيه التساؤل هل السلطة في يد الجمعيه التأسيسيه أم في (مكان آخر) ، فاذا كانت في يد الجمعيه فعليها واجب مناقشة اتهامات التآمر التي وجهت إلى الاشخاص المتهمين حالياً بها ، ثم أشار إلى أن الجمعيه مجدت منذ زمن قصير هؤلاء الاشخاص أنفسهم لانقاذهم شرف البلاد ، وطالب (بمناقشة الموضوع في الجمعية لكي يعرف من يتآمر حقاً على سلامة البلاد [٨]) . وقد وضع سؤال حيدر جانباً مع بيان أن السؤال سيعاد طرحه حين يتم تشكيل وزارة جديدة ، ولكن لم يجب عليه فعلياً الا بعد شهرين وفي غضون محاججة عنيفة بين أعضاء الكتلة الجمهورية وخصومهم [٩] .

لقد ووجهت الجمعية والحكومة الان بمأزق ، اذ اقترحت الكتلة الجمهورية والشيشكلي ، مؤيدها العسكري ، تعديل قسم رئيس الجمهورية ، وهذا ما أثار معضلة دستورية لان الجمعية التأسيسية أقرت نص القسم السابق الذي أشار فقط إلى (وحدة الاقطار العربية) ، وإذا غيرت الجمعية القسم الان فسيكون ذلك

مساوياً للاعتراف بضغط الجيش ، والهيئة التشريعية فلما توضح علانية لهذا النفوذ غير الشرعي . وبعد أن هدد الاتاسي بالاستقالة اذا استمر تدخل الجيش حلت مشكلة القسم بالابقاء على النص الذي يشير الى الوحدة العربية فقط وليس إلى الاتحاد مع العراق بشكل محدد (١٠) .

قدم العظم منهاجه الوزاري الى الجمعيه التأسيسيه في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٠ ، بخطاب أكدّ فيه على استقلال سوريه ونظام حكمها الجمهوري ، وفي السابع من كانون الثاني وأثناء مناقشة المنهاج وجه النقد الى العظم لتأكيده على النظام الجمهوري دون الاشارة إلى الوحدة العربية ، وكان جوابه أنه يستقبح تقديم سوريه « كسلعة » الى مختلف الفرقاء المتنازعين (١١) .

ثم اشتد الجدل حول منح وزارة العظم الثقة ، وقاد حزب البعث الحملة على الوزارة ، فانتقدها في كل ناحية ، انتقد تشكيلها وشرعيتها وبياناتها ومنهاجها الاجتماعي والقومي . وقد بيّن عفلق أن الوزارة تضم فريقين متصارعين يتهم أحدهما الآخر بالعمل لصالح « ملوك معينين » وحسب ارادة دولة اجنبية معينة (بريطانيا) ، ويتهم الآخر الاول بالعمل ، من خلف ستار الدعم الظاهري للنظام الجمهوري ، لافساد محاولات تحقيق الوحدة العربية وبمسايرة رغبات دولة اجنبية (مصر) ، وقال البعث ان الحكومة يجب تشكيلها من «الشعب» ، حزب الاكثرية في الجمعية . وقد رد جاد الله عز الدين ، وهو مستقل ، منتقداً الذين يقولون ان الجيش يجب ان لا يتدخل في شؤون البلاد ، « فاذا لم نرد للجيش أن يتدخل فعلينا اتباع سياسة صحيحة والسير بالبلاد في طريق لا يمنح الجيش أي سبب للتدخل (١٢) » . وقد هاجم نواب آخرون الرقابة على نشر خطب النواب في الصحف .

ثم بدلت الجمعيه التأسيسيه موقفها ومنحت رئيس الوزراء الثقة بأغلبية ٩٢

نائبـاً مقابل ٩ وهو الذي التزم بالنظام الجمهوري ، على رغم حقيقة أن هذه الجمعيه نفسها رفضت قبل ايام قلائل التزاماً كهذا ! ، ويوم السابـع من نيسان ١٩٥٠ أدى الرئيس الاتاسي القسم امـام الجمعيه ولكن في غياب الوزراء جميعهم . ان عمل الشيشكلي كان ارهاباً وتخويفـاً اكثر منه استيلاء على مقاليد الحكم .

لقد قوبل الانعطاف الجديد للاحداث بترحاب مصر والعربيه السعوديه ، وفي أوائل كانون الثاني قام الشيشكلي بزيارة غير متوقعة للقاهرة ، ثم انتقل الى السعودية حيث عقد سريعـاً اتفاقية تجارية ورتب عقد قرض مقداره ستة ملايين دولار . وعلى أثر هـذه الرحلة قام معروف الدواليبي فوراً برحلة إلى القاهرة لعقد اتفاقية تجاريه ، وهنا زاد دون مبرر من التوتر بين مصر والعراق بتصريحه أن بعثة عسكرية مصرية لتدريب الجيش السوري ستعلن التعاون السياسي بين البلدين ، وهذا ما وضع سوريه بالطبع في المعسكر المصري – السعودي وأثار العلاقات المتوترة من قبل مع العراق ، وهكذا أغلق فصل آخر في « الوحدة العربية » .

ان العظم بدأ ، في محاولة لزيادة الاستقرار الحكومي بعد نحو سنتين من البلبلة السياسية ، برنامجاً متيناً من التحركات السياسية والاقتصادية ، وكانت زيارتا الشيشكلي للقاهرة والرياض والقرض السعودي جزءاً من هذه السياسة ، بل ان العظم مضى إلى حد اجراء محادثات اقتصادية مـع لبنان بهدف اعادة علاقات الصداقات في هذا المجال أيضاً . وفي الناحية السياسية حضّ العظم على سرعة انهاء مشروع الدستور حسب الخطوط الـتي تقبلها مصر والسعودية وسورية نفسهـا كما أجرى مؤتمرات صحفية عديدة محاولا ابقاء الرأي العام فى حالة واعية وهو يـأمل في الاعتماد على الشعب كي يسانده ضد هيئة تشريعية خصمة .

وبدأت شائعات الانشقاق الوزاري تنتشر منذ أواخر شباط ، ولم يعد سراً ان الوزارة لا تتمتع بثقة غالبية الجمعية التأسيسية أي الشعبيين وحلفائهم ، كما زادت استقالة الحوراني من وزارة الدفاع في متاعب العظم ، وكان سبب الاستقالة الظاهر انعدام الانسجام بين الوزارة والجمعية وشعوره أن الوزارة يجب أن تمثل الاحزاب والفئات جميعها في الجمعية خلال مناقشة مشروع الدستور ، لذلك اقترح وزارة تتألف من اربعة من الكتلة الجمهورية ، التي يتزعمها ، وخمسة « شعبيين » . كان الحوراني قد أسس حزبه – الحزب الاشتراكي العربي – في الخامس من كانون الاول وأهدافه الغاء الاقطاع وتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين واصلاح النظامين الاقتصادي والاجتماعي اصلاحاً جذرياً شاملاً ، ومن الاعضاء المؤسسين الآخرين لهذا الحزب الدكتور سامي طياره وخليل كلاس . وقد تركز الحزب أولا في منطقة حماه حيث الاقطاع في اسوأ صوره ، وسرعان ما حرك اتباع الحوراني العنف بين الفلاحين والاقطاعيين في المنطقة ، وفي حزيران ذلك العام أجرى الحوراني مفاوضات مع حزبي البعث والسوري القومي الاجتماعي ، تركة أنطون سعاده ، بغية اقامة تعاون بين الاحزاب الثلاثة ، ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء .

واستمرت أزمة الوزارة حتى السابع من أيار حين استقال العظم ، اثر تهديد الحوراني بمقاطعة جلسات الجمعية إلى ان يتم إعادة تنظيم الحكومة ، فأية حكومة لا تستطيع الوقوف في وجه تهديد الحوراني لانه الناطق باسم الجيش . واشتدت حدة الازمه السياسيه فوضع الجيش في حالة انذار والغيت جميع الاجازات فيه .

ان الحوراني ظل ، على أية حال ، يسيّر عمل وزارته ويوقع على المعاملات الرسمية فيها ، وساد الجو هدوء سياسي ظاهري . فسافر العظم ، رغم استقالته إلى القاهرة ليحضر اجتماع اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية ، وليوقع

ميثاق الضمان الجماعي العربي ، ومن القاهرة انتقل الى العربية السعوديه ، ولم يعد إلى دمشق الا" في الرابع والعشرين من أيار. ثم خرج الاتاسي من الوزارة مدعياً ان بعض الوزراء أعلم ببعض الامور من الآخرين وانهم يستغلون مناصبهم لمصالحهم الخاصه ، وفي غضون تلك الليلة كان العظم غائباً عن البلاد .

وأخيراً ، وفي الثامن والعشرين من أيار ، ١٩٥٠ انهارت وزارة العظم الذي رفض تشكيل وزارة جديدة ، فقبل الدكتور القدسي ان يحاول ذلك . ان وزارة القدسي « الانتقالية » التي اعلن تشكيلها في الرابع من حزيران ، ١٩٥٠ ، اعتبرت وزارة « شعبية » ، فالشعبيون ، ولهم الاكثرية النسبية في الجمعيه التأسيسيه منحوا الآن وللمرة الاولى فرصة الحكم وهكذا خاضوا امتحاناً لكفاءتهم .

وفي هذه الوزارة التي شكلها القدسي وزيران غير شعبيين هما زكي الخطيب ، وزير العدلية ، وممثل الجيش فوزي سلو ، وزير الدفاع . ان الجيش ، فيما مضى ، ظل وراء الستار مستفيداً من خدمات ضليعين كأكرم الحوراني ، ليطرح وجهات نظره ، أما الآن فقد كشف نفوذه اكثر صراحة .

ان بيان القدسي الوزاري ، الذي ألقي في الجمعيه التأسيسيه يوم الرابع من حزيران ١٩٥٠ تقيّد بحقائق الوضع ولم يعد بالمعجزات ، فقد حض على اتمام الدستور ولم يقطع أية وعود ما عدا العمل لرفاه البلاد . وبعد مناقشة مفككة منحت الوزارة الثقه بأغلبية ٧٨ نائباً ومعارضة اثنين واستنكاف سبعه وغياب أكثر من أربعين .

لقد نظر الى الوزارة الجديدة على انها ضعيفة عموماً ، ووجه النقد إلى القدسي لانه لم يشر إلى النظام الجمهوري في بيانه الوزاري ، وقد انبثق هذا النقد من خشية الاتحاد مع العراق ، ولم يشر المسألة المربكة ، وهي رأي الجيش في اختيار

الوزارة الا نائب واحد ، وعبّر حسني البرازي ، النائب من حمـــاه ، عن اعتقاده أن في يدي الجمعية التأسيسية تحقيق الاستقرار المنشود على حين ان الانتهاء من سن الدستور لا يضمن هــذا الاستقرار ، ثم أعلن انه ينقض رأيه السابق القائل ان ادارة البلاد وشؤونها السياسية ينبغي ان توضع كلها في أيدي المدنيين ، وطـالب بتشكيل حكومة عسكرية قوية ، وذكر البرازي أن هذه التوصية جد صحيحة لان وزارة الدفاع قد اعطيت ممثـــل الجيش (١٣) ، وقد تعرض البرازي لحملة الحوراني الفورية « لاضراره بسمعة الجيش (١٤)» . ومن غير الضروري القول ان معارضة البرازي لم تحقق شيئاً .

ومع ان الوزارة تألفت من رجـــال ذوي نزاهة ومبدأ ، الا أن الشعب لم يثق باستقرار الحكومة كما أن تقدّم الجمعية البطيء أثار السخط في انحاء البلاد ، وأدرك عموماً أن المجلس الحربي الاعلى يقبــع في الخلف رغم أن الشعب لم يعرف حد هيمنة الجيش على الأمور ، يضاف الى ذلك ان الانقسام في صفوف الجيش زاد الخوف المتعلق بمصير البلاد . ان القنبلة التي القيت على مبنى مجلس النواب ليلة السابع والعشرين من حزيران مقياس على السخط الشعبي العام .

وهنالك عامل تجزئة آخر هو استمرار الحكومة في اتبـــاع سياسة الزعيم الخاصة بحرمان العشائر من حق الانتخاب والترشيح لمجلس النواب وفكرت في تشكيل مجلس عشائري لتسيير امورهم ، وقــد اضطربت بعض العشائر لذلك فانتقلت الى العراق والاردن ، وهددت اخرى بانزال اعمال انتقام بسكان المدن الذين اتهمتهم باغتصاب تراث البدو ، وما أحنقهم جـــداً حقيقة أن اصواتهم ستمنح لاقليات كالارمن والاكراد والشركس واليهود ، وكانت الاهانة الكبرى أن النساء المتعلمات سيمنحن حق الانتخاب ، على حين ان ذوي الدماء العربية الصافية والذين حافظوا على التراث العربي لن يكون لهم ناخبون أو نواب .

الجمعية التأسيسية

ومشروع الدستور

ان الجمعية التأسيسية ، بعد تثبيتها حكومة العظم في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٤٩ ، بدأت تعمل في الموافقة على مشروع الدستور الذي وضعته لجنة يرئسها الدكتور ناظم القدسي ، أحد زعماء حزب الشعب . وقد أشار التقرير الختامي للجنة أنها راجعت ودرست خمسة عشر دستوراً آسيوياً واوروبياً كي تقدم خير مشروع محتمل للجمعية ، وقيل ان عديداً من الأفراد والمنظمات قدموا آراءهم حول الموضوع الى اللجنة المكلفة .

ومع أن رئيس الجمعية التأسيسية تسلم مشروع الدستور من اللجنة يوم الخامس عشر من نيسان الا أن الجمعية لم تبدأ النظر فيه الا يوم الثاني والعشرين من تموز . لقد احتوت الوثيقة الأصلية ١٧٧ مادة خفضت الى ١٦٦ حين اقرار الدستور .

وفي اوائل ربيع ١٩٥٠ تجمع خصوم الدستور في تكتل عرف باسم الجبهة الوطنية ويتزعمها صبري العسلي ، وقد طالبت بدعوة المجلس النيابي الذي حله الزعيم إلى الانعقاد وأن تنبثق عن هذا المجلس حكومة جديدة ، أو اجراء استفتاء أو انتخابات جديدة في ظل ذلك الدستور القديم . ان هذه الكتلة ضمت على أية حال العناصر جميعها التي نزع الزعيم الثقة عنها وطردها من مناصبها .

لقد انتقدت هذه الجبهة علانية لموقفها المتطرف ، واعتبرت ادعاءاتها غير

صادرة عن اخلاص اذ كان يجب طرحهـــا منذ زمن وقبل انتخابات الجمعية التأسيسية ، ثم اتهمت بالرياء في شجبهـا انتخابات الجمعية التأسيسية اذ اتفق على نزاهتهـا ، وطلب من « الوطنيين » ، معارضي الدستور ، تذكر الضغوط التي مارسوها في انتخابات ١٩٤٧ . كما ذكّروا بالاحتفالات الشاملة الـتي أقامها المواطنون يوم أن اطاح الزعيم بنظامهم البالي على حين وهبوا حق الحداد لذلك ولزوال المنافع التي كانوا يجنونها من حكم القوتلي .

ولعل مراوغات كثيرة من زعماء الكتلة وتقلباتهم لا يمكن تصويرها بأفضل من سرعة تغيير المذاهب التي يتحلى بهـا صبري العسلي ، أحد زعماء الحزب الوطني، والذي اشترك في لجنة شكلها حسني الزعيم لوضع مشروع دستور جديد وقد زعم آنئذ أن العسلي تلقى ألف ليرة سورية لقاء خدماته (١٥) .

ان مؤيدي الدستور رصّوا قواهم ليستطيعوا الافلاح في قلب الجمعية التأسيسية الى مجلس نواب ، وهذا التكتل الذي بلـغ عدد أعضائه الأربعين أصبح اسمه الكتلة الجمهورية الحرة ويترعمها عبد الباقي نظام الدين . ومع نهاية الصيف ضمت الكتلة ممثلين عن حزب الشعب والجبهة الاشتراكية الاسلامية والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب اكرم الحوراني العربي الاشتراكي وعدداً من المستقلين. وهذا الحشد المتنافر كان لا يجمعه ، على أية حال ، اكثر من الرغبة في البقاء في المنصب النيابي ، وفي أواسط تشرين الأول ، ١٩٥٠ ، بدأ يتحلـّل ، وهكذا وفي أواخر هذا الشهر ذاته جوبه الشعبيون في المجلس ، ويقودهم الدكتور ناظم القدسي، بمعارضة الاشتراكيين العرب الذين يترعمهم الحوراني وكتلة من المستقلين والجبهة الاشتراكية الاسلامية وبقايا الكتلة الجمهورية .

وكانت المادة المتعلقة بالاسلام دينا للدولة اكثر المواد التي دار حولها الجدال فالمشروع نص على أن الاسلام سيعلن دينا للدولة ، وهذا مـا أثار اعتراضات

عنيفة من الاوساط المسيحية والاسلامية المتحررة ، بل ان الجدال العام حول الموضوع كان وافراً حتى قبل ان ترفع اللجنة توصياتها .

وشغلت الفكرة ألوان «الطيف» السياسي جميعها تقريباً ، ففي أقصى اليمين هنالك « الاخوان المسلمون » الذين يطنبون في أحاديثهم ، وكان موقفهم مبيناً تبياناً بارعاً في شعارهم « الاسلام دين ودولة ، قرآن وسيف ، جامع ومدرسة ، قانون واخلاق ، عدالة واخوة ، حياة وخلود [١٦] » ، وقد حاول النائب مصطفى السباعي ، أحد قادة الاخوان ، أن يربط بين مسألة دين الدولة والقومية العربية ، وأعلن « أن أية محاولة للسير بسوريه نحو العلمانية والالحاد والمادية لتشكل خطراً على حاضر العرب ومستقبلهم [١٧] » ، وفي رأي الاخوان أن لا مساومة قط على القضية . لقد آزر العلماء موقف الاخوان المسلمين وأعلنوا اراءهم في خطب الجمعه ، وكانت الخطب حول هذه القضية بالغة العنف والحدة ، كما جرى في عام ١٩٤٧ ، حتى أن المفتي العام طالب الحكومه بتنظيم الوعظ والارشاد في المساجد [١٨] ، فنفذت السلطات الآن القانون واعتقلت عدداً من الشيوخ في المسجد الاموي [١٩] ، وقد لجأ أكثر الشيوخ عناداً واصراراً إلى توزيع منشورات بعد صلاة الجمعه .

وفي الطرف الآخر من القضية وقف الحزب السوري القومي الاجتماعي والذي كان ، بعد الشيوعيين ، اكثر الخصوم عنفاً لدين الدولة الاسلام ، وقد دافع الحزب عن فصل الدين عن الدولة فصلاً تاماً ، وجاء في بيانه من قول أنطون سعاده نفسه « ان فكرة تعلق المؤسسات الدينية بالسلطة الزمنية لا تتفق ومفهوم القومية عموماً والقومية السورية بصوره خاصه [٢٠] » .

وانضم عفلق وحزبه البعث إلى المدافعين عن دولة علمانية ، وعفلق وهو مسيحي وماركسي لا يستطيع تأييد أية فكرة أخرى . وكان موقف حزب

الشعب من قضية الدين والدولة مبهما بعض الشيء ، فبينما دافع الحزب عن الاصلاح بواسطة « القوانين العصرية والتقدمية » أراد أن يؤخذ التراث العربي في الحسبان [٢١]، وقد أحجم على أية حال بعض قادته ولاسيما القدسي عن التصويت على المسألة في لجنة وضع الدستور .

والى جانب الاحزاب وجماعة الاخوان المسلمين أدلى عديد من الفئات والافراد بآراء في الموضوع ، ولعل اهم من فعل ذلك الطوائف الدينية المسيحية المختلفة ، وقد بدأت طوائف الكاثوليك اثارة القضية ، فقابل وفد منها برئسه مطران الروم الكاثوليك خالد العظم ، رئيس مجلس الوزراء ، في أوائل شباط ، واعترض الوفد على تضمين الدستور المقترح أية اشارة الى دين الدولة ، ولخص المطران حريكة بوضوح موقف المسيحيين : « ان دين الدولة هو الإسلام، سواء أنص الدستور على ذلك ام لا ، لا سيا أن سورية قد ورثت التشريع الإسلامي للامبراطورية العثمانية [٢٢] » .

وأضاف المطران حريكة ومع ذلك فاضافة مادة تتعلق بالدين إلى الدستور ستحط من سمعة البلاد . وقد عارض فارس الخوري ، وهو بروتستانتي ، أي ذكر للدين .. وقال « ان الدين لله أما الوطن فللجميع [٢٣] » ، وأخيراً عقد مؤتمر ديني مسيحي في دمشق يوم العشرين من تموز ، وقد مثل هذا المجمع الطوائف المسيحية جميعها وقدّم مذكرة الى الحكومة طالبت أن لا يتضمن الدستور الجديد أي ذكر لدين خاص للدولة .

وبلغت العواطف المثارة حول الموضوع حداً دعا الحكومة يوم الثاني والعشرين من نيسان الى اصدار حظر على المناقشات العامة أو توزيع كراسات ونشرات حول الموضوع الى حين تنظر الجمعية التأسيسية في مشروع الدستور . وقد صدر هذا الحظر بعد قليل من تصويت لجنة وضع الدستور على دين الدولة

بأكثرية ١٤ إلى ٨، ورغم هذا الحظر نظم الاخوان المسلمون مظاهرات بالسيارات اجتازت أحيـــاء المسيحيين في دمشق وحلب ، ولم تبذل الحكومة أية محاولة لايقاف نشاطات كهذه .

وفي الثاني والعشرين من تموز عرض مشروع الدستور على الجمعية التأسيسية للنظر فيه واقراره ، ومن الهام ملاحظة أن ربع عدد النواب (٣٢ نائباً) تغيبوا عن هذه الجلسة الهامة ، فالمسؤوليات النيابية لم تكن قط لتثقل كواهل سياسيين سوريين كثيرين . وقـــد افتتحت المناقشة فوراً بمسألة دين الدولة ، فأتى مؤيدو ذلك بحجج من العصر الجاهلي الذي سبق الاسلام ، على حين صور معارضو أي ذكر لدين الدولة الامر عودة الى العصور الوسطى ، وأيد حزب الشعب ، ويمثله عبد الوهاب حومد ، مشروع دستور معدّل لا يأتي على ذكر لهذه المسألة [٢٤] .

وبعد نقاش استمر اسبوعاً تم التوصل إلى تسوية تبقي على الصيغة الواردة في دستور عام ١٩٣٠ ، وتنص هذه على « دين رئيس الجمهورية الإسلام [٢٥] »، ثم أضيفت، لتلطيف الرأي العام المسلم المحافظ ، في المادة الثالثة عبارة تذكر أن « الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع [٢٦] » ، وفي المادة نفسها أعلن أن الاحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونـة ومرعية ، وتضمنت مقدمة الدستور كمنحة أخرى للاحاسيس الاسلامية المحافظة ، ما نصه : « ولما كانت غالبية الشعب تدين بالاسلام فـــإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومثله العليا [٢٧] » .

ان الموافقة على ما تبقى من مواد الدستور ، بعد ان سويت المسألة الدينية الحساسة ، باتت أمراً سهلاً نسبيـاً ، والمشروع لم يخلص من النقد لأن بعض النواب اتهم أن شكل الدستور قاس كلياً واعتمد على تفصيلات القانون اكثر

من اعتماده على المبادىء ، وهذا النقد أحسن توجيهه ، فدستور يتألف من ١٦٦ مادة لدستور مربك يصعب الاخذ به وهو عرضة للتأويلات القاسية .

وفقرة أخرى من مشروع الدستور ، هي المادة ٢٩ (٢٢ في النص النهائي) ، قـــادت الى نقاش طويل ، وهذه المادة تتعرض لموضوع ملكية الأرض . وقد جاء في المادة كما أقرت « يعين بقانون حدا أعلى لحيازة الاراضي تصرفاً أو استثماراً بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي » ، فقد رغب نصف عدد أعضاء الجمعية التأسيسية في أن يكون للقانون مفعول رجعي رغم أن نقاشاً قليلاً دار حول مفهوم سيطرة الدولة على هذه النواحي ، وهذه الرغبة أثارت جدلاً حامياً استمر ساعات أربعا ، فأكرم الحوراني مدافعاً عن صفة « المفعول الرجعي » للقانون خرج عن الموضوع حين قال : « علينـــا الا نتجاهل حقيقة وجود عدو ، هو اسرائيل ، على حدودنا ، عدو تبنّى أحدث الاساليب في القرن العشرين لاستغـلال الأرض [٢٨] » وحاج آخرون ، مع تحبيذهم لتحديد ملكية الاراضي ، أن الزمن والموت والضرائب ستحل المشكلة ، واقترح رزق الله انطاكي ، وهو شعبي من حلب ، أن تحل المشكلة بفرض ضرائب تركات على الاراضي ، كما قـــال فيضي الاتاسي بترك المسألة للزمن وهو كفيل باستئصال الاقطاع تدريجياً ، وقد هزم اقتراح « المفعول الرجعي » باغلبية ضئيلة هي ٤٥ مقابل ٤٣ .

وفي غضون مناقشات مواد الدستور طرح دون نجاح موضوع دور الجيش في سورية . ان حسني البرازي ، وهو نائب مستقل عن حماه ، سرعان ما علـّق بعد بدء مناقشة الدستور أنه يحس ، رغم عدم وجود شيء في نفسه على الجيش وان بعض قادته من اقاربه ، بوجوب احترام الحريات واخلاء سجون دمشق من نزلائها ، وحضّ الحكومة الموقتة على ممارسة سلطاتها وصلاحياتها أو – لتستقل وتدع العسكريين يحكمون ، وهذا ما أثار سخط الشعبيين وأنصـار الحوراني

الذين غادروا القاعة ولم يعودوا الا حين انتهى البرازي من كلمته . واتهم منير العجلاني ، وهو مثير للمتاعب آخر ، أن الجيش يدير شؤون وزارة الداخلية والشرطة والدرك وقوى مقاومة التهريب كما ذكر أنه يبعث بمخبرين ليلاحقوا النواب في رحلاتهم الخارجية ثم اقترح ان يتضمن الدستور مادة تضع الجيش في « مكانه الصحيح » وتقصره على مهمته الاصلية وهي المهمة العسكرية . ان هذه الحملة على نفوذ العسكريين الخفي اوقفها سريعاً الدكتور ناظم القدسي المرتبك والذي ادعى ان وزير الداخلية يسيطر فعلاً على الشرطة ، وكانت هذه المحاولة الجدية الأخيرة التي جرت في مجلس النواب للحد من سيطرة الجيش ونفوذه قبل ان يوضع هذا الأمر الدقيق جانباً .

وفي الخامس من أيلول أقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد بغالبية ١٠٥ نواب مقابل ستة ، وانتخب هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية السورية .

تحليل دستور ١٩٥٠

ان دستور ١٩٥٠ لم يوجد تغييرات جذرية في شكل الحكومة السورية أو بنيتها التي قامت حسب دستور ١٩٣٠ ، والجديد الذي وجد يكمن في روح الوثيقة نفسها . ان قدراً كبيراً من التأكيد وضع على حقوق المواطن السوري ، فالمقدمة شددت على حق الفرد في العدالة والحرية الشخصية ، « لان الحريات العامة هي أسمى ما تتمثل فيه معاني الشخصية والكرامة والانسانية » ، كما أعلنت أن الاخاء والوعي الاجتماعي أساسين لبناء الوطن ، وفي الخط نفسه

ذكر أن الدستور قد وضع « لتحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف باقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الإجتماعية ويحمي العامل والفلاح ، ويؤمن الضعيف والخائف ، ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن » ، واحتراماً للامنية العامة في الوحدة العربية أعلنت سورية جزءاً من الأمة العربية .

وكان التحوّل الكبير ، الذي يتطابق والمقدمة ، عـن الدستور السابق ادخال قائمة مفصلة مطولة من الحقوق ضمت احدى وعشرين مـادة ، ومن بين الحقوق المحددة للمواطن السوري الضمانات المدنية أمثال التوقيف الاحتيـاطي وافتراض البراءة وصيانة المساكن وكفالة حرية الرأي والصحـافة والاقامة والاجتماع واللجوء ، كما ضمت قائمة الحقوق ضمانات اقتصادية واجتماعية ، فالمادة الحادية والعشرون يمكن نعتها بالثورية لانها حددت الملكية حسب طبيعتها بعامة وخاصة [٢٩] واشترطت ، رغم كفالتها الملكية الخاصة ، أن الدوله تعين كيفية حيازة الملكيات الخاصة والتصرف بهـا بحيث تؤدي « وظيفتها الاجتماعية » ، وارتأت المادة الثانية والعشرين سن تشريـع خاص يؤدي إلى تحقيق استثمار الأرض بصورة صالحة وعودة ملكية الأراضي المهملة إلى الدولة وتعيين « الحد الاعلى لحيازة الأراضي بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين . »

وأبانت المادة السادسة والعشرون أن « العمل حق لجميع المواطنين وواجب يمليه الشرف » وان الدولة ستوفره للمواطنين . والاشمل من ذلك بيان « لكل مواطن حق في أن تكفله الدولة وتكفل أسرته في حالات الطوارىء والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة » ، كما أعلن ان التربية والتعليم حق لكل مواطن والتعليم مجـاني والزامي وموحد البرامج ، ثم ان تعليم الدين يكون الزاميـاً في المدارس الابتدائية والثانوية . وهنالك مواد مفصلة اخرى

تتعلق بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتقسيمات الادارية والشؤون المالية والاقتصادية وتعديل الدستور .

والقسم الفريد من هذه الوثيقة هو المكرّس للاحكام الانتقالية التي ستبطل بعد فترة معينة وحين تحقيقها ، ومن هذه الاحكام القضاء على الامية في البلاد خلال عشر سنوات وتحضير البدو تدريجياً .

ومع أن بنية الحكومة أصابها تغيير طفيف ، الا أن صلاحية السلطة التشريعية وقوتها عززتا على حساب رئيس الجمهورية [٣٠] ، وبات عليه الآن توقيع التشريعات خلال ثلاثة أيام أو احالتها إلى محكمة عليا نص الدستور على تشكيلها . ان رد السلطة الى مجلس النواب قد فرضتها مخاوفه من أن سلطة تنفيذية قوية تستطيع الحكم بواسطة هيمنتها على الهيئة التشريعية والفعاليات المدنية .

ان تفاصيل التعديل الدقيقة وصعوباته ، والواردة في دستور عام ١٩٥٠ ، لتعكس مخاوف واضعيه من امكان اغتصاب السلطة التنفيذية ، بالتواطؤ مع مصالح استغلالية خاصة ، سلطات الدولة لصالحها (السلطة التنفيذية) ، والتفصيل الدقيق في الدستور ، كما بيّن مجيد خدوري ، قد يستدعي تعديلات مكررة [٣١] ، الا أن اجراء التعديل جد صعب ويصل الى حد التثبيط . وبكلمات اخرى ان انعدام الوسائل الشرعية للتطور السلمي يكون حافزاً للجوء إلى القوة كحل عملي وحيد .

وعبارات الرفاه العديدة كانت على صعيد الاهداف والتمنيات اكثر منها في حيّز الضمانات ، والحكمة الكامنة وراء هذه التضمينات كانت محاولة ارضاء مطاليب الشعب في العدالة الاجتماعية ولتستبق القلاقل التي قد يثيرها المثقفون

والشيوعيون . ان زعماء البلاد يستطيعون الاشارة إلى هذه العبارات في الدستور كدليل على حسن نياتهم مع أن المواد كانت وعود حملات انتخابية (٣٢) .

ويمثل حالة السياسة السورية في هذه الفترة البيان الذي صدر عن الحزب الوطني والحزب التعاوني الاشتراكي ، وزعيمه فيصل العسلي ، بعدم التقيد بالدستور الجديد (٣٣) .

مجلس عام ١٩٥٠

قبل أن تنتهي الجمعية التأسيسية من أعمالها بوقت طويل ثارت مسألة تحويلها إلى مجلس نواب ، وكما كان متوقعاً أيدت احزاب الجمعية وأعضاؤها استمرارها كمجلس نواب على حين طالب الذين قاطعوا الانتخابات أو سقطوا فيها باجراء انتخابات جديدة .

ان معارضي التحويل ، أو ربما الاصح تغيير الشكل ، قالوا ان الناخبين دعوا لانتخاب جمعية تأسيسية لا مجلس نواب ، كما ادّعوا أن الجمعية التأسيسية لن تمثل الشعب لان احزابا وفئات معينة قاطعت الانتخابات ، لذلك فمجلس نواب جديد سيمثل المواطنين جميعهم .

وكان « الوطنيون » اكثر خصوم استمرار الجمعية التأسيسية كمجلس نواب

عنفاً ، أما الخصمان الآخران فكانا الحزب التعاوني الاشتراكي والكتلة الجمهورية ، وقد اتحدت هذه الفئات الثلاث في الجبهة الوطنية المتحدة . وقال الرئيس الاتاسي ، رغم ان اتخاذ قرار متروك للجمعية نفسها ، « سيكون اكثر منطقيا لو أن الجمعية اعتبرت مهمتها منتهية بانتهاء وضع الدستور ، لانها انتخبت لهذه الغاية (٣٤) » ، كما رأى أن انتخابات جديدة ستساعد الاحزاب التي لم تشترك في انتخابات الجمعية التأسيسية على طرح وجهات نظرها على الشعب الذي قد يرفضها او يقبل بها .

وفي أوائل آب بدأت مباحثات لمحاولة التوصل إلى نوع من التسوية ، وكان هنالك تدبير واحد محتمل هو أن تنقلب الجمعية التأسيسية إلى مجلس نواب يبقى فترة محددة لا تزيد عن عام ، وخلال هذه الفترة تدير البلاد حكومة ائتلافية تمثل العدد الاكبر من الأحزاب والفئات لتمهدها إلى الأحوال الدستورية الطبيعية .

لقد بدأت انتقادات تحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نواب منذ ايلول ١٩٤٩ وقبل أن تجري الانتخابات ، وردّ عليها أنصار التحول ، فقالوا ان الحكومة الموقتة ، قد أرغمت على تسلم السلطتين الدستورية والتشريعية إلى أن تعود الحياة الدستورية ، ولما كان قانون الانتخابات لا يربط الجمعية أو يقيدها بنمط خاص من العمل فالجمعية تمثل الشعب تمثيلا صالحاً . ان الجمعية التأسيسية سيكون لها مطلق الحق في التصرف حسب قناعاتها في فترة اعادة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وادعى أخيراً أن لا فرق حقاً بين مجلس نواب يقوم بعد اصدار الدستور ومجلس نواب يخلف الجمعية التأسيسية .

وكان أكرم الحوراني قد حذر الجمهور نيابة عن الدولة ، أن الجمعية بعد انتهائها من وضع الدستور قد تتحول ، اذا قررت ذلك ، إلى مجلس للنواب ،

وذكر أن على الناخبين ادراك ذلك وأخذ ذلك بعين الاعتبار حين ينتخبون ــ المرشحين [٣٥] . وقد أضاف ان بعض السلطات ترى أن المرشح الذي ينتخب لوضع دستور البلاد يتمتع في حد ذاته بتفويض الشعب المطلق لذلك فهو مدعو ليضع في مواد الدستور مادة ذات مفعول موقت كتلك الـــتي تجيز للجمعية الاستمرار كمجلس النواب . ان هذه المدرسة الفكرية مثلها الفائزون بمقاعد الجمعية التأسيسية .

وفي الخامس من ايلول ١٩٥٠ ، وبعد اقرار الدستور طرح مشروع قانون بقلب الجمعية إلى مجلس نواب جديد ، فعارض الحوراني المشروع مدعياً الان ان مهمة الجمعية يجب ان تنتهي بعملية الاقرار ، فأشير سريعاً ان الحوراني أيد قبيل انتخابات الجمعية قلبهـــا إلى مجلس نواب ، وعبر مصطفى السباعي عن دهشته وذكر أن الحوراني قـــد مضى آنئذ إلى حد أن تبدأ مدة المجلس فور الموافقة على الدستور لا من يوم اجتماع الجمعية للمرة الأولى [٣٦] .

وقد ادعى الحوراني أنه اوضح آنئذ أن على الجمعية اختيار أحد بديلين ، اما شعورها بالثقة أن الأمة تساندها وأنها تمثل الشعب فتتم نتيجة لذلك مدتها الجديدة واما أن تشعر أن الشعب لا يساندها فتدعو نتيجة لذلك إلى اجراء انتخابات جديدة ، ثم أعلن حين انتهى من دفاعه استقالته من الجمعية ، فرفض حزبه ... الحزب الإشتراكي العربي ... هذا التصرف ، وعاد الحوراني إلى الجمعية ليصوت معارضا مشروع تحويلها إلى مجلس نواب .

وزارات القدسي

١٩٥٠ ــ ١٩٥١

قدمت وزارة القدسي استقالتهـــا فور اقرار الدستور الجديد ، ولكن الرئيس الاتاسي طلب منه تشكيل وزارة جديدة . بدأ القدسي يجتمع على

انفراد بممثلي الكتل المختلفة – حزب البعث والاشتراكيين الاسلاميين والكتلة الجمهورية ، وقد وافق الاشتراكيون الاسلاميون ، رغم انهم رفضوا الاشتراك في الوزارة المقترحة ، على تأييد أية وزارة شعبية في مجلس النواب ، كما قبلت الكتلة الجمهورية والحزب السوري القومي الاجتماعي بتأييد أية وزارة يشكلها القدسي .

لقد تأخر تشكيل وزارة جديدة لمحاولة القدسي تشكيل وزارة ائتلافية ، وحين بات واضحاً أن الفئات النيابية المختلفة لن تدفن خلافاتها لصالح الاستقرار شكل القدسي وزارته من « الشعبيين » والمستقلين ، وظل الزعيم فوزي سلو يمثل الجيش كوزير للدفاع .

ان بيان القدسي الوزاري الذي قدمه إلى البرلمان يوم الثامن من أيلول ، ١٩٥٠ ، تضمن قليل جديد وتميّز بقلة الوعود السخية ، وهذا يشذ عن البيانات الوزاريه المسرفة الوعود[٣٧] . وقد انتقدت الصحف المعارضة فوراً رئيس الوزراء لعدم اشارته إلى فلسطين ووجهت ملاحظات لاذعة لهذا السهو .

وهاجم الحزب السوري القومي الاجتماعي والكتلة الجمهورية الوزارة الجديدة فوراً على رغم تعهداتها السابقة بالتأييد ، فحمل مصطفى السباعي وهو اشتراكي اسلامي على الحكومة الجديدة لضعفها وعلى القدسي شخصياً لافتقاره إلى سياسة محددة تجاه فلسطين . ثم تلاه عصام المحايري ، عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي ، فأحجم عن تأييد الوزارة لانها مؤلفة من ممثلي الاعتبارات الشخصية والعائلية والاقليمية لا من ممثلي الحاجات الوطنية ، وقد دافع القدسي عن وزارته وبيانه بإيضاح أن خلو بيانه من العبارات القوية علامة قوة لا ضعف ، ثم أكد على حاجات البلاد التعليمية ذاكراً ان ما يلزم – لتخفيف حدة المشكلات الادبية للبلاد وتلطيفها هو اكثر من الوعظ ، وزيادة التعليم أحد

الحلول لها ، ثم اعتذر عن عدم ذكر فلسطين بصورة خاصة ولكنه قال انها كانت في ذهنه حين تحدث عن السياسة الخارجية .

ولم يبلغ عدد النواب الحضور لسماع البيان الوزاري والتصويت على الثقة بالحكومة الجديدة ثلثي أعضاء المجلس ، فقد حضر اثنان وسبعون من أصل مائة وأربعة عشر ، وكثيرون من النواب الثلاثين الذين لم يحضروا الجلسة تغيبوا عامدين (٣٨) ، وهم من الكتلة الجمهورية التي عقدت اجتماعاً يتزامن وهذه الجلسة خارج مبنى المجلس وظلت فيه حتى انتهاء اجتماع مجلس النواب . لقد استهدفت هذه المناورة أمرين : الأول الابقاء على أعضاء الكتلة مجتمعين خشية أن يغير بعضهم رأيه ويحضروا جلسة مجلس النواب ، والثاني خلق انطباع ان النواب الغائبين جميعهم يقاطعون الجلسة النيابية . ان السبب الظاهري للمقاطعة هو أن الحكومة لم تتفاوض مع الكتلة او تتقرب اليها بخصوص التصويت المقبل على الثقة ، وقد اعتبرت لا مبالاة الحكومة هذه طعنة لكبرياء الكتلة وعزتها فغدا هدفها المطلق الاطاحة بحكومة القدسي وهذا ما سانده الشيشكلي الذي كان يعمل آنئذ وأكرم الحوراني وعبد الباقي نظام الدين . ومع أن العدد الكبير من الغائبين عن الجلسة ربما لا يعني معارضة الدستور والحكومة الجديدين الا أنه يصوّر حقاً تصويراً جلياً مرض مجلس النواب السوري ، فبدء حكومة عملها وافتتاح مجلس نواب بغياب ثلث اعضائه نذيرا شوءم على مستقبل تلك الهيئة التشريعية التي وجدت في آب .

ما كادت وزارة القدسي أن تنال الثقة حتى اشتبك مجلسا النواب والوزراء في صراع على السلطه مع العسكريين ، وفي السابع والعشرين من ايلول ، ١٩٥٠ اعتقلت الشرطة العسكرية النائب منير العجلاني وسجنته بتهمة التآمر مع الملك عبدالله ، ملك الاردن ، لتنفيذ مشروع سوريه الكبرى ، وقد فسر هذا أنه

مؤامرة على الدولة تنظر فيهـــا محكمة عسكرية حسب المادة ٥٠ من قانون العقوبات العسكري . ان اعتقال العجلاني لهي خطوة الشيشكلي الاول لاخراج الشعبيين من الحكم .

وحين اجتمع مجلس النواب في الأول من تشرين الأول تلي في الجلسة كتاب من منير العجلاني طلب فيه تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في اعتقاله والتهم الموجهة اليه ، وأدى هـذا الطلب إلى مناقشة مطوّلة لشرعية اعتقال العجلاني وتوقيفه ، فادعى النائب حسني البرازي أن هـــذا الاعتقال جزء من مؤامرة أعدها المكتب الثاني (استخبارات الجيش) ويشكل خرقاً للمادتين ٤٣ و ٤٥ من الدستور . وقد نصت الأولى منهما على أن المجلس يعتبر في حالة انعقاد دائم ، على حين نصت الثانية (المادة ٤٥) على أن النواب يتمتعون بالحصانة خلال مدة اجتمـــاع المجلس ، وذكر القدسي ، رئيس مجلس الوزراء ، أن العسكريين لم ينتهكوا الدستور أو يخرقوه والسلطات العسكرية اعتقلت العجلاني في ظروف لا تشملها الحصانة النيابية . وعلى أية حال شكلت هذه اللجنة فوراً .

وقبل أن يستفيق المجلس من صدمة اعتقال العجلاني، اعتقل احمد الشراباتي وهو وزير دفاع سابق،وعشرون آخرون لتآمرهم على الدولة والتخطيط لاغتيال العقيد أديب الشيشكلي ، ثم اعتقل الدكتور أمين رويحه والنائب جـلال السيد بالتهمة ذاتهـــا . يضاف إلى ذلك ان المدعى عليهم اتهموا باغتيال الكولونيل ستيرلنـغ ، مراسل صحيفة التايمز اللندنية في دمشق ، والقاء قنابل على كنيس يهودي في دمشق ونسف مكاتب وكالة غوث اللاجئين ومفوضية الولايات المتحدة واتهم أمين رويحه بمحاولة اغتيال الملك عبدالله وتسلّم اموال من دولة اجنبية ، قيل انها العربيه السعوديه .

كان لهاتين المؤامرتين وقع سياسي قوي في داخل سورية وخارجها، فالمحاكمات

صدرت عن مشكلة أساسية في الشؤون السياسية العربية وهي : هل ، وإلى أي حد ، يجب أن تتحد سورية مع احدى المملكتين الهاشميتين أو مع كلتيهما . وقد اتهم أمين رويحه بالتآمر مع العربية السعودية لاغتيال الملك عبدالله على حين اتهم العجلاني بالتآمر مع الاردن (٣٩) . وإلى جانب هذه القضايا الاساسية هنالك عوامل أخرى تزيد الموقف تعقيداً وارباكاً وهي الخصومات القائمة داخل صفوف الجيش والمطامح السياسية للمشتركين فيها .

ان أجل المحاكمتين كلتيهما طال فامتدتا حتى اوائل ١٩٥١ حين برىء المدعى عليهم الرئيسيون بينما صدرت على صغار المتهمين احكام قاسية . ان المدعي في قضية الشرابائي — رويحه هو في الحقيقة الشيشكلي نفسه ولكن ما يثير الدهشة أن المدعى عليهم في هذه القضية أفلتوا من العقاب . أما محاكمة العجلاني فكانت فشلا ذريعاً ، فعملاء المكتب الثاني الذين شهدوا لصالح المدعي انكروا في محكمة علنية شهاداتهم ، وفي محاكمة امين رويحه حاول أكرم الحوراني صراحة عرقلة الدفاع ، وكانت المحاكمات صراعاً ، بأشكال مختلفة ، بين العسكريين والحكم الجمهوري ، وقد كتب منير الريس رئيس تحرير بردى ، متنبئاً إلى حد ما ، رسالة إلى الشيشكلي نيابة عن المتهمين (الذين كانوا اصدقاء الشيشكلي) جاء فيها : « أنت قوي لأن اصدقاءك أقوياء ، وذات يوم حين يضعفون ستصبح أنت نفسك ضعيفاً (٤٠) » .

وفي أواسط تشرين الأول اهتز الاستقرار الوزاري باستقالة حسن الحكيم .. وزير الدولة ، لاستيائه من أعمال الوزارة وسياساتها ، واتهم الحكيم ان منهاجه لاصلاح النظام الاداري لم يؤخذ به وقد أخفقت محاولات القدسي جميعها لاقناع الحكيم باعادة النظر في استقالته .

وفي النصف الثاني من تشرين الثاني وأوائل كانون الأول قام القدسي ،

يرافقه وزير الدفاع الزعيم فوزي سلو ، بزيارة عدد من العواصم العربية واجتمع بعدد من الزعماء السياسيين في محاولة لتقوية العالم العربي ولتطمين الدول العربية الاخرى بالتضامن السوري والسياسة العربية. وقد دفع إلى هذه الزيارة اكتشاف دسائس الهاشميين وخصومهم والذي نجم عنه اعتقال العجلاني والشراباتي ، فالقدسي رأى أن هذه الدسائس يمكن ايقافها بمحادثات مباشرة مع زعماء الدول المعنية [٤١] ، كما كشف في هذه الرحلة مشروعه للوحدة العربية . ان هذا المشروع لم يكن متكاملا ولكن يستهدف الوحدة اما بشكل كونفدرالي أو فدرالي أو تحالف أو أي شكل سياسي آخر يوحد العرب خطوة فخطوة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً [٤٢] ، وقد عرض هذا المشروع على اللجنة السياسية التابعة للجامعة حيث قوبل بجفاف ثم مات . ان مذكرة القدسي إلى الزعماء العرب سلمت بعد تعهدات بابقائها سرية ولكن بنودها سرعان ما أفشيت ومن المحتمل أن يكون هذا قد تم بتحريض من مصر حتى تشجب المذكرة علنا قبل أن تنظر الجامعة العربية رسمياً فيها ، فالجامعة لا تريد أي مشروع أو خطوات عمليـة نحو الوحدة العربية الحقيقية ، فما تريده مجرد ترديد العواطف الوحدوية .

وما دفع القدسي أيضاً للقيام برحلته في هذا الوقت عينه المذكرة المشتركة التي قدمتها الدول الغربية الكبرى مجتمعة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) طالبة فيها من الدول العربية الانضمام إلى الكتلة الغربية وقبول القروض والمعونات الفنية والحد من الشيوعية في المنطقة [٤٣]، كما كان هنالك اقتراحات تؤدي إلى تسوية مشكلة اللاجئين العرب .

ان اقتراحات القدسي قوبلت بترحاب مختلط في سورية ، فطلاب حلب نظموا مظاهرات سلمية أيدوا فيها موقف القدسي ، وكما كان متوقعاً ساند

حزب الشعب قائده ، بينما ادعت الكتلة الاشتراكية الإسلامية أن المشروع يصعب تحقيقه وأنه طرح بطريقة خاطئة ، وما يدعو إلى الغرابة أن أكرم الحوراني ساند المشروع وكان نقده الوحيد أن القدسي لم يطرح المشروع بصورة قوية جداً .

وبرزت يد العسكريين ثانية حين نوقشت موازنة وزارة الدفاع في مجلس النواب، فلجنة الموازنة في المجلس طالبت بتخصيص أربعة ملايين دولار اضافية ولكن سرعان ما اكتشفت أن مشروع القانون المتعلق بهذا المبلغ لم يعرض على لجنة الدفاع الوطني ، وهذا ما يجب أن يقع ، ولم يستطع القدسي ان يجيب عن سبب ذلك فطالب لجنة الدفاع الوطني بدراسة الموضوع سريعاً وتأجلت الجلسة خمس عشرة دقيقة ، وبعد هذه الفترة القصيرة تلت لجنة الموازنة تقريرها موافقة على مشروع القانون الذي أقر بمعارضة نائبين هما مصطفى السباعي وحسني البرازي . وقد قال الأول ، طاعناً ، أن رئيس مجلس الوزراء عاجز عن توضيح الوجوه التي ستستخدم فيها هذه الزيادة وأضاف ان الحكومة يجب أن تكون سلطة مباشرة على رقابة النفقات ، وأعلن البرازي أنه ، والجيش يتدخل في الشؤون السياسية والقضايا الداخلية للبلاد ، يفضل الحكم العسكري المباشر واختتم حديثه قائلاً : « ان قانون الغابة هو السائد حالياً في البلاد [٤٤] » ان اكرم الحوراني، كبير مؤيدي الشيشكلي في المجلس ، اتهم البرازي فوراً بالعميل وبترداد « الدعاية الصهيونية » ، ودعا الرئيس القدسي حسني البرازي « بالخائن والعميل للأجنبي » ، وهكذا وفي المناسبات النادرة حين كان الصوت يرفع بمعارضة تدخل الجيش كان السياسيون أنفسهم الذين يسيرهم الجيش تنقصهم الشجاعة لتأييد زميل شجاع . لقد اصبح مجلس النواب دمية متحركة تمسك خيوطها قيادة الجيش .

ويبدو أن حملة البرازي تركت بعض الاثر على القوى المستترة حتى ان قيادة

الشرطة العسكرية طلبت منذ العاشر من كانون الثاني ، ١٩٥١ ، من جميع أفرادها التقيد بواجباتهم والابتعاد عن التدخل في المسائل المتعلقة بالسلطات المدنية [٤٥] ، ومن ناحية أخرى بدأ قسم من الصحف ، منذ أواسط شباط ، يدافع عن تدخل الجيش في القضايا الداخلية بل ويصر عليه ، وقد علقت احدى الصحف في مقال افتتاحي بما يلي :

« يعتقد بعض الساسة أن الجيش يجب ألا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، ولكن هؤلاء يتناسون أن الجيش جزء من الشعب . ان الشعب لا ينبغي له أن يتدخل في الشؤون الخارجية للبلاد فحسب بل في شؤونها الداخلية أيضاً ، وتعاون الجيش والسلطة التنفيذية يسهم في ادراك الشعب ان الجيش ينتمي اليه [٤٦] » .

وقد بلغ تدخل الجيش من وراء الستار الذروة في العاشر من آذار حين استقالت وزارة القدسي اثر طلبات ، لم يكشف النقاب عنها ، تقدم بها قادة الجيش وتتعلق بمشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط : ان سلسلة الاحداث بدأت باجتماع مجلس الوزراء يوم الثامن من آذار تلته زيارة قام بها القدسي إلى قيادة الجيش حيث اجتمع بالشيشكلي، وفي اليوم التالي عقد اجتماع وزاري آخر وصوت على تقديم استقالة الوزارة إلى الرئيس الاتاسي ، وذلك المساء استدعى الاتاسي الوزراء ورئيس مجلس النواب لعقد اجتماع في مكتبه حيث أصر الرئيس ، دون جدوى ، على أن يسحب القدسي استقالته .

وعقب استقالة القدسي وقع عدد من الاحداث المتناقضة ، فوزير الداخلية ، رشاد برمدا ، عقد اجتماعاً مغلقاً مع الشيشكلي ، معاون رئيس الاركان العامة أعلن الزعيم الشيشكلي إثره أن « الجيش لن يتدخل في السياسة [٤٧] » ، وفي غضون ذلك وبينما وزيرا الزراعة والاقتصاد الوطني يزوران « المكتب الثاني »

كان رئيس الاركان العامة ، الزعيم أنور بنود ، مختلياً بالقدسي . وبعد أيام قليلة استقبـــل الرئيس الاتاسي أنور بنود وفوزي سلو وأديب الشيشكلي لمناقشة الازمة الوزارية، وكان النواب في غضون هذه المحادثات يزورون مقر الشيشكلي ونادي الضباط في دمشق ، وهكذا بات واضحاً أن الأزمة لم تكن برلمانية بل أزمة ذات طبيعة دستورية ، وقد عرض عبد اللطيف السياهي ، النائب الشعبي ، وجهة نظر حزب الشعب حين اعلن أن « في البلاد سلطات متعددة ويشترط الدستور أن تحصر كل سلطة نفسها ضمن دائرتها. ولكننا رأينا سلطات تتدخل في أعمال السلطات الاخرى (٤٨) » .

ان الكتلة الجمهورية رشحت أكرم الحوراني — الناطق باسم الجيش — ليشكل وزارة جديدة ولكنه رفض ذلك ، وقد قيل أن الشعبيين اليساريين من أمثال معروف الدواليبي وعبد الوهاب حومد كانوا يرغبون في تأييد وزارة الحوراني المقترحة ، على حين عارض الشعبيون المناهضون للجيش ، ويقودهم أحمد قنبر ، أية وزارة ائتلافية مع الحوراني ، وكان الشعبيون آنئذ يعتمدون على دعم جماعة الاخوان المسلمين المعادية للجيش في دمشق حيث الشعبيون ضعاف ، لذلك لم يكونوا ليستطيعوا مساندة أية وزارة يرضى الجيش عنهـــا دون خسارتهم دعم جماعة الاخوان. ان الشيشكلي كان آنئذ يستخدم الحوراني كموازن « للوطنيين » وللشعبيين بصورة خـــاصة ، على رغم آراء الحوراني الاشتراكية نوعاً ما .

وبعد هذا الاخفاق عاد الشعبيون إلى الصورة فكلف القدسي ثانية بتشكيل وزارة . وفي الثالث والعشرين من آذار ، ١٩٥١ ، وبعد مشاورات مع ممثلي الكتل ومع فوزي سلو وأنور بنود وأديب الشيشكلي أعلن القدسي أنه شكل وزارة جديدة ووزع الحقائب الوزارية ، وفي الثانية من صبـــاح اليوم التالي

عقدت الوزارة اجتماعها الاول والاخير ، اذ زار الشيشكلي وسلو القدسي الذي طلب عقب هذه الزيارة مقابلة رئيس الجمهورية رافضاً أن يقدم وزارته إلى مجلس النواب ، وكان السبب الظاهري لذلك هو الخلاف على الحقائب الوزارية .

ولكن مصادر موثوقة ذكرت أن الزعيم سلو رفض الاشتراك في وزارة شعبية لان القدسي اقترح إعادة الدرك إلى سلطة وزارة الداخلية ولم يرض بأكرم الحوراني ، مرشح الجيش ، وزيراً للداخلية ، وبدون أي ممثل للجيش لا يمكن ملء منصب وزير الدفاع ولن تحوز الوزارة على الثقة ، وقد استقال احتجاجاً السيد رشدي الكيخيا ، رئيس مجلس النواب ، من منصبه .

وفي مساء الخامس والعشرين من آذار التقى ممثلو الكتل النيابية جميعها لبحث ثلاثة حلول ممكنة للازمة الوزارية : فاما الاشتراك في وزارة — يشكلها خالد العظم أو الموافقة على شعبي ليشكل الوزارة أو على غير شعبي لتشكيلها ، وبعد بحث ونقاش مطولين قرروا اختيار لجنة لتضع صيغة حل تقبلها الكتل النيابية جميعها ، وأخيراً وافقوا على أن يحاول العظم ثانية تشكيل حكومة .

خالد العظم يتولى مقاليد الامور

وأخيراً ... وفي السابع والعشرين من آذار حل خالد العظم الازمة الوزارية التي دامت ثمانية عشر يوماً بتشكيل وزارة من سبعة وزراء ، وقد مثلت فيها

الكتلة الجمهورية والحزب الاشتراكي العربي أما أعضاء الوزارة الباقون فكانوا من المستقلين ما عدا فوزي سلو المقيم الدائم في وزارة الدفاع . لقد ضاع من يد الشعبيين ، رغم أنهم الاكثرية النسبية في مجلس النواب ، زمام الحكم ، وأيد الوطنيون والجيش العظم لرغبتهم المشتركة في قصم ظهور الشعبيين ، وفازت وزارة العظم بالثقة بغالبية ٥٢ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٤٢ عن التصويت .

لو أن الشعبيين ناوأوا العظم لكانت نتيجة التصويت بالثقة معكوسة ، ولكن الاسرائيليين كانوا قد طردوا عرب البقارة المقيمين في منطقة الحولة المجردة من السلاح ثم قصفوا الاراضي السورية انتقاماً من القناصة السوريين ، وهذا الحادث ، الذي أدانه مجلس الأمن فيما بعد ، جعل الساسة السوريين يطوون مؤقتاً خلافاتهم ،وقد اعترف حزب البعث والجبهة الاشتراكية الاسلامية بعدئذ انهما صوتا لصالح العظم بسبب الوضع الدقيق فقط ، ودلل آخرون على معارضتهم بالامتناع عن التصويت [٤٩] .

وبات معروفاً تماماً أن الجيش ، رغم ادعائه العكس ، هو سبب الازمة السياسية الاخيرة . على أنه أصدر يوم السابع والعشرين من آذار بياناً ورد فيه أن الجيش لم يتخط منذ كانون الاول ١٩٥٠ واجبه العسكري الذي يفرض عليه حماية حدود البلاد وأمنها واستقلالها وحريتها ونظام حكمها الجمهوري الدستوري [٥٠] . ان المغزى يكمن في الالفاظ الاخيرة « نظام حكمها الجمهوري الدستوري » ، فحماية هذا النظام تعني في نظر الجيش الابقاء على هيمنة الجيش على الحكومة . وفي الحادي والعشرين من أيار رفع العقيد أديب الشيشكلي إلى رتبة زعيم وعين رئيساً للاركان العامة وبعث بالزعيم أنور بنود إلى المنفى ملحقاً عسكرياً في أنقرة [٥١] .

وفي أواخر ربيع عام ١٩٥١ وأوائل صيفه خاضت سورية أزمة سياسية مستمره ، فالشعبيون الذين اعتبروا وزارة العظم هيئة حاكمة غير شرعية شنوا « حرباً باردة » على العظم في داخل مجلس النواب وخارجه ، والاغرب هو موقف أكرم الحوراني الذي هاجم الحكومة على رغم حقيقة أن عضو حزبه ، الدكتور سامي طيارة ، مشترك في الوزارة .

وبلغت حدة المعارضة الشعبية الأوج في أوائل حزيران بسبب كيفية طلب مخصصات اضافية للجيش مقدارها ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار لا بسبب المخصصات نفسها ، فقد توترت الجلسة النيابية توتراً بالغاً حين أشار الزعيم ساو إلى المعارضة أنها « شائنة » (٥٢) . فحاول الشعبيون آنئذ الاطاحة بحكومة العظم وذلك بترشيح معروف الدواليبي لرئاسه مجلس النواب التي استقال الكيخيا منها ، وبعد اقتراعين هزم الدواليبي مرشح الحكومه واحتل مقعد الرئاسة ، ثم أخذ الدواليبي والقدسي يسعيان لتشكيل ائتلاف من الكتل المعارضة لزيادة اضعاف العظم ، وكانت « القشة » الاخيرة طلب الحزب الاشتراكي العربي من ممثله في الوزارة ، الدكتور سامي طياره ، أن يستقيل . وأخيراً لم يكن أمام وزارة العظم ، وقد جوبهت بالمعارضة في المجلس وباضراب الموظفين ، سوى الاستقالة فتقدمت بها يوم الحادي والثلاثين من تموز ١٩٥١ .

لقد ارجأت وزارة العظم ، لكونها حكومة أقلية ، تقديم الموازنة إلى مجلس النواب إلى أن ارغمت على ذلك في حزيران استجابة لنصوص الدستور ، وضمن تأجيل آخر حين أمسك وزير المالية عن القاء بيانه حول الموازنة ، لذلك ارجئت مناقشة الموضوع . ولكن الوقت مضى ، ولم يبق أمام الوزارة الا أن تظهر أمام المجلس وتدافع عن الموازنة أو تستقيل ، ولما رفضت وزارة —

العظم أياً من هذين البديلين طلب الرئيس الاتاسي من العظم ان يقدم استقالته ولو أن ما أعلن هو أن العظم تقدم باستقالته من تلقاء نفسه (٥٣) .

محاولة حسن الحكيم

اتجه الرئيس الاتاسي ، في السادس من آب ، إلى حسن الحكيم وهو أحد المستقلين وطلب منه تشكيل الوزارة ، وبعد مشاورات مع الزعماء السياسيين اجتمع الحكيم بالاتاسي وبالزعيم ملو ، وقد اعتبر قبول الثاني وزارة الدفاع في الوزارة المقترحة علامة موافقة الجيش رغم أن الحكيم معروف بمساندته لمشروع « سوريه الكبرى » الذي يعارضه الجيش ، ولذلك لم يعد ثمة من عقبات أمام الحكيم . وحين طرح موضوع الثقة بالوزارة الجديدة ساندت الرئيس الجديد الاحزاب والكتل جميعها ما عدا الحزب الوطني ، وهكذا أصبح لسورية ، بعد سبعة عشر يوماً من الازمات ، حكومة جديدة .

ويؤمن حسن الحكيم ان الحياد سياسة غير عملية ، فدافع عن الانحياز إلى الكتلة الغربية « لا محبة بهذه الكتلة بل لدرء الاخطار التي تتهدد بلادي (٥٤) » ، وهو يقول إذا دفع الغرب إلى الاعتماد على تركيا واسرائيل من أجل الدفاع عن الشرق الاوسط فهذان البلدان سيكافآن اقليمياً على حساب سوريه ، كما كان أيضاً احد المدافعين عن التقارب مع تركيا للسبب ذاته .

لقد أكد الحكيم بخطابه ، الذي لخص فيه منهاجه الوزاري وألقاه في

مجلس النواب ، على الاجراءات الداخلية والتخفيف عن المناطق التي أصابها الجفاف واقرار الموازنة وتحسين الوضع الاقتصادي العام . وكان متوقعاً أن ينفذ رئيس الوزراء الجديد برنامج اصلاح شامل للجهاز الوظيفي لأنه طالب بسياسة كهذه حين كان وزير دولة في وزارة القدسي قبل أحد عشر شهراً .

وما ان كادت وزارة الحكيم تفوز بالثقة حتى انفجرت من جديد تحت قبة المجلس مناقشة نفوذ الجيش في مجلس النواب ، فحين احتل جـلال السيد مقعده بعد أن رفضت الاتهامات بالتآمر الموجهة اليه استغل المناسبة ليتهم أن البرلمان مشلول وعاجز عن استخدام صلاحياته ، وقـد وافق رشدي الكيخيا الذي اعتزم الصدام بالجيش على ذلك فوراً [٥٥] . وكان الكيخيا مأخوذاً بخوف مزدوج ، فهو يخشى من النمو السريع لحزب الحوراني الاشتراكي العربي الذي يدعمه الشيشكلي المهيمن على الدرك ، وقد أوضح أن سلسلة الانقلابات قد أدت إلى خليط من السلطات . . وإلى حكومة داخل حكومة ، وأكد أن السياسة الخارجية تفرض على الحكومة دون اعتبار مصالح البلاد ، وأن حزبه سينسحب من مجلس النواب إذا لم يقوّم الوضع [٥٦] . ان انسحاب الشعبيين من المجلس سيكون اجراء خائباً عديم الجدوى لان الجيش سيهيمن على انتخابات مجلس نواب جديد .

وأيد الوطنيون اتهامـات الكيخيا لانهم خشوا أيضاً من قوة الحزب الاشتراكي العربي المتزايدة ، وأنهم يشاركون ويوافقون على « الوقفة الجديدة لحزب الشعب من السلطة العليا التي كانت تحكم البلاد خلال السنتين الاخيرتين [٥٧] » . ان المخاوف النـاجمة عن القوة الاشتراكية المتنامية في حمـاه وشمالي سوريه ، ومن ضمنها الجزيرة ، قد خلقت مصلحة مشتركة تجمع اقطاعيي حزب الشعب والحزب الوطني .

وأعلن حسني البرازي أن مجلس النواب قد « أصبح لعبة في يدي ابن عمي (الشيشكلي) [٥٨] » ، وهذه الحملة على القوة الحقيقية في سوريه أوصلت التوتر إلى نقطة الانفجار ، فطالبت الزمرة المعادية للجيش بمناقشة مخصصات الدفاع فوراً ... ووسط التنابز بالالقاب رفع الدواليبي الجلسة .

شهد تشرين الاول الحكومة والحملات تنصب عليها من كل جانب ، وقد قاد الشعبيون هذا الهجوم على وزارة الحكيم التي ادعوا أنها ليست اكثر من أداة في يد الجيش . ووضع الوطنيون بدورهم اللوم لمتاعب البلاد على الشعبيين والجيش ، وأعلن صبري العسلي ، الامين العام للحزب الوطني ، « أن الحكومة تشكل وتعدّل حسب رغبات وسلطات خارجة عن مجلس النواب[٥٩] » . وقد اجتمع الزعيم الشيشكلي عدداً من المرات بالكيخيا والقدسي [٦٠] .

وفي أواخر تشرين الاول نشبت الخلافات على السياسة الخارجية بين الحكيم وفيضي الاتاسي ، وزير خارجيته ، فالحكيم سراً حبذ التعاون والاشتراك مع الدول الغربية في مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط بينما كان الاتاسي يدافع عن الحياد بين الكتلتين العالميتين ، وتعقدت القضية يوم الثالث والعشرين من تشرين الاول حين ألقى فيضي الاتاسي في مجلس النواب بياناً عن السياسة الخارجية أعلن فيه أن سورية سترفض أية دعوة توجه اليها للانضمام إلى « مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط » الغربي [٦١] . ووصف الاتاسي موقف سورية أنه « الانتظار المترقب » . وهذا كلام يختلف تماماً والمشروع الذي وافق عليه رئيس مجلس الوزراء [٦٢] ، لذلك هدد الحكيم بالاستقالة فوراً ما لم يسحب الاتاسي بيانه .

وأمكن تفادي استقالة رئيس الوزراء موقتاً بتأجيل مناقشة بيان الاتاسي.. وزير الخارجية ، ثم اقترح الحكيم عقد جلسة سرية تناقش فيها اقتراحات

الدول الأربع، ولكن بعض النواب رغبوا في أن تكون المناقشة علنية ليظهروا مهاراتهم الخطابية ، وقد حلت المشكلة بخدعة — إذ اتفق أن يتغيب عدد من النواب عن الجلسة لمنع اكتمال النصاب القانوني ، وهكذا لم يستطع المجلس عقد جلسة الا في الثاني عشر من تشرين الثاني .

ان الحكيم وقع ضحية المنافسات البرلمانية والاحقاد السياسية ، وكانت النتيجة أنه فقد ثقة مجلس النواب وغالبية وزرائه ، والحقيقة هي أن كره العرب اسرائيل والدول الغربية التي تساندها حال دون قيام أي تعاون بينهم وبين الغرب .

وعجل بسقوط الحكيم استقالة رشاد برمدا ... وزير الداخلية .. الذي أصر على ربط الدرك بوزارته ، وكان قد وضع مشروع قانون لذلك دون اعلام مجلس الوزراء . وقد عارض الزعيم سلو .. وزير الدفاع .. بعض مواد المشروع وأيده في ذلك وزير الاشغال العامة والعدلية ، وهكذا انقسمت الوزارة إلى قسمين ، فأيد الشعبيون برمدا على حين ساندت الكتلة الجمهورية الزعيم فوزي سلو ، وبعد استقالة برمدا جاءت استقالة محمد المبارك .. وزير الزراعه . ان الحكيم ، وقد ذهب اثنان من مؤيديه ، قدم استقالته في العاشر من تشرين الثاني ، فوقفت البلاد على أعتاب أزمة وزارية طويلة .. هي الثالثة منذ شهر آذار .

لقد وزع الحكيم حين قدم استقالته صوراً عن كتابه إلى رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي .. والذي يحتج فيه على بيان فيضي الاتاسي حول الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، كما عارض الحكيم في رسالة وجهها إلى القدسي .. رئيس مجلس النواب ... مناقشة المجلس مشكلة الدفاع المشترك قبل أن يبت

فيها مجلس الوزراء ثم يعرضها على المجلس . ان بيان فيضي الاتاسي عن الدفاع المشترك الخاص بالقيادة العليا للشرق الاوسط كان هاماً وحيوياً وأن الاقطار العربية -- كما يعتقد الحكيم -- سوف تفيد من منهاج الأمن المتبادل الاميركي والذي سيقوّي العرب عسكرياً واقتصادياً أمام إسرائيل .

الجيش يظهر على المسرح

اجتمع الرئيس الأتاسي ، أولاً برشدي الكيخيا ثم بناظم القدسي ، وقد رفض الاثنان التكليف بتشكيل وزارة ، ويظن أنهما أصرا أن يشغل المناصب الوزارية جميعها وزراء شعبيون ، ثم كلّف الاتاسي بالمهمة زكي الخطيب وهو نائب شعبي عن دمشق ووزير عدلية سابق ، فسعى الخطيب لتشكيل وزارة -- ائتلافية ، ولكي يفلح بذلك كان مرغماً أن يرضى بمطالب معينة اتفقت عليها مختلف الفئات البرلمانية ، وهذه كانت الحاق الدرك بوزارة الداخلية وتعيين وزير دفاع مدني وتعديل قانون العقوبات العسكري والقانون العسكري ، وبعد اجتماعات ومساومات كثيرة شكل الخطيب موقتاً وزارة كان سيتولى فيها رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع ،ولكن حين أصبح على أبواب النجاح ارجأ تقديم أسماء وزارته إلى رئيس الجمهورية بسبب « قضية مفاجئة [٦٣] » ، ثم أعلم الرئيس أن « عقبات » خاصة قد اعترضته لذلك فهو يرفض السير في هذه المهمة

فطلب من معروف الدواليبي أن يحاول تشكيل وزارة .

ان ترشيح الدواليبي لهذه المهمة زادت الآمال أن حلا للأزمة وشيك ، وكان عمل الدواليبي الأول زيارة الزعيم الشيشكلي وبحث مسألة وزارة الدفاع . وكانت الخطوة الثانية اجتماع الفئات السياسية البرلمانية لمناقشة لقاء الدواليبي الشيشكلي ، وقد قال الدواليبي أنه يفضل قبل وضع قائمة بالوزراء المرشحين أن « يزيل أسباب الازمة (٦٤) » ، وهذه « الاسباب » هي مسألتا وزارة الدفاع والدرك ، فهو يرغب في أن يتولى وزارة الدفاع وزير مدني ويعاد الدرك إلى وزارة الداخلية ، وأخيراً وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني اعترف الدواليبي باخفاقه وسحب عرضه لتشكيل وزارة ، فضغط الجيش قوي جداً . ان الازمة الوزارية كانت في يومها الثالث عشر .

ثم دعا الرئيس الاتاسي ممثلي الكتل النيابية إلى اجتماع لمحاولة حل الازمة ، فأعلن الشعبيون أنهم لن يشتركوا في أية وزارة الا إذا أعيدت — الامتيازات البرلمانية أي الرقابة البرلمانية على وزارة الدفاع الوطني والدرك ، وأخيراً انسحبوا من الاجتماع تاركين الاحزاب والكتل الاخرى تتصارع والوضع . ان أحد الحلول التي ذكرت في هذا الاجتماع كان حل مجلس النواب ، ولكن الفكرة نبذت إذ من المؤكد أن عدداً قليلاً من النواب رغب في أن يرغم على خوض معركة انتخابية جديدة للاحتفاظ بمقاعدهم .

وفي مساء ذلك اليوم دعا الاتاسي سعيد حيدر ليشكل وزارة ، ولكنه سرعان ما أرغم على رفض التكليف لأن النواب المستقلين رفضوا مساندة وزارة لا تتبنى سياسة تعيين وزير مدني للدفاع الوطني واعادة الدرك إلى وزارة الداخلية .

وفي أسبوع الأزمة الثالث تقدم عبد الباقي نظام الدين وبدأ فوراً مشاورات

مع الشيشكلي والزعيم سلو تتعلق بشروط الجيش لتشكيله وزارة ، ثم اجتمع بالرئيس الاتاسي والقدسي ، ثم بالمستقلين الذين كرروا مطالبهم ، وبعد اجتماع آخر بالشيشكلي تخلّى عبد الباقي عن المحاولة .

وحين قنط الاتاسي إستدعى الدواليبي وأقنعه باجراء محاولة ثانية ، وأخيراً وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني ، ١٩٥١ ، أفلح الدواليبي في تشكيل وزارة مؤلفة من سبعة شعبيين واثنين من المستقلين وواحد من الجبهة الاشتراكية أما الدواليبي نفسه فتولى رئاسة الوزارة ، ووزارة الدفاع الوطني ، وأعلنت الوزارة أنها ستسن تشريعاً يمنع الجيش من ممارسة الهيمنة على الحياة السياسية للبلاد . وكان احتفاظ الدواليبي بوزارة الدفاع الوطني إنذاراً للجيش ، وهذا ما قاد الشيشكلي إلى العمل وإلا فسيحال على التقاعد وتدفع الجيش إلى الهامش ، وفي إثنتي عشرة ساعة أطاح الشيشكلي بوزارة الدواليبي في انقلاب لم ترق فيه قطرة دم .



(١) التايمز (لندن) ، ٢١ كانون الاول ، ١٩٤٩ .

(٢) مجيد خدوري ، مشروع وحدة الهلال الخصيب ، صفحه ١٦٣ .

(٣) ميرور ، ٢٤ كانون الاول ، ١٩٤٩ .

(٤) عزل الحناوي من رئاسة الأركان وعين الزعيم أنور بنود بدلاً عنه

(٥) التايمز (لندن) ، ٢٠ كانون الاول ، ١٩٤٩ .

(٦) نيويورك تايمز ، ٢٠ كانون الأول ١٩٤٩ .

(٧) كان ذلك لاصرار الجيش على تولي اكرم الحوراني وزارة الدفاع .

(٨) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٢ شباط ، ١٩٥٠ .

(٩) الجريدة الرسمية ، المجلد الثاني والثلاثون ، القسم الثالث ، صفحه ٢٢٩ .

(١٠) مجيد خدوري ، مشروع وحدة الهلال الخصيب ، صفحه ١٦٥ .

(١١) المصدر السابق ، صفحه ١٥٩ .

(١٢) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٩ كانون الثاني ، ١٩٥٠ .

(١٣) حين سئل الشيشكلي عن الشائعات القائلة أن الجيش يتدخل في السياسة أجاب : « أن الجيش لا يتدخل في السياسة أو في أي من قضايا الدولة الاخرى ، لقد تركت هذه كلها لقادة البلاد كي يتصرفوا بها » ، وكالة الانباء العربية ، نشرة الانباء اليومية ، ٨ حزيران ، ١٩٥٠ .

(١٤) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢٢ آذار ، ١٩٥٠ .

(١٥) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢٤ آب ، ١٩٥٠ ، ذكرت مرسوم الزعيم رقم ٣٩ ووضحت أمر الدفع رقم ٣٤٤ المؤرخ في ٢٥ آب ، ١٩٤٩

(١٦) محمد حرب فرزت ، الحياة الحزبية في سورية ، ص ٢٤٧ .

(١٧) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٩ شباط ، ١٩٥٠ .

(١٨) المصدر السابق ، ٢٥ تموز ، ١٩٤٧ .

(١٩) المصدر السابق ، ٢٣ تشرين الاول ، ١٩٥٠ .

(٢٠) محمد حرب فرزت ، الحياة الحزبية في سوريه ، صفحه ١٤٦ .

(٢١) دستور حزب الشعب ، دمشق ، ١٩٤٧ .

(٢٢) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٦ شباط ، ١٩٥٠ .

(٢٣) المصدر السابق ، ٣ شباط ، ١٩٥٠ .

(٢٤) زادت حدة التوتر حتى أن جلسة الجمعية التأسيسية يوم الخامس والعشرين من تموز تحولت إلى فوضى ، وقد سببت الحملات الشديدة التي شنها حسني البرازي على أعضاء حزب الشعب انسحاب النواب جميعهم ما عدا عشرين نائباً .

(٢٥) دستور عام ١٩٥٠ .

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) المصدر السابق .

(٢٨) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢٩ آب ، ١٩٥٠ .

(٢٩) هذا المبدأ مستخلص عملياً من القانون العثماني الذي بموجبه يستغل الارض قاطنوها فقط ، والهدف الذي رمى اليه واضعوا الدستور هو ضمان التقدم

الاجتماعي بفرض التزامات على الحكومات المقبلة .

(٣٠) هـــذا على نقيض النيات الاصلية لبعض واضعي مشروع الدستور الذين كانوا يعتقدون أن سلطة رئيس الدولة التنفيذية ينبغي تقويتها على حساب السلطة التشريعية .

(٣١) مجيد خدوري ، التطور الدستوري في سوريه ، مجلة الشرق الاوسط ، المجلد الخامس ، العدد الثاني (ربيع ، ١٩٥١) ، الصفحات ١٣٧ — ١٦٠ .

(٣٢) الكاتب مدين بكثير من التعليقات على الدستور لعدد من نواب حلب في الجمعيه التأسيسيه .

(٣٣) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ١٤ آب ، ١٩٥٠ .

(٣٤) المصدر السابق ، ١٩ نيسان ، ١٩٥٠ .

(٣٥) المصدر السابق ، ٣ أيلول ، ١٩٥٠ .

(٣٦) المصدر السابق ، ٥ ايلول ، ١٩٥٠ .

(٣٧) نيويورك تايمز ، ٩ ايلول ، ١٩٥٠ .

(٣٨) ان حساب هذه الاحصائية كالتالي : مجموع المقـــاعد ١١٤ ، ثم أبطل انتخاب ثلاثة نواب واستقال نائب واحد (الحوراني) وكان اثنان مريضين، وهكذا يصبح عدد الاعضاء ١٠٨ كان ثلاثة منهم خارج سوريه

بمهمة حكومية ، وكان ثلاثة شعبيين خارج دمشق ، لذلك بلغ عدد الغائبين ثلاثين منهم أربعة عشر نائباً موالين للحكومة .

(٣٩) احتجت العربية السعودية رسمياً على اتهامات المدعي العام العسكري (التايمز ، لندن ، ٢١ تشرين الثاني ، ١٩٥٠) .

(٤٠) صحيفة بردى ، دمشق ، ١٨ تشرين الاول ، ١٩٥٠ .

(٤١) في قصر رغدان بعمان قال القدسي : «ان رغبتنا الحاضرة هي ابعاد سورية عن الميدان لئلا تصبح منطقة خصومات »، تمت مذكراتي ، ترجمة هارولد جـلايدن (واشنطن ، د . سي) : المجلس الاميركي لجمعيات المتعلمين ، ١٩٥٤ ، صفحه ٣٩ .

(٤٢) طبع النص الكامل في الحوادث ، ٧ نيسان ، ١٩٥٤ .

(٤٣) انظر جون . ك . كامبل ، الدفاع عن الشرق الاوسط : مشاكل السياسة الخارجية الاميركية ، (نيويورك : فريدريك ا . براجر ، ١٩٥٠) .

(٤٤) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٥ كانون الثاني ، ١٩٥١ .

(٤٥) المصدر السابق ، ١١ كانون الثاني ، ١٩٥١ .

(٤٦) النصر ، ٢٠ شباط ، ١٩٥١ .

(٤٧) الجيل الجديد ، ١١ آذار ، ١٩٥١ .

(٤٨) المنار ، ١٣ آذار ، ١٩٥١ .

(٤٩) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٩ نيسان ، ١٩٥١ .

(٥٠) الصحف الصباحية جميعها التي صدرت في ٢٧ آذار نشرت نص بلاغ الجيش .

(٥١) كان الزعيم أنور بنود ، وهو قريب القدسي ، يعارض تدخل الجيش المستمر في السياسة ،فقد خشي أن تدخلاً كهذا سيؤدي إلى أزمة دستورية وكان يقول ان الجيش يجب أن يبقى حيادياً .

(٥٢) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٤ حزيران ، ١٩٥١ .

(٥٣) طلب العظم أن يحل الرئيس الاتاسي مجلس النواب ثم يدعو إلى إجراء انتخابات جديدة ، ولكن الاتاسي رفض ذلك فاضطر العظم الى تقديم إستقالته .

(٥٤) العرض اليومي للصحافة السورية ، نقلا عن بردى ، ١٥ آب ، ١٩٥١ .

(٥٥) استقال الكيخيا من رئاسة مجلس النواب لا من عضويته .

(٥٦) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٢٥ ايلول ، ١٩٥١ .

(٥٧) الجريدة الرسمية ، ٢٥ ايلول ، ١٩٥١ ، صفحه ٣٦٣ .

(٥٨) المصدر السابق .

(٥٩) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٢٧ ايلول ، ١٩٥١ .

(٦٠) المصدر السابق ، ٢ تشرين الاول ، ١٩٥١ .

(٦١) انظر : ج . ك . هوروبتز ، الدبلوماسية في الشرق الاوسط ، (نيويورك : شركة د . فان نوستراند ، ١٩٥٦) ، الجزء الثاني ، ٣٢٩ .

(٦٢) ميرور ، لندن ، ٢٧ تشرين الاول ، ١٩٥١ .

(٦٣) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٦ تشرين الثاني ، ١٩٥١ .

(٦٤) صحيفة الفيحاء ، دمشق ، ١٩ تشرين الثاني ، ١٩٥١ .



Hamad Khalifa

الفصل السابع

حكم الشيشكلي

العام الاول للشيشكلي

ولد أديب الشيشكلي قرب حماه عام ١٩٠٩ من أصل كردي ، ودرس في الكلية العسكرية السورية في أوائل الثلاثينات ، وفي الحرب الفلسطينيه عمل نائباً للقاوقجي . كان ايديولوجيا ، على علاقة وثيقة بمفهوم « سوريه الطبيعيه » الخاص بالحزب السوري القومي الاجتماعي ، وآمن بدولة جمهورية غير طائفية ، لذلك كان خصماً للأماني التوسعيه الهاشميه .

وفي عام ١٩٤٩ كان شريك حسني الزعيم في الانقلاب الذي أطاح بوزارة العظم وأرغم القوتلي على أن ينشد اللجوء في خارج سوريه ، ولكنه سرعان ما اختلف مع الزعيم حول قضية سماده ، فحاول الزعيم نفيه بتعيينه ملحقاً عسكرياً في العربية السعودية . ان الشيشكلي على أية حال انضم إلى الزعيم الحناوي لتحقيق خلع الزعيم ثم رسم سقوط الحناوي بعد شهور أربعة لان الاخير حبذ

الاتحاد مع العراق ، ومنذ آب ١٩٤٩ حكم الشيشكلي في الواقع سوريه بساندة أكرم الحوراني .

في أواخر نيسان ، ١٩٥١ ، خطط الشيشكلي ابعاد القائم بأعمال رئيس الاركان العامة الزعيم أنور بنود ليخلفه في رئاسة الاركان ، وقد أقام رئيس مجلس الوزراء مأدبة كبرى ، تكريماً لترفيع الشيشكلي ، حضرها عدد كبير من الوزراء وضباط الجيش ، فأطرى الرئيس المظم رئيس الاركان الجديد وأعلن « ان الحكومة تشد أزركم للقيام بدوركم النبيل [1] » ، ورد العقيد نظام الدين باسم الجيش فقال : « ان الجيش يحترم الحرية إلى أبعد الحدود ، ولكنه لن يصبر على الخيانة سواء أكانت خفية أم مقنعة [2] »،وهكذا ذكرت الحكومة وبات في علمها أن الجيش هو الاعلى .

وقد علا اسم الشيشكلي حين عاد من العربيه السعوديه بقرض من الملك ابن سعود قيمته ستة ملايين دولار ، ثم ولج رئيس الاركان العامه باب السلطة علناً حين حاول الدواليبي عرض مشروعي قانونين على البرلمان كانا يعيدان الدرك إلى وزارة الداخلية ويؤديان إلى عزل الشيشكلي من رئاسة الاركان .

وكان الشيشكلي منذ الحادي عشر من نيسان ، ١٩٥١ ، يدلي بتصريحات سياسيه ، فقد عقد ذلك اليوم مؤتمراً صحفياً في القاهرة ذكر فيه أنه يعتقد أن انتخابات لمجلس نواب جديد غير لازمة ، ثم طعن ان الانتخابات ليست في صالح البلاد لأنها « ستخلق الاضطراب وتثير الخلافات [3] » ، وحين سئل عن موقف الجيش من مشروع القدسي الاتحادي قال : « ان الجيش سيعلن وجهة نظرة حين يطرح المشروع على بساط البحث [4] »،وحين سئل عن تدخل الجيش في السياسة رد « لا » وأن « الجيش هو الشعب [5] » .

وقاد الشيشكلي انقلاب ٢٩ تشرين الثاني ، الذي خلع وزارة الدواليبي المشكلة ، وعمرها يوم واحد ، واعتقل وزراءها جميعهم ما عدا اثنين ، وانتهت الازمة السياسية التي دامت ثلاثة أسابيع بتدخل الجيش العلني للمرة الثالثة في ثمانية عشر شهراً ، وكان الانقلاب أبيض لم تسفك فيه دماء واستعادت البلاد أحوالها الطبيعية في غضون ساعات قليلة .

وعرض على الدواليبي ووزراءه المعتقلين في سجن المزة أن يفرج عنهم إذا استقالوا أو حلّوا مجلس النواب، وقد عمل الرئيس الاتاسي « وسيطاً » في هذه القضية ونقل شروط الجيش إلى السجناء ، ولكن الدواليبي طالب متصلباً ان يخلى سبيل السياسيين المعتقلين دون شرط ، ولذلك لم يتم التوصل إلى اي اتفاق ، واثناء ذلك أجرى رئيس الجمهورية محادثات مع الزعماء السياسيين على أمل تشكيل وزارة غير حزبية تشرف على انتخابات جديدة، الا أن رفض الدواليبي ان يستقيل قضى على هذا الجهد .

وفي الصباح الباكر من يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني ، ١٩٥١ أذاع الجيش البلاغ رقم ١ ونصه كالتالي : « تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري علماً أن الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينه وتسهيل مهمة الجيش ومتابعة أعمالهم دون قلق او اضطراب ، كما وتنذر من تسوّل له نفسه الاخلال بالامن بأشد الاجراءات . »

دمشق ٢٩ تشرين الثاني ، ١٩٥١

التوقيع : أديب الشيشكلي

رئيس الاركان العامه [٦]

واتهم الجيش ، في الوقت نفسه ، حزب الشعب باتباع « سياسة التخريب ، وتضخيم الامور والتهويل «من أوضاع البلاد السيئة » ، ووجه اللوم اليه مباشرة على الانقلابات الثلاثة السابقة [٧]، وقد اتهم الحزب بدفع حسني الزعيم إلى تبني : « سياسة دكتاتورية للتآمر على استقلال البلاد وتقويض جيشها وخلق شوكة جديدة فيه [٨] » ، وادعى أن الازمات الوزارية جميعها قد اصطنعتها هذه القوة السحرية كي يتقدم الشعبيون كمنقذين ، وأن هدف حزب الشعب – الوحيد كان اضعاف الجيش ووسمه أنه منظمة تحتكر السلطات جميعها ... كل ذلك في محاولة لتحقيق طموح هذا الحزب ومخططاته .

واجتمع الشيشكلي صباح ذلك اليوم نفسه بعدد من النواب واعلمهم أن الحالة الحـــاضرة موقته ، ثم زار الرئيس الاتاسي الذي التقى بعد مغادرة الشيشكلي بعدد من السياسيين ، وقرر أخيراً أن يقوم وفـــد من ثلاثة أفراد يرئسهم مصطفى السباعي بزيارة الدواليبي وحثه على تقديم الاستقالة ، وقد وافق الدواليبي على ذلــك في الاول من كانون الاول فاستدعى الرئيس الاتاسي حامد الخوجة وطلب اليه تشكيل وزارة جديدة . ولكن الاتاسي نفسه قدم استقالته في اليوم الثاني وتولى الشيشكلي كامل ادارة الدولة ، وهذا الاجراء شرعه الامر العسكري رقم ١ ونصه :

« ان المجلس العسكري الاعلى

بنـاء على إستقالة فخامة رئيس الجمهورية السورية وعدم وجود حكومة في البلاد تتولى شؤونها .

يأمر بما يلي :

١ – يتولى رئيس الاركان العامة ، رئيس المجلس العسكري الاعـلى ، مهام

رئاسة الدولة ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية .

٢ – تصدر المراسيم اعتباراً من ٢ كانون الأول عام ١٩٥١ عن رئيس الاركان العامة رئيس المجلس العسكري الاعلى .

٣ – ينشر هذا الأمر العسكري ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه دمشق في ١٩٥١/١٢/٢ [٩] » .

كما أعلن حل البرلمان ببيان جاء فيه : « نظراً إلى عجز مجلس النواب القائم عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم . وحيث أن الاوضاع السياسية التي تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب الذي هو صاحب السيادة لاستفتائه في من يختارهم لتحمل هذه المسؤوليات يرسم ما يلي :

١ – يحل مجلس النواب اعتباراً من الثاني من كانون الاول ١٩٥١

٢ – ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم [١٠] » .

وفي الثالث من كانون الاول صدر الامر العسكري رقم ٢ عن رئيس المجلس العسكري الاعلى تولى بموجبه الزعيم فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية وأصبح يمارس سلطات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني ، وأوكل إلى الامناء العامين للادارات العامه والوزارات، – سلطات واختصاصات الوزير في ادارة الشؤون التابعة لوزارته وفقاً للاحكام النافذة وذلك بالاضافة إلى صلاحيته واختصاصاته كأمين عام ، أما المراسيم التشريعية والتنظيمية وسائر المراسيم فتصدر عن رئيس الدولة الزعيم سلو ، ويعمل بهذا الامر العسكري ريثما تعود الحياة النيابية إلى البلاد وتلغى جميع

الاحكام المخالفة له ، ووقــع الشيشكلي هذا الامر باعتباره رئيساً للمجلس العسكري الاعلى .

ان رد الفعل الشعبي لهذا الانقلاب الجديد كان في معظمه نوعاً من اللامبالاة، وهذا يعود إلى حد كبير لليأس العام وخشية المستقبل ، فلم تقم ابتهاجات عامة كما جرى حين أطــاح حسني الزعيم بطغمة القوتلي . لقد لخص أحد الكتاب الوضع فقال : « ان الشعب السوري لا يهتم فقط في المرحلة الراهنة أو يقلق لمن يتولى مسؤولية الدرك ... ولكنه يهتم فقط بما سيعيد اليه استقراره ويكفل استقلاله [١١] » ، ومن ناحية أخرى لم توجه أية انتقــادات علنية إلى الحكم الجديد وأمل المواطنون أن الانقلاب سيكون قضية موقتة وستعاد الاجراءات الدستورية بعد فترة الاصلاح، وأتت التظاهرات العامة في شكل برقيات التهنئة المضـادة المرسلة الى الشيشكلي والــتي وصف فيها « بالمحرر » و « المنقذ » و « صديق الشعب » ، وبأسماء تحبب أخرى .

وكما جرى مــع الطغاة السوريين الآخرين اقلقت الشيشكلي الطبيعة غير الدستورية للحكم ، لذلك بدأ فوراً يبحث نشطاً عن صيغة دستورية ، وقد ذكر في الرابــع من كانون الاول « في بلدنا السوري ثالوث مقدس رئيس الجمهورية والدستور والجيش ... لذا دع هذا الثالوث يكن محط رجائك [١٢] » .

وفي الوقت نفسه أدان الشيشكلي حزب الشعب الذي ادعى انه حرض على قيام الانقلابات الثلاثة بتحركاته المعرقلة ، وصور الرئيس هاشم الاتاسي بالرجل العجوز المحترم النبيل ذي التجــارب والذي استقال اشمئزازاً من دسائس الشعبيين ومكائدهم ، لذلك لم يكن مفر للمجلس العسكري الاعلى سوى أن يتقدم ويعين الشيشكلي رئيساً للاركان العامه ويحل مجلس النواب . وهذه الهيئة

التشريعية غير شرعية في نظر الشيشكلي لانها تجاوزت المهمة التي أوكلت اليها وهي وضع الدستور .

لقد ادعى الشيشكلي أن مطمحه الوحيد هو خدمة بلاده ، فهو لذلك يعيد الصلاحيات الممنوحة اليه للمجلس العسكري الاعلى. وهذا المجلس عهد إلى الزعيم سلو بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ريثما «تعود الحياة النيابية إلى البلاد» وتجري انتخابات لمجلس نواب جديد [١٣] .

وأخذت بعض الصحف ، رغم « رفض » الشيشكلي دور رئيس الدولة ، تمجده منافقة بذكر قصص من حياته وبالاشارات إلى كيفية سير الامور سيراً حسناً وكفوءاً في اسبانيا حيث يقوم (حكم حاكم واحد) يساعده أمناء عامون يسيّرون شؤون الدولة ، أما فوزي سلو فأشار اشارات متحفظة إلى (حياة أفضل) ورفع مستوى المعيشة .

وفي الاسابيع الاولى التي تلت الانقلاب حاول الشيشكلي أن يضمن استقرار حكمه الجديد بتغيير قادة الشرطة وتطهير جهاز الموظفين والمحاكم وتعيين ضباط الجيش في مراكز ادارية داخل الحكومة . ان الاحزاب السياسية أحست فوراً تقريباً بوطأة الحكم العسكري ، فحزبا الشعب والوطني منع نشاطهما وختمت مكاتبهما بالشمع الاحمر ، ولقي الحزب التعاوني الاشتراكي وجماعة الاخوان المسلمين المصير نفسه ، وحذر الموظفون من الانتساب إلى أية جماعة سياسية .

ان حزبي البعث والاشتراكي العربي لم يحلا فوراً ، فهذان التنظيمان اللذان يقودهما ميشيل عفلق وأكرم الحوراني قد أيدا الشيشكلي قبل أن يقوم بهذا الانقلاب الاخير ، وقد نجيا موقتاً للحاجة اليهما وربما إعترافاً بجميلهما ، ولكن وفي السادس من نيسان لقيا مصير الاحزاب الاخرى نفسه .

ولما كان حظر الاحزاب انتهاكاً مباشراً للدستور السوري فالمرسوم القاضي بحظرهما أرفق ببيان « للاسباب الموجبة » غريب ، فبعد مهاجمة الاحزاب القديمة وأنها تكتلات تتبع أفرادها، واتهامها بالاستيحاء والاستلهام من الخارج ادعى البيان خلو التشريع السوري من قانون بيّن الحدود صريح الاغراض ينظم أحكام الاحزاب السياسية ، ورغم اعتراف البيان أن المادة ١٨ من الدستور تمنح السوريين حق تأليف الاحزاب السياسية ، وان القانون المدني نصّ على بعض المبادىء العامة بشأن الجمعيات، أعلن أن قانون الجمعيات العثماني لم يزل نافذاً في الجمهورية السورية ، وكذلك لم تزل نافذة حتى الآن بعض قرارات المفوض السامي الفرنسي في هذا الصدد ، وعلى أساس هذا التشريع المضطرب واستناداً إلى هذه الاحكام المتناقضة الناقصة أفسح المجال في الماضي للاحزاب السياسية القائمة .. لذلك فالحل الوحيد هو حل الاحزاب والمنظمات السياسية وفروعها في سوريه [١٤] .

ومع استقالة رئيس الجمهورية وحل البرلمان ، حلت المحكمة العليا [١٥] التي كانت مهمتها النظر والبت بصورة مبرمة في دستورية القوانين ومشروعات المراسيم وطلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو القانون أو للمراسيم التنظيمية، وكانت قد شكلت قبل عام، وقد استعيض عنها بغرفة ادارية مؤلفة من الاعضاء الثلاثه للمحكمة العليا والذين لم يستقيلوا، ونقلت بعض صلاحيات المحكمة إلى وزارة العدل .ان هذا الاجراء قد جعل من رئيس الدولة القاضي والمحلّف .

وفي كانون الثاني اجريت عدة تغييرات تعليمية ، فالكتب المدرسية ركـز فيها على الناحيه القوميه وأصبح تدريس مادة الديانة الزاميا [١٦] ، كما فصل ثلاثة من أساتذة الجامعة السوريه بعد ان رفضوا تأدية قسم أن لا يشتركوا في النشاطات السياسية ، وهم : منير العجلاني ورزق الله انطاكي وعبد الوهاب حومد [١٧] .

وعقب الاضطرابات التي قام بها الطلاب في حلب شنت الحكومة حملة لثني الطـــلاب عن هدر وقتهم بالاشتراك في المظاهرات ، فتوجهت وزارة التربية والتعليم إلى التلاميذ طالبة منهم أن يكرسوا أنفسهم إلى دراستهم لا إلى قيادة المظاهرات، وقد شجبت صحيفة (البعث) الناطقة بلسان حزب البعث العربي هـذه الخطوة فوراً ونعتت الفكرة أنهـا (منطق رجعي اعتنقه المستعمرين الفرنسيين لكبح عمل الطلاب .... أقوى عناصر المعـارضه [١٨] » ، وقالت الصحيفة ان الاشتراك في المظاهرات يمنح الطلاب احساساً بمشاكل البلاد . لقد أدرك ميشيل عفلق ، ولا ريب، أن ايقاف مظاهرات الطلاب سيقلل من فعالية البعث في الضغط على الحكومة. ان نداء وزير التربية والتعليم أتبع بمنع الطلاب – والاساتذة من الاشتراك في السياسة والاضرابات والمظاهرات [١٩] ، وحـارب أكرم الحوراني هذا الاجراء إلى أن حل حزبه الاشتراكي العربي في نيسان ، وصحب منع الاحزاب إعادة تنظيم الصحافه مما أفضى إلى تعطيل الصحف جميعها ما عدا سبعة في دمشق ثم أحكمت الرقابة عليها .

وحاول الشيشكلي ، ليضمن دعماً سياسياً ، أن يفاوض الوطنيون في أوائل شباط ، وقد وعدهم مقـــابل دعمهم ان يقصي الشعبيين عن العمل كحزب ، كما أرسل مبعوثاً إلى فيصل العسلي .

وفي محاولة اتمام ما خلّفه حسني الزعيم أصدر الشيشكلي عدداً من المراسيم الاصلاحية [٢٠] ، وكانت أهمهـــا التي الزمت التجار وذوي العلاقة بالاعمـال التجـارية أن يحتفظوا بدفاتر وسجلات كي تجبى بفعالية ضريبة الدخل [٢١] ، كما احكمت ضريبة التركات وزيدت معدلاتها ، وبذل جهد لرفـــع حال الفلاحين بتقديم تسهيلات ائتمانية لهذا القسم البائس من السكان ، كما قللت تكلفه معاملات التحويلات المـالية التجارية وسهلت باعفاء الحوالات المالية والفواتير من ضريبة الطابـــع ، ووضعت الخطط لاصلاح مساحات شاسعة من أراضي املاك الدولة

وتوزيعها على صغار الملاك . وعلى الصعيد الوزاري أعيد تنظيم وزارة الخارجية في محاولة لقلبهـــا إلى جهاز محترف ، واستمزجت الآراء العامة حول قانون للاحوال الشخصيه مقترح . وأحيا الشيشكلي أيضاً المشروعات القديمة الـــتي كانت لا تزال حبراً على ورق ، والمتعلقة بمشروعات الري وتجفيف مستنقعات الغاب وتحسين ميناء اللاذقية [٢٢] .

وصدر في أوائل شباط مرسوم لتنظيم حيازة أراضي املاك الدولة [٢٣] ، وبموجب هذا القـانون الذي أريد له أن يكون ذا مفعول رجعي ، « لا يعتبر وضع اليد السابق لصدور هذا المرسوم التشريعي على أي نوع من عقارات املاك الدولة ... مكسباً لحق التصرف الا" ضمن مساحة حدها الاعلى مئة وخمسون هكتاراً لكل شخص في اراضي محافظتي الجزيرة والفرات والمناطق الصحراوية وخمسون هكتاراً في باقي المناطق السورية » ، وكانت أراضي املاك الدولة تباع أو تؤجر للفلاحين ببدل زهيد ، وقد وسّع هذا المرسوم اراضي امـلاك الدولة فشملت مساحات وراء « الحد الصحراوي » ، وأمل ان يؤدي ذلك إلى توزيـع هذه الاراضي على الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً . ان اراضي املاك الدولة شكلت في عام ١٩٥٣ نحو ٢٣٪ من الاراضي السورية جميعها .

وصحب هذ الجهاز الوظيفي اصلاح عـــام لنظام الموظفين الاساسي [٢٤] ، فالمسؤولية ثبتت ، وعـــلاوات الاسرة زيدت والواجبات حددت ، كما وسّع سلك التفتيش وزيدت واجباته ووجهت أهدافه بشكل أفضل ، أمـا انظمة النقل فسهلت .

وفي المجال الصناعي شجعت المؤسسات الجديدة بمنحها استثناءات جمركية على تجهيزاتها وباعفائها من ضريبتي الدخل والاملاك لمدد مختلفة [٢٥] . وأجريت مفاوضات جديدة مـع شركة التابلاين أدت إلى زيادة عائدات سوريه من هذا المورد زيادة كبرى [٢٦] .

وبعـــد ستة أشهر من الدكتاتورية قرر الشيشكلي ان من المناسب العودة تدريجياً إلى الحكم المدني . وجاءت خطوته الاولى في الثامن من حزيران حين قرر تشكيل مجلس وزراء ليساعد الزعيم سلو ... رئيس الدولة .. ان رئيس الدولة هوالذي يختار رئيس مجلس الوزراء والذي ينتقي بدوره الوزراء(٢٧)، وباختصار كان من المفروض أن يقوم هذا المجلس بدور الوزارة في الحكم النيابي ، ولكنه في الواقع كان خاضعاً كلياً لرغبات رئيس الدولة .

وفي اليوم التـالي أعلن تشكيل الوزارة ، وباستثناء فوزي سلو والدكتور سامي طياره لم يكن بين الوزراء من اشتهر في حياة البلاد السياسية (٢٨) ، وكان توفيق هارون وظافر الرفاعي ومنير غنام محامين أما الباقون فرجال أعمال (٢٩) انهم على أية حال لم يكونوا نكرات .

لقد رحب بالحكومة الجديدة كبادرة على قرب عودة الحياة النيابية مــع احــتمال اجراء انتخابات جديدة ، وهؤلاء الوزراء ، كأفراد ، لم يكونوا يقلون كفاءة عن أي من الوزراء السابقين ... بل ربمـــا كانوا يزيدون كفاءة عنهم .

وفي أوائل آب ذكر أن صحة الزعيم سلو قد انحرفت لذلك أوجد منصب نائب رئيس الوزراء وعين فيه الشيشكلي ، كما عين المقدم ابراهيم الحسيني ، قائد الشرطة العسكرية وأحد كبار مؤيدي الشيشكلي ، مديراً للشرطة .. وهو مركز هام في الدولة السورية .

بدأت ، منــذ أواخر صيف ١٩٥٢ ، علامات سخط الجيش الأولى تظهر ، ولا ريب ان هذه نماها ازدياد ابتعاد الشيشكلي عن كبار مؤيديه ، ومبعث هذا اهتمامه المتعاظم بالسياسة مما أفضى إلى اهمال مصالح الجيش . ان المظالم الصغيرة

هو"لت ، وزادت احالات الضباط ، الذين يختلفون والشيشكلي ، على التقاعد وفصلهم من القلق والسخط ولكن ذلك لم يكن ذا طبيعة خطيرة .

وتزايدت أماني العودة إلى الحياة النيابية في أوائل تموزحين ذكر الشيشكلي « نحن لم نفكر قط في حكم سورية عسكرياً ، بل نرغب فقط في تمهيد الطريق لرفع مستوى حياة الشعب . ان الامر الاكثر أهمية هو سن قانون انتخابات جديد [٣٠] » ، وأخيراً وفي الرابع والعشرين من تموز ، ١٩٥٢ ، افتتح حزب سوري جديد ، نعت أنه « لام للشمل » ، في تظاهرة جماهيرية كبرى في حلب ، وهذا الحزب ، الذي سيرئسه الشيشكلي ، سيكون التنظيم السياسي الوحيد في البلاد ، وقد عرف هذا التجمع الوطني باسم « حركة التحرير العربي » .

ان بيان هذه الحركة ، وقد صيغ بعبارات منمقة ، ذكر أن العرب يشكلون أمة واحدة لها تاريخ مشترك ، والقومية العربية هي أساس الحياة للشعب السوري والاقطار العربية تشكل وطناً واحداً يحده جبال طورس والخليج العربي وبحر العرب وجبال الحبشة ومنطقة الصحاري في أفريقيا والمحيط الاطلسي والبحر الابيض المتوسط ، ويلي ذلك قائمة الاهداف الاصلاحية الاجتماعية ومن بينها تحرير المرأة وتطوير التعليم واتاحة العمل للمواطنين جميعهم وتحضير البدو وتنمية الزراعة وتنظيم العلاقات بين العامل ورب العمل ، ومن الاهداف الاخرى توزيع الأرض على الفلاحين والضرائب التصاعدية والاصلاحات الصحية ، لقد اعترفت الحركة بالملكية الخاصة وهدفت إلى حظر جميع أنواع التميز الديني والعشائري والاجتماعي وأعلنت أن الخدمة العسكرية والاجبارية واجب المواطنين تجاه البلاد [٣١] .

ولقيت حركة التحرير العربي تعاطفاً كبيراً في دمشق بادىء الامر ، وكثيراً ما شوهد أعضاؤها يحيي بعضهم بعضاً تحية تذكّر بالتحية النازية ، وقد نزعت

إلى تصوير الجيش منقذاً جماعياً للقومية العربية اكثر من جعل الشيشكلي بطلا، وفي الواقع ظلت الحركة خاملة عملياً اكثر من عام بعد ولادتها . وقد وصفها ميشيل عفلق ، زعيم حزب البعث ، أنها « رماد ذر في عيون العرب لاكتساب الشعبية وفرض الدكتاتورية (٣٢) » .

وهكذا ... فبعد عامين من توليه السلطة برز الشيشكلي من محتكر للسلطة يختفي وراء الستار اكثر فأكثر نحو الدور العام كرئيس للدولة ، وقد ربط نفسه بالحكومة ربطاً متزايداً بسلسلة من الخطوات تولى بها عدداً من المناصب العامة كنائب لرئيس مجلس الوزراء وقائد لحركة التحرير العربي بالاضافة إلى منصبه كرئيس للاركان العامة ، ولكن الشيشكلي ، وقد أيده حفنة من العسكريين ونقصه جهاز مخلص من الاتباع المدنيين النافذين كأتاتورك أو عبد الناصر ، أصبح رجلاً وحيداً تقلقه المشاكل المتضاعفة باستمرار ، ومع ذلك وفي اواخر عام ١٩٥٢ لم يكن هنالك ما يشير إلى أنه مقبل على متاعب خطيرة .

الدكتاتور المتردد

ما كادت الذكرى السنوية الاولى لاستيلاء الشيشكلي على السلطة تمر حتى اكتشفت « مؤامرة » على الحكم وقمعت ، وفي الثامن والعشرين من كانون الاول ، ١٩٥٢ ، أحيل سبعة من كبار الضباط على التقاعد كما فصل من الخدمة

ثمانية عشر من صغارهم ، وكان بعض المفصولين قد اعتقلوا لمرفقتهم بحديث التآمر دون أن يعلموا السلطات به ، ومن بين هؤلاء رئيس الاركان العامة السابق الزعيم أنور بنود (٣٣) . لقد اتهم هذا الفريق بالتآمر على مصالح البلاد متعاونين مع أعضاء « متطرفين » معينين في الاحزاب السياسية السابقة .. أي أكرم الحوراني وآخرين ، وأعلن بلاغ الجيش أن المتآمرين قد أشاعوا دعايات (هدامة) بين (الطلاب الابرياء) ، وادعوا أن الحكومة تعقد مواثيق سرية تتعلق بالنفط والدفاع المشترك عن الشرق الاوسط وتوطين اللاجئين العرب (٣٤) .

ومن المدنيين الذين اعتقلوا أعضاء في احزاب : الاشتراكي العربي والبعث والشيوعي ، كما كان بينهم محمود شوكت ، وهو ضابط سابق في الجيش ومدير للشرطه سابق أيضاً ، وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ، وقد اتهموا (بحض الجنود على الاشتراك في نشاطات سياسية) مما يتعارض وقوانين حكم الشيشكلي وبتوجيه الهياج بين الطلاب ضد الحكومة ،وقد انبعث هذا الهياج من اخفاق الشيشكلي في تنفيذ اصلاحات جذرية واتهامات أكرم الحوراني أن الشيشكلي قد سلّم البلاد إلى الغرب بعقده اتفاقية مع وكالة غوث اللاجئين – الانروا – تتعلق باللاجئين العرب (٣٥) .

ومن الواضح أن ما دعي بالمؤامرة لم يكن اكثر من القيام بنشاطات سياسية (متطرفة) لا خطة للاطاحة بالحكم ، والعمل تضمن الى حد كبير حث الطلاب على التظاهر ، أما داخل الجيش نفسه فيبدو أن بعض الضباط في قاعدة القابون المدرعات سخطوا لعدم ترفيعهم ، على حين أن آخرين دفعهم زعماء سياسيون سابقون للضغط والالحاح على عودة الحياة السياسية .

وفي أوائل كانون الثاني ، ١٩٥٣ ، هرب الموقوفون الاشتراكيون الثلاثة الى لبنان ، وقد اتهم الحوراني فور وصوله ، الشيشكلي باعتقال ستة وسبعين

ضابطاً وبالاشتراك في مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط الذي يرعاه الغربيون وبالموافقة على توطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية . لقد اختلف أكرم الحوراني مع دكتاتوره الثالث .

ورغم فرار زعماء المعارضة ، ساد سورية في شهر كانون الثاني اضطرابات ومظاهرات عـــامة لا سيما بين الطلبة في حلب ، وأدت المصادمات إلى سقوط بعض القتلى . لقد نظمت الاحزاب السياسية هذه المظاهرات ولكن الشيوعيين استغلوها ، وعـلى اثر ذلك اغلقت المدارس جميعها في سورية في محاولة لايقاف الاضطرابات .

وفي أواخر كانون الثـــاني أدلى الشيشكلي بحديث صور فيه الجيش أداة للديمقراطية الاجتماعية كما كانت الحال في تركيا اثنـــاء حياة أتاتورك ، ووعد باعادة الحكم النيابي حين تصبح الجماهير الشعبية (حرة كلياً من وطأة حكم الطبقة العاتية [٣٦]) ، كما ألمح إلى اخفاقه في الوصول إلى تعاون مـع الاحزاب القديمة حين قال :

(منذ أن تولى الجيش الادارة طرحت أنا جانباً فكرة التعاون مع الاحزاب الطائفية أو الاحزاب التي تضـع المصالح الشخصية أولاً مثل حزب الشعب والحزب الوطني ، كما بحثت مطولاً مسألة التعاون مع الاحزاب التي تمثل الشباب كالحزب الإشتراكي العربي وحزب البعث العربي والحزب السوري القـــومي الاجتماعي ، وقــد طلبت منهم التعاون لتشكيل حزب جديـد يوحي بالثقة [٣٧]) .

وكان الشيشكلي لاذعاً حين تحدث عن الحوراني ، فقد وصفه بصديق العمر وأنه شاركه في القسم الأعظم من حياته [٣٨] ، ثم ذكر أنه لو كان هو خائناً ،

كما اتهم الحوراني ، فالحوراني نفسه خائن لانهما عملا معا [٣٩] .

ومع أن التعديل الذي أجراه الشيشكلي على قوانين حيازة الارض في تشرين الثاني ، ١٩٥٢ ، ورفضه البرنامج الاشتراكي لاكرم الحوراني قد طمأنا الطبقة الاقطاعية وسياسييها الا انهما لم يكسبا الشيشكلي ولاءها . وفي اوائل ١٩٥٣ شكل (الوطنيون) و (الشعبيون) سراً تحالفا ، ثم بذلت محاولات للتوصل الى نوع من التفاهم المثمر مــع الشيشكلي ، ولكن المفاوضات انقطعت عقب رفضه ان يتعاون مــع (الشعبيين) ، فحاول (الوطنيون) من ثمة انهاء تحالفهم معهم ليقبلوا هم بشروط الشيشكلي . أن هذه المحادثات لم تثمر شيئاً لان الوطنيين تخلوا عن فكرة التعاون اثر حملة في الصحف اللبنانية ، ربما يكون الشيشكلي قد أوحى بها على (الاحزاب القديمة) .

وحاول الشيشكلي خلال هذه الفترة اكتساب تأييد خالد العظم ، ولكن الثاني رفض ذلك بدعوى (سوء صحته) ، وكانت خطوته التالية التقرب من حسن الحكيم ، رغم أن هذا أحد انصار الاتحاد مع العراق والذي لم يحاول قط تنفيذ ذلك عن طريق غير طريق الاقناع ، ولكن شروط الحكيم كانت مرتفعة جداً بالنسبة للشيشكلي ، وقد ذكر أنه طلب من الدكتاتور أن يعود إلى الجيش ملتزماً بنظامه ويترك الشؤون السياسية جميعها إلى الزعماء السياسيين .

وخلال شهر آذار دفع الشيشكلي نفسه إلى منصب اكبر وأبرز في الحكومة اذ رفع رتبته إلى زعيم (عميد) ، أما سلو فرفع إلى رتبة لواء ، وفي أواسط الشهر تولى سلو منصب وزير الدفاع والشيشكلي وزارة الداخلية وهما منصبان كان يشغلها من قبــل قائمان بأعمال الوزارة . واتخذت خطوة نحو تحسين ادارة الشؤون الحكومية وذلــك بتشكيل مجلس استشاري يهيء الدراسات المتعلقة بميادين الاقتصاد والزراعة والتنمية [٤٠] .

وفي أواخر عـــام ١٩٥٢ دعي الدكتور شاخت الخبير المالي الالماني لزيارة سوريه كي يدرس الوضع الاقتصادي فيها ويرفع توصياته ، وقد نصح شاخت السلطات السورية بتشجيع رأس المـال الخاص لاستثماره في المشروعات الانمائية وباستثناء الاراضي المجففة من الضرائب وبزيادة الصادرات مع تحديد الواردات[٤١] وحذر من محـاولة تنفيذ برامج تنمية واسعة ، ولعل أكبر اقتراحاته أهمية هو انشاء مصرف مركزي ، وقد اقيمت هذه المؤسسة بمرسوم صدر يوم ٢٨ آذار ، ١٩٥٣ . ان هذا المصرف ، الذي تمتـــع باستقلال ذاتي ، خول بتشكيل مجلس النقد والتسليف المفوّض بتوجيه سياسة الحكومة النقدية . أما علاقة المصرف المركزي بالمصارف التجارية في موضوع سياسة التسليف فحددت بمرسوم[٤٢] ، وهذا في الواقع اعاد تنظيم النظام المصرفي كله .

ان اقامة هذا المصرف جاء عقب مفاوضات مع مصرف سورية ولبنان الذي يتمتع بامتيار اصدار النقد حتى عـــام ١٩٦٤ ... وهذا من مخلفات الانتداب الفرنسي ، وأصبح استقلال سورية عن السيطرة المالية لفرنسا تاماً الآن بعد أن انتقلت صلاحية اصدار الاوراق النقدية من اليد الفرنسية إلى السورية ، وقد تلا هذا زيادة رأس مال البنك الزراعي السوري من ١٥ مليون دولار إلى ٦٠ مليوناً مما أتاح منح الفلاحين عدداً كبيراً من القروض .

وفي التاسع من آذار ، ١٩٥٣ ، أعلنت الاذاعة السورية أن البـلاد تدخل عهداً جديداً وأن الاركان العامه ستعلن قريبـــاً عن اجراء الانتخابات لجمعية تأسيسيه ، وهذا ما أتى بموجة من التعليقات في الصحف المحلية ، فأحد الآراء التي شاعت ، وربما يكون المسؤولون قد أوحوا بهـــا ، تقول ان رئيس الدوله يجب أن يمنح صلاحيات تجعله مستقلاً عن أهواء النواب ونزواتهم ، وادعي أن الدستور السابق قد منح الهيئة التشريعية سلطات وصلاحيات واسعة وأن المنافع

التي أتت بها حياة نيابية كهذه لا تعادل قط مساوئها ، وقالت احدى المجلات أن السلطة التنفيذية القوية وقد أثبتت نجاحها في الولايات المتحدة – حيث يعتقد سوريون كثيرون أن لها نظام حكم ديمقراطي مثالي ، ستثبت نجاحها حين تطبق في مكان آخر ، وذكر أن هذا صحيح لانه أقيم على أساس حكم رجل واحد انتخبه الشعب وتمتع بثقته (٤٣) .

وانتهت في أواسط أيار لجنة عينها مجلس الوزراء لوضع مشروع دستور عملها ، ودعي الشعب إلى استفتاء للموافقة على المشروع أو رفضه . لقد ذكر ان الشيشكلي قال « لن تتبع سوريه تماماً النظام الاميركي ، بل ستدخل عليه تعديلات خاصة تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وتقوي العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وسيكون رئيس مجلس الوزراء مسؤولا أمام كل من رئيس الجمهورية ومجلس النواب (٤٤) » .

نقل عدد من المحافظين تمهيداً للاستفتاء القادم كما الغيت التعيينات التي سبقت الانقلاب ، وهذا ما أحكم قبضة الشيشكلي على البلاد وذلك بوضع مؤيديه في المناصب التي كان يحتلها من قبول الموظفون المدنيون . وفاتح الشيشكلي زعماء الحزب السوري القومي الاجتماعي طالباً مساندتهم في الانتخابات المقبلة ، كما عبر عن ضعف ثقته بزعماء حركة التحرير العربي ، وهذه البادرة ربما اوحت بها ذكريات مؤامرات كانون الأول الماضي والتي اكدت للشيشكلي حاجته إلى دعم سياسي قوي .

وأعلن بعد حين أن الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية سيجريان في العاشر من تموز ، وقد صدر هذا الاعلان في شكل رسالة وجهها الشيشكلي إلى فوزي سلو يعلن فيها أن المجلس العسكري الاعلى ، وهو يدرك أن البلادقد بلغت مرحلة التطور المطلوبة لاقامة حياة دستورية ، قد قرر ان يكلف سلو ومجلس الوزراء

باجراء استفتاء [٤٥] ، أما الترشيحات لرئاسة الجمهورية فتقدم كتابة وباليد في كل محافظة ما بين الثلاثين من حزيران والرابع من تموز ، وكان الفرض العام أن الشيشكلي سيتقدم مرشحاً وحيداً غير منازع ، وقد انتظر حتى تقدم بترشيحه إلى ما قبيل انتهاء فترة الايام الخمسة بساعات قلائل ، هذا ... ولم يرشح أحد نفسه منافساً للشيشكلي على رئاسة الجمهورية .

وكبادرة كريمة ... أمر الشيشكلي بالافراج عن بعض اهم الساسة الموقوفين وكان بينهم الدواليبي . ان عدد أعضاء الحركة ، أخذ يرتفع سريعاً مع دنو موعد الانتخابات، وقد أراد كل امرىء تقريباً أن يفيد من الانتخابات النيابية المقبلة، وكجزء من الاعداد النفسي للانتخابات المتوقعة أقامت حركة التحرير العربي يوم التاسع عشر من حزيران مهرجاناً ضخماً حضره نحو عشرين ألف مندوب من أنحاء سورية جميعها ، وكانت دمشق هي مكان المهرجان .

دستور الشيشكلي

أبقى الدستور الجديد على كثير من ملامح دستور ١٩٥٠، ولكن نظام الحكومة غير إلى النظام الرئاسي ، كما جسد مفهوم الضوابط والتعادلات [٤٦] وكانت صلاحيات رئيس الجمهورية في هذا الدستور أوسع من صلاحياته في الدساتير السابقة . وباختصار تبنت سورية النظام الاميركي لا الاوروبي النيابي الذي جربته من قبل ، وحدث التغيير الجوهري في انتخابات رئيس الجمهورية ، فهو

(ينتخب من الشعب انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً) لا من مجلس النواب ، كما منح سلطة تسمية الوزراء، واقالتهم وقبول استقالتهم بمرسوم يبلغه إلى مجلس النواب . وهكذا غير الدستور الجديد جذرياً العلاقات بين السلطات في الدولة ، فالوزراء كانوا سابقاً مسؤولين أمام مجلس النواب وتحت رحمته أما الآن فهم مستقلون عنه ومسؤولون أمام رئيس الجمهورية فقط ، وفي حال تعذر ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته يمـــارس رئيس مجلس النواب هذه الصلاحيات .

لقد احتفظ مجلس النواب بحق اقرار المعاهدات التي تعقد لاكثر من عام ، واقتراح القوانين حق لرئيس الجمهورية ولكل نائب على حد سواء أما القوانين المالية فلا يقترحها الا رئيس الجمهورية أو ربع النواب على الاقل. ان عدد النواب خفض بمقدار الثلثين (٤٧)، ويجوز المجلس أن يحل نفسه ولكن رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يعطله .

ان دستور الشيشكلي خلق توازناً نظرياً في السلطة لمـــا يوجد من قبل ، ففصـــل السلطتين التشريعية والتنفيذية وجعلهما في النهاية مسؤوليتين امام الشعب .

والحكمة الكامنة وراء هذا الدستور مختلطة ، فهي تعكس رغبة الشيشكلي في اسباغ الصفة الشرعية على الصلاحيات التي يستعملها باعتباره رجـــل البلاد القوي ورغبته في جعل جهاز الدولة يتكيف وواقع الصراع بين الايديولوجيات التقليدية والعصرية الموجودة في البلاد ، ورمى منه أيضاً أن يكون « مسوّدة » للاصلاحات المقبلة ومنها العودة إلى الحكم الديمقراطي الفعلي . لقد ضمّن الدستور عبارات خيّرة مطوّلة لقطع الطريق على طلب الشيوعيين المثقفين الشباب الاصلاح

وبهذا الخصوص نقل دستور ١٩٥٣ الكثير عن سابقيه نقلا تامـاً . ان الدستور الجديد يمكن له أن يخدم سوريه تماماً، في ظل حكم ديمقراطي ، لأكثر من قرن، فكثير من مواده ، والتي لم تفرض فرضاً حين اقراره، قد وضعت لتكون أساساً للسياسات المقبلة ، وبتضمينها الوثيقة الاساسية للدولة كفل لها نوعاً من القبول لم يكن ممكناً لو تم بطريقة أخرى .

ومع أن الدستور منح المواطنين حق تأليف الاحزاب السياسية والانتساب اليها الا" أن نصاً في « الاحـــكام الانتقالية » أبقى التشريعات القائمة المخالفة له نافذة حتى تعدل بما يوافق احكامه ، ويستطيع الشيشكلي بهذه الحجة أن يمنع نمو أية معارضة فعّالة .

ان الدستور المقترح قوبل كالعادة بالنقد ، فالمسلمون المحافظون ادعوا أن فيه من وجهة النظر الدستورية والإسلامية ، نقائص كثيرة . وشعر العلماء أن دستوراً غير مبني على التعاليم السماوية المقدسة لن يكفل الكرامة لأمة مؤمنة ، واحتج ممثلو مهنة القانون أن الوثيقة وضعهـــا موظفون خاضعون للاوامر والتوجيهات، وعارض هذا الفريق الاستفتاء المباشر بسبب « فروقات المواطنين الشاسعة في ممارسة حقوقهم السياسية . ولأن الاستفتاء يوحي « بالقيصرية [٤٨]». لقد ادعى هؤلاء أن النظام الرئاسي يصلح فقط لبلد فيه حزبان سياسيان كبيران يستطيع احدهما مراقبة أعمال رئيس الجمهورية المنتخب من الحزب الآخر .

وقدم وفد يمثل مختلف الفئات السياسية إلى الشيشكلي بياناً أن جمعية تأسيسية كان ينبغي أن يوكل لها وضع دستور ، ومن بين الذين وقعوا على البيان رشدي الكيخيا وهاشم الاتاسي ، وسلطان الاطرش وحسني البرازي وإحسان الجابري كما وقعه أيضاً أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح البيطار الذين يعيش ثلاثتهم في المنفى في ايطاليـــا ، وأعلن هاشم الاتاسي صراحة « ان واضع الدستور ،

ليسبغ الشرعية على أعماله، يحاول أن يدفع الشعب لاقرار هذه الاعمال والموافقة على دستور يمنحه صلاحيات لم يتولها أي حاكم في العصر الحديث [٤٩] » ، ان الصحيفة التي نشرت هذا البيان سرعان ما تعرضت « لمتاعب بريدية »، واشتكى المشتركون فيها من عدم وصول نسخهم منها ، أما الصحف الاخرى فقد وافق معظمها على الدستور الجديد وعلقت احداها قائلة ان موقعي البيان ليسوا الذين ينبغي لهم أن ينتقدوا الدستور ، مشيرة بذلك إلى أنهم قد ساهموا في الحالة السيئة للمصائر السياسية السورية .

ان صوتاً وحيداً بين الساسة القدامى ارتفع مؤيداً الدستور هو صوت فيصل العسلي وحزبه التعاوني الاشتراكي ، الذي كان قبلئذ يعارض الشيشكلي ولكنه الآن وصف الدستور بأنه « اجراء ثوري ضد الاقطاع ومصدر عدالة [٥٠] ».

وجرى الاستفتاء يوم العاشر من تموز، ومن مجموع ناخبين قدره (٤١٧ر٩٩٥) مارس ٤٢٥ر٨٦٤ منهم حقهم ، وقد بلـــغ عدد الموافقين على الدستور منهم ١٥٢ر٨٦١ وعلى انتخاب الشيشكلي ٩١٠ر٨٦١ [٥١] .

وبعد مضي أيام خمسة عـــلى اجراء الانتخابات دمج منصب رئيس مجلس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية [٥٢] ، وفي التاسع عشر من تموز أعلن الشيشكلي تشكيل وزارة فنيين تظل قائمة حتى انتخاب مجلس نواب جديد في الخريف [٥٣]، وقد تولى وزارة المالية فيها جورج شاهين ، وهو محام دمشقي لامع ، ووزارة المعارف استاذ جامعي سوري هو أنور ابراهيم باشا، وظلت وزارة الدفاع في يد رجل عسكري هو اللواء رفعت خانـــكان الذي أحيل عـــلى التقاعد وهو يشغل منصب رئيس شعبة التجنيد في الجيش واصبح عون الله الجابري، وهو أحد الاقطاعيين ، وزيراً للاقتصاد الوطني، وعمل خليل مردم ، وزير سوريه المفوض السابق في العراق وزيراً للخارجية بعد ان رفض هذا المنصب كل من قسطنطين زريق ، نائب رئيس الجامعة الاميركية في بيروت ، وأحمد الشقيري ، الامين

العام المساعد في الجامعة العربية ، أما فوزي سلو فأحيل على التقاعد ، وإلى أن يتم انتخاب مجلس نواب ستصدر القوانين بمراسيم تشريعية يوقعها رئيس الجمهورية (٥٤) .

وفي الخامس عشر من تموز صدر عدد من المراسيم التشريعية اعادت تنظيم الجهاز الحكومي ، وكان أهمها المرسوم الذي أبطل قانون الانتخابات الصادر عام ١٩٤٩ .. وذلك « كخطوة نحو اصدار قانون الانتخابات الذي نص عليه الدستور الجديد » ، ونظم آخر جهاز الامانة العامة لرئاسة الدولة التي يرئسها أمين عام ، وأصبح على الامانة العامة تهيئة التقارير والدراسات والتعامل مع مجلس النواب والادارة الحكومية ، كما كلفت أيضاً باصدار المراسيم وتنسيق وحفظ قضايا الأمن ، وربطت مديريتا الاذاعة — والدعاية والانباء العامتان مباشرة برئاسة الدولة .

وخلال النصف الثاني من تموز أعلن عفو عام عن السجناء السياسيين الذين حكموا منذ ٢٩ تشرين الثاني ، ١٩٥١ . ثم تخلّى الشيشكلي عن منصبه كرئيس للأركان حين تولى رئاسة الجمهورية ، وخلفه في هذا المنصب الزعيم شوكت شقير .

وشكلت لجنة خاصة لوضع قانون انتخابات جديد يتفق وروح دستور ١٩٥٣ ، وفي العشرين من تموز أعلن أن الانتخابات ستجري في النصف الاول من تشرين الاول ، ثم صدر في الثاني عشر من أيلول ، ١٩٥٣ ، مرسوم قانون الجمعيات والاحزاب السورية السياسية .

لقد منح قانون الانتخابات الجديد الصادر في الثلاثين من تموز ، ١٩٥٣ ، المرأة حق الترشيح ، وكل سوري تجاوز الثامنة عشرة حق الاقتراع . وأي

فرد تجاوز الخامسة والعشرين ويجيد القراءة والكتابه يستطيع ترشيح نفسه ، وخصص للدائرة الانتخابية مقعد نيـــابي واحد عن كل خمسين ألفاً من سكانها السوريين أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد ، عـلى حين كان القانون السابق خصص نائباً واحداً لكل ثلاثين ألف مواطن .

مجلس عام ١٩٥٣

وفي الثاني عشر من أيلول حدد موعد انتخابات اثنين وثمانين نائبـاً لملء مقاعد مجلس النواب الجديد ، في التاسع من تشرين الاول ، أما الترشيحات لها فتتم ما بين التاسع عشر والثالث والعشرين من أيلول . وفي الرابـــع عشر من أيلول رفع الشيشكلي الحظر المفروض على الاحزاب السياسية مستثنياً الجماعات الهدامة كالشيوعيين ، وسمح للموظفين الحكوميين ، مـــا عدا رجال الشرطة والجيش ، بالانضمام إلى أي حزب على ألا يقوموا بنشاطات سياسية داخـــل مكاتبهم أو مدارسهم ، وقد حظر هذا المرسوم الاحزاب التي تعتمد على معونات اجنبية أو تتضمن مبادئها ما يتناقض والقومية العربية أو أن منهاجهـا ذات طبيعة دينية أو أن لها شكل تنظيم عسكري .

ونجم عن المرسوم فيض من النشاط السياسي ، واستقال موظفون كثر من وظائفهم كي يرشحوا أنفسهم في الانتخابات النيابية ، ودعا فيصل العسلي ، زعيم الحزب التعاوني الاشتراكي الذي أحيي الآن ، إلى اتحـــاد الاحزاب جميعها في جبهة وطنية ، ولكن هذا الاقتراح ضاع كلياً وسط السياسيين الطامحين . لقد

امتلأ شهر أيلول باشاعات عن تشكيل ائتلافات حزبية لوضع قوائم انتخابية موحـــدة .

وفي أواسط أيلول اندمج حزبا البعث العربي والاشتراكي العربي ليصبحا حزباً واحداً دعي باسم « حزب البعث العربي الاشتراكي » ، وقد أشيع أن هذا الحزب الجديد سيشكل قائمة يتزعمها الدكتور فيصل الركبي وخليل كلاس. وتقدم الحزب التعاوني الاشتراكي بقائمته رغم أن زعيم الحزب ، فيصل العسلي ، رفض أن يرشح نفسه .

كان زعماء الأحزاب السياسية القديمة يجتمعون سراً منذ أوائل هذا العام ، وقد أدت خيبة الأمل المتزايدة بالحكم إلى قذف مراكز قيادات حركة التحرير العربي في دمشق وحلب وحمص ومدن أخرى قذفاً رمزياً بالقنابل . وفي أيلول قررت أحزاب المعارضة السابقـــة ، وهي الوطني والشعب وأخيراً البعث ، مقاطعة الانتخابات ، وأعلن هذا في ميثاق وطني « طالب بتأجيل الانتخابات وتشكيل وزارة ائتلافية تمثل الاحزاب جميعها ما عدا حركة التحرير العربي ، على أساس « حلف وطني » ، وهـــذه الوزارة تجري استفتاء على الدستور الجديد[٥٥]، وكان لهذه الاحزاب طلب آخر هو اطلاق حرية الصحافة والاحزاب السياسية . وقد تجاهلت الحكومة هذا الاعلان فلم يسمع به ثانية[٥٦] ، وأخيراً انحصر التنافس على المقاعد بين حركة التحرير العربي والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب التعاوني الاشتراكي . ان حركة التحرير العربي ،وقد اعتبرت حزب الحكومة ، كانت أكثر الاحزاب نشاطاً وقد أقامت مهرجانات في جميع أنحاء البلاد .

وحين انتهى أجل الترشيح كان هؤلاء ٣٤٩ مرشحاً ، بينهم سبع نساء ، يتنافسون على اثنين وثمانين مقعداً[٥٧] . لقد تألف صف المتنافسين من أعضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي وعدد كبير من المستقلين، وبعض الشيوعيين

رشحوا أنفسهم كمستقلين ، ومرشحي حركة التحرير العربي وهم يشكلون غالبية المرشحين . وكان فيصل العسلي قد سحب مرشحي حزبه في اللحظة الاخيرة ولكنه أعلن أنه لا يزال يحبذ تشكيل جبهة وطنية .

وعشية الانتخابات انسحب عدد كبير من المرشحين كان معظمهم من معارضي صنائع حركة التحرير العربي ، وهنالك شك في أن كثيراً منهم تعرض بوسيلة أو بأخرى للضغط كي ينسحب ، وأفضت هذه الانسحابات في حالات كثيرة إلى فوز مرشحي حركة التحرير العربي بالتزكية ، وقد حدث هذا رغم بيان وزير الداخلية السيد نوري الايبش ، أن الحكومة لن تساند أي مرشح ، ولسوف تلتزم الحياد [٥٨] ، ولكن هذه النزاهة كذبتها الشكاوى العديدة من الضغط المحلي الذي مارسه القائمقامون لصالح حركة التحرير العربي ، كما حدث تذمر وشكاوى من تدخل الموظفين الاداريين في الحملات السياسية .

وتابعت السلطات اصدار الاوامر إلى الموظفين بعدم التدخل ، بينما استمر الدرك يتدخلون في الانتخابات كما اعتادوا أن يفعلوا دائماً ، ومن الحركات التي استخدمت كانت احتجاز بطاقات الهوية الخاصة بالناخبين الذين يؤيدون « المعارضة [٥٩] » واطلاق شائعات أن الولايات المتحدة الاميركية ، تساعد مالياً الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وهذه وسيلة أكيدة لقتل فرص أي مرشح في سورية .

لقد اختلفت أساليب الاقتراع قليلاً عن الانتخابات السابقة ، فالناخب يقدم هويته إلى رئيس مركز الاقتراع ليتثبت منها ومن وجود اسمه في القائمة فيؤشر له عليها ، ثم يسلم رئيس الهيئة ورقة اقتراع بيضاء مهورة بخاتم هيئة الاقتراع بالاضافة إلى خاتم المحافظة أو القضاء يكتب عليها أسماء من ينتخبهم على مرأى من الناس ، وهيئة الاقتراع ، ثم يلقي الناخب ورقته مطوية في الصندوق ويؤشر رئيس الهيئة على إسمه في القائمة ، لقد أشيع أن عدداً من

مراكز الاقتراع « السرية » كانت بدون ممثلين للمرشحين .

وأتت النتيجة كما كان متوقعاً لها ، فقد اكتسحت حركة التحرير العربي الميدان، وفاز عشرون مرشحاً بالتزكية لانسحاب منافسيهم الآخرين، ان حركة التحرير العربي فازت باثنتين وسبعين مقعداً من المقاعد الاثنين والثمانين . وفاز الحزب السوري القومي الاجتماعي بمقعد واحد والمستقلون بتسعة [٦٠] . وكلمة « متماثل » هي خير ما يوصف بـه مجلس النواب الجديد فقد تألف ، باستثناء خمسة عشر نائباً سابقاً ، كلياً من أفراد ليس لهم تجربة سياسية سابقة ، ومن بين الخمسة عشر هؤلاء سعيد اسحاق ، نائب رئيس مجلس النواب السابق ، والدكتور سامي طيارة .

وتلا الانتخابات عدد كبير من الطعون تقدم بها المرشحون الفاشلون والساسة الذين قاطعوها ، فادّعى أن نسبة المقترعين بلغت فقط ٨ ٪ في حمص و ١٦ ٪ في دمشق و ١٦ ٪ على الأكثر في الريف [٦١] ، ومن المعروف ، رغم أن لا سبيل إلى التأكد من الارقام الصحيحة ، أن عدداً كبيراً من الناخبين « لزم بيته » .

وفي الثامن عشر من تشرين الأول ، غادر فوزي سلو ، رئيس الاركان العامة السابق ، سورية إلى السعودية ليصبح أحد مستشاري الملك سعود العسكريين . وبعيد حين استقال وزير العدل ، السيد أسعد محاسن وخلفه فوراً أسعد هارون من الحزب الوطني، الذي طرد هارون من عضويته لخرقه جبهة الحزب القوية المعارضة للحكم . وبموجب مرسوم العفو العام عاد إلى سورية كل من أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في أواسط تشرين الأول وأخذوا، مع انهم مراقبون ، يقومون فور وصولهم بنشاطات سياسية ، فنظموا اجتماعات بأعضاء من الأحزاب المعارضة بلغت ذروتها في اجتماع كبير عقـد في حمص في أوائل تشرين الثاني حضره زعمـاء الحزب الشيوعي وحزب البعث والحزب

السوري القومي الاجتماعي وجماعة الاخوان المسلمين وممثلون عن الطائفة الدرزية.

لقد انتخب الدكتور مأمون الكزبري ، وهو صنيعة الشيشكلي ، في الجلسة الأولى لمجلس النواب ، رئيساً للمجلس ، وألقى الشيشكلي خطاباً صريحاً اتهم فيه الذين قاطعوا الانتخابات بالعيش في « الماضي السلبي » ، ثم أعلن ، كبادرة للمصالحة ، أن الميدان مفتوح أمامهم للعمل الايجابي ، وكانت الموازنة هي البند الأول في جدول الأعمال ، وقد أثارت اهتماماً كبيراً ، فالمخصصات العسكرية الكبرى عرضت مبلغاً اجمالياً ، وهذا ضوء جانبي على الصعوبة التي تقع فيها دولة موجهة تحاول أن تضع واجهة من الحكم الديموقراطي [٦٢] ، وقد أبدى منير غنام دهشته كيف يستطيع مجلس نواب منتخب الموافقة على مخصصات لا يعرف تفاصيلها [٦٣] ، ولكن استجوابه هذا لم يجب عنه قط .

وعقدت حركة التحرير العربي اجتماعاً في أوائل كانون الأول قررت فيه أن تصبح حزبا سياسياً نظامياً ، وتقدمت طلباً بذلك إلى وزارة الداخلية فووفق لها على ذلك ، فانتخب الشيشكلي بالاجماع رئيساً لها . ان الحزب التعاوني الاشتراكي ، ورئيسه فيصل العسلي، سرعان ما تقدم بطلب كي تعترف الحكومة رسمياً به .

عدّل الشيشكلي وزارته في أواخر كانون الثاني ١٩٥٤ ، فنقل وزير الزراعة ، عبد الرحمن الهنيدي ، إلى وزارة الداخلية وحل محله في وزارة الزراعة مكرم الاتاسي ، ابن أخ الرئيس السابق هاشم الاتاسي ومن حزب الشعب . وكان اللواء رفعت خانكان هو الذي يشغل منصب وزير الداخلية أثر استقالة نوري الايبش ، وقد فسرت هذه الخطوات أنها محاولة من الشيشكلي لجعل حكمه محبباً من ناحية وتنازل للساسة القدامى من ناحية أخرى ، ولربما ظن الشيشكلي أن هذا العمل سيضعف المعارضة ويشجع بعض الزعماء السياسيين من البارزين على تأييد حكمه علنا .

الاعراف لا تموت

كان شهرا كانون الأول والثاني شاقين على الشيشكلي ومليئة بالمتاعب له ، فأصوات السخط كانت حادة متفشية ، وبذلت محاولات أخرى لتهدئة الزعماء السياسيين واجتذابهم وحثهم على التعاون ولكن دون جدوى [٦٤] . وعقد الحزب الوطني مؤتمره السنوي في دمشق يوم الخامس عشر من كانون الأول ، ١٩٥٣ ، وأخذ على نفسه أن يتابع معارضة الحكم ، أما الشيشكلي فلم يتدخل في هذا المؤتمر ، طبقا إلى سياسته الرامية إلى رفع الحواجز عن النشاط السياسي ، رغم أن الحزب الوطني لم يتقدم بطلب الاعتراف به حسب قانون الاحزاب ، و « الوطنيون » عن قصد لم يفعلوا ذلك لئلا يؤخذ ذلك اعترافاً منهم بدستور الشيشكلي ونظام حكمه ، وقد رفضوا تأييد حزب البعث حين نظم المظاهرات الطلابية بحجة أن عملا كهذا سيؤدي فقط إلى سفك الدماء ، لذلك ظل الحزب الوطني أحد أركان المعارضة « غير الفعّالة » للحكومة .

وفي كانون الأول اغتنم زعماء الاحزاب السياسية السابقة اضرابا طلابياً ، أشعله حدث في مدينة حلب ، ليثيروا مظاهرات طلابية ، ففي الرابع من هذا الشهر مثل الطلاب العرب في كلية حلب الاميركية تمثيلية باللغة العربية كانت سلطات الرقابة المحلية قد اجازتها وحضرها مخبرون من الامن العام ، وأثناء العرض اختلق طالب من احدى المدارس الأهلية في المدينة حادثا وطرد من المكان ، فذهب ذلك الطالب وبعض زملائه إلى مكتب صحيفة الوطن ورووا القصة بشكل يختلف كثيراً عن حقيقتها ، فالتمثيلية حسب ما ذكره هذا الفريق كانت « تسخر من عادات العرب وأعرافهم وتنتقدها » ، كما ادعوا أن

الممثلين تعمدوا استعمال لغة ركيكة وأن أحدهم ارتدى ملابس « العم سام » وكان ينثر الأموال يميناً وشمالاً على جمهور ارتدى افراده الملابس العربية وجمع خصيصاً لذلك .

فكتب رئيس تحرير « الوطن » متعمداً مقالا لاهبا ضمنه هذه الاتهامات كي يثير ، كما اعترف بعد أيام عديدة ، مظاهرات الطلاب [٦٥] ، وكانت هذه المقالة اشارة ليبـــدأ الطلاب مظاهراتهم العنيفة في دمشق وحلب . ان حدوث هذه المظاهرات تلقائياً دون تخطيط يكذبه اندلاع المظاهرات في المدينتين في آن واحـد ، ورأى بعض الاشخاص المطلعين يد أكرم الحوراني الناعمة في هـــذه القضية . وبلغ الوضع في حلب حداً من التوتر استدعى انزال قوات من الجيش لحماية الكلية وقمع الفوضى ، وفي الرابع عشر من كانون الأول انهار الاضراب ولكن القلق ظل سائداً حتى نهاية هذا الشهر .

ان مضاعفات السخط الطلابي ، الذي بدأ حادثا آخر ، كانت أوسع وأعمق مما تنبىء به أو توقع له ، فقد مهد الاضطراب لطرد العقيـد ابراهيم الحسيني ، مدير الشرطة والامن العام ويد الشيشكلي اليمنى ، وارساله ملحقاً عسكرياً إلى واشنطن ، ان ابعاد الحسيني المخلص الكفؤ قلـّل من فعالية مخابرات الشيشكلي في اللحظة الحرجة .

وفي كانون الثاني ، ١٩٥٤ ، عم الهياج أنحاء سورية لا سيا بين الطلبة الذين كانوا في حالة اضراب دائم ، فوزعت المنشورات الداعية إلى التمرد على نطاق واسع وجرت اعتقالات كبرى بين الطلاب والأفراد العاملين في القضايا السياسية الذين اشتبه في قيامهم بنشاطات معادية للحكم ، وكان منهم منصور أحد أبناء سلطان الاطرش ، فجرت محاولة درزية لاخراجه من السجن أدت إلى اشتباك مع قوات الامن في احدى القرى ، وفي اليوم التالي ، ٢٧ كانون الثاني ، زحفت وحدات مـــن الجيش على الجبل وحاولت اعتقال المشبوهين ، وأثناء العملية

جرى تبادل اطلاق النار وتحـوّل المشهد إلى معركة حامية [٦٦] ان التقديرات توصل عدد الجنود ، الذين أرسلوا إلى الجبل آنئذ ، إلى عشرة آلاف رجل .

لجأ سلطان الاطرش إلى الاردن حيث لقي ترحيباً حاراً، وقدرت الاصابات بين الدروز بمائة ، وقد ألحت حكومة الشيشكلي ، دفاعاً عـن أعمالها القاسية الفظة ، إلى أن اسلحة حديثة اجنبية المصدر اكتشفت في المنطقة وأن نشاطات أجنبية « غير طبيعية » كانت تجري هنـــاك ، وهذه تهمة قوية دائماً تقريباً في هذه المنطقة المضطربة وربما كانت صحيحة . ان النتيجة الهامة لعملية القمع هذه كانت سخط العنصر الدرزي في الجيش وهذا ما أضعف من سيطرة الشيشكلي على قوات الأمن .

وبعد حادث جبل الدروز أمر الشيشكلي بتوقيف عدد كبير من السياسيين الذين تغاضى حتى الآن عنهم ،ومنهم رشدي الكيخيا وعدنان الاتاسي وصبري العسلي وأكرم الحوراني وميشيل عفلق واحسان الجابري وحسن الأطرش ،وقد اتهموا جميعاً ، ربمـــا عن حق ، بالنشاطات السياسية المناهضة للسلطة واثارة القلاقل بين الطلبة ، كما وضع الرئيس السابق هاشم الاتاسي تحت الاقامة الجبرية في بيته ، وفرضت الأحكام العرفية في محافظات دمشق وحمص وحلب وحمـاه وجبل الدروز ، وعين شوكت شقـير ، رئيس الاركان العامة ، نائباً للحاكم العرفي [٦٧] . ان سورية ، رغم هدوئهـــا الظاهري ، كانت كالبركان على وشك الانفجار . لقـد زار الشيشكلي الموقوفين في السجن وحاول التوصل إلى تفاهم معهم ولكن محاولته أخفقت .

وقـد وجه الشيشكلي ، عقب خيبته هذه ، خطاباً في الراديو إلى الشعب السوري فشرح له الوضع واخفـــاق جهوده في تأمين عون السياسيين لحكم البلاد [٦٨] ، واتهمهم بعقد اجتماعات ومؤتمرات دون اذن وبتوزيع منشورات تدعو إلى اثارة الفتنة وبتحريض أفراد معينين من الشعب على خلق الاضطراب

وبتحريك الفوضى والقلاقل ، وقد خفت حدة التوتر بالخطوات التي قام بها رجل الدولة الكبير فارس الخوري من أجل التوسط .

وسرعان ما بدا الشيشكلي وكأنه تغلّب على عاصفة القلق والاضطراب وأن البلاد تخلد ثانية إلى الهدوء ، فألغيت الرقابة وبدأت البلاد تدير أعمالها كالمعتاد . ان جو الثقة الخدّاعة هذا انتشر انتشاراً واسعاً حتى أن كثيرين من المراقبين المطلعين اعتقدوا أن الحكم بات حصيناً منيعاً، وذكرت احدى الصحف الصادرة في لندن « أن السهولة التي قمعت بها قلاقل الاسبوع الماضي لتظهر أن حركة التحرير العربي – وهي الآن الحزب السياسي الوحيد المرخّص في سوريه – والتي يقودها الزعيم الشيشكلي لا تزال تمسك بحزم بمقاليد الامور [٦٩] » ، وقد تجاوب صدى هذه الكلمات في مجلس النواب السوري حيث ووفق بالاجماع على اجراءات القمع المتخذة ، كما أقام اتحاد نقابات العمال مظاهرة كبرى تأييداً للحكومة ، ولكن ... رغم مظاهر الموافقة هذه ساد سوريه سلام قلق .



(١) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٣ أيار ، ١٩٥١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) صحيفة البلاد ، ١١ نيسان ، ١٩٥١ .

(٤) صحيفة الجيل الجديد ، ١٦ نيسان ، ١٩٥١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) العرض اليومى للصحافه السوريه ، ٢٩ تشرين الثاني ، ١٩٥١ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) المصدر السابق .

(٩) المصدر السابق ، ٣ كانون الاول ، ١٩٥١

(١٠) المصدر السابق ، ٣ كانون الاول ، ١٩٥١ .

(١١) صحيفة ألف باء ، ٣ كانون الاول ، ١٩٥١ .

(١٢) صحيفة الايام ، ٥ كانون الاول ، ١٩٥١ .

(١٣) المصدر السابق .

(١٤) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ١٩٧ ، ٦ نيسان ، ١٩٥٢ .

(١٥) المصدر السابق ، المرسوم التشريعي رقم ٧٢ ، ٢٣ كانون الثاني ، ١٩٥٢ .

(١٦) المصدر السابق ، المرسوم التشريعي رقم ٤٨ ، ١٠ كانون الثاني ، ١٩٥٢ .

(١٧) فصل مصطفى السباعي من كلية الحقوق للاسباب نفسها في أيار « العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢١ أيار ، ١٩٥٢ » .

(١٨) صحيفة البعث ، ٢٥ كانون الثاني ، ١٩٥٢ .

(١٩) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ٩١ ، ٢٩ كانون الثاني ، ١٩٥٢

(٢٠) كثير من هذه مشروعات قوانين كانت نائمة في محفوظات مجلس النواب ، ولم ينظر فيها قط .

(٢١) استثني صغار التجار ، الذين لم تزد مبيعـــاتهم السنوية عن ٢٥ الف ليرة سورية ، من هذه المطلوبات .

(٢٢) يعطي مشروع الغاب مائة ألف فدان من الاراضي الزراعية وكلفته ١٥ مليون دولار . أمـــا مشروع ميناء اللاذقية فوضعت موازنة له مقدارها ١١٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار . (انظر : مشروع الغـــاب ، ادارة مشروع الغاب) .

(٢٣) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ٩٦، ٣٠ كانون الثاني ، ١٩٥٢

(٢٤) المصدر السابق ، المرسوم التشريعي رقم ٤٧، ٦ كانون الثاني ، ١٩٥٢ .

(٢٥) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٢٦ ايلول ، ١٩٥٢ .

(٢٦) صحيفة ألف باء ، ٢٨ أيار ، ١٩٥٢ .

(٢٧) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ٢٥٧ ، ٨ حزيران ، ١٩٥٢ .

(٢٨) كان سامي طياره عضوا في الحزب الاشتراكي العربي ، ولكنه أصبح الآن متعاطفاً مع الحزب السوري القومي الإجتماعي .

(٢٩) قيل ان ظافر الرفاعي كان عضوا قيادياً في الحزب السوري القومي الإجتماعي ، أمـــا توفيق هارون فهو عضو سابق في البعث ، ومنير غنام قاض سابق في حلب وأحد مؤسسي الحزب السوري القومي الإجتماعي .

(٣٠) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٣٢ تموز ، ١٩٥٢ .

(٣١) بيان حركة التحرير العربي ، دمشق ، ١٩٥٢ .

(٣٢) التايمز ، لندن ، ٥ كانون الثاني ، ١٩٥٣ .

(٣٣) كان انور بنود قائد انقلاب ١٩٤٩ الذي أتى بالشيشكلي إلى السلطة .

(٣٤) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ٢٩ كانون الاول ، ١٩٥٢ .

(٣٥) المصدر السابق ، ٣ كانون الثاني ، ١٩٥٣ .

(٣٦) صحيفة صدى لبنان ، ٢٠ كانون الثاني ، ١٩٥٣ .

(٣٧) صحيفة الجريدة ، ٢٠ كانون الثاني ، ١٩٥٣ .

(٣٨) كان الحوراني قريباً بعيداً له أيضاً .

(٣٩) صحيفة الجريدة ، ٢٠ كانون الثانى ، ١٩٥٣ .

(٤٠) ميرور (Mirror) ، ٢١ آذار ، ١٩٥٣ .

(٤١) نشرة الصحافة السورية ، العدد ٤٩٩ ، ٣١ كانون الثاني ، ١٩٥٣ .

(٤٢) سورية ، المديرية العامة للانبـاء ، تشرين الأول ، ١٩٥٣ ، الصفحتان ٢٣ — ٢٤ .

(٤٣) صحيفة اليوم ، ٣ نيسان ، ١٩٥٣ .

(٤٤) صحيفة البناء ، ١٢ أيار ، ١٩٥٣ .

(٤٥) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢١ حزيران ، ١٩٥٣ .

(٤٦) نشرة الانباء السوريه ، آب ، ١٩٥٣ ، المديرية العامة للانباء .

(٤٧) من ١١٤ إلى ٨١ مقعداً .

(٤٨) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٦ تموز ، ١٩٥٣ .

(٤٩) صحيفة السوري الجديد ، ٥ تموز ، ١٩٥٣ .

(٥٠) ميرور ، ٤ تموز ، ١٩٥٣ .

(٥١) المصدر السابق ، ١٨ تموز ، ١٩٥٣ .

(٥٢) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ١ ، ١١ تموز ، ١٩٥٣ .

(٥٣) ميرور ، ٢٥ تموز ، ١٩٥٣ .

(٥٤) الجريدة الرسمية ... المرسوم التشريعي رقم ١ ، ١١ تموز ، ١٩٥٣ .

(٥٥) صحيفة التربية ، حلب ، ١٣ ايلول ، ١٩٦٣ .

(٥٦) أحد الصحفيين المصريين دعا « بيان حمص » « بالحساء السياسي » فالوطنيون هم اللحم والشعبيون الارز والمستقلون البقدونس أما حزب البعث فهو النار التي انضجت الحساء .

(٥٧) العرض اليومي للصحافة السورية ، ٢٣ ايلول ، ١٩٥٣ .

(٥٨) المصدر السابق ، ٢٧ ايلول ، ١٩٥٣ .

(٥٩) المصدر السابق ، ٢٩ ايلول ، ١٩٥٣ .

(٦٠) صحيفة لوجور ، ١١ تشرين الاول ، ١٩٥٣ .

(٦١) صحيفة السوري الجديد ، ١١ تشرين الاول ، ١٩٥٣ .

(٦٢) الجريدة الرسمية ، ٢٢ كانون الاول ، ١٩٥٣ .

(٦٣) المصدر السابق .

(٦٤) بين هذه البوادر رحلة وزير العدل – أسعد هارون – إلى شمالي سوريه حيث قام بزيارات « أملتها مشاعر الاخوة والصداقة » لمختلف الزعماء السياسيين ، (العرض اليومي للصحافه السوريه ، ١٤ كانون الاول ، ١٩٥٣) .

(٦٥) مقابلة مع الكاتب في ٧ كانون الاول ، ١٩٥٣ .

(٦٦) ميرور ، ١٣ آذار ، ١٩٥٤ .

(٦٧) اعلنت الاحكام العرفية بموجب المادة ٩٢ من دستور ١٩٥٣ ، والتي تنص على أنه « يحق لرئيس الجمهورية ، عند الضرورة ، اعلان حالة الطوارىء لمدة لا تتجاوز الشهر شريطة اعلام مجلس النواب بذلك فوراً ، وان يكون للمجلس حق تمديده .

(٦٨) نقولا زيادة ، سوريه ولبنان ، (نيويورك ، فريدريك ا . برايجر ، ١٩٥٧) صفحه ١٣٨ .

(٦٩) التايمز ، لندن ، ٤ شباط ، ١٩٥٤ .

★ ★ ★

Hamad Khalifa

الفصل الثامن

سورية تعيد عقارب الساعة

على خلاف الانقلابات السورية السابقة التي نفــذت في دمشق ... وجهت الضربة القاتلة للشيشكلي في حلب يوم الخامس والعشرين من شباط ، ١٩٤٥ ، حين اعتقل فريق من الضباط ، يقودهم العقيدان أمين أبو عساف وفيصل الأتاسي آمر حامية حلب ... الزعيم عمر خان تمر ، كما احتلت فصائل عسكرية عديداً من الابنية الاستراتيجية .. من بينها مبنى البريــد الذي يحتوي على محطة الإذاعة المحلية ولوحات محولات الهاتف ، وسرعان مــا انطلقت دعوة من « اذاعة سورية الحرة » الى القوات السورية للتمرد على الشيشكلي والانضمام الى الثورة .

وعند الظهر ... أذيعت من إذاعة حلب أنباء عن انضمام قيادات دير الزور واللاذقية والبحرية الى الثورة ، ثم انضمت اليها عند العصر حامية حمص ومنطقة حوران العسكرية قرب الحدود الاردنية ، وبدت دمشق فقط ، حيث قيادات الجيش باقية على اخلاصها لرئيس الجمهورية .

وحين انتشرت أنباء الثورة في أنحاء البلاد عقد الضباط الاركان اجتماعاً في

دمشق ذهب بعد رئيس الأركان العامة ..، الزعيم شوكت شقير ، بصحبة بعض الضباط الى رئيس الجمهورية لبحث الوضع [١] . وفي غضون ذلك جرت تحركات كبرى في صفوف ضباط دمشق وفي صفوف المتمردين الذين نعتوا أنفسهم بالقيادة الحرة .

وفي مساء السادس والعشرين من شباط أدرك الشيشكلي أن معارضته ستؤدي فقط الى سفك الدماء ، لذا قدم استقالته وفرّ إلى بيروت بعد أن ضمن الثائرون له سلامته ، وبعد يومين طار الدكتاتور السابق إلى الرياض في طائرة سعودية .

ان التوتر في دمشق أخذ ينحسر عقب استقالة الشيشكلي ، ولكن الوضع أثير في وقت متأخر تلك الليلة حين ظهر رجل هائج يرتدي بزة عسكرية واستفسر عن سلامة الشيشكلي، انه الرئيس عبد الحق شحادة ، رئيس الشرطة العسكرية السابق ، والذي مع فريق من أتباعه المسلحين اعتقلوا الزعيم شقير.. رئيس الاركان العامة .

صباح السبت السابع والعشرين من شباط توجه النواب الى مبنى المجلس لتقديم استقالاتهم ، ولكنهم فوجئوا بوجود الرئيس شحادة وجماعته ، والذي أعلن أنه يسيطر الآن على الوحدات الآلية في الجيش ، وهي مفتاح السيطرة على الوضع ، وان المجلس ينبغي له الاستمرار في تحمل صلاحياته باعتباره الممثل الشرعي للبلاد ، وقد أيد النواب ، الذين شجعهم تغير مجرى الأحداث ، الرئيس شحادة ، فاجتمع الدكتور مأمون الكزبري ، رئيس المجلس ، بالزعيم شوكت شقير ثم جمع المجلس ليقرأ عليه استقالة الشيشكلي وليعلن نفسه قائماً بمهام رئيس الجمهورية حسب مواد الدستور .

وقد أذاعت إذاعة دمشق هذا التطور الجديد فاستبقلته « القيادة الحرة »

بدهشة بالغة ، فهتف الزعيم شوكت شقير ، وكان آنئذ في حمص ، الى الرئيس الجديـــد للمجلس وأمر النواب أن يستقيلوا ويعودوا الى بيوتهم ، وحددت الساعة التاسعة ليلاً موعداً لامتثالهم ، فأحاط رئيس مجلس النواب القائم بأعمال رئيس الجمهورية علماً بهـذا الإنذار ثم اجتمع الإثنـان بالزعيم الشقير ونصحها بالاذعان . إلا أن الرئيس شحادة وجماعته طلبوا منها أن يرفضا وأضافوا أنهم سيهاجمون حمص ، فقرر الزعيم شقير أن يستقيل ... وعين اللواء القدسي رئيساً للاركان العامة وأذيعت رسالة تحـد لقائد حامية حمص فـأعدت القيادة الحرة عدتها للزحف الى دمشق .

وفي أثناء ذلك تأهب اللواء القدسي ، الذي وسمته إذاعة حلب بأنه « أداة في يد الاستعمار » ، وعبد الحق شحادة لمقاومة القيادة الحرة . واستفاقت مدينة دمشق صباح اليوم التالي لتجد نفسها في حال فوضى والدماء يجرون في الطرقات وازداد العنف واشتعلت الحرائق في أماكن متفرقة ... ثم أطلق الجنود النـار على المتجمهرين ، وحين اجتمع مجلس النواب قاطع جلسته جمهور كبير هاجم مبناه ودمر أثاثه وضرب بعض النواب ، وأصر المتظاهرون على حل المجلس فأذعن الكزبري وبدأ يجمع توقيعات النواب لهذا الغرض ، ثم أصدر القدسي ، رئيس الأركان العامة بلاغاً أعلن فيه حل المجلس وأوكل إلى الكزبري ، القائم بأعمال رئيس الجمهورية ، السلطتين الموقتتين التنفيذية والتشريعية .

وأعلنت القيادة الحرة ، خلال هـــذه الفترة ، عن اعتقال شقير ، رئيس الأركان السابق ، وأن منصبه شاغر وقد انتقلت صلاحياتـه إلى مجلس القيـادة الحرة . إن محاولة القدسي التوصل الى اتفاق مع الزعيم محمود شوكت آمر حامية حمص ، على اقتسام السلطة هي التي دفعت الى هذا الاجراء ، وكان محمود شوكت قد رفض هذا العرض وذكر أنه لا يعترف إلا بشوكت شقير ، ولم يبق أمـــام فريق دمشق إلا أن يذعن لرغبات القيادة الحرة ، فاتصلت دمشق بالزعيم شقير

الذي اتصل بحمص ، وقد انبىء أن مطالب القيادة الحرة تشمل حل البرلمان واستقالة الكزبري والغاء دستور الشيشكلي والاتفاق على دعوة ممثلي الأحزاب السياسية الى اجتماع يعقد في حمص [٢] .

توجه شقير الآن إلى حمص للاجتماع بممثلي القيادة الحرة، وتشكلت مجموعة عسكرية معارضة في دمشق اعتقلت قائد حامية المدينة . وفي اجتماع شقير بشحادة في حمص وافق الثاني على الاستسلام ، وهكذا جرّد مناوئو القيادة الحرة من قوتهم ، وفي أثناء ذلك هربت الطائرات النفاثة في سلاح الجو السوري وعددها ست ، إلى حلب .

وتشبت القلاقل ثانية في دمشق حين حاول الاخوان المسلمون والشيوعيون القيام بظاهرات ، فاضطر الجيش الى اطلاق النار مرة أخرى على جمهور الناس ثم فرض منع التجول وأعلن رسمياً أن ثلاثين شخصاً قتلوا وأصيب خمسون بجراح أثناء القلاقل . وقد حاول الشيوعيون ، حتى بعد نجاح الانقلاب، القيام باضطرابات جديدة ... ولكن حركتهم قمعت .

ومساء الأحد ، استقال ، الزعيم شقير ، وأذاع راديو حلب تسجيلا معه جاء فيه : « لقد زالت الأسباب التي منعت استمرار الحكم الشرعي ومنعت صاحب الفخامة هاشم الأتاسي من متابعة ممارسة صلاحياته كرئيس دستوري — للجمهورية [٣] » ، وأعلنت قيادة الجيش أن الوضع الدستوري في البلاد قد أعيد الآن وأن الجيش الذي هو جيش البلاد والمدافع عنها « سيعود الى ثكناته » ، ثم أضافت أن الجيش يضع نفسه بخدمة رئيس الجمهورية وحكومته الدستورية . ان عبد الحق شحادة ، وقد عين ملحقاً عسكرياً في لندن ، غادر دمشق في تلك الليلة ، وانتهت الانتفاضة ، « وكل طاغية إلى زوال ، وتبقى سورية المستقلة خالدة أبد الدهر [٤] ».

وزارة العسلي الائتلافية

بعودة الحكومة المدنية ... ووجهت البلاد ، أو بالأحرى السياسيون ، بمشكلة أي الفئات ستمثل البلاد تمثيلا صحيحاً ، وكانت الفكرة إصدار مرسوم يلغي القوانين التي صدرت في أثناء حكم الشيشكلي ، ودعوة مجلس عام ١٩٥٠ ، وإعادة الوزارة التي أطاح بها انقلاب عام ١٩٥١ . وقد عارض الحزب الوطني ، الذي قاطع انتخابات عام ١٩٤٩ ، هذا المشروع ، وطالب باعادة مجلس ١٩٤٧ — ١٩٤٩ والدستور القائم حين انقلاب الزعيم في عام ١٩٤٩ ، وأخيراً اتفق أن تقوم حكومة على أساس دستور ١٩٥٠ ولكن تشكل وزارة تضم الشعبيين والوطنيين والمستقلين [٥] ، ويكون رئيسها صبري العسلي ، من الحزب الوطني وقد رفض حزبا البعث والسوري القومي الاجتماعي أن يشتركا في الحكومة الجديدة بيد أنهما وافقا على عدم معارضتها [٦] . ان شكري القوتلي هنأ من منفاه في الاسكندرية الحكومة الجديدة .

ونجم رفض حزب البعث ، رغم أنـــه كان من أشد خصوم الشيشكلي وأنشطها ، في معظمه من تعيين صبري العسلي رئيساً لمجلس الوزراء ، فالعسلي في نظر البعثيين ، رمز « الطبقة الاقطاعية الرجعية ومؤيد أمين سابق للقوتلي ولو منح البعث وزارة هامة ... كالداخلية أو الخارجية ... فلربما اشترك ، ولكن سبباً قوياً يدعوا الى الاعتقاد أنه لما يكن ينتوي حقاً الاشتراك بالحكومة في هذه الفترة ، إذ ربما تحـــد المسؤولية الوزارية من حرية الحزب في العمل في الانتخابات القادمة [٧] ، وقد أوضح بيان العسلي في مجلس النواب يوم الخامس عشر ، حين تعرض الى مطالب البعث المتصلبة للاشتراك في الوزارة ، ان البعث أراد استثناءه عند تشكيل الوزارة [٨] .

ان الحكومه الجديدة ، ولما من العمر ثلاثـــة أيام ، هي العضو الاول في جامعة الدول العربية الذي يوافق على الميثاق العسكري التركي – الباكستاني الموقع حديثاً ، ولكن هذا طوّق باعلان أن لا دولة عربية تستطيع الانضمام الى الميثاق دون موافقة الجامعة العربية على الحلف (٩) .

لقد حلت فوراً حركة التحرير العربي ، كما شنت حملة عامـة لتطهير أجهزة الدولة من الذين عينهم الشيشكلي ، وكان كثيرون من الضحايا موظفين وعناصر متعلمة شابة غير متأثرة بالاعتبارات السياسية ، وقد زحف الساسة وأذنابهم لملء المناصب الشاغرة .

وفي الخـامس عشر من آذار اجتمع مجلس عام ١٩٥٠ الذي انتخب أصلاً كجمعيـــة تأسيسية قلبت نفسها الى مجلس نواب على رغم معارضة الوطنيين وحزب أكرم الحوراني الاشتراكي العربي (١٠) ، وهذه التذكرة ضرورية لمنح قرارات الحكومة الجديدة تأثيراً شرعياً . أما أعضاء هذا المجلس الذين اشتركوا في مجلس نواب الشيشكلي فأرغموا على الاستقالة .

ثم حلت المحكمة العليا التي شكلها الشيشكلي ، كما أعيد الى الجيش الضباط الذين فصلهم ، فزاد هذا الاجراء من المنافسات والصراعات داخل الجيش وسبب سخطاً متزايـــداً . ان كثيراً من مفعولات التشريعات التي سنت أثناء حكم الشيشكلي لما يعد ممكناً الغاؤها فوراً . . ومن بين هذه قانون الانتخابات الذي منح المرأة المتعلمة حق الاقتراع .

واتفق ، لتهدئة الوطنيين وضمان اشتراكهم في الحكومة ، على أن تجرى انتخابات مجلس نواب جديد في القريب العاجل ، وتفجرت الخلافات الوزارية توّاً تقريباً على التعيينات ... لا سيما فيما يتعلق بتاريخ الانتخابات وطريقـة اجرائها . والعسلي ، على حين أنه نفى أي خلاف ، احتجب عن مكتبه الوزاري ولم يحضر جلسات مجلس النواب في النصف الثـــاني من آذار ظاهرياً لدراسة

المخططات المتعلقة « بإعادة الحياة الدستورية »[11] .

وبينما الخلافات ناشبة في مجلس الوزراء بدأ الاضطراب مجدداً في صفوف الجيش منذ أواخر آذار ، وقد خشي ضباط معينون أن يعاد الدرك الى وزارة الداخلية وهو التهديد الذي سبق انقلاب الشيشكلي عام ١٩٥٠[12] . وعم خوف أن يفقد الجيش سمعته وسيطرته بانسحابه من المسرح السياسي رغم أن ناطقاً باسمه أعلن أنه سيفصل نفسه عن السياسة ، كما عارض بعض المنشقين ، ويقودهم الرئيسان عبد الحميد السراج ومصطفى حمدون « تدخل المدنيين » في شؤون الجيش ، وهذه اشارة واضحة الى تنقلات ما ضمن صفوفه ، وهددا بانقلاب ، ولابعادهما عن المسرح صدرت أوامر بتعيينهما ملحقين عسكريين في الخارج[13] ، ان السراج وحمدون ، بعد اخفاقهما في رص" معونة الجيش، أقلعا عن مشروع انقلابهما[14] . كان حمدون بعثياً بينما السراج مؤيداً قوياً سابقاً للشيشكلي وقد أيد شوكت شقير في أثناء الانقلاب المعادي للشيشكلي ، وهنالك تكتل عسكري آخر يقوده العقيد عدنان المالكي وهو ذو نزعات بعثية وله أتباع كثر في الجيش وقد عارض ضباط عديدون ، بالاضافة الى أكرم الحوراني والشيوعيين ، إقامة روابط وثيقة بالعراق .

ولعل المشكلة المريعة التي واجهت الحكومة المدنية كانت اعادة الجيش الى ثكناته وإبقاءه فيها ، والخطوة الأولى لذلك هي انتزاع قوى الأمن من سيطرة الجيش وربطها بوزارة الداخلية التي كانت تتبعها ، وهيمنة المدنيين على هذه القوى ستخلق موازناً للعسكريين . كان ضرورياً لتنفيذ هذه السياسة وجود حكومة قوية موحدة وهذا يعني مجلس نواب جديد ، لذلك شرعت حكومة العسلي تضع مخططات الانتخابات التي ستبدأ عهداً سياسياً جديداً يغلق صفحات الماضي .

إن انتخابات عام ١٩٥٤ هي الاولى في خمس سنوات . هذا اذا أسقطنا

من الحساب انتخابات الشيشكلي عام ١٩٥٣ ، وقد أمل أن تشترك الأحزاب جميعها فيها للمرة الاولى منذ انتخابات عام ١٩٤٧ ، وعلى أية حال .. حام في المؤخرة طيف تدخل الجيش .

وفي أوائل نيسان أعطى العسلي تأكيدات ان الانتخابات ستجري في حرية تامة ، وأعلن وزير الداخليـة الشعبي ، علي بوظو ، أن الانتخابات ستجري في الخامس عشر من حزيران ... وصرح « أفضل ألف مرة أن أخفق فيهـا على السماح بحادث أو الزام أو احتيال فيها (١٥) » .

وبعد نقاش طويل اتفق على الاحتفاظ بقانون انتخابات عـام ١٩٤٩ مع اجراء تعديلات طفيفة عليه (١٦) ، واقترح رشاد برمدا ، وهو شعبي ، لضمان الحرية الانتخابية التامة أن يسمح للشيوعيين بخوضها . وبينما كان الحزب الشيوعي غير معترف به رسمياً .. بل وكان في الحقيقة محظوراً الا أن ليناً كبيراً أبدي تجاهه وسمح له بدعم المرشحين الذين يتعـاطف وإياهم بل ان خالد بكداش ، زعيم الحزب قام بزيارة رسمية لوزير الداخليـة ... علي بوظو ... في أواسط نيسان . وأحجم الحزب رداً على سياسة الحكومة المتساهلة تجاهه عن مهاجمة الوزارة . ان حكومة العسلي ، كما لو أنها تكذب توكيداتها بعدم الانحياز ، أصدرت قانون مطبوعات جديدة من خلال مجلس النواب منح الحكومة سلطة تعطيل أية صحيفة دون حكم قضائي ، فأثار هذا نقاشاً عاصفاً انسحب أكرم الحوراني منه محتجاً .

وبينما الحكومة تصارع بشروعاتها من أجل الانتخابات المقبـلة اثارت — طلبات العناصر المحافظة بعودة شكري القوتلي العواطف العامة ، ففي أوائل نيسان ذهب وفد — أوحى به الوطنيون — إلى الاسكندرية ليدعوه للعودة الى وطنه ، الا أن العناصر المعادية للقوتلي أثارت بدورهـا مظاهرات طلابية

تعارض عودته . لقد أمل الوطنيون في الإفـــادة من وجود القوتلي أثناء الانتخابات القادمة [١٧] .

وانهكت الوزارة متاعب أخرى ، فقد جرت مظاهرات طائفية استنكاراً لقرار حكومي باعادة التعلـيم الديني الى المدارس ، كما أضرب عمال الكهرباء في حمص مطالبين بأجور أعلى وشروط عمل أفضـــل ، ونجم عن اعتقال بعض المضربين تهديـدات باضراب عام ، وساد الاضطراب والقلاقل فأحس الرئيس الأتاسي أنه مرغم على توجيه نداء الى الشعب في أواسط نيسان يناشده فيه أن يتحد .

وعقب الانتهاء من ترتيبات الانتخابات .. ازدادت المنـاورات السياسية وأفضى هذا الى سلسلة من الأزمات الوزارية ، كانت أولاها في أواخر نيسان حين شبت الخلافات حول مسألة السماح لحزب البعث أن يمثل في الوزارة الى حين اجراء الانتخابات [١٨] ، وقد هـدد الحزب بمقاطعة الانتخابات إذا لم يستجب لمطالبه [١٩] .

ان الشعبيين والوطنيين ، مع أنهم أساساً يحكمون سورية نتيجة لمعارضتهما الشيشكلي ، لم يتوصلوا الى اتفاق حول الاهداف العامة والزعماء المشتركين ، وهذا عائد جزئيـاً الى الخلاف الداخلي بين الفريقين ، والتعاون الشعبي – الوطني كان هاماً وجوهرياً للبلاد كي يتحقق لها الاستقرار والتقدم .

لقد انقسم الوطنيون الى مؤيدين للقوتلي ومناهضين له ، وكانت الفئـــة الثانية ترى أن الرئيس السابق يجب أن يكون الأب الرؤوم للحزب ، ولكن المشاعر المعادية للقوتلي كانت قوية جداً في حلب . وانقسم الشعبيون أيضاً الى محافظين ومتحررين ،وتزعم الفئة المحافظة كل من رشدي الكيخيا – رئيس الحزب – والدكتور ناظم القدسي – رئيس مجلس النواب – بينما رنا المتحررون الى علي بوظو ومعروف الدواليبي وعبد الوهاب حومد لقيادتهم ، وقد مـال

المحافظون إلى التعاون مـع الوطنيين على حين ارتأى المتحررون تشكيل تحالف مع العناصر البعثية .

وحتى أواخر نيسان تقريباً كان الحزبان ... الوطني والشعب ... لا يزالان يدرسان قائمة مرشحين موحدة ، وفي هذه الحالة فمن المحتمل ان يجني الوطنيون فائدة اكثر من الشعبيين ، الذين تنظيماتهم الحزبية هي الاقوى . ان المخـاوف من ضغط الجيش على الحكومة عملت على تهدئة احجـــام الشعبيين عن الدخول في تحالف مع الوطنيين .

ان التنافس الشعبي – الوطني شلّ عملية اعـــادة تنظيم الحكومة ، فالغيرة أوقفت التعيينات في المناصب العليا كالمحافظين ورؤساء البلديات ، وقد نجم بعض هذا من مخـاوف أن افراداً كهؤلاء سيساندون احزابهم في الانتخابات وأعاقت الاحتكاكات الاخرى الصغيرة تسيير عمل الحكومة اليومي ، كما أضافت أماني الوصول إلى رئاسة الدولة في كلا الحزبين – رشدي الكيخيا عـــن الشعبيين وشكري القوتلي عن الوطنيين – توتراً آخر في مجلس الوزراء ، وفي أواخر أيار بلغت الاشاعات عن النزاع داخل الوزارة حداً دعا العسلي إلى نفيها رسمياً .. وهذه علامة مؤكدة تقريباً على وجود متاعب ، وأصبحت الوزارة رمز ضعف لا رمز وحـــدة وطنية ، وبات ضرورياً تشكيل وزارة جديدة تشرف على الانتخابات .

وفي أوائل حزيران طالبت أحزاب المعـارضة بتشكيل وزارة « محايدة » تجري الانتخابات ، ولكن العسلي رفض ذلك ، فاضطر الرئيس هاشم الاتاسي ،

الذي لم يكن قد شفي بعد تماماً من جلطة دماغية سببت له شللا جزئياً في الوجه إلى اجراء مشاورات مع الزعماء السياسيين في محاولة لتجاوز الازمة .. وأخيراً وفي الحادي والعشرين من حزيران استقال العسلي .

ان وزارة العسلي عملت في اثنـــاء توليها السلطة على أضاعة تعاطف وود كثير من السكان ، ونفذت سياسة حقد وانتقـــام من كل من نعتتهم بمؤيدي الشيشكلي ، وعــادت معظم الصحف وأخفقت في انهاء الخلافات الشعبية — الوطنية ، واضرابات العمال والمدرسين والمواطنين بل والقضـــاة وتهديداتهم بالاضراب أمثلة على القلاقل في البلاد ، ولربما بقيت وزارة العسلي ، رغم السخط عليها ، لو لم تتعرض لضغط ضباط الجيش . ان نقل سلك الدرك إلى وزارة الداخلية ازعج العسكريين ازعاجاً بالغاً ، فهذا النقل كان نذير شؤم رغم انه لم يضعف سلطة الجيش ، وقد كشفت الخلافات بـين الوزارة والجيش وطرحت علناً في جلسة مجلس النواب يوم ١٢ أيار حين أعلن صبحي العمري ، وهو أحد نواب الاخوان المسلمين ، أن كتلا عديدة من الضباط قائمـة داخل الجيش وأن معروف الدواليبي ... وزير الدفاع ... ، وهو أخ مسلم أيضاً ، يجد صعوبة في فرض سلطة المدنيين على الجيش[٢٠] ، . وفي الثامن عشر من أيار جـاء اصدار قانون ، أقره مجلس نواب الشيشكلي ، يمنح وزارة الدفاع سلطة تسريح الضباط بمطلق حريتها ليضيف إلى الجيش نذيراً جديداً بالخطر ، وانتشرت شائعات أن الجيش طلب الغاء قانون التسريح واستقالة الوزارة. وكان الدواليبي أحد أهداف العسكريين الرئيسية ، فقد كان رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع حين اطاح الشيشكلي بالحكومة في تشرين الثـاني ١٩٥١ [٢١] . ان استقالة وزارة العسلي سرعان ما أكدت هذه الشائعات .

وزارة سعيد الغزي

طلب الرئيس هاشم الاتاسي من العسلي البقاء في الحكم حتى يتم تشكيل وزارة جديدة ، ومرت سبعة أيام من الحيرة كان الرئيس خلالها يجتمع بزعماء الاحزاب محاولا انهاء الجمود ، وبينما رغب حزبا البعث والشعب في قيـــام وزارة وطنية مؤلفة من أعضاء قياديين في الاحزاب العامة رفض الوطنيون ، وانتشرت ثانية شائعات ان الجيش هدد بالتدخل إذا لم يوجد السياسيون سريعاً حلا ، وأخيراً وافق سعيد الغزي على تشكيل وزارة محايدة تشرف على الانتخابات[٢٢] ، وفي التاسع عشر من حزيران أعلن الغزي أنه نجـــح في مهمته . ان الوزارة الجديدة تألفت كلياً من قضاة ومحـــامين ليست لهم ولاءات سياسية رغم ان اثنين منهم كانا وزيرين سابقين ، وقد شغل منصب وزير الداخلية الهام اسماعيل قولي ... محافظ دمشق ... وهو قاض سابق نقي السيرة ناصـــع السجل ، وقد اعتبر الوزراء جميعهم رجالا جيدين مأمولين لاجراء انتخابات نزيهة ، ولكن كان ينقصهم الدعم البرلماني والسيطرة على العسكريين ، كما أن كثيراً من المراكز الادارية الهـــامة في أنحاء البلاد شغلها سياسيون حديثوا التعيين وشعبيون في معظمهم .

وقد وعـــد الغزي في بيانه إلى مجلس النواب بالحياد الصارم في الإنتخابات وبعدم التورط خارجياً . وبسياسة تتوخى الصالح العربي . وحين التصويت على الثقة بحكومته نال ٦٧ صوتـــاً مقابل صوت واحد معرض . . الا أن ثلث عدد النواب كان غائباً ، وفي هذا دلالة على لا مبالاة المجلس بالحكومة الجديدة[٢٣]

وباختصار .. لم تثر حكومة الغزي أية حماسة ووجدت فقط لانها الفئة الوحيدة التي يمكن ان تتفق عليها الاحزاب المبينة جميعها .. ، وهي الشعب والوطني والبعث ، بالاضافة إلى الجيش .

وقبيل الاعلان عن تشكيل وزارة الغزي اكتشف الجيش « مؤامرة » اخرى على الدولة ، ففي الثامن عشر من حزيران أعلن الزعيم شقير ، رئيس الاركان العامة ، اعتقال العقيد محمد صفا وستة ضباط آخرين « لاحداثهم الفوضى والقلاقل في صفوف الجيش [٢٤] » ، وذكر « ان دولة اجنبية غير عربية » كانت تموّل نشاطات – العقيد صفا [٢٥] . ان صفا سرّح من الجيش في أثناء حكم الشيشكلي فالتجأ سياسياً إلى بغداد حيث أقام « حكومة سوريه الحره » ، وبعد سقوط الشيشكلي عاد إلى سوريه لفترة وجيزة ثم انتقل إلى بيروت ، فسلمته السلطات اللبنانية إلى سوريه .

وحالت المتاعب التي واجهتها وزارة الغزي دون اصدار مرسوم رسمي يعين موعد الانتخابات ، وأخيراً وفي الثامن عشر من تموز عيّن الرئيس الاتاسي موعدها في العشرين من آب ، وبعد أيام ثلاثة صدر مرسوم جمهوري آخر حدّد عدد النواب في المجلس الجديد بمائة وتسعة وثلاثين نائباً موزعين كما يلي : ١١٧ نائباً من المسلمين ، و ١٦ من غير المسلمين و ٦ للعشائر ، وهذا هو أكبر مجلس نواب في تاريخ سورية [٢٦] .

وأمل أن تكون الانتخابات حرة لاحزاب سوريه العديدة وتكتلاتها .. ، ومع تحديد موعدها بدأ السباق ، وقد اعتبر أن المنافسة الحامية ستكون بين الشعبيين والوطنيين ، ولكن تنافسهم هذا خفت حدته في بعض المحافظات حيث التقاليد أو التهديدات الآتية من البعثيين والشيوعيين اضطرتهم إلى تشكيل قوائم مرشحين مشتركة لضمان نصر العناصر المحافظة ، وهكذا

وضعت في حمص واللاذقية قوائم وطنية – شعبية مشتركة على حين تنافس الحزبان في دمشق وحلب وصارع الواحد منهما الآخر ، وفي الواقع كان لا بد من خوض هذه الحملة ، كالحملات الانتخابية الماضية ، حسب خطوط شخصية لا حزبية . وعلى أية حال كانت القضية الكبرى بين القوى التقليدية (المحافظة) والجماعات المتطرفة ، كالبعث والشيوعيين ، والذين لهم حظ أوفر في النجاح .

وأقام البعث مهرجانات في المدن الرئيسية وأثار الصدامات في مختلف المناطق بين أعضائه ومؤيدي المحافظين ، فجرح عدد من الافراد في حلب في صدام بين عناصر من جماعة الاخوان المسلمين واخرى من حزب البعث واستخدمت فيه السيوف والخناجر والهراوات ، وحدث عراك مماثل في حماه مع أنصار حركة التحرير العربي [٢٧] ، واستغل البعث اضراب عمـــال النسيج في دمشق طلباً لزيادة الاجور والذي أيدته نقابات عمالية اخرى وهددت بتحويله إلى اضراب عام . ان هذه التكتيكات وغيرها قد رتبت لتعطي فكرة أن الحزب صديق الفقير ، ومنح دعم الجيش حزب البعث ، وهو غير ثابت بالدليل ولكنه موجود ، وزناً في الصورة الانتخابية اكبر من عدد أعضائه وأنصاره . والبعث كان خير الاحزاب تنظيما وأكثرها نشاطاً خلال الحملة الانتخابية .

وأعلن خالد بكداش ، زعـيم الحزب الشيوعي ، في أواخر أيار أن حزبه سيسعى إلى النيابة باعتباره واحداً من « الجبهه التقدمية [٢٨] » ، وتعهد الحزب بمساندة « التقدميين » ، وهي الكلمة التي تطلق على كل من يناضل الاستعمار ويدافع عن « الحريات الديمقراطية » وازالة الفقر والتخلف ، وقد رأى بكداش على حين توقع معامـــلة رقيقة من الحكومة ، أن من الحكمة اللجوء إلى تكتيك الجبهة الوطنية ، وفيما بعد خاض الحزب الشيوعي الانتخابات تحت اسم حزب الشعب الوطني المتحد .

وفي أقصى « طيف النور » اعلنت جماعة الاخوان المسلمين في أوائل نيسان انها لن تشترك في الانتخابات، وعلى الاعضاء الذين يودون ترشيح أنفسهم أن يستقيلوا من عضوية الجماعة . ان هذا الانسحاب ، الذي أعلنه مصطفى السباعي ، لا يعني أن الجماعة تنسحب كلياً من الميدان السياسي ، فهي قد تلعب دوراً حاسماً في الصراع بين اليسار واليمين . وهنالك فئة أخرى ، هي حزب فيصل العسلي الاشتراكي التعاوني ، أعلنت أنها ستتقدم بمرشحيها ، وهذا الحزب ، بتعلقه بزعيمه إلى حد العبادة ، فيه كثير من زخارف الاحزاب الفاشية الاوروبية ، وهنالك تجمع يميني آخر هو الحزب السوري القومي الاجتماعي وخاض المعركة الانتخابية ببرنامج مناهض للشيوعيين ، ورشح عدداً من أعضائه على رغم معارضة الجيش .

وفي أواخر تموز ... شكل خالد العظم ... الانتهازي ... كتلة يمينية مؤلفة من الساسة الشيوخ الذين يعارضون القوتلي ، وهذه الكتلة الجمهورية التي أوجدها طموح العظم إلى رئاسة الجمهورية لا أية قناعات أخرى ضمت عدداً من الوزراء السابقين كان بينهم أسعد هارون وعبد الباقي نظام الدين والدكتور سامي كباره .

ومع اقتراب شهر تموز من نهايته تزايد التوتر يوما بعد آخر ، وتكررت الصدامات بين أنصار الجماعات السياسية المتنافسة على حين مزق دويّ القنابل الامسيات الحارة ، وقد منعت الحكومة يائسة التظاهرات رغم أن المهرجانات الانتخابية ظلت مسموحاً بها ، ثم انشق الحلف الوطني - الشعبي بسبب الخلاف على عدد مرشحي كل حزب في القوائم المشتركة .

ونمت الشكوك ، بمرور الوقت ، في قدرة حكومة الغزي على الاشراف على انتخابات محايدة ، فسلك الدرك قليل عدد الضباط والانتخابات وشيكة ولا

بدّ من تلافي هذا النقص ، وقد وضع هذا الامر حكومة الغزي بين فكي مأزق، فلو بقي العدد ناقصاً فلن يستطيع الدرك حفظ الأمن في الانتخابات ، واذا زيد بأفراد من الجيش فمن المحتمل أن يناصر النفوذ البعثي في الجيش ترشيح البعثيين لينقلوا إلى الدرك . وقد أعلن الشعبيون ، متذرعين بذلك ، في الرابع من آب أنهم ينوون مقاطعة الانتخابات (٢٩) ، وكان كثيرون من زعماء حزب الشعب ، ومنهم رشدي الكيخيا وعبد الوهاب حومد ، قــد صرحوا منذ تموز الماضي أنهم لن يرشحوا أنفسهم .. ، ولعل السبب الأكثر احتمالا لعملهم هذا هو عودة القوتلي إلى سورية مما سيقوي الوطنيين على حساب الشعبيين .

وعلى حــين غرة أعلنت حكومة الغزي في الخامس من آب أن الانتخابات ستؤجل إلى الرابع والعشرين من أيلول (٣٠) ، وكان السبب الظاهري لذلك هو اضراب القضاة لرفع رواتبهم والذين أعلنوا أنهم لن يتعاونوا مع الحكومة حين اجراء الانتخابات الإاذا وافقت على مطالبهم (٣١) ، وفي الوقت ذاته قرر رجال الشرطة الاضراب للتوكيد على مطالبهم المتعلقة بالاجور ، الاّ انهــم صرفوا النظر عن الاضراب بعد أن وعدهم وزير الداخلية بالنظر في مظلمتهم ، وقــد سويت هذه المتاعب في الأيام الأولى مــن آب . وفي يوم صدور مرسوم تأجيل الانتخابات أعلن القضاة عن رغبتهم في تعليق اضرابهم حتى الرابع عشر من آب للنظر في القضايا المستعجلة ومنهــا النزاعات على قوائم المرشحين وجداول الناخبين.ولربما كان لدى الوزارة سبب أهم من ذلك دعاها إلى تأجيل الانتخابات إذ قد يمنحها تأخيرهــا بعض الوقت لاقناع الزعماء الشعبيين باعادة النظر في مقاطعتهم الانتخاب وفي الوقت ذاته لارباك الوطنيين الذين خططوا ليجعلوا من عودة القوتلي رأس مال ومصدر قوة لهم ، فقد عــين موعد هذه العودة ليأتي عقب انتهاء أجل الترشيحات في الخامس من تموز (٣٢) .

ان عودة شكري القوتلي إلى سورية في السابع من تموز ، بعد خمس سنوات من النفي ، أثارت موجة من التخمينات حول نواياه المقبلة ، كما أدخلت عاملا جديدا على مسرح الانتخابات . وكان الترحيب الذي لقيه القوتلي حين عودته واسعاً ولكنه خدّاع إذ أعطى انطباعاً أن شعبيته أكبر مما هي حقاً ، ومع أن قيادته البلاد كانت ضعيفة الا أن الحكومات التي خلفته بدت وكأنها أضعف ، لذا فان منزلته بدت كبيرة آنئذ .

وأمّ منزل القوتلي، عقب وصوله ، زائرون كثر . . .من الفلاحين إلى الزعماء السياسيين وضباط الجيش ، . . . ليحيوا « بطل الأمة » . ان بعض هؤلاء ، على الاقل ، زاروه بدافع مادي أو بأي دافع انتهازي آخر ، وقد رحبت به بعض أوساط الجيش لكونه خصماً للاتحاد السوري – العراقي ، وكان دور القوتلي المختار أن يمثل دور رجل الدولة الاول في سورية الذي هو فوق التنافسات والنزاعات الحزبية والشخصية ضامنا بذلك لنفسه الفوز في انتخابات رئيس الجمهورية ، ولكن القوتلي عانى على أية حال من عقبتين : .. فهو بكونه من الحزب الوطني رمز للطبقات العليا التي حكمت سورية حكماً بالغا في سوئه، ثم ان اقامته المديدة في الاسكندرية وتعاطفه مع المصريين صنفته أداة مصرية أرسلت لتنفيذ رغبات الكتلة المصريه – السعودية . كما أن الاشتباه بأن القوتلي يتقاضى راتبا من السعودية لم يعزّز مكانته في عيون كثير من مواطنيه .

منح تأجيل الانتخابات الشعبيين فترة قصيرة كي يعيدوا النظر في قرار المقاطعة ، وقد بدأ تراجعهم منذ السابع عشر من تموز حين أعلن الحزب أنه سيسمي مرشحيه إذا تعهدت الحكومة بعدم التدخل في الانتخابات ، وتلا هذا في اليوم التالي محادثات بين القوتلي والزعيم الشعبي الدكتور عدنان الاتاسي تم فيه اعطاء ضمانات أخرى (٣٣) ، لقد قوى تأخير الانتخابات موقف الحزب

الواهن ، إلا أنه ووجه بخسارة محققة لبعض المقاعد النيابية . ان تغيير موقف الشعبيين قد يوضحه إلى حد كبير بنية الحزب ، فبينما يمكن اعتبـــار القدسي والكيخيا سياسيين بالمفهوم الغربي، يضعان الولاء للحزب وللمبادىء فوق الحيل والذرائع ، يسانــد زعماء آخرون ، لا سيما الاتاسي وزمرته ، قضية الوصول للمنصب النيــابي ، لذا بات ضرورياً ، لمنع الانشقاق في صفوف الحزب ، اتخاذ خطوة لانقاذ الحزب من حافة الهاويه التي تسلقها .

ان اشتراك الشعبيين في الانتخابات هـو لصالح الحزب الوطني ، فاستمرار الانقسام في صفوف العناصر السورية المحافظـة لن يفيد منه سوى العنـاصر الراديكالية أمثال حزب البعث،واشتراك الحزبين في الانتخابات ،رغم تنافسهما على المقاعد النيابية ،لهو السبيل الوحيد لدرء المزيد من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، فعدم الاستقرار هـذا سيكون لصالح العناصر العسكرية التواقـة لاعادة سيطرة الجيش .

وفي الثالث من أيلول أعلن الشعبيون أنهم سيشتركون في الانتخابات ممهدين لاعلانهم ببيـان أن الحكومة قـد أعطت تأكيدات « كافية » انها لن تتدخل ، وبعد أيام قليلة طلب رئيس الاركان العامة من الجيش علناًأن يتخذ موقفاً محايداً خلال الحملة الانتخابية .

وكان القوتلي، إلى جانب اهتمامه بالحفاظ على هيمنة المدنيين على الحكومة بالغ الاهتمام بانتخاب مجلس نواب يعزز له امانيه فيرئاسة الجمهورية . ولتحقيق هذه الغاية حاول اقناع الاحزاب جميعهـــا لتنضم إلى « جبهة متحدة » يكون مسيطراً عليها، وفي الثالث من أيلول عقد اجتماع كبير في بيته حضره الزعماء الدينيون والقادة الصناعيون وأعضاء من الاحزاب جميعها ما عدا حزبي البعث والشيوعي ، ومع أن الحضور كانوا متفقين علىاقصاء تدخل الجيش في القضايا

السياسية الا أنهم فشلوا في الاتفـــاق على قوائم انتخابية موحدة لخوض الانتخابات على اساس « جبهة متحدة » .

وحاول الشعبيون والوطنيون ، بعد هذا الاخفاق ، تشكيل قوائم مشتركة لضم بعض المستقلين في دمشق وحلب ، ولكن هذه المحاولة فشلت أيضاً ، فقد اعتقـد المرشحون المحافظون الاقوياء ، لا سيا المستقلين منهم ، أن حظوظهم في الفوز تعتمد عـلى قوائمهم هم ، وهكذا اخفقت المحاولة الانتخابية الاخيرة التي قامت بها القوى المحافظة السورية للاتحاد في جبهة مشتركة أمام ضغوط الجيش واليساريين ، فقد حسب كل زعماء الشعبيين والوطنيين أن حزبيهم يتمتعان بشعبية تمكنهما من اكتساح الانتخابات وضمان السيطرة على المجلس النيابي . ان هذا الاخفاق ليضع حداً فاصـلاً في التاريخ السياسي السوري ... فنفوذ القوى التقليدية بدأ يتناقص منذئذ .

لقد تنافس على المقاعد النيابية المائة والاثنين والاربعين نحو تسعمائة مرشح .. معظمهم حديثو عهد بالسياسة (٣٤) ، وكان المرشحون الشعبيون نحو خمسين والوطنيون اكثر من أربعين ، وفي اليسار وقف البعثيون وستة عـــلى الاقل من الشيوعيين يزاد عليهم تسعة من « المستقلين » يتبنون الخط الشيوعي ، وقد دخل كل من الحزب السوري القومي الاجتـــماعي وحركة التحرير العربي معترك الانتخابات بخمسة عشر مرشحاً لكل منهما .

ان النشرات الانتخابية ، اختلفت مـن حزب لآخر ، ولكن كان يصعب التمييز بين نشرات الشعبيين – والوطنيين فهي في معظمها شخصية ، وقد دافعت عن السياسات القديمة نفسها ، باستثناءات طفيفة ولم تقدم للناخب أي شيء جديد وأعلـن الوطنيون تبنيهم للاتحاد مـــع العراق ولكن الشعبيين كانوا يعتبرون المدافعين الاقوياء عنه . ان القضية الكبرى في السياسة الخارجية لهي مسألة العلاقات بمصر والعراق ثم الحياد تجاه الغرب أو التعاون معه ، فالبعث حمل لواء

الوحدة بين الدول العربية وتقوية الدفاع العربي امام اسرائيل.. وهما قضيتان شعبيتان ، وهذه اشارة سديدة إلى التكتلين المصري - السعودي ، والعراقي - الاردني . ولم تكن القضايا على الصعيد الداخلي لتقل حدة : فهنالك مناهج متعارضة حول القضايا الادارية والمحلية - المركزية مقابل تنازلات عن اختصاصات للسلطة المحلية والحرية مقابل انضباط الصحافة والاحزاب -، وقد دافع اليسار عن تقوية عامة للحكومة المركزية . وكان هنالك انقسام متزايد بين اليمين (الشعبيين والوطنيين) واليسار (البعث) لا سيما حول الاجراءات المتعلقة بملكية الأرض وتنظيم العمل ، فالاصلاح الاجتماعي وعداوة الغرب كانا كبريي قضايا البعث ، وقد أصر عليهما شاجباً ومديناً الطبقة الحاكمة المستبدة التي ترتكز على الأرض والصناعة .

وخاض الشيوعيون المنظمون ومؤيدوهم المعركة الانتخابية وفق برنامج معاد « للامبريالية » و «الاقطاع»، وقد شدد على معاداة اميركا واتهم بعض المرشحين المناهضين للشيوعية بتلقي معونات مالية اميركية ، وقد أخفقت اخفاقاً ذريعاً محاولات بكداش لاقامة « جبهة وطنية » تضم الشيوعيين والبعثيين والصالحين من الاخوان المسلمين بل واليساريين من الوطنيين والشعبيين . أما خالد العظم فقد تعاون ، وهو يسعى جاهداً لرئاسة الجمهورية ، مع الشيوعيين ، هذا ولم تبذل حكومة الغزي الضعيفة أي جهد للحد من نشاطات الاحزاب .

وقد أجابت الانتخابات التي جرت في الرابع والعشرين من ايلول عن السؤال الكبير : « هل سيعود (الحرس القديم) الى السلطة ؟ » وكان الجواب المدوي : « لا » ، فالنتائج كشفت عن انتصارات يسارية كبرى في الانتخابات الاولى الطبيعية التي شهدتها البلاد في خمس سنوات .

وجرت عمليات اقتراع الناخبين السوريين ، وعدد من يحق لهم ذلك ٠٠٠ر٩٠٠ر١ ، في جو سلمي حسب المعايير السوريه [٣٥] ، وقد حرس

المراكز الانتخابية في انحاء البلاد جميعها ، وحدات صغيرة من الدرك يؤازرها نحو ١٥٠٠ جندي . أما ما تبقى من أفراد الجيش ، بما فيهم الضباط وصف الضباط ، فلزموا ثكناتهم ، وكان الاستثناء الوحيد في حماه حيث استدعيت في اليوم السابق للانتخابات قوات من الجيش لقمع اضطرابات انتخابية . ورغم التوتر الذي سبق الانتخابات ... لم يكن الاقبال على الاقتراع كبيراً فلم تصل نسبته إلى ٥٠٪، وكانت النتائج في ٣٥ دائرة انتخابية متقاربة حتى بات ضروريا اجراء انتخابات أخرى يوم الرابـــع من تشرين الاول . لقد اعتبرت هذه الانتخابات أنزه ما جرى في سوريه ، فتدخل الجيش لم تتوفر أدلة عليه ، كما أن حالات رشوة لم تقع فيها ومن المشكوك فيه أن تكون نتائجها قد تأثرت بهذين الأمرين .

وبرهن بطـلا المحافظة (Conservatism) حزبا الشعب والوطني ، انهما عاجزان عن العمل بفعالية معا، وهذا ... مضافاً إلى ارتباطهما بنظام اجتماعي تجاوزه الزمن ... يوضح انهيارهما ، فالشعبيون عـانوا من هزيمة منكرة اذ لم يفوزوا الا بواحد وثلاثين مقعداً على حين كان لهم أربعون في المجلس السابق ، والاكثر دلالة من هذا هو النسبة المئوية لخسارتهم ... فقد فازوا بـ ٢٤٪ من مقاعد هذا المجلس الجديد الكبير بينما كان لهم ٤٠٪ من مقاعد مجلس عام ١٩٤٩ [٣٦]، وفاز المرشحون الوطنيون بثلاثة عشر مقعداً يضاف اليها اثنا عشر مقعداً آخرون يمكن الادعاء أن مناصري الحزب الوطني قـد فازوا بها . ان فعالية قائمـة محافظة مشتركة تجلت في حمص حيث سجّل الحزبان التقليديان فوزهم الجلي الوحيد .

ان المستقلين ، رغم فوزهم بتسعة وأربعين مقعداً في المجلس الجديد .. اي اكثر من أية فئة أخرى .. لما يكونوا قوة متماسكة وكانوا عاجزين عن تشكيل قوة كهذه ، وهم في معظمهم مـــن غير المشهورين سياسياً وكانت بينهم قلة من

المعروفين جيداً أشهرهم خالد العظم ... رئيس الوزراء السابق ... وأسعد هارون ... العضو السابق في الحزب الوطـــني . وكان معظمهم ... على أية حـــال ... في متناول المزايد الاكبر وهذه عادة سوريه قديمه ، ومن بين المستقلين هنالك خمسة عشر عضواً من حركة التحرير العربي ورئيس الوزراء سعيد الغزي ، وقد أعلن العظم فور انتهاء الانتخابات أنه يعتزم تشكيل كتلة مستقلة (٣٧) .

وكانت مفاجأة الانتخابات الكبرى نجاح حزب البعث .. فقد فاز بسبعة عشر مقعداً كما ازداد قوة بانتخاب خمسة من مؤيديه ، والبعث ... رغم أنه ليس الاكثر عدداً بين أحزاب مجلس النواب ... كان اكثرها انضباطاً وتماسكاً، وقد ارتفعت نسبته من ٥٪ في المجلس القديم إلى ١٥٪ في هذا المجلس الموسّع ، وهنالك شك .. أقـل شك .. في أن تكون « أريحية » الجيش قـد ساعدت الحزب في صنع نتيجته الانتخابية ، اذ أن فوز البعث يعزى إلى عوامل عديدة منها اشمئزاز الشعب وتقززه من قدامى الاحزاب والساسة وتنظيمه الاحسن وتوق الشعب السوري إلى الإصلاح وخصومة العراق(أعلن الشعبيون والوطنيون سابقاً تأييدهما الاتحاد مع العراق) وعداء للغرب متزايد عام في سوريه ولا سيما بين الشباب ، والبعث ... وهو حامل لواء معاداة الغرب والقوميه العربيه .. جنى من هذه الفوائد اكبر الفوئد .

ان انتخاب خالد بكداش ، العضو الشيوعي الاول في مجلس النواب ، لذو مغزى كبير إذ يدل عـلى أن المعاداة المتطرفة للغرب قد غلبت سياسياً ، وهذا الانتخاب لا يظهر القوة الشيوعية فلربما لم تزد أصوات الشيوعيين عن ربع ما ناله خالد بكداش من أصوات ، كما أن أصله الكردي وشعبيته اكسباه أصواتاً كثيرة ، وقد ادعي أن ضغطاً حكومياً مورس لايقاع الهزيمة بمرشحين شيوعيين عديدين آخرين .

وأخفق الحزب السوري القومي الاجتماعي في ضمان انتخاب زعيمه عصام المحايري ... ولكنه فاز بمقعدين في المجلس ، وهذه الهزيمة التي نزلت بأكثر جماعة منظمة معادية للشيوعية لتعني انهيارها كعامل قوي في المسرح السياسي السوري ، وفاز حزب فيصل العسلي التعاوني الاشتراكي بثلاثة مقاعد فقط ويمكن اعتبار ذلك دون دلالة أو مغزى .

ان انتخابات عام ١٩٥٤ ذات أهمية بالغة في التاريخ السوري ، فقد دلت على انتهاء القوى السياسية التقليدية واستبدال القوى اليسارية في الحركة العربية كالبعث بها ، كما ان مشروع الهلال الخصيب انتهى ... ربما إلى الأبد . ويقع بعض اللوم على كسوف القوى السياسية التقليدية وانهيارها على كاهل الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية ، فدعم الغرب اسرائيل ، ظالمة أو مظلومة ، وضع الساسة الموالين للغرب في وضع سيء لم يستطيعوا التغلب عليه بتنظيمهم الحزبي الهزيل . ان التركيب المتغاير المتنافر للمجلس الجديد ، مع عدم وجود غالبية لأي حزب ، اثار الشكوك في ان سوريه ستعيش في ظل حياة ديمقراطية — أو على الاقل حياة نيابية — مديدة .



(١) كان عدد القوات الثائرة نحو ستة عشر ألفاً مقابل أربعة آلاف ظلت على ولائها للشيشكلي ولكنها تشمل الوحدات المدرعة القوية .

(٢) ميرور ، ٦ آذار ، ١٩٥٤ .

(٣) اذاعة حلب ، ٢٨ شباط ، ١٩٥٤ .

(٤) حسب ما قاله سلطان الاطرش لمندوب وكالة الانباء العربية ، دمشق ٧ آذار ، ١٩٥٤ .

(٥) ان الطلاب الذين حركهم البعث تظاهروا منذ الخامس آذار ضد وزارة العسلي بحجة أنهـــا مؤلفة من الرجعيين وأن العسلي نفسه ذو نزعات دكتاتورية .

(٦) ان النواب البعثيين الخمسة هم الذين ألقوا بأوراق اقتراع سلبية في جلسة الثقة التي عقدها المجلس يوم الخامس عشر من آذار .

(٧) كان من بين مطالبه منـــع الحزب السوري القومي الاجتماعي ، العدو اللدود للبعث ، بالاضافة إلى النواب الذين يحملون لواء الاتحاد مع العراق (العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٧ آذار ، ١٩٥٤) .

(٨) البناء ، ١٦ آذار ، ١٩٥٤ .

(٩) نيويورك تايمز ، ٤ آذار ، ١٩٥٤ .

(١٠) انضم الحوراني منذئذ إلى عفلق ليقيما حزب البعث العربي الاشتراكي .

(١١) ميرور ، ٣ نيسان ، ١٩٥٤ .

(١٢) انظر الفصل السادس — وزارات القدسي : ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

(١٣) الايام ، ٢٩ آذار ، ١٩٥٤ .

(١٤) ان الاحكام الانتقالية لما تنفذ قط ، وقد نقل العقيد البعثي نبيه الصباغ
إلى باريس في أواخر أيار .

(١٥) ميرور ، ١٧ نيسان ، ١٩٥٤ .

(١٦) لم ينفذ مجلس النواب هذا القرار الا بعد سقوط وزارة العسلي .

(١٧) عارض الزعماء الوطنيون في حلب عودته ، وأعلن احسان الجابري صراحة
معارضته لعودته في أول آذار .

(١٨) ربمـا أمل حزب الشعبيين الاحرار في انتزاع بعض العناصر البعثية من
الحزب أو على الاقل من حزب الحوراني عدو الشعبيين الاحرار الرئيسي .
وهنالك باعث آخر هو الامل في ضمان دعم العناصر المؤيدة للبعث .

(١٩) يدل اصرار البعث على الإشتراك في الوزارة على أن الحزب شعر الآن أنه
سيجني باشتراكه فيها فوائد انتخابية تفوق مـا سيجنيه من بقائه في
صفوف المعارضة .

(٢٠) العرض اليومي للصحافة السورية ، ١٣ أيار ، ١٩٥٤ .

(٢١) انظر الفصل السابع — الصفحة الثانية منه .

(٢٢) شغل الغزي ، وهو محام في التاسعة والخمسين ، مناصب وزارية عديدة قبل
عام ١٩٤٩ ... ، والغزي ليست له اتجاهات حزبية .

(٢٣) ميرور ، ٢١ حزيران ، ١٩٥٤ .

(٢٤) اذاعة دمشق ، ١٨ حزيران ، ١٩٥٤ .

(٣٥) المصدر السابق .

(٢٦) كان عدد نواب المجلس ١١٤ نائباً حتى عام ١٩٥٠ ، وقد انقصه الشيشكلي إلى ٨١ .

(٢٧) تابع نشاطه ، رغم أنه محظور قانوناً ، وتقدم بمرشحيه كمستقلين .

(٢٨) الحضارة ، ٢٤ أيار ، ١٩٥٤ .

(٢٩) عقد الحزب مؤتمراً عاماً في بعلبك ما بين الرابع عشر والسابع عشر من تموز ، وتقرر فيه الإشتراك في الانتخابات (الشعب ، ١٧ تموز ، ١٩٥٤) ان بيان الرابع من تموز اتهم الجيش بالتدخل المستمر « المكشوف » في الشؤون السياسية . (العرض اليومي للصحافة السورية ، ٥ تموز ، ١٩٥٤) .

(٣٠) في الوقت ذاته ... أصدر الرئيس الاتاسي مرسوماً الغى به المرسوم الذي حدد عدد المقاعد في مجلس النواب .

(٣١) ميرور ، ٧ تموز ، ١٩٥٤ .

(٣٢) ان مناورة الغزي أخذت الوطنيين غير مستعدين وعلى حين غرة ، لذلك دعوا إلى مؤتمر طارىء للحزب .

(٣٣) ميرور ، ٢١ تموز ، ١٩٥٤ .

(٣٤) كان الرئيس الاتاسي قد زاد عدد المقاعد النيابية عن ١٣٩ مقعداً .

(٣٥) العرض اليومي للصحافة السورية ، الأول من تشرين الأول ، ١٩٥٤ .

(٣٦) المصدر السابق ، ٧ تشرين الأول ، ١٩٥٤ .

(٣٧) تعاون العظم مع البعثيين والشيوعيين في دمشق .

Hamad Khalifa

الفصل التاسع

صعود اليسار

كان مجلس النواب الذي دعاه الرئيس هاشم الاتاسي إلى الانعقاد ضعيفاً منقسماً على نفسه ينعدم فيه التوجيه والزعامة انعداماً تاماً ... لقد كان سفينة بلا ربان . وإلى جانب انعدام الأكثرية النسبية لأي حزب فيه .. كان ينقصه أيضاً احتمال قيام أغلبية فعالة من خلال الائتلاف ، ولكنّ أمراً واحداً كان محققاً ، فالديماغوجيون المعادون للغرب أصبحوا في وضع جيد رغم أنه كان محققا أيضاً أنهم لن يتوصلوا إلى أي اتفاق فيما بينهم ، ومع أن عنصراً خاصاً من المصالحة موجود الا" أنه لم يكن من ذلك النوع الذي سيحل مشكلات البلاد بل من النوع الذي يؤجل القضايا ... متيحاً لها بذلك أن تتضخم حتى تصبح مشاكل كبرى .

وأعلن الشعبيون والوطنيون في السادس من تشرين الأول ، وقد أغمهم وأحزنهم هزيمتهم في الإنتخابات ، أنهم يعتزمون تشكيل ائتلاف في المجلس الجديد ، ورد خالد العظم بتشكيله تحت زعامته الكتلة الديمقراطية المؤلفة من ٣٧ نائباً مستقلا .

استقالت وزارة الغزي حين عقد مجلس النواب جلسته الاولى لتغرق البلاد عقب ذلك في أزمة وزارية وصلت إلى خمسة عشر يوماً ، وقد وقع اختيار الرئيس الاتاسي على العظم أولاً كي يشكل وزارة ، ولكن العظم أعلن فشله خلال ثمان واربعين ساعة لأن مختلف الاحزاب والكتل رفضت قبول مسؤولية السلطة ، وحين طلب منه أن يحاول مرة أخرى بذل ما يستطيع من جهد حتى الحادي والعشرين من تشرين الأول ... وعندها أقلع عن هذه المهمة اذ أن البعثيين والوطنيين رفضوا التعاون معه ، فوقع اختيار الرئيس الاتاسي الآن على السياسي السوري العجوز فارس الخوري ، ولكن حزب البعث و كتلة العظم دفعاه أيضاً ورفضا التعاون في « حكومة وطنية » ، وأخيراً وفي الثلاثين من تشرين الأول نجح في مهمته ، وكان مفتاح نجاحه عدم صلاحه لرئاسة الجمهورية ... فالشعبيون والوطنيون والبعثيون لم يرغبوا في منح العظم مزيداً من المساندة في تطلعاته لرئاسة الدولة (١) ، وتوليه رئاسة الوزارة ستكون الخطوة الأولى الجيدة نحو رئاسة الجمهورية . وظل البعثيون مناوئين للخوري ، رغم قبول الشعبيين وبعض المستقلين بزعامة منير العجلاني به ، وبعد مساومات طويلة مع عدد من الكتل الجديدة في المجلس ... وموافقة فريق من نواب العشائر على تأييد الخوري مقابل حقيبة وزارية .. أعلن تشكيل الوزارة في التاسع والعشرين من تشرين الأول .

ان وزارة الخوري لا تعكس التيار اليساري في الانتخابات ، وقد ضمت على رغم كفاءة اعضائها ، الزعماء السياسيين من الصف الثاني فقط ، وكان نصف أعضاء الوزارة ، وعددهم عشرة من الشعبيين وثلاثة آخرون من الوطنيين وإلى جانب الخوري هنالك مجد الدين الجابري ، وهو أشهر الوزراء (وطني من حلب) وفيضي الاتاسي (شعبي من حمص) ، والأول حديث العضوية في الحزب الوطني إذ ابتعد سنوات عن السياسة حين أدار عملاً انشائياً ناجحاً ، وعمل مديراً للاشغال العامة في الكويت ، وهو رجل شريف قدير وشجاع .

ويمكن اعتبار هـذه الوزارة انتصاراً حققه الشعبيون على اليسار ، لا سيما حزب البعث منه ، ولكنه انتصار تكتيكي أرجأ موعد الحساب الأخير الذي لا بدأ آت ، كما أن الوزارة ضعيفة أساساً لاعتمادها على دعم المستقلين واحتوائها عناصر متنافرة كالشعبيين والوطنيين المتنافسين ، وقد أضافت شبهات الجيش بالوطنيين والشعبيين عامل توتر آخر .

وبعد مناقشة عاصفة في مجلس النواب دامت ثماني ساعات نالت وزارة الخوري الثقة في الثالث من تشرين الثاني بغالبية ٨٤ عضواً مقابل ٤٨ عضواً معارضاً ، وكان بيان الخوري الوزاري نموذجاً « رائعـاً » للغموض والابتذال ، وأتى بوعود قليـلة في مجال القيادة . واستمرت مناقشة البيان حتى ساعات الصباح وتجمّع ألف متظاهر ، ربما بتحريض من البعث ، خارج مبنى المجلس وهم يطالبون باستقالة الخوري . لقد تعهد الخوري بالاصلاح الداخلي وتقوية الروابط بالدول العربية والأجنبية والاهتمام بمشكلة فلسطين والقضاء على البطالة وتقوية الجيش وبعـد فترة قصيرة استقال مجد الدين الجابري لأنه قبل عقداً كبيراً في الكويت ، وقد حل فاخر الكيالي محله وزيراً للاقتصاد الوطني بالوكالة .

العلاقات الخارجية بعد الشيشكلي

كانت سورية طيلة أشهر في حاجة ماسة إلى حكومة قائمة على دعم شعبي إذ أن الاطاحة بالشيشكلي فرضت عدداً من مشكلات العلاقات الخارجية الهامة بالاضافة إلى مشكلات الميدان الداخلي ، ومن بين اكثرها الحاحـاً وتفجراً مسألة الاستمرار في سياسة الشيشكلي الخاصة بالعلاقات الوثيقة مـع مصر

والعربية السعودية أو الانضمام إلى الحلف الباكستاني – التركي. وكانت سياسة مصر آنئذ رفض العلاقات القوية بالدول الغربية إلى أن تحل خلافاتها مع بريطانيا .. ولا سيما الخلافات المتعلقة بالقواعد البريطانية في قناة السويس .

ان علاقات الشيشكلي الوثيقة بمصر بدأت تعني شيئاً تافهاً لسورية . على حين كان الحلف الباكستاني – التركي يخلب لب الزعماء السوريين. وقد رحب سوريون كثيرون بالمعونة العسكرية الغربية المأمولة التي سيأتي بها الانضمام إلى الحلف وباتوا يعتقدون أن هذا سيقوّي البلاد في وجه التهديدات الاسرائيلية ويمنح الجيش ، في الوقت ذاته ، حافزاً جديداً ليصبح منظمة محترفة حقاً فتقل الاغراءات التي تدفعه للتدخل في السياسة ، ورغم هذه الفوائد المؤكدة وجدت ضغوط أخرى جعلت محتملاً أن خطوة كهذه ستضعف الجامعة العربية وتثير غيظ المصريين . ان حكومة قوية وشعبية كانت هي القادرة فقط على اجراء هذا التحول الجذري في السياسة الخارجية .

وعلاقات سورية بجاراتها – لبنان والعراق والأردن – والتي توترت في عهد الشيشكلي تحسنت في الاشهر التي تلت الاطاحة به ،فمددت الاتفاقية الاقتصادية والموقتة المعقودة مع لبنان ستة أشهر أخرى أمل أن يتم خلالها التوصل إلى اتفاقية جديدة دائمة ، وأرسل سفير جديد إلى بغداد وبدا أن عهداً جديداً في العلاقات السورية – العراقية قريب ، كما أرسل في أوائل تشرين الأول المبعوث السوري الأول إلى الأردن منذ أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٤٩ .

ان أية خطوة تغيير هامة في الميدان السياسي لا يمكن لها أن تقرّ الا" بعد اجراء الانتخابات ، وعلى أية حال بدأت التوترات تظهر في محور القاهرة – دمشق ، فمناقشة الحلف الباكستاني – التركي ضعضعت الروابط بينهما ثم

أضاف اختيار جماعة الاخوان المسلمين دمشق مقراً[1] لها عامل تشويش آخر ، وقررت الجماعة ، وهي على خصومة مع مجلس قيادة الثورية المصرية ومحظورة رسمياً في مصر أثر محاولتها اغتيال عبد الناصر ، أن تجعل دمشق مقر نشاطاتها المعادية لمجلس قيادة الثورة في مصر[2] ، وقد شنت المنار ، الصحيفة الناطقة باسم الجماعة ، حملة شعواء على نظام حكم عبد الناصر وهذا ما دعا القاهرة إلى الضغط على الحكومة السورية . المعادية لمصر ، الا أن حكومة الغزي كانت غير راغبة في وضع حد للاخوان المسلمين أو ربما أضعف من أن تقدم على ذلك خشية أثارة عداوة عناصر سياسية في سورية نفسها .

وقد أكدت اهتمام مصر بالشؤون السورية رحلة مستعجلة قام بها الرئيس الغزي وشوكت شقير رئيس الأركان العامة إلى القاهرة في التاسع عشر من أيلول عقب عودة السفير المصري من استشارات اجراها في مصر ، ومع أن رواية محددة لما دار في هذا الإجتماع لم تذع الا ان الرئيس عبد الناصر ، كما يبدو ، حاول اعادة سوريه إلى الفلك المصري وابعادها عن العراق وتركيا .. ، وربما وعد أن تساند مصر في الإنتخابات بعض المرشحين الذين يدعمهم الجيش ربما حتى على حساب شكري القوتلي .

ولكن العلاقات بين البلدين انعطفت سريعاً نحو الاسوأ نتيجة نشاطات جماعة الاخوان المسلمين المعادية لمصر خلال الايام الاولى لوزارة الخوري ، وكان التطور الاول استدعاء السفير المصري من دمشق في الثالث عشر من تشرين الثاني .واستمرت الحملات على مصر رغم ان فارس الخوري تعهد باخماد مظاهرات الاخوان المسلمين ، وقد وعد احمد قنبر ، وزير الداخلية ، أن اجراءات عاجلة ستتخذ بحق أعمال جماعة الاخوان . وأن تهور المصريين دفعهم إلى أن يبعثوا برجال أمن ومخبرين سريين إلى سورية لينقلوا أنباء نشاطات الجماعة ، وأخيراً

هدىء عبد الناصر بضمانات مكتوبة حصلت عليها الحكومة السورية من زعماء الاخوان المسلمين تعهدوا فيها بالكف عن حملاتهم (٣) .

وحين حكم على الاخوان المسلمين الستة بالاعدام في مصر يوم الرابع من كانون الأول جرت مظاهرات احتجاج ضخمة جيدة التنظيم في عدد من المدن السورية، وبعد أن شنق الستة عطلت مظاهرات كبرى حركة المرور في دمشق بضع ساعات ، كما أغلقت حوانيت كثيرة أبوابها احتجاجاً . واضربت المدارس، وأصدرت المنظمات الإسلامية تأبينا « للشهداء » ، واتهم مصطفى السباعي عبد الناصر أنه عميل للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، بل ان غير الاعضاء في الجماعة وصفوا الاعدامات صراحة أنها « اغتيال سياسي » ، وبلغت مظاهرات الطلاب حدا من العنف والإنتشار دعا الحكومة ، رغم ترددها ، إلى العمل وأن تطلب من مجلس النواب أن يقر مشروع قانون يمنع مظاهرات المدارس الابتدائية والثانوية وأساتذتها ، وقد وافقت على هذا الإجراء العناصر السياسية جميعها ، ومن بينها خالد بكداش الشيوعي ، ما عدا كتلة العظم وحزب البعث .

وفي أواخر تشرين الثاني اتخذت خطوة أخرى نحو تحسين العلاقات بالعراق وجعلها طبيعية حين اجتمع فارس الخوري ، بالملك فيصل في بيروت ، وقد رحبت صحف دمشق بهذا الاجتماع واعتبرته خطوة نحو الوحدة في العالم العربي .

وخلال صيف عام ١٩٥٤ زار نوري السعيد ر رئيس مجلس الوزراء العراقي، القاهرة وبحث تمسك العراق بالحلف الباكستاني – التركي ، ومن الواضح أن عبد الناصر نصحه الا ينضم اليه ريثما يتوصل إلى تسوية مع بريطانيا حول جلائها عن منطقة قناة السويس .وعقب التوصل إلى إتفاق حول هذا في تشرين الأول بدأت العراق مفاوضات مع تركيا وطرحت القضية في إجتماع وزراء

خارجية دول الجامعة العربية الذي عقد بالقاهرة في اوائل كانون الاول ، ومن المؤكد أن الاتفاق على قبول الدول العربية معونات عسكرية غربية كان عاماً رغم وجهات النظر المتباينة في ذلك الاجتماع ، وربما قبول نوع ما من الاتفاقية العسكرية على شرط أن لا تنتقص سيادة هذه الدول ، وفضلاً عن ذلك وافقت مصر على إعـــادة تشغيل قاعدة قناة السويس في حـــال حدوث هجوم على تركيا [٤] .

وربما يعزى التردد السوري ، رغم انبــاء ان فيضي الاتاسي وزير خارجية سوريه ، كان المخـالف الوحيد في الاجتماع ، إلى ضعف الوزارة اكثر منه إلى عنادها . ان الاتاسي الذي امتلأت حياته الماضية بالمرارة نحو الغرب بسبب القضية الفلسطينية ربمـــا تردد في قلب موقفه وتغييره قبل استشارة الزعماء السياسيين السوريين .. ثم رؤية كيف تهب الريح في سورية ، ولعـل المحافظين السوريين أحسوا ، وقـــد اقلقتهم القوة المتنامية للعناصر اليسارية وشجعهم الموقفان المصري والعراقي ، أن سياسة اكثر ولاء للغرب ستكون نافعة ، يضاف إلى ذلك ان سوريه ستعزل حتى عن الدول العربية . وتوحي أنباء انشقاقات الوزارة آنئذ إلى وقوع صراع حول السياسة الخارجية وإلى أن نهـــاية وزارة الخوري ربما باتت وشيكة .

ان إعلان العراق في كانون الثاني عن قراره عقد ميثاق مع تركيا شق العالم العربي وأدى إلى اتهامات مضادة من القاهرة ، وفي اواخر كانون الثاني وأوائل شباط أصدر الخوري عدة بيانات عامة تجنب فيها نقد خطوة العراق ولكنه في الوقت ذاته دعا إلى تقوية ميثاق الضمان الجماعي العربي كي يتم تجنب الاحلاف، وقد اضاف أن العراق ، لو كان الميثاق اكثر من « حبر على ورق » ، لما اضطر إلى اتخاذ تركيا حليفاً له [٥] ، وأمل الخوري بتوسيعه القضية ألا يغضب العراق

أو مصر وأن يهدىء ، وهذا هو الأهم ، العناصر السورية المعادية للغرب . ان الخوري نفسه أحد حاملي لواء الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي .

وبدأت محاولات ، بعد أن توالت الانشقاقات والخلافات في كانون الثاني ، ١٩٥٥ داخل مجلس الوزراء ، لتعديل الوزارة بضم خالد العظم ، لا كتلته المستقلة ، اليها ، وبدون مساندة العظم شك النواب الموالون للغرب في قدرتهم على الاحتفاظ بأية قوة سياسية إذا جرى تبني سياسة التعاون مع الغرب ، وكان الزعماء المناهضون للغرب يضغطون في الوقت نفسه لتشكيل حكومة تضم الاحزاب جميعها كي يعيقوا نمو أية سياسة موالية للغرب ناجم عن بيان الخوري السياسي ، وفي أواخر كانون الأول زادت الخلافات الشعبية — الوطنية ، بالاضافة إلى نشاطات العظم ، من الالحاح لاجراء تغيير وزاري ، وقد قيل ان الوطنيين أشاروا إلى استعدادهم للاشتراك في وزارة وطنية — عظمية — بعثية على شريطة ان يلغى مرسوم الشيشكلي الخاص بتحديد ملكية الارض وحيازتها وان النظر في الاتفاقات مع الدول الغربية لأمر في صالح البلاد ، ان الخلافات الوطنية — الشعبية لم تقم في هذه الفترة على السياسة الخارجية بل على النفوذ والمحسوبية ، وقد استغل العظم بعض الشيء هذا الوضع ، وأخيراً وفي أوائل شباط صرحت سورية ... إلى جانب العربية السعودية .. بعجزها عن الانضمام إلى الحلف العراقي — التركي . لقد حاربت العربيه السعوديه هذا الحلف مساندة لمصر بينما بلغ التمزق في سورية حول هذه القضية حداً لم تستطع معه مساندة مصر أو العراق[٦١] .

وخاضت وزارة الخوري أولى المتاعب الخطيرة حين رفضت لجنة الموازنة البرلمانية في ٣١ كانون الأول موازنة الخوري المقترحة لعام ١٩٥٥ ، وحافز هذا العمل « على حين قدمت اللجنة لرفضها حججاً اقتصادية وإجتماعية » كان

سياسياً ، فالنواب البعثيون والموالون للعظم جمّدوا الموازنة ، وتبع هـــذا في السادس من شباط انسحاب الوزراء الوطنيين من الوزارة مما سبب سقوطها . ان سخط الوطنيين على فـارس الخوري بلغ ذروته في الجلسة البرلمانية التي عقدت يوم الخامس من شباط حين استقال فاخر الكيـالي ، وزير الاقتصاد الوطني ، وعضو الحزب الوطني ، بعـد أن اتهمه نائب شعبي بالعمل لمصالحه الشخصية ، وأدى هذا الاتهام إلى تبادل الكلمات في قاعة مجلس النواب مثيراً المزيد مـن العداوات الحزبية ، وغدا التكتل في مجلس النواب الآن يضم الشعبيين والبعثيين وبعض المستقلين من ناحية ، مقابل الوطنيين و كتلة العظم ومعظم نواب العشائر[٧] من ناحية أخرى ، وأرغم الخوري باستقالة الوطنيين من وزارته على أن يرفع استقالته إلى الرئيس هاشم الاتاسي .

سورية تستدير نحو اليسار

عجلت استقالة وزارة الخوري بأفول نجم القوى المحافظة والموالية للغرب في سورية وصعود عنـــاصر الحياد والقوى المعادية للغرب ، وايضاح لغم الوطنيين وزارة تمثل بطرق عديدة مصالحهم ونسفها يكمن إلى حـــد كبير في عاملين : أولهما الأهمية الداخليـــة والخارجية للاعتبارات الشخصية في القضايا السياسية السورية ، وثانيهما نفوذ الجيش في المسرح السياسي ، ومن الغريب أن المحسوبية كانت عاملا حاسماً في قرار الوطنيين الاستقالة من الوزارة ، يضاف إلى ذلك أن محكمة النقض فسخت الانتخابات في بعض الدوائر ومنها انتخابات بعض المقاعد النيابية في حلب واللاذقية حيث كان التنافس الشعبي – الوطني مريراً[٨] ، وقد خشي الوطنيون ، وأحمد قنبر وهـو شعبي وزير للداخلية ، أن تدار الانتخابات

لصالح الشعبيين ، وهذا ما أثار الشبهات أيضاً في كتلة العظم التي فسخت نيابة نائبين منها . وهكذا ... وبينما مصالح حزبي البلاد المحافظين تكاد أن تكون متماثلة .. عمل تنافسهما وسوء ظن الواحد منهما بالآخر لصالح العناصر المتطرفة التي كانت تختلف اختلافاً كبيراً على القضايا الاساسية ، وفي الواقع افضى حقد الوطنيين وارتيابهم بنوايا حزب الشعب في هذه الفترة إلى تعاونهم مع هذه العناصر المتطرفة نفسها... أي كتلة العظم وحزب البعث،وأحس الوطنيون كي يتوصلوا الى الاتفاق مع العناصر المعادية للغرب انهم مرغمون،وهم ليسوا من انصار الحياد ، على معارضة الحلف العراقي التركي ، وهذا ما دعا إلى استقالة الزعيم الوطني ... لطفي الحفار من حزبه .

ويصعب اثبات دور الجيش في الاطاحة بوزارة الخوري ، فسقوطها قد يعزى ... في بعضه ... إلى النفوذ السعودي والمصري [9] ، كما أن سجل حياة العظم تضمّن صلته الطويلة الأمد بعناصر الجيش بالاضافة إلى ميل لسياسة « الغاية تبرر الواسطة [10] » ، وربما تكون رحلة الخوري وشوكت شقير إلى مصر في كانون الأول ، ١٩٥٤ ،بداية حملة الجيش لدفع وزارة الخوري إلى حتفها، وقد تكون محاولة ادخال العظم في الوزراء جزءاً من هذه الخطة . ان الجيش السوري تسيطر عليه في جملته عناصر معادية للغرب وموالية لمصر ، وتشكيل وزارة تنفذ سياسة تدور حول هذين الامرين .. عداء الغرب وموالاة مصر .. ستلقى مساندة القسم الاعظم من ضباطه .

جرت مفاوضات بين مختلف الاحزاب والكتل البرلمانية دامت أربعة أيام.. حاول فارس الخوري خلالها تشكيل حكومة جديدة وفشل ، وكانت هذه الازمة وطنية لا وزارية .. فهي امتحان قوة بين العناصر اليسارية المعادية للغرب والعناصر المحافظة الموالية عموما له ، وكان الرئيس الاتاسي وزعماء سياسيون عديدون يحثون على تشكيل حكومة ائتلافية تضم التجمعات السياسية —

الرئيسية جميعها ، وهـذا كان محالا بسبب الصراع الايديولوجي المرير الدائر آنئـذ .

لقد مهد الوطنيون لسقوط الخوري مـن غير أن يكونوا قد شكلوا ائتلافاً جديداً ربما لأن بعض الزعماء في مجلس النواب كانوا محجمين عـن ربط أنفسهم بالبعث أو بكتلة العظم . وبعـد أن طالت الأزمة بضع أيام استدعى الرئيس الاتاسي للاستشارة وتبادل الرأي زعماء البعث والحزب الوطني وكتـلة العظم وبعض المستقلين ، وقيل أنه طلب منهم أن يوافقوا على تولي العسلي رئاسة مجلس الوزراء ، ورغم ان اتفاقاً ما لم يتم في هـذا الاجتماع ... كلف العسلي رسمياً بتشكيل وزارة ، وانتشرت شائعات تزعم أن العسلي هدد الاتاسي « بالجيش » إذا لم يكلفه رئيس الجمهورية الشيخ بهـذه المهمه ، وفي الوقت نفسه كان أكرم الحوراني وخالد العظم والزعيم الحلبي « الوطني » ميخائيل اليان يضغطون مـن أجل وزارة يشكلهـا العسلي .. وهدد أكرم الحوراني ، في غضون ذلك ، بمظاهرات بعثية .

وفي خلال أربع وعشرين ساعة ، أعلن العظم تشكيل وزارة لا تضم أيا من حزب الشعب رغم أنه الحزب الأقوى في مجلس النـواب ، وكانت أساساً قضية عظمية ـ عسلية وزواج مصلحة بين العناصر المعادية للغرب ، فقـد ضمت ثلاثة من الوطنيين وثلاثة من كتلة العظم المستقلةوواحداً من كل منحزب البعث وكتلة الاحرار والعشائر ، وهذه هي المرة الأولى التي اشترك البعث فيها بالوزارة. ان الوزراء جميعهم نواب في المجلس ووزراء سابقون مـا عدا الوزير البعثي الذي بدونه لم تكن هذه الوزارة لتأتي إلى الحكم ، وهذه الوزارة تمثل إلى حد كبير تمثيلا جيداً كيف أن الشخصيات والمنافسات تنتصر على القضايا الاكثر جوهرية وهي التضامن الحزبي والمبادىء الحزبية : فالعظم توّاق لرئاسة الجمهورية والعسلي

يرغب في أن يصبح رئيسا لحزب وطني مجدد الحيوية والنشاط ، وقد شاع ان العظم الماهر الحيوية سيسيطر على الوزارة .

كان بيان العسلي الوزاري ، الذي ألقاه في مجلس النواب يوم الثاني والعشرين من شباط ، ١٩٥٥ ، تصريحاً بالحياد ورفضاً محدداً للحلف العراقي — التركي[١١]، وقد دافع فيه دفاعاً حاراً عن ميثاق الأمن الجماعي العربي الذي ترعاه مصر والخاص بالجامعة العربية ودعا إلى تقويته وجعله أكثر فعالية ، وأعلن ساخراً أن سورية ستصادق أي بلد يؤيد « قضاياها الوطنية الشرعية ».. ولا سيما مسألة فلسطين[١٢] » ، وهكذا تغير كليا الاتجاه السابق نحو سياسة موالية للعراق ونحو تعاون محدود مع الغرب . ان العسلي زاد عن أي رئيس وزراء سابق في اعلان كراهيته لاسرائيل ورغبته في الثأر لفلسطين، أما منهاجه الداخلي فيعكس مذهب البعث ... الا" في مطالب الحزب المتطرفة مثل الاصلاح الزراعي وتأميم الصناعة ، فقد أكّد تأكيداً قوياً على البرامج الاجتماعية والانعاشية ، كتعديل قانون العمل وتوزيع الأرض على البدو وايجاد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وحماية الفلاحين والعمال ، وأقسم العسلي ، والجيش هو الذي ساعده في الوصول إلى السلطة ، « أن يبذل ما يستطيع من جهد لتقوية الجيش ، وأن يقدم اليه الأموال اللازمة لهذه الغاية[١٣] »، وهكذا تعهد العسلي إلى حد كبير باتباع السياسة البعثية رغم أن وزارته لا تضمّ سوى عضو واحد من هذا الحزب اليساري المعادي للغرب ... وهذه صورة ايضاحية ممتعة للانتهازية السياسية في أوضح خطوطها .. فالرأسماليان العظم والعسلي انتحلا دوري مديري المسرح الاشتراكي[١٤] .

وبعد نقاش طويل نالت الوزارة الثقة بأغلبية ضئيلة هي ٦٦ صوتا مقابل ٥٣ وامتناع اثنين واعتبار ١٩ صوتا . باطلا، وقد عارض حكومة العسلي الشعبيون وبعض نواب العشائر والمستقلين والكتلة الاسلامية (أي مؤيدي جماعة الاخوان

المسلمين) ، ان بعض النواب رغم اقتراعهم لغير صالح الوزارة عبّروا عن موافقتهم على سياسة العسلي الخارجية ، وجاءت أصوات الثقة من النواب الوطنيين والبعثيين وكتلة العظم الديموقراطية وبعض المستقلين ومن خالد بكداش ... النائب الشيوعي الوحيد في المجلس ، وفهم أن وزارة العسلي ستدوم ستة أشهر فقط ... إذ أن الدستور ينص على تشكيل وزارة جديدة عقب انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، ومدة ولاية الرئيس الاتاسي كانت ستنتهي في تشرين الثاني .

ميثاق الدفاع المصري - السوري

لم تضع حكومة العسلي ، عقب أن قدمت بيانها عن السياسة الخارجية إلى مجلس النواب ، أي وقت لتنفيذ ما جاء في هذا البيان ، فالصاغ صلاح سالم ، وزير الارشاد القومي المصري ، بعد خمسة أيام من المحادثات السرية استطاع اقناع سورية أن تنضم إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي الذي هو في حمى مصر والعربية السعودية ، وفي الثاني من آذار ، ١٩٥٥ ، وقع كل من صبري العسلي وخالد العظم اتفاقية مع مصر كفلت ارتباط سورية بمشروع عبد الناصر ، وكان المصريون قد حازوا من قبل على دعم السعوديين . لقد ناور عبد الناصر ببراعة ليساعد في سورية رجالا يعارضون مشروع الهلال الخصيب ، الذي يتبناه نوري السعيد ، كي يصلوا إلى السلطة (١٥) .

وقد تضمنت الاتفاقية المصرية - السورية مشروعات من أجل تأسيس اتحاد فيدرالي بين الدول العربية التي تتبرأ علنا من الحلف العراقي - التركي

وترفضه واقامه قيادة موحـدة لجيوش هذه الدول المتحدة وتوحيد السياسيات الثقافية والمالية والخارجية ، وتشكيل مجلس مؤلف من ممثلين للدول الاعضاء للاشراف على سياسة الاتحاد .

وبذلت محاولة لجر العراق إلى الحظيرة العربية،وربما لربط الفريقين المرتبطين بمواثيق ، في أواسط آذار حين ذهب خالد العظم .. وزير الخارجية السورية .. إلى بغداد ليحاول ايجاد أساس ما للمصالحة بـين عبد الناصر ونوري السعيد ، ولكن هذا الجهد قوبل بالاخفاق[١٦] .

ان الاتفاقية المصرية — السورية عجلت بقيام عهد من العلاقات المتوترة بين سورية وتركيا ، وقد نفت أنقره فوراً شائعات عن تحركات عسكرية تركية على الحدود السورية ، كما أن سورية أعطت بدورها تركيـا تأكيدات أن الميثاق العربي موجه إلى اسرائيل لا إلى تركيا أو العراق ... وانها لم توقعه قسراً عنهـا بضغط من مصر،ثم عبرت عن رغبتها في تحسين العلاقات والتبادلات الاقتصادية بين البلدين . وقد رفض عدنان مندريس ... رئيس الوزراء التركي ... هـذه المذكرة واتهمت اذاعة انقرة أن الميثـاق المصري — السوري قد وقع في وجه معارضة سورية قوية ، وأعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية ، كما لو أنه يثبت بالحجة المزاعم التركية ، أنـه يرحب ، في نضاله ضد الشيوعية التي هي عـدوة للعرب أيضاً ، بالتعاون والتحالف مع الغرب ، وقد أحس السفير العراقي في دمشق، مع ازدياد الخلاف حدة ، أنه مكره على نقل تأييد حكومته لسورية ضد تركيا « بسبب صلات الجوار وروابط الاخوة القائم أبداً بـين الدول العربية[١٧] »

وحتى هذا التاريخ لم يكن مجلس الوزراء قد أقر الميثاق فتعرض لضغط قوي

مارسته عليه مختلف الفئات المعنية ... المصريون والسعوديون والبعثيون وبعض عناصر الجيش السوري (١٨) ، وفي أوائل نيسان سافر وفد سوري مرة أخرى إلى القاهرة وهو يحمل اقتراحات تعديل باقامة ثلاثة مجالس للميثاق (عسكري واقتصادي وسياسي) لتنسيق سياسات الدول الاعضاء ، والسمة الاساسية هي تخويل المجالس صلاحيات اتخاذ القرارات النهائية وجعل هذه القرارات ملزمة للدول الاعضاء،والا" فالسوريون يرون أن هذا الميثاق سيكون غير فعّال (١٩). وعقب عودة الوفد في الثالث من نيسان تزايد ضغط الجيش إلى حد أشيع معه أن الضباط المناصرين للميثاق ، ربما بقيادة شقير والسراج ، اقترحوا أن يحل العسلي مجلس النواب ويحكم بمساندة الجيش ، وقيل إن الاقتراح اقترن بتهديد القيام بانقلاب ما لم يوقع الميثاق فوراً .

ولّدت الضغوط المؤيدة للميثاق والمعارضة له أزمة سياسية ، فالوطنيون المشتركون في الوزارة كانوا على خلاف حول هذه المسألة مع العسلي ... رئيس الوزراء الوطني ، كما أن الحزب الوطني نفسه انقسم حول هذه القضية فكانت الاقلية منه تحبذ سياسة العسلي الموالية لمصر ، ولكن حلت المسألة عقب اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب في الرابع عشر من نيسان، حين تم التوصل إلى مصالحة سيتم بموجبها الموافقة على سياسة العظم - العسلي الخاصة بالتعاون مع مصر إذا لم تكن موجهة ضد العراق أو مبدأ التعاون العربي الجماعي مع الغرب (٢٠) . وهذه الاتفاقية قدتكون أملتها جزئيا الخشية من اضعاف مركز الحزب إذاظل على انقسامه ثم عجزه عن الصمود أمام ضغط الجيش ، وقد اعتبر الوطنيون أن الأحكم محاولة البقاء في الحكم إلى حين انتخابات رئيس جديد للجمهورية والسعي لاسترداد قوته .. حتى لو عنى ذلك الرضوخ ، موقتا لرغبات الجيش . وكان الشعبيون إلى حد كبير في الوضع نفسه .. فهم منقسمون حول الميثاق

ويحسون أنهم ليسوا في موقف يمكنهم من محاربة رغبات الجيش في هذه القضية ، فقد قيل ان بعض الضباط هددوا بتدخل الجيش وكبت الاحزاب السياسية . إن الميثاق ، على أية حال ، لم يعقد الا في أواخر عام ١٩٥٥ [٢١] .

قضية المالكي

ان اغتيال العقيد عدنان المالكي البعثي الهوى وأحد أكثر الضباط شعبية في الجيش السوري فتح عهداً جديداً في التاريخ السياسي السوري [٢٢]، وقد أطلق النار عليه رقيب في الشرطة العسكرية من الحزب السوري القومي الاجتماعي في الملعب البلدي بدمشق أثناء مباراة كرة قدم ، ومنحت عملية الاغتيال ، على حين بدت عملا تعصبياً من جانب القاتل الذي انتحر فوراً ، عناصر الجيش اليسارية فرصة تصفية الحزب السوري القومي الاجتماعي كقوة على المسرح السياسي السوري . فتم اعتقال زعماء هذا الحزب فوراً ... بما فيهم ضباط الجيش [٢٣] ، وهاجمت الشرطة العسكرية مكاتبه وأحرق جمهور غاضب مبنى صحيفة الحزب . ان ألمع عسكريي الحزب وهو العقيد غسان جديد نجا هاربا من شبكة الاعتقال، وقد جعل الجيش السوري تشييع جنازة المالكي رسمياً فرصة لقيام مظاهرات سامية وأدان شوكت شقير في تأبينه الفقيد الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وبدأت الصحف اليسارية فوراً تشير بغموض إلى أن هذا الحزب مرتبط بدول غربية لها مخططات « امبريالية » ، وبينما قد تكون القوى المحافظة ارتاحت لموت المالكي ... بدأت العناصر اليسارية ... لا سيما البعث ، سريعاً لتجعل منه شهيداً « قومياً » ، وقد ازداد ، مع هيجان العواطف ، ازدياداً كبيراً خطر وقوع صدام بين الفئات اليسارية واليمينية

وبدت الاشارة الأولى إلى أن البلاد على حافة أزمة مساء الثلاثين من نيسان حين هاجم خليل كلاس ، وهو نائب بعثي ، الحكومة في المجلس لاخفاقها في اتخاذ « الاجراءات الملحة » المطلوبة للقيام بتحقيق كامل عن موت المالكي ومعاقبة المجرمين في هذه القضية ، وقد قابل العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، هذه التهمة بتصريح قال فيه ان الحكومة تعد مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات العسكري لعرضه على المجلس يمنح العسكريين سلطة أوسع وحرية أكبر في محاكمة المتهمين باغتيال المالكي ويسهل على العناصر البعثية تقويض الحزب السوري القومي الاجتماعي [٢٤]. وقد تأكدت ممارسة الجيش الضغط على حكومة العسلي لاتخاذ اجراءات جذرية ... بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية فوراً ... حين نشرت صحيفة « الرأي العام » أن العسلي والعظم قد ذهبا إلى نادي الضباط في دمشق في الأول من أيار يصحبها رئيس الاركان العامة « لا يضاح اهتمام الحكومة العميق بكشف المؤامرة وعقاب المجرمين [٢٥] » ، ويكشف شعور رئيس مجلس الوزراء بضرورة المضي إلى هذه الابعاد لارضاء العناصر العسكرية المتطرفة أن وزارة العسلي قد باتت حتى في هذا الوقت المبكر أداة في يد العسكريين ، وقد ذكرت الصحيفة نفسها (الرأي العام) أن بعض العناصر العسكرية أخذت تبدي « اهتماماً» بالمؤامرات «الاستعمارية» للاطاحة بالحكومة السورية ، والتلويح « بالبعبع » الاستعماري حجة قديمة يلجأ اليها الجيش حين يريد مبرراً لعمل ذي طبيعة غير شرعية ، وفي الوقت ذاته ذكر أن الرئيس الاتاسي رفض التوقيع على مراسيم تسريح عدد من كبار ضابط الجيش .

وبينما تصرف العسلي كما لو أن الجيش وصي عليه .. قامت أكيداً بعض المعارضة للانحناء لضغط الجيش داخل الوزارة ، وقد هاجمت صحيفة « الرأي العام » ليون زمريا وطالبت باستقالته واستقالة الرئيس الاتاسي ، وهنالك شك قليل في أن العظم انحاز إلى الجيش وربما أخذ يضغط على العسلي .

وأثبت الرئيس الاتاسي مرة أخرى نفسه عقبة كأداء حين رفض توقيع مشروع القانون الذي أراد العسلي والعسكريون تقديمه إلى مجلس النواب، ولكنه لم يستطع ايقاف مشروع قانون مماثل تقدّم به أحد النواب . وفي الثاني من أيار تم تخطي الرئيس الأتاسي حين طرح النـواب البعثيون ، تساندهم كتلة العظم وخالد بكداش ، التعديلات المطلوبـة على مشروع القانون في مجلس النواب ، وبعد تغييرات طفيفة طلبتها المعارضة أقرت التعديلات دون نقاش ، فوعـد العسلي بنشرها فوراً . وبينما نال الجيش ما أراد ... حفظت اجراءات الدعوى المدنية [٢٦] .. ، وهكذا تم تجنب أزمة أخرى .. مؤقتاً على الأقل .

وفي أواسط أيار انتهت التحقيقات في قضية الاغتيـال ، وأوقف نحو ١٥٠ مدنياً وبعض العسكريين لصلتهم بالقضية ، إلا أن معظم قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي كانوا قد فرّوا .. أما زعيم الحزب فراغ بنجاح مـن عمليات تفتيش واسعة وقيـل أنه التجأ إلى لبنان ، وقد ساءت العلاقات السورية — اللبنانيـة لأن السلطات اللبنانية رفضت تسليم أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى سورية ، وشنت حملة صحفية شعواء على حكم شمعون [٢٧] .

ان السلطات السورية أمرت بحل هـذا الحزب ومصادرة أمواله ، ورصد الجيش جوائز كبرى لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على خمسة من زعماء الحزب البارزين ، وطرد ثمانية عشر طالباً في الكلية العسكرية لانتمائهم إلى هذا الحزب بالاضافة إلى أربعة مـن الطلبة الطيارين الذين لا يزالون في طور التدريب ، ثم سرّح عدد من السوريين القوميين من مختلف مناصب الدولة .. ان الثأر اليساري تم في المجالات جميعها .

وفي أواسط حزيران بـدأت المحكمة العسكرية ، التي ستنظر في قضية المالكي، الاستماع إلى ثلاثين أو أربعين عضوا من المراتب الدنيا في الحزب السوري

القومي ، بتهمة عضوية « جماعة سرية غير مرخصة » . وقد تساءل بعض هؤلاء الذين مثلوا أمام المحكمة عن سلطة المحكمة العسكرية عليهم وردّوا على المدعي العام قائلين ان الحزب السوري القومي لم يكن غير شرعي فهو يتمتع بوضع شرعي بموجب القانون نفسه التي تحاول الحكومة استخدامه لحل الحزب [٢٨] ، وطالب المتهمون أيضاً أن يمثلهم محامون قانونيون .. وهذا حق دستوري حرموا ، إلى حد كبير ، منه . ومع أن سورية تكتظ بالمحامين إلا أن أحداً منهم تقريباً لم يعرض خدماته على السوريين القوميين المتهمين .. أما الذين أقدموا على ذلك فأصبحت حياتهم شاقة ، وقد أمّ دمشق نحو اثني عشر محامياً لبنانياً لمساعدة محامي الدفاع . ان « قضية المالكي » تألفت ، على حين بدت دعوى قضائية واحدة ، من ثلاث قضايا منفصلة ، اجراء الحكومة القضائي لحظر الحزب السوري القومي ، ومحاكمات الاعضاء في هذا الحزب ... وأخيراً محاكمة المتهمين باغتيال المالكي . ان المحاكمة لم تكن لتتوقف على براءة المتهمين أو تجريمهم بل على العناصر العسكرية المتطرفة وقدرتها على كبت المعارضة السياسية وعلى ارهاب السلطة القضائية .

وفي التاسع والعشرين من حزيران ١٩٥٥ ، كان ١٤٠ من السوريون القوميين يحاكمون في محكمة عسكرية بتهمة التحريض على اغتيال المالكي والاتصال بدولة اجنبية (الولايات المتحدة) وتعريض البلاد للعدوان وتعكير علاقات سورية بدولة أجنبية (يفترض أنها مصر) ، وقد طالب المدعي العام العسكري بانزال عقوبة الموت بحق ستة وعشرين من أعضاء الحزب السوري القومي المتهمين باغتيال المالكي وأربعة من صف الضباط بالتهمة ذاتها بالاضافة إلى عقوبة السجن المؤبد مع الاشغال الشاقة بحق تسعة آخرين . وكان كثيرون من المتهمين مختفين ولا تطالهم يد الشرطة ورجال الامن العام [٢٩] .

لقد ورد في قرار الاتهام بالمؤامرة أن الحزب السوري القومي عرض على حكومة الولايات المتحدة أن يقوم بانقلاب عسكري ثم ينفذ سياسة يرضى عنها الامريكيون، وهنالك اتهام آخر هو أن الحزب قد تجسس على المنشآت العسكرية السورية وكان يزود مكتب المعلومات الاميركي في دمشق بأنباء نشاطات الشيوعيين السوريين والاخوان المسلمين في سورية ولبنان، وذكر المدعي العام، وهذا مألوف دائماً، أن بحوزته «وثائق» تثبت ذلك، ولكن في اثناء سير المحاكمة حدثت تطورات أخرى ذات دلالة.

فالبلاد كانت تسير منذ أشهر نحو أزمة اقتصادية سببها إلى حدّ كبير سوء موسم القمح وقلة غلاله.. وهو أهم الصادرات السورية، وزاد القحط سوءاً ظهور الدودة في حقول القطن وأسراب الجراد، وقد ازدادت حدة الازمة زيادة خطيرة وانخفضت الصادرات إلى حد كبير... وصحب هذا زيادة في الأسعار مما أرغم العسلي على توجيه الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي في دمشق في أواخر حزيران. وقد وجد المؤتمر، الذي حضره موظفون حكوميون كبار وممثلون عن الغرف التجارية ومديرو المصارف الكبرى وكبار الصناعيين، في الصورة الاقتصادية القليل مما يدعو إلى الرضا وأوصى باتخاذ اجراءات جذرية. فمنع السوريون من السفر إلى لبنان أيام العطل الاسبوعية لتوفير النقد الاجنبي المتناقص، كما اتخذ علاج آخر هو توسيع التجارة مع مصر والعربية السعودية. وحين تفاقمت الازمة اتخذت الحكومة اجراءات أكثر جذرية... فمنعت استيراد بعض البضائع إلى سورية ورفعت الرسوم الجمركية على بعضها الآخر، كما أمعن النظر في اجراءات اخرى طويلة الأمد، وفي خضم هذه الازمة طلبت الحكومة من مصرف سورية ولبنان، الذي تمتلكه الحكومة الفرنسية، أن يتنازل عن امتياز اصدار النقد السوري، وهدّد بالتأميم إذا لم ينصع لهذا الطلب، وقد تم التوصل في أواخر آب إلى اتفاق تعهدت الحكومة السورية

بموجبه أن تدفع للمصرف مبلغ ٧٦٢ ألف دولار مقابل تنازله عن هذا الامتياز.. الذي كان سينتهي بعد ثمانية أعوام.

وعلى الصعيد السياسي كانت التجمعات النيابية تتغير، والوطنيون والبعثيون يقوّون قبضتهم على الحكومة، وفي اوائل شباط ظهرت كتلة جديدة في مجلس النواب أطلقت على نفسها اسم الجبهـــة الدستورية المتحدة وتألفت من نواب العشائر والكتلة الاشتراكية الإسلامية، وعدد من المستقلين، ومن الواضح أن هدفها كان تجميع العناصر التي لا تتبنى تمامـاً خط الفئات اليسارية أو اليمينية القائمـــة .

وشهد شهر أيار تنقـلات وتسريحات وتعيينات جديدة واسعة في وظائف الدولة، ولوحظ في حلب بصورة خـاصة أن الوطنيين يحاولون انتزاع السيطرة على هذه المدينة من الشعبيين، ففصل الموظفون الشعبيون وسرّحوا وعين عوضاً عنهم رجال وطنيو النزعات والميول، كما أن حزب البعث أيضاً كان يعين أنصاره ومؤيديه في مختلف الوزارات، وأحـد هذه التعيينات الشهيرة كانت تعيين معلم مدرسة مديراً لاملاك الدولة في وزارة الزراعة، فرفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم تعيينه الا ان التعيين أصبح ساري المفعول بعـــد مضي فترة الامهال ومدتها عشرة أيام. وأصبحت وزارة الصحة، ويتولاها الدكتور وهيب الغانم، حكراً بعثياً، وكان أحـد المسرحين الذي أنذر بسوء المستقبل المدير العـــام للشرطة والأمن العام، وهو قاض ذو سجل ناصع، استقال حين عجز عن احتمال الاساليب غير الشرعية التي استخدمها الجيش في قضية المالكي.

وتابع الوطنيون والشعبيون الصراع الدائر فيما بينهم ... على رغم التهديد اليساري الموجه إلى مراكزهم التقليدية، ففي الخامس عشر من حزيران تشاجر أنصارهم علنـــا في حلب . كما أن الشعبيين انشقوا على أنفسهم حول السياسة

الخارجية ، وقد أيدت احدى فئاتهم ويتزعمها الدكتور عدنان الاتاسي .. ابن رئيس الجمهورية ، الموقف الموالي للعراق ، على حين عارضت فئة أخرى ، وهاني السباعي هو الناطق باسمها، أية احلاف لا تكون تحت اشراف الجامعة العربية، وينبثق الفرق بين هاتين الفئتين في بعضه من الصراع بين عائلتي السباعي — الاتاسي والذي يعود تاريخه إلى فترة بعيدة .

ان وزارة العسلي غدت في أوائل الصيف « حلفاً غير مقدس » يسيطر عليه ثلاثة من الانتهازيين هم صبري العسلي وخالد العظم وأكرم الحوراني رغم أن هذا الأخير لم يكن رسمياً عضواً في الوزارة ، وكان لكل منهم هدفه المستقل ، فالعظم يرنو قبل أي شيء آخر إلى رئاسة الجمهورية والعسلي يرغب في اعادة بناء الحزب الوطني وتسلم قيادته بمساندة الجيش، والحوراني يريد ثورة اشتراكية وأن يلعب دور « خلف الكواليس » بالنسبة للوزارة من غير أن يتولى مسؤولية وزارية ، وكان العسلي يعقد الجلسات الوزارية في بيته أو في بيت العظم كي يستطيع أكرم الحوراني حضورها . وكثيراً ما انضم إلى هؤلاء الثلاثة رئيس الأركان العامة شوكت شقير مضيفاً بذلك بعداً رابعاً إلى نفوذ الوزارة [٣٠] .

ومن الواضح أن تعاون شقير مع الفئة البعثية في الجيش حث فريقاً محافظاً من الضباط على وضع مخططات لانقلاب عسكري يطيح برئيس الاركان العامة والضباط البعثيين ويأتي بحكومة موالية للغرب ، ولكن ... وفي أواسط تموز اعتقل فجأة الاعضاء الرئيسيون في هذه المؤامرة وكان بينهم العقيد سليمان الشعراني ... قائد حامية حلب ... والعقيد سهيل العشي ... مدير الكلية العسكرية في حمص والعقيد صبحي عبارة ... قائد اللواء المدرع في قطنا . لقد قيل أن الجيش يسيطر عليه الآن، بالاضافة إلى شوكت شقير ، ثلاثة من الضباط الصغار : العقيد جمال فيصل مدير الشعبة الأولى والرئيس عبد الحميد السراج من

الشعبة الثانية والرئيس أحمد الحنيدي قائد الكتيبة المدرعة في قطنا ، وهذا هو البروز الأول لصف سيشتهر قريباً كان في كلية حمص العسكرية عام ١٩٤٦ ، وقد ضم عديداً من الطلاب الضباط البعثيين كانوا يرون في جمال فيصل ،مدربهم ومدرسهم السابق ، الناصح الأمين لهم .

انتخابات رئاسة الجمهورية

عام ١٩٥٥

رغم أن شكري القوتلي حيي عند وصوله إلى سورية على أنه « رئيسنا »... إلا أن طريقه إلى رئاسة الجمهورية أخذت تبدو ، بمرور الوقت ، مليئة بالشوك وليست بالسهولة التي ظنت بها أولا ، فخالد العظم شكل تهديداً له في ذلك ... كما أن سعيد الغزي ، رئيس الوزراء السابق ، شكل تهديداً مماثلا . ان القضية الاساسية في السباق نحو رئاسة الجمهورية كانت مساندة سورية الحلف العراقي التركي ومسألة الوحدة بين العراق وسورية ، وهذان الأمران كلاهما يعارضهما الجيش.ومع أن عواطف القوتلي كانت مع مصر .. إلا أن دعم الشعبيين أعوزه كي يضمن الانتخابات ، يضاف إلى ذلك أن الجيش كان يمقت القوتلي ، وعلى حين قد يفلح الشعبيون نظرياً في إنتخاب احد زعمائهم ، ... ربما رشدي الكيخيا أو ناظم القدسي ... فالمرجح أنهم والوطنيين سيتساوون قوة حتى أن مرشح هؤلاء سيعادل قوة مرشح اولئك ، فيمكن آنئذ انتخاب مرشح ثالث أكثر تطرفاً بدعم البعثيين والجيش وتهديداتهم .

وقد بدا أن كراهية القوتلي الفطرية الشهيرة للوحدة العراقية - السورية ومعارضته الحلف العراقي - التركي تحولان دون تعاون الوطنيين والشعبيين ، وأعلن البعث جهاراً معارضته القوتلي حين صرّح ميشيل عفلق أن حزبه سيساند مرشحاً غير حزبي ... مستثنياً القوتلي بصورة خاصة ، ولقيت مطامع خالد العظم ومزاعمه دعم كتلته الديمقراطية المؤلفة من ثمانية وعشرين نائباً ... وهي مجموعة متنافرة من الانتهازيين ابتداء من الرجعيين إلى الشيوعيين المتسترين ، يضاف إلى ذلك أن كتلة حامد الخوجة الحرة المستقلة ، وتتألف من خمسة نواب ، أيدت خالد العظم والذي هو المفضل لدى البعث وربما لدى الجيش أيضاً . وكان لصبري العسلي أيضاً مطامح في رئاسة الجمهورية وقد أمل أن القطيعة الشعبية الوطنية ستدفعه إلى سدة الرئاسة من خلال ائتلاف وطني - عظمي - بعثي ، ولكنه تعرض أخيراً لضغط ارغمه على عدم ترشيح نفسه .

وإلى جانب نواب الحزب الوطني الثمانية ... تألف مؤيدوا القوتلي من واحد وعشرين نائباً يشكلون الجبهة الدستورية ويتزعمها منير العجلاني وهو نائب دمشقي مستقل ، وهذه الجبهة تجمّع مفكك غير مترابط تضم محافظين وأعضاء سابقين في الحزب الوطني وأعضاء في الكتلة الاسلامية ونواب العشائر ، يضاف إلى ذلك أنه يستطيع الاعتماد على غالبية النواب المستقلين ... وعددهم حوالي الثلاثين ، لذلك كان تأييد الشعبيين له ضرورة كي يحوز على أغلبية الثلثين المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية .

وفي اللحظة الاخيرة وقبيل أن تتم الانتخابات في مجلس النواب اتخذ الشعبيون قراراً مفاجئاً، بعد أن أدركوا أن القدسي لن ينتخب رئيساً ، بتأييد انتخاب القوتلي ، ولعلهم خشوا أيضاً أن الانشقاق الوطني - الشعبي سيؤدي إلى انتخاب العظم ، وقد قيل ان عائلة الاتاسي كانت وسيلة هامة لاقناع النواب الشعبيين بانتخاب القوتلي .

واجتمع مجلس النواب السوري في الثامن عشر من آب ١٩٥٥ ، لانتخاب رئيس الجمهورية التاسع ، وقد حاز القوتلي في الاقتراع الاول على ٨٩ صوتاً .. أي نقص عدد الأغلبية اللازمة خمسة أصوات ... ونال خالد العظم ٤٢ صوتاً ، ووجدت ستة أوراق بيضاء واعتبرت ورقتان اخريان باطلتين [٣١] ، وفي الاقتراع الثاني ارتفع عدد أصوات القوتلي إلى ٩١ وأصبح بذلك رئيساً للجمهورية [٣٣] ، وقد صوّت عشرة أعضاء من كتلة العظم نفسها للقوتلي ، أما الجيش فاتخذ موقف « رفع اليد » في هذا التنافس .

ان انتصار القوتلي ليمثل تمثيلا صحيحاً العملية السياسية السورية وما يرافقها من عدم استقرار ، كما يبيّن الدور غير الهام نسبياً ، الذي يلعبه التنظيم الحزبي ، ويوضح الانتهازية ، والانقسامات المتتابعة ، وقد انحلت كتلة العظم وتفككت حين اتت لحظة امتحانها الكبير فتخلى عنه مؤيدوه . ان الاصوات التي نالها القوتلي أتت بها عوامل عديدة ، منها الولاء الشخصي والاماني الحزبية والرشاوى ذات النمط المتعدد وافلاس حزب الشعب سياسياً والذي دعم يائساً القوتلي ، وقد اعطى انتخابه تضامن المحافظين طابعاً زائفاً . أما موقف « رفع اليد » الذي وقفه الجيش فمن المحتمل أن سببه الخلافات داخل الجيش نفسه ، فمع أن العظم هو الاثير لدى العناصر البعثية الا أن القوتلي لم يكن غير المقبول كاختيار ثان ، إذ يمكن الضغط عليه لتنفيذ سياسات تحبذها العناصر الوطنية اليسارية [٣٤] . ونتيجة لهذا الانتخاب تنبأ كثيرون بوقوع مضاعفات بعيدة المدى في السياسات العربية الداخلية ، وبدا الانتخاب مؤاتياً ومفيداً لميثاق الدفاع المصري – السعودي المقترح .

واستقال خالد العظم من الوزارة عقب انتخاب منافسه للرئاسة بساعات قلائل ، وقد رفع استقالته إلى رئيس الجمهورية لا إلى رئيس مجلس الوزراء

متجاهلاً بذلك الاعراف الدستورية التي تقضي بتقديمها إلى الثاني ثم اتهم العسلي بالانحراف عن المبادىء التي تمّ بموجبها تشكيل الوزارة الائتلافية واجتمع عقب الانتخاب فوراً في بيت العظم نحو أربعين نائباً من كتلة العظم الديمقراطية وحزب البعث وبعض المستقلين لبحث الوضع السياسي الجديد ، وقرروا معارضة أية وزارة جديدة تخلف وزارة العسلي ، وانتشرت في أثناء ذلك شائعات أن عدداً من الوزراء ... هم وزراء البعث والكتلة الديمقراطية ... وافقوا على الإستقالة، واستهدفت هذه المناورة اظهار تضامن البعث – العظم ومعارضة الطرفين انتخاب القوتلي .

ان العسلي ، وقد واجهه تفتت وزارته ، قدم استقالته في الثالث والعشرين من آب، ولكن الرئيس الاتاسي رفضها وطلب منه الاستمرار في تحمل المسؤولية وهذا هو العرف في سورية، إلى أن يقسم رئيس الجمهورية الجديد اليمين الدستورية في السادس من أيلول ، الا ّأن كلا من خالد العظم ورئيف الملقي ، وزير التربية والتعليم رفضا الدوام في وزارتيهما ، وفي الخامس والعشرين من آب .. استقال الدكتور وهيب الغانم ... الوزير البعثي الوحيد ..، وزير الدولة ووزير الصحة بالوكالة ، امتثالا لأوامر حزبه .

وفي غضون ذلك .. شرع رئيس الجمهورية المنتخب يجري ، قبل أن يتولى الرئاسة بأسبوع ، مشاورات لتشكيل وزارة جديدة ، فاجتمع بالكيخيا والقدسي ، زعيمي حزب الشعب ، وبعدد من الكتل النيابية ، وكان يرغب ، وهو يسعى للوحدة الوطنية ، في حكومة تقوم على أوسع ائتلاف مستطاع ... لذلك اجتمع بالحوراني والبيطار (٣٥) ، الا ّ أن البعثيين الذين كانوا قد صرحوا من قبل بمعارضتهم لحكمه صدوه ، وبات واضحاً حين تسنّم القوتلي رئاسة الجمهورية رسمياً في السادس من أيلول أن اتفاقاً ما على تشكيل حكومة جديدة

لم يتم التوصل اليه ، فطلب من القدسي تـأليف وزارة جديدة ولكنه اعتذر لاسباب « صحية » . ان العلاقات الودية الوطنية ـ الشعبية الـتي اتصلت عند انتخابات رئيس الجمهورية . عادت فانقطعت صراحة مرة أخرى .

وبعد تأخير طويل أعلن عن تشكيل وزارة ضعيفة برئاسة سعيد الغزي هي رمز للانقسامات العميقة القائمة في البلاد منذ أن أطيح بالشيشكلي ، والتي جعلت الحكومات غير فعّالـة وسهلت ازدراء الجيش للعملية الدستورية . لقد بات واضحاً الآن أن السبيل الوحيد لاخراج سورية من هـذا الارتباك السياسي هو أن يحكم القوتلي بقبضة قوية ويهيمن على كل من الجيش ومجلس النواب ، ان المنافسات والصراعات داخل صفوف الجيش قد تجعل ذلك سهلاً لحاكم قوى ، ولكن القوتلـي تنقصه الصفات اللازمة للقيام بهذه المهمة ، فهو غير موثوق في نظر العديدين ... ويحب المنصب ... وفوق هذا كله غير حازم في أوقات الازمات .

ان حكومة الغزي سرعان ما اعتبرت « حكومة وكالة » غير أصلية ، ستبقى في الحكم إلى أن يستطيع القوتلي اجراء انتخابات نيـابية جديدة بعد ستة أشهر . لقد ضمت هذه الوزارة ، الـتي يعتبر رئيسها رجل الجيش ، أربعة من الشعبيين وثلاثة من الجبهة الدستورية المحافظة وأربعة من المستقلين واثنين من كتلة العظم الديمقراطية كانا قد تخليـا عن العظم وأدليا بصوتيهما لصالح القوتلي حين انتخابات رئاسة الجمهورية . أن احدا من الشعبيين لم يكن من المراتب القيادية العليا في الحزب رغم أنهم تولوا وزارات الدفـاع والداخلية والمالية والاقتصاد العامة ، ومن المشكوك فيه أن يستطيع رشاد برمدا تولي وزارة الدفاع بدون موافقة شوكت شقير ، رئيس الاركان العامة ، وربما ضباط آخرين كبار ، وقد يكون شقير أدرك الان أن أيامه باتت معدودة بازدياد نفوذ الضباط البعثيين في

الجيش ، ولعل موافقته على برمدا هي الخطوة الاولى في محـــاولة لتكتيل دعم الشعبيين السياسي ، وكان عبد الباقي نظام الدين ، وزير الأشغال العـــامة والمواصلات ، من كبار الاقطاعيين وشقيق اللواء توفيق نظام الدين .

وتمثل ضعف الوزارة في حقيقة أن ثلاثة من الوزراء المشتركين فيها طلبوا اعفاءهم بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من تشكيلها، وهؤلاء هم : وزير العدل منير العجلاني ووزير الاشغال العامة والمواصلات .. عند البـاقي نظام الدين .. ووزير الدولة محمد سليمان الاحمد ، فقد احتجوا عـــلى الحقائب الوزارية التي أعطوها ، الا أنهم أعادوا النظر في هذا الأمر وظلوا على رأس وزاراتهم .

ان بيـان الغزي الوزاري في مجلس النواب يوم العشرين من ايلول تضمن التفاهات المعتادة ولم يعد بشيء في ميدان الشؤون الخارجية ، ولكن عمل فقط على اظهار الخلافات القائمة سابقاً والمتعلقة بالحلف السعودي – السوري – المصري المقترح ، فقد وردت في بيان الغزي عبـارة ذكرت أن سورية لا تبدي اهتماماً بالحلف العراقي – التركي أو أي حلف اجنبي آخر ، بل تنشد تقوية ميثـاق الضمان الجماعي العربي الخاص بالجامعة العربية [٣٦] ، وهذا شق الوزارة ومجلس النواب على حد سواء ، فالوطنيون ادعوا أن الغزي تكـلم بعبارات متناقضة ، على حين رفض البعث تأييده واتهمه بمحاولة تقويض الحلف السعودي – السوري – المصري المقترح ، أما الشعبيون ، وهم يعارضون الحلف ، فأيدوا الغزي على رغم وقفته المعـادية للعراق ، وأخيراً نالت حكومة الغزي الثقة بأغلبية ٨٨ صوتاً مقابل ٣١ وامتناع ثلاثة عن التصويت .

لقد اكتسب الاندفاع نحو اليسار والذي بـدأ في خريف ١٩٥٤ زخما في نهاية عام ١٩٥٥ ، وأصبح اليساريون المتطرفون ، أي البعثيون والشيوعيون ، الآن خير الاحزاب في البلاد تنظيا وانضباطـاً ، وكان الحزبان كلاهما يتبعان

السياسة ذاتها ويتعاونان احياناً ضمن اطارها ، وهذه السياسة هي تشويه سمعة الزعامة المحافظة التقليدية ونزع الثقه بها ، وايجاد موقف مناصر للسوفييت يقترن بتشهير لدول الغربية ولا سيا الولايات المتحده الاميركية ، والتبشير « بالوحدة العربية » . كان الحزب الشيوعي ، مع أن عدد أعضائه في ربيع عام ١٩٥٥ عدّوا نحو ١٨ ألف عضو ، لا يزال عاملا ثانوياً في قضايا البلاد السياسية [٣٧] ، وقد نما نفوذ اليسار مع شيوع الفوضى والتردد بين العناصر المحافظة ، كما أن السياسة الاميركية تجاه اسرائيل زادت في زعزعة اوضاع الزعماء المناصرين للغرب . ان تردّي العناصر المحافظه وانهيار اوضاعها منحا الشيوعيين سنداً جديداً لأن زعماء الحكومة الائتلافية والجماعات الاخرى المنشقة طلبت التأييد حيثما تستطيع أن تجده ، وهكذا غدا خالد بكداش شخصاً منشوداً في أواسط مجلس النواب .

الا ّ أن حزب البعث هو الذي حقق أعظم تقدمه ... مع أن الشيوعيين تولوا بعض المناصب الحكومية الهامة ، فالبعثيون احتلوا المراكز الهامة في الجيش وانتشروا في الجهاز الحكومى كله .. ولا سيا في مكاتب الدعاية الحكومية وفي الصحافة السورية [٣٨] ، كما كان كثيرون منهم معلمين ومدرسين في أنحاء البلاد جميعها وهذا ما مكنهم من تحريض الطلاب واثارتهم ، وقد احجم معظم الموظفين الحكوميين المحافظين عن مخاصمة اليساريين ، وأصبح أعداء اليسار في مجلس النواب ، رغم أنهم الأكثرية ، يخشون معارضة البعث الذي يستطيع اثارة الجماهير والشارع وحتى الجيش لتنفيذ سياساته اليسارية ، يضاف إلى ذلك ان النفوذ الأجنبي أبقى الوضع في هيجان دائم ، فالمصريون كانوا يحاولون تمتين نفوذهم وجر سورية نهائياً إلى المعسكر السعودي — المصري ، على حين حاولت السعودية مقاومة النفوذ الهاشمي المنبعث من العراق والاردن. وكان الفرنسيون

يحاربون أنواع النفوذ جميعها ، ومنها النفوذان البريطاني والاميركي ، وآزرت الكتلة الشيوعية الشيوعيين السوريين وكانت تبني في الوقت ذاته سمعة جيدة لها وتحط من اسم الغرب وسمعته .

محاكمة المالكي وعواقبها

في هذا المناخ بدأت محاكمة المتهمين بقضية المالكي يوم الخامس والعشرين من آب وكان يقف في قفص الاتهام ثمانية من أعضاء الحزب السوري القومي ، وافتتاح المحاكمات جاء عقب محاولة جرت في الرابع والعشرين من آب لاغتيال حمدي الصالح .. المدعي العام في المحكمة العسكرية بدمشق والذي أصيب بجراح طفيفة . وقد حاولت جهة الادعاء أن تربط بين سفارة الولايات المتحدة في دمشق وعصام المحايري .. ، رئيس تحرير صحيفة الحزب السوري ،ومخططات الحزب المزعومة لاجراء انقلاب ، وسعى المدعي العام جهده ليثبت أن زوجة الملحق العسكري الاميركي كانت على علم بالمؤامرة وأن العقيد غسان جديد كان على اتصال بالسفارة الاميركية (٣٩) . وقد أنكر معظم المتهمين افاداتهم السابقة قائلين انها انتزعت منهم بالتعذيب (٤٠) ، وهذا ما أضعف قضية الادعاء اضعافاً كبيراً كما ارتبكت المحكمة ارتباكا واضحاً بهذه الانكارات ، وبذلت محاولات أخرى لاتهام الحزب بالقيام بدور هدام وقام بها شوكت شقير ، رئيس الأركان العامة ، ولكن الزعيم محمود شوكت ... قائد حامية حمص ... نفى ذلك ، وألح فاخر الكيالي ... شاهد الادعاء ... والذي أصبح وزيراً فيما بعد إلى أن

معارضة الحزب السوري القومي الحلف السوري – المصري كانت وراء عملية الاغتيال . وطالت المحاكمة شهوراً واستغلتها العناصر اليسارية السورية لارهاب العناصر المحافظة وتخويفها ولتعبئة المواطنين وحقنهم بكراهية الدول الغربية .

ومع تردّي القوى السياسية المحافظة وتصاعد المشاعر المعادية للغرب خلال عام ١٩٥٥ ازدادت علاقات سورية بالكتلة السوفييتية قوة ، وكانت الدلالة المبكرة على هذا الاتجاه وصول وفد برلماني سوري مؤلف من سبعة عشر نائباً بينهم خالد بكداش إلى موسكو في أوائل تموز ليحلوا ضيوفاً على الحكومة السوفييتية ، وأتبعت الزيارة باقامة علاقات دبلوماسية مع رومانيا في أواسط آب . وانتشرت شائعات عن قيـام سورية باجراء مفاوضات سرية مـع تشيكوسلوفاكيا لشراء السلاح بعد أن اجتمع عبد الوهاب حومد ، وزير الخارجية بالوكالة ، بمندوبين تشيكوسلوفاكيين بدمشق في تشرين الثاني [٤١] وذكرت الصحافة أن جلب المزيد من السلاح «ضرورة تمليها حقائق الوضع القاسية في الشرق الاوسط » ، وهذه اشارة إلى شكاوي العرب من أن الدول الغربية كانت تمسك عنهم السلاح على حين تغدقه على اسرائيل . وجاء تصديق آخر لصحة الشائعات حين عـاد السفير السوري بموسكو إلى دمشق في أواسط تشرين الثاني ورفض سعيد الغزي ، رئيس مجلس الوزراء أن ينفي أو يؤكد هل تنشد سورية السلاح أيضاً من الاتحاد السوفييتي [٤٢] ، وأخـيراً وفي السادس عشر من تشرين الثاني صرح ناطق حكومي ان مفاوضات السلاح الجارية مع التشيكيين قد دخلت مرحلة متقدمة . أن أية اشارة إلى الصفقة لم تورد الآن حين ذكرت الصحف المصرية في كانون الثاني ، ١٩٥٦ ، ان اتفاقية سلاح بقيمة ستة ملايين دولار قد عقدت مع تشيكوسلوفاكيا « بسعر الخردة » [٤٣] وبالاضافة إلى مفاوضات السلاح وسعت سوريه علاقاتها الاقتصادية بالاتحاد السوفييتي في هذه الفترة ،وعقدت اتفاقية في العاشر من تشرين الثاني لتبادل القطن والصوف

والمنسوجات وزيت الزيتون مقابل الآلات البولونية ، وفي الوقت نفسه جرت مفاوضات تجارية مع رومانيا والصين الشعبية .

وهنالك مظهر آخر لازدياد النفوذ اليساري والشيوعي وهى قضية القرض المقترح من البنك الدولي [٤٤١] ، فقد بدأت مفاوضات هذا القرض في نيسان ، ١٩٥٤ ، واستمرت خلال عام ١٩٥٥ . واقترح البنك ، بعد مسح استمر عاماً ، برنامج تنمية مدته خمس سنوات وتبلغ تكاليفه ٣٥٠ مليون دولار ، واقترح البنك على الحكومه السوريه أن تقوم بدور اكثر فعالية في زيادة الاستثمارات العامة فيمجال الزراعة وأن توافق على مشروعي ري وتجفيف واسعين .. وهما بناء سد يوسف باشا على نهر الفرات واتمام تجفيف مستنقع الغاب ، كما وضعت مخططات لمشروعات أخرى صغيرة ، وفي التاسع من كانون الثاني ، ١٩٥٦ ، وافق البنك على منح سورية قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولار ، ولكن ... وفي شهر كانون الثاني .. استدعيت بعثة البنك الدولي فـــي سوريه نتيجة ضغط الشيوعيين وطلاب الجامعة ، الذين يعارضون القرض ، على الحكومة . وفي الوقت نفسه رفض رئيس الوزراء الغزي في احدى جلسات الجامعة العربية بالقاهرة مشروع وادي الاردن الذي ترعاه الولايات المتحدة الاميركية ، وقد خشي الغزى أن قبول هذا المشروع سيمنح خصومه السياسيين الحجة لارغام حكومته على الاستقالة .

وكما في السنوات السابقة تملكت قضية الدفــاع في وجه اسرائيل السلطات السورية وشغلتها خلال عام ١٩٥٥ ، وقد خصص في موازنة تلك السنة للجيش وقوى الامن مبلغ ٣٢٫٢٤٠٫٠٠٠ دولار وهذا يساوي ٦٨ ٪ من مجموع الموازنة وتساوي ٤٦٫٩٨٠٫٠٠٠ دولار ، يضاف إلى ذلك أن مجلس النواب وافق على موازنة استثنائية خاصة لسنوات ١٩٥٥ – ١٩٦٠ تضمنت مبلغ ١٢٫٦٠٠٫٠٠٠

دولار لوزارة الدفاع . وفي سبيل تخفيف هذا العبء عن موارد الدولة واثارة الحماسة الشعبية أعلن عن اقامة « اسبوع تسلح » في أواسط تشرين الثاني ، فتبرع الوزراء والنواب براتب شهر كامل لصندوق التسلح ، وحث موظفون آخرون على التبرع ... كلا حسب طاقته ودرجته ، وما ان حل شهر شباط ١٩٥٦ ... حتى زاد المبلغ المجموع في أنحاء البلاد من الموظفين والشعب عن أربعة ملايين دولار [٤٥] .

وعلى صعيد الدفاع ... تمت خطوة أخرى بتوقيع ميثاق الدفاع السوري – المصري في العشرين من تشرين الأول ، ١٩٥٥ ، وقد نص هذا الميثاق على تشكيل اللجنة العسكرية الدائمة ، والهيئة الاستشارية العسكرية ومجلس الدفاع المشترك ، وتتألف اللجنة الأولى من وزراء الخارجية والدفاع في كلا البلدين وهي التي ستصدر التوجيهات المتعلقة بالسياسة العسكرية إلى قائد مجلس الدفاع المشترك الذي تعينه اللجنة العسكرية الدائمة ، أما الهيئة الاستشارية العسكرية فتتألف من رئيسي القوات المسلحة في مصر وسورية وتعمل كهيئة استشارية للجنة العسكرية الدائمة ، ويضم مجلس الدفاع المشترك القائد الاعلى والاركان العامة وبعض الشخصيات العسكرية الأخرى ، وفي زمن الحرب توضع القوات المسلحة لكلا البلدين تحت تصرف مجلس الدفاع المشترك ، وكان الهجوم على أي بلد سوف يعتبر هجوماً على البلدين كليهما ، أما مدة الميثاق فخمسة أعوام تتجدد تلقائياً . وقد عين الفريق عبد الحكيم عامر ... وزير الحربية المصري والقائد العام للقوات المسلحة المصرية قائدا لمجلس الدفاع المشترك ، وكان اللواء جمال فيصل والرئيس أحمد عبد الكريم ممثلي سورية في هذا المجلس [٤٦] .

وفي غضون ذلك ... وفي أوائل تشرين الاول ... اجتمع رئيسا وزراء لبنان وسورية في مصيف شتورة من أجل تنظيم التعاون الاقتصادي بين البلدين ،

ولكن المحادثات بينها سرعان ما تحولت إلى موضوع الاتحاد العربي رغم أن هذا لم يسفر عن شيء ، وقبيل ذلك كان رشيد كرامي ، رئيس مجلس الوزراء اللبناني ، قد رفض علانية الحلف العراقي – التركي أو أي حلف آخر يقيد لبنان بالتزامات خارج العالم العربي ، وقد ظل لبنان حتى تلك الفترة محايداً في جميع مسائل الدفاع العربي والقضايا الاقليمية العديدة ، ان محادثات شتورا أتبعت في أواخر تشرين الثاني باجتماع آخر عقد في المصيف السوري « بلودان » بين رئيسي الوزراء ووزيري الخارجية ورئيسي الاركان العامة في البلدين ، وفي الاسبوع التالي وضعت مسودة اتفاقية دفاعية .

وكانت الخطوة التالية في الدفاع العربي محاولة جر الاردن إلى التدبير السوري – المصري [٤٧] ، وفي الحادي عشر من كانون الثاني ، ١٩٥٦ ، حثت مصر والعربية السعودية وسورية مجتمعة الاردن على أن تبحث معها عرض معونة اقتصادية تحل محل المنحة البريطانية المالية للاردن ، وقدّم سعيد الغزي رئيس مجلس الوزراء في سورية ، إلى القائم بالاعمال الاردني في دمشق وبحضور السفيرين المصري والسعودي ، « مذكرة تعبر عن رغبة الدول الثلاث في اجراء مفاوضات مع الحكومة الاردنية حول الكيفية التي تستطيع بها هذه الدول العربية الثلاث تقديم المساعدة والمعونة المالية للحكومة الاردنية [٤٨] » ، وقد ذكر آنئذ وبصورة غير رسمية أن المعونة المقترحة كانت ستصل إلى ٢٨٠ مليون دولار في مدة عشر سنوات [٤٩] ، وكانت مصر ستقدم فيها ٤٥ ٪ أما العربية السعودية وسورية فتقدمان ٤٠ ٪ و ١٥ ٪ على التوالي . ان هذا المبلغ كان سيسد نفقات الجيش العربي الاردني وافتتاح « مصرف عربي للتنمية الاقتصادية » في الاردن ، وابتياع سندات الحكومة الاردنية (وقد وعدت الاقطار الثلاثة بشراء السندات غير المبيعة جميعها) ، وافتتاح البلدان الثلاثة فروعاً أردنيـــة للمصارف الزراعية والصناعية وتمويل المشروعات التي هي « للصالح الوطني

الاردني » ، وبعد قصير وقت ادعى السفير السوري الى الهند أن الاتحاد السوفييتي ، بعد الاجتماع بخروتشوف وبولجانين ، على استعداد للموافقة على قرض يفترض أن تقدمه للاردن كل من سورية ومصر والعربية السعودية كي يبتعد الاردن عن حلف بغداد ، وقد عارض سمير الرفاعي ... رئيس وزراء الأردن آنئذ ... حلف بغداد ، وما دفعه إلى ذلك الاذاعات المصرية والسعودية المعادية للحلف . ومع أن الاردن قبل المعونة « من حيث المبدأ » الا أن الشكوك ساورته في أن الدول الثلاث ستستطيع الابقاء على هذه المساعدة في المستوى المقترح .

وتراخى هذا العرض طيلة شهرين كاملين إلى أن طرد الملك حسين جلوب باشا .. ، القائد البريطاني للجيش العربي الاردني ، في الثاني من آذار ، ١٩٥٦ . وبعد أربعة أيام وجه عبد الناصر والقوتلي والملك سعود الدعوة لحسين كي يلتقوا ويناقشوا انضمام الاردن إلى حلف الدفاع العربي ، ولكن الحسين رفض الحضور وصرح في مؤتمر صحفي أنه غير راغب في أخذ أموالهم ، وفي الرابع عشر من آذار اجتمع بالملك العراقي فيصل لبحث المسألة .

وبعد مضي شهر عقد القوتلي وحسين اجتماعاً في عمان دام ثلاثة أيام ، وفي الحادي عشر من نيسان ، ١٩٥٦ ، أصدرا بلاغاً مشتركاً أعلنا فيه عقد اتفاقية عسكرية لتنسيق دفاعهما أمام اسرائيل واستمرارهما في رفض الاحلاف الاجنبية ، ان هذا الاتفاق لم يحرم الاردن من الاستمرار في تلقي المعونة العسكرية البريطانية بموجب المعاهدة الاردنية — الانجليزية المعقودة عام ١٩٤٨ ، ولكنه أعاد ترداد عزم الأردن على عدم الانضمام إلى حلف بغداد . ومع أن بعثة عسكرية سورية ذهبت إلى بغداد في الثامن عشر من نيسان لتسهيل التعاون العسكري بين البلدين ، الا أن اتفاقية عسكرية شبيهة بالاتفاقية السورية —

المصرية لم يتم عقدها كما أن معونة مالية لم تكن وشيكة ، وأعلن التعاون الاردني – المصري يوم السادس من أيار عقب ارسال بعثة عسكرية اردنية إلى القاهرة ، وفي غضون ذلك أعلنت مصر في السابع عشر من أيار انها اكتتبت بمبلغ ١٫٤٠٠٫٠٠٠ دولار للجيش السوري .

لقد تابع الزعماء السياسيون كفاحهم من أجل السيطرة في شتاء عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ .. رغم أن طاقات الحكم كانت مركزة على القضايا الدفاعية العربية ، وفي نهـاية عام ١٩٥٥ حدث انشقاق في حزب البعث بين جناحيه الاشتراكي العربي والبعث الاشتراكي فقد خاصم أتباع عفلق ، وهم فئة البعث ، الجناح الأول ويقوده اكرم الحوراني حول الحلف الذي شكله الثاني مع الشيوعيين وزعيمهم خالد بكداش ، كما ان فئة عفلق عارضت التأكيد القوي الذي منحه التعاون السوري – المصري فقد رأته مضراً لقضية الوحده العربيه ودعت إلى أن اقامة علاقات أوثق بالعراق أمر لصالح تعاون الوطن العربي . وقد اشترت جماعة عفلق ، للاعلان عن موقفها ، امتياز صحيفة «الحضارة» وأعادت اصدارها وهذه الصحيفة كانت تتبنى سياسة معتدلة معادية للشيوعيين متهمة إياهم بتمثيل الاتحـاد السوفييتي لا المصالح السوريه وتعارض التسلل الشيوعي في حزب البعث (٥٠) . وكان جلال السيد هو الناطق باسم هذه الجماعه ، وأخيراً رئب الصدع باستقالة السيد من الحزب . وحين تم ذلك أصبح البعث مهيأً للتقدم نحو هدفه في السيطرة التامة على السياسه السوريه .

وفي أوائل عام ١٩٥٦ رأت بعض العناصر المحافظه أن من العبث والباطل محاولة تشكيل كتلة لمقاومة النزعه اليساريه في البلاد ، وازداد هـذا الوهن ، جزئياً سواء كان ذلك حقاً أم باطلاً ، باعتقاد المحافظين ان الدول الغربية غير مهتمة اهتماماً كبيراً بتأييد عمل كهذا ، وعلى أية حال فالحزب الوطني ، والذي كان في درك انهياره ، قرر عقـد مؤتمر لبحث وسائل تقوية تنظيمه واستعادة

حظوظه [٥١] ، وكان هذا الحزب يعاني آنئذ من عدد من المشاكل كان زعماؤه يدركون بعضها أما بعضها الاخر فلم يدركه او يدر به أحد . ان الوطنيين، وهم مصابون بمرض الفصام السياسي كثيراً ما تكلموا بصيغتين عن القضايا الرئيسية ، وقد نشدت بعض عناصره ، لا سيما الشابة منها ، اتجاهاً مصرياً بينما حبذت الآن الزعامة المسنة فيه التعاون الوثيق مع العراق ، وقد ضعف موقف هذه الفئه بقيام حلف بغداد كما أن هذا الحلف دفع بدوره بعض المحافظين إلى المعسكر المصري ، وفعلت التنافسات والانقسامات الداخليه فعلها فيه ، وود بعض الوطنيين تأييد المرشحين اليساريين لمجلس النواب بينما رفض آخرون الائتلافات السياسية من هذا النوع وحبذوا ربط أنفسهم بالزعماء السياسيين المحافظين الآخرين . ثم أن المسألة النظرية الواسعة الانتشار ، وهي الوحدة مع العراق أو مصر ، أثارت العواطف أيضاً ، وهكذا ... فمع مطلع العام لم يكن للحزب ناطق رسمي – وقد ادعى كل من صبري العسلي « اليساري » وميخائيل اليان المحافظ وغير الواقعي انه الناطق باسم الحزب ، كما أن آخرين كانوا يخالفونهما الرأي ، ومن ناحية أخرى لم ينجز هذا المؤتمر السري شيئاً سوى اثارة الخصومة في صفوف الحزب . وفي الوقت نفسه تقريباً عقدت حركة التحرير العربي مؤتمراً برئاسة الدكتور مأمون الكزبري .. وزير المعارف في الحكومه القائمه، وأعلن ان الحركة قد قلبت نفسها إلى حزب مرخص ومعترف به وانها لم تعد على صلة بالشيشكلي .

وفي أوائل هذا العام ... دعا الزعيم الشعبي معروف الدواليبي ، في خطاب ألقاه في مدينة حلب ، إلى تشكيل حكومة قومية وإلى اقامة « ميثاق قومي » بين أحزاب سوريه السياسيه ، وفي شباط ردّد الرئيس القوتلي في رسالة وجهها إلى مجلس النواب هذا الامر نفسه ، وأثار القوتلي شبح المطامع التوسعية الاسرائيلية كحافز لسياسيي البلاد على العمل معاً [٥٢] . ولم تحرز الفكرة كبير

تقدم في حوالي ثلاثة أشهر بسبب عجز الجماعات النيابيه عن الاتفاق على تشكيل وزارة تنفذ هذه الفكرة ، وكانت العقدة الرئيسية مشكلة العلاقات المصرية — السوريه [٥٣] ، وأخيراً وضعت لجنة تمثل الكتل والاحزاب النيابية في أوائل آذار ما عرف « بالميثاق القومي » .

لقد وضعت هذه الوثيقه ، المبادىء الاساسية التي سوف تستهدي بها الوزارات المقبلة ، إذ عالج الميثاق تقريباً جميع مظاهر السياسه الخارجيه والداخليه فأولاً ... وأهم من أي شيء آخر هنالك بيان قوي يشجب الاستعمار والصهيونيه وإسرائيل ويدينها جميعاً ، والسلام مع إسرائيل يجب معارضته كما يجب نبذ الأحلاف العسكريه الاجنبيه ، والحياد الايجابي هو دور سوريه في الصراع بين الشرق والغرب ، واستقلال الاقطار العربيه جمعاء ينبغي العمل له والقتال في سبيله . أما على صعيد الدفاع الوطني فالتوكيد على الدفاع المدني وتقوية الجيش وتبني « سياسة تسليح موحدة مع مصر » ، حتى تستطيع هذه القوات « تشكيل نواة جيش عربي يوكل اليه الدفاع عن الأراضي العربيه » ، وأخيراً ينبغي توسيع الميثاق العسكري الثنائي مع مصر ليشمل التعاون في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعونه المالية للجيش الاردني .

وفي الميدان الداخلي ... ارتأى الميثاق فرض ضريبة دخل استثنائية فوراً لحاجات الدفاع ، وفرض قيود على استيراد السلع الكماليه وإعادة النظر في النظام الضريبي ، وقد أشارت عبارات أخرى إلى تحقيق العدالة الاجتماعيه ومحاربة الدعاية وأعمال التجسس الأجنبيه .

ان التزام الشعبيين بهذا البيان ربما سببه اعتقادهم أن الجيش ، بدعم رغباته في التسلح دعماً قوياً ، سينسحب من ميدان السياسه ، ولكن العكس كان في

النهاية هو الصحيح ، فالميثاق حرّك شهية الجيش لمزيد من السلطة في الدولة على أساس تدعيم حاجات البلاد الدفاعية . ان اقسام الميثاق التي أشارت إلى المكاسب الاجتماعية التي ستتم لم تكن سوى تكرار للبيانات الوزارية السابقة وكانت في طبيعتها وعودا كاذبة لا أهدافاً حقيقية ، ولا يمكن تحقيقها الا إذا تولت الحكم حركة يسارية كالبعث . لقد شعر خالد بكداش أنه مجبر على دعم الميثاق القومي . ان هذا الميثاق يعمل كلياً لصالح القوى المحافظة السورية وضررها ، وان ادخال الاقتراحات ، التي يؤيدها البعثيون ، في الميثاق قسراً رفع من سمعة الحوراني بين سياسيين محافظين معينين ولكنهم انتهازيون أخذوا يعتقدون الآن أن البعث يمثل موجة المستقبل وهذا هو الوقت للانحياز إلى الحوراني .

وكانت المهمة القريبة تنفيذ الميثاق بعد الفراغ منه ، فحكومة الغزي أضعف من أن تتولى هذه المهمه وبدأت فوراً المناورات التي ترمي إلى تشكيل وزارة جديدة . ان مختلف التجمعات السياسيه في البلاد سرعان ما أخذت تقدم أسماء الوزراء المنتظرين إلى القوتلي ، وهو الراغب في قيام وزارة قومية تضم الأحزاب جميعها ، كي ينظر فيها ، وقد ذكر أن الاستثناءين الوحيدين كانا ناظم القدسي ورشدي الكيخا رغم ان لهما الاكثريه الحزبيه النسبيه في مجلس النواب ، وزاد في تعقيد المشكلة مطالبة بعض المرشحين للوزارة بحقائب وزارية هامة .

وازداد الوضع اضطراباً بحملة شنت في مجلس النواب على الغزي لقسوة الحكومة في قمع مظاهرة طلابية جرت بدمشق يوم الخامس عشر من آذار .. وجرح فيها ثلاثة طلاب وخمسة عشر شرطياً . ومع أن الطلاب .. ، وهم دائماً البقرة المقدسة في القضايا السياسيه السوريه ، أوقعوا بالشرطة من الاصابات خمسة أضعاف ما وقع بينهم ، الا أن هذا لم يهم كثيراً النواب التواقين إلى بناء

سمعة بالحملة على ما يرونه وزارة ضعيفة، وقد ادعى علي بوظو .. وزير الداخلية..، والمسؤول عن الشرطه، في مجلس النواب أن بعض ضباط الشرطه كانوا يتآمرون لتقويض النظام الديمقراطي واقامة نظام دكتاتوري في البلاد ، وردد الغزي اتهامات بوظو وأعلن ان اطلاق الشرطه النار لم يؤذن به ، وأتبع هذا بتهديد خفي بالاستقالة ودعوة لجنة وضع الميثاق إلى واتمام مهمتها فالحكومة لن تستطيع الانتظار طويلاً [٤٥] » .

ان مجموعة متحدة من العوامل بدأت سريعاً تكشف جلياً أن ايام وزارة الغزي باتت معدودة ، فالبعث والوطنيون زادوا حملاتهم على الغزي وذهبت ادراج الرياح أية آمال في تعاون وطني - شعبي لبناء جبهة مشتركة تقاوم النفوذ اليساري الذي يتغلغل في البلاد ، وفي وجه هذا السد أصبح الشعبيون تواقين للتخلي عن أية مسؤوليه حكوميه وتجنب ضغط الجيش . وجوبهت البلاد مرة أخرى بأزمه نيابيه نجمت هذه المرة ، ويا للغرابة ، من رغبة القوتلي في قيام جبهة مشتركة في الوقت الذي قيل ان البلاد تواجه تهديداً قاتلاً مصدره اسرائيل. ان هذا الانشقاق لا يدوّي الا لمنفعة اليساريين فقط .

وكما حدث في حال معظم الأزمات الوزارية ... كانت الحكومة المحتضرة بطيئة في نزعها والوزاره القادمه مديده في مخاضها، فحتى أواخر نيسان ١٩٥٦، كان الرئيس القوتلي لا يزال يجري محادثات مع ممثلي مختلف الأحزاب والجماعات ساعياً لتشكيل وزاره « قوميه » ، وكانت العقبه الكبرى التنافس بين الشعبيين والوطنيين فقد أصر كل فريق على أن أحد اعضائه هو الذي ينبغي له ترؤس الائتلاف المقترح ان استقالة الدكتور منير العجلاني وزير العدل ، في أوائل أيار بسبب اصرار الغزي على الاحتفاظ بوزارة الخارجية التي أرادها العجلاني اخفقت في التطويح بالوزارة، كما أن استقالة أسعد هارون، وزير الدولة لشؤون الاوقاف

ووزير العدل بالوكالة، في الحادي والعشرين من أيار لم تهز الحكومه، وازاء مقولة هارون أن الانسجام مفقود داخل الوزارة صرح الغزي ألا سبب يدعوه إلى تقديم استقالة الوزارة أو حتى إلى تعديلها .

وفي أواخر أيار حدثت صدامات بين البعثيين والاقطاعيين في مناطق حماه وحلب أسفرت عن سقوط قتيل واحد وأربعة وعشرين جريحاً ، وقد زادت هذه الصدامات من حدة التوتر القائم في أنحاء البلاد ، فقدم ثمانية وثلاثون نائباً عريضة يطلبون فيها توجيه الدعوة حالاً لعقد دورة خاصه لمجلس النواب ، وألحّت العريضه على ضرورة دفن الخلافات السياسيه وتشكيل « وزارة الاتحاد الوطني » التي طال الحديث عنها بسبب « الخطر الاسرائيلي[٥٥] » ، ونجم عن هذه العريضة تحديد موعد انعقاد دورة لمجلس النواب في التاسع من حزيران ... الا أن هذا الموعد ارجيء فيما بعد[٥٦] .

وأخيراً .. وفي الثاني من حزيران ، ١٩٥٦ ، استقالت وزارة الغزي ، فوقع اختيار القوتلي أولاً على لطفي الحفار ، وهو زعيم سياسي مستقل وليس عضواً في مجلس النواب، ليشكل الوزارة، وكان النزاع بين الاحزاب السياسيه متواصلاً فوافقت جميعها بالاجماع على أن الحل الوحيد هو تولّي رجل مستقل المهمه . ان الحفار عضو سابق في الحزب الوطني وقد استقال من حزبه في أوائل العام وقيل أنه يتمتع بدعم الشعبيين والكتله الديمقراطيه ومستقلين كثيرين ، ولكن معارضة البعثيين الحفار حال دون ابقائه ، وبعد أخذ ورد طويلين وقع الاختيار يوم الخامس عشر من حزيران على صبري العسلي كي يرئس وزارة اتحاد وطني مؤلفة من أحد عشر وزيراً وكانت، على الرغم من اسمها ، انعكاساً لما في سوريه من قلق سياسي وتمزق متزايد واخفاق سياستها في الارتفاع عن حالة الوسط . وهذا التجمع للموهبه السياسيه المتفاوته ، وهو أقرب إلى صورة مجلس النواب المصغرة

لا إلى مجلس وزراء ، ضم ثلاثة من الشعبيين واثنين من كل من البعثيين ، والكتلة الديمقراطية ، والكتلة الدستوريه والحزب الوطني ، وقد حصل البعثيون على الوزارتين اللتين اختاروها وهما : وزارة الخارجية وتولاّها صلاح الدين البيطار والاقتصاد الوطني وتولاها خليل كلاس [٥٧] ، ان الانعدام الاكيدتقريباً للتعاون بين الوطنيين والشعبيين أنذر بازدياد الميل نحو اليسار ، وقد وقع الانشقاق حتى قبيل أن يدلي العسلي ببيانه الوزاري في مجلس الأمة وسببته الخلافات الناشبة بين الوزراء البعثيين من ناحية والشعبيين والوطنيين من ناحية أخرى حول مسألة ذكر العسلي الاتحاد بين سوريه ومصر ، فالوزراء المحافظون حاجّوا أن أية اشارة إلى الوحدة ينبغي الا تحصر بمصر بل يجب أن تشمل الدول العربية جميعها ، وأراد البعثيون بياناً خاصاً يوصي بوحدة مبكرة ، وبعد أن هدد الوزراء الشعبيون والوطنيون بالاستقالة حل الاشكال باعلان العسلي ان الوزارة ستعمل لتحقيق الاتحاد مع مصر والاردن والدول العربيه المتحرره الأخرى [٥٨] .

احكام قضية المالكي

في الثالث عشر من كانون الأول ، ١٩٥٥ ، أصدرت المحكمة العسكرية ، التي شكلت لمحاكمة السوريين القوميين المتهمين باغتيال المالكي ، حكمها بالموت على ثمانية من المتهمين ، كان ثلاثة منهم قيد الاعتقال وخمسة فارين ، وحكمت على ثمانية عشر آخرين بأحكام تتراوح ما بين اثني عشر وعشرين عاماً من

الاشغال الشاقة [٥٩] ، أما عصام المحايري ... زعيم الحزب والنائب السابق فحكم عليه بالسجن اثنين وعشرين عاماً ونصف العام ، وأعلن الحزب تنظيما غير شرعي « بسبب خروجه على النظام العام والدستور » وبرىء من تهمة تعكير صفو علاقات سوريه « بدولة صديقة معينة » ومن انتهاك حياد البلاد ، وقد أعلن المدعي العام العسكري فوراً أنه يعتزم استئناف هذا الحكم ، كما قرر المتهمون جميعهم استئنافه.

وقررت محكمة الاستئناف في العاشر من كانون الأول فسخ احكام المحكمه العسكرية لان المتهمين لم يتم استجوابهم «وفق الاجراءات المرعية» ولأن المحكمة تجاوزت مجال سلطانها القضائي حين تعرضت لمسائل « الجاسوسية والفرار من الجندية وتشكيل الاحزاب غير الشرعية » ، والمحكمة العسكرية تستطيع بموجب نظام القضاء السوري ان تطلب من محكمة الاستئناف اعادة النظر في قرارها أو تجري محاكمة تتقيد بتهمة الاغتيال . ان قرار محكمة الاستئناف لم يخل سبيل أي من السوريين القوميين المتهمين بل منحوا محاكمة أخرى قد تجري بصورة اكثر التزاماً بالاعراف القضائية . وفي نيسان ، ١٩٥٦ ، صدر مرسوم جمهوري بتوسيع سلطة المحكمة العسكرية القضائية لتشمل قضايا الخيانة .

وبعد محاكمة أخرى أنتهت في نيسان ، ١٩٥٦ ، أصدرت المحكمة العسكرية الاحكام نفسها التي أصدرتها في كانون الاول الماضي ، وفي الخامس – والعشرين من حزيران رفضت محكمة الاستئناف الاستئنافات الجديدة التي رفعها اليها المتهمون الذين لم يبق أمامهم من ملاذ سوى رحمة القوتلي ورأفته أو أن يؤجل التنفيذ برفضه تصديق أحكام الاعدام. ولقد ووجه شكري القوتلي باختيار صعب وغير مريح بتعريض نفسه لاحتمال الاغتيال لينتقم الحزب السوري القومي منه

اذا ثبت احكام الاعدام أو باثارة غضب الجيش وبالتالي احتمال انقلاب إذا رفض تثبيتها ، وفي هذه الاثناء ادعى الجيش أنه اكتشف مؤامرة سورية قومية جديدة واعتقل سبعة اعضاء في الحزب السوري لتخطيطهم اغتيال أفراد معينين من كبار ضباط الجيش السوري والسياسيين التقليديين .

كانت الاشهر الباقية من عام ١٩٥٦ اكثر الفترات غلياناً في تاريخ سوريه منذ حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ رغم أن تشكيل وزارة « وطنية » افترض أن يكون الاكسير الذي سيبرىء البلاد من عللها السياسية ، فالانتخابات البلدية وموعدها الثالث عشر من تموز ، أجلت بناء على طلب الحكومة ، وكانت أزمة وزارة الغزي قد عقدت تحديد موعد لها ، وأخـذ كل حزب ، والاحزاب جميعها لا يثق الواحد منها بالآخر ، يصر على أن يعطي وزارة الداخلية الهامة[٦٠] وقد استجاب مجلس النواب لطلب الوزاره تأجيل الانتخابات على شرط أن تجري الانتخابات في أواخر العام .

وما كادت الازمة الوزارية أن تحل حتى ووجهت الحكومة الجديدة بأزمة أخرى ، فوزير الدفاع الوطني عبد الحسيب رسلان تورط في نزاع مع الجيش إذ أنه أصر على تسريح رئيس الاركان العامه شوكت شقير ، ورئيس الشعبة الثانية .. عبد الحميد السراج لتدخلها في السياسة [٦١] ، وكان الاول يتدخل في شؤون هي من اختصاصات وزارة الدفاع وحين أنبه وزير الدفاع على ذلك تمرد وكف عن التعاون مع الوزير [٦٢] ، فطلب رسلان منه أن يقدم استقالته وهدده بالاقالة إذا لم يتقدم بها

لقد قيل ان رسلان تلقى تأييداً طفيفاً في مجلس الوزراء ، ويعود ذلك في بعضه إلى أن شوكت شقير شكل تحالفاً مع الشعبيين ضد البعث ، ومن ناحية أخرى لم يعارض الوزيران البعثيان طلب رسلان معارضة شديدة لان السراج

الموالي للبعثيين كان في سبيله لتولّي منصب شقير ... وحين كانت مصالح الوزراء المدنيين تصطدم ومصالح الجيش فالمنتصر عادة هو الجيش ، ولكن وفي هذه الحالة من الواضح أن رسلان تلقى دعماً من العناصر العسكرية المحايدة [٦٣] . وأخرج شقير في الثامن من حزيران ، ولكن توقعات البعثيين خابت حين عين رسلان اللواء توفيق نظام الدين رئيساً للاركان العامه فسدّ بذلك الطريق على أي تحوّل نحو اليسار في أوساط الجيش ، وأحبط الضباط البعثيون محاولة رسلان للتخلص من عبد الحميد السراج ، كما أن اللواء نظام الدين الضعيف لم يفلح في ارغام السراج على قبول تعيينه الجديد ، ان دور العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، غير معروف في هذه القضيه ، وربما رحب بهذه المحاولة لاعادة توكيد سيادة المدنيين على الجيش ، واخفاق البعثيين في الاستيلاء على قيادة الجيش جعلهم أكثر تصميماً من أي وقت مضى على اغتنـــام أية فرصه تلوح في المستقبل .

وفي المعركة التي دارت حول شقير أصاب البعث وهن بسبب انقسام وقع في صفوفه، فاكرم الحوراني،البارع في التكتيك السياسي وخير حائك للمؤامرات، كان يتعاون منذ حين مــع الشيوعيين لتطوير الجبهة الوطنية وتقويتها ، ولكنّ زعيمي البعث البارزين الآخرين ، وهـــا ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ، عارضا هذا المسلك ، فعفلق وهو الشيوعي السابق كان ضد هذا التكتيك تماماً على حـين لم يكن البيطار متصلباً تماماً كعفلق ، وقد خشي الطرفان من انقسام الحزب لأنه بدون دعم الحوراني سيغدو ضئيـل النفوذ ، ومن الناحية الأخرى أحجم الحوراني عـــن جعل الخلاف قضية رئيسية لان هذا سيضعف معارضته للشعبيين في مجلس النواب ، فهو على الاقل لن يستطيع القيام بذلك الا بعد أن تظهر بنجاح الجبهة الوطنية إلى الوجود .

وحدثت أزمة جديدة في أوائل آب هزت استقرار الوزارة اكثر من سابقاتها ،

فسمعة البعثيين قد عانت في قضية شقـــير ، ثم ان الحملات الصحفية التاليه على الحزب جعلت زعمـــاءه يحسون أنهم مرغمون على البحث عن قضية تعيد اليهم سمعتهم لأن المناصر المعادية للبعث قد شد في أزرها خروج شقير . وسرعان مـا وجدت المسألة التي تثير الرأي العام وهي قضية احكام الاعدام التي صدرت بحق السوريين القوميين المتهمين بقضية المالكي ، وتنفيذ هـــذه الاحكام كان مطلباً شعبياً في البلاد كلها ، واحجام القوتلي عن تصديقها ، باستثناء حكم واحد ،كانت القضية الجاهزة أمـــام البعث ، وعلى رغم ضغط وزيري البعث .. البيطـار والكلاس وتهديدهما بالاستقالة واسقاط الحكومة . تمسك القوتلي بقراره تخفيض اثنين من الاحكام الثلاثة إلى السجن المؤبد ، وقد هدّد القوتلي بالاستقالة أيضاً ، وقد قبل أخيراً في وجه تحدي سلطته التنفيذية تسوية وسطاً يشكل بموجبهـــا مجلس من ثلاثة ضباط وثلاثة قضاة ليعيـــد النظر في القضية ويقدم توصياته ، ووافق الرئيس على الالتزام بقراره ، وهكذا ... نقل القوتلي في الحقيقة سلطته الدستورية إلى هيئة غير شرعية . وفي الثالث من أيلول ، ١٩٥٦ ، نفذ الاعدام رمياً بالرصاص باثنين من المحكومين في المنصورة .. خارج دمشق ، أما الثالث فخفض الحكم عليه إلى السجن المؤبد. وهكذا ... أخذت رئاسة الدولة تضعف باستمرار (٦٤) ، فقد وضع البعث والجيش رئيس الجمهورية في موقف الدفاع ... واسترد الحزب اعتباره .

وشهد أواخر صيف وبدء خريف عام١٩٥٦ ازديادا في المناورات السياسية، فحاول الساسة المحافظون والموالون للغرب تشكيـــل ائتلاف هدفه تحقيق أهدافهم ، وفي أواخر آب أعلن الدكتور مأمـون الكزبري ، رئيس حركة التحرير العربي ، تشكيل كتلة معادية لليسار ، وقد تألف هـذا الائتـــلاف

الواهن من حركة التحرير العربي وكتلة منير العجلاني الدستورية وقلة من المستقلين ، وكان خالد العظم المساير للشيوعية نشطا يحاول أن يجمع تحت زعامته البعثيين والشيوعيين وتجمع مستقل يعرف باسم الكتلة التقدمية ،وبسبب جهوده هذه فصل من كتلته الديموقراطية التي شكلها في عام ١٩٥٥ . لقد قام توازن قلق بين القوى المحافظة والقوى اليسارية ... توازن يمكن أن يقلبه حدث ما غير متوقع .

ان حملة على العسلي وسياسة حكومته الموالية للسوفييت بدأتها بضع صحف معادية للشيوعيين في شهر أيلول ، وقد هوجم العسلي لأنه طلب في أثناء مؤتمر صحفي عدم مهاجمة الاتحاد السوفييتي في المقالات التي تنشرها الصحف وأعلن أن عملاً كهذا « خيانة صريحة » ، واتهم العسلي بمساعدة النفوذ الشيوعي النامي في البلاد على أن يقوى ويجعل سورية مركز الاستعمار السوفييتي ، وعلقت احدى الصحف ساخرة قائلة ... لما كان الاتحاد السوفييتي « يزودنا بالسلاح فينبغي علينا نتيجة لذلك ألا نحارب الشيوعية ... لا . . بل يجب تأييد وتهيئة احتمالات انتشارها ، فلندعها تتسلط علينا ، ولنتخل عن قوميتنا وديننا ودستورنا ومعتقداتنا ، ... ان الشيوعية هي الاستعمار الجديد [٦٥] » .

لقد قيل ان الشعبيين، على رغم اشتراكهم في الوزارة ،كانوا ينشرون اشاعات منذ شهر أيلول عن انقلاب شيوعي وشيك كي يربكوا الحكومة ، واتهمت الاشاعات ان المراكز العسكرية الهامة هي في أيدي المتعاطفين مع الشيوعيين .

وقررت القوى المعاديه للشيوعيه واليساريه أن تجعل من مصفاة نفط مقترحة تقام في حمص موضوع نزاع كي تخفف التيار المتنامي الموالي للسوفييت في البلاد أو تصده ، فتعاون الجناحان المحافظان في حزبي الشعب والوطني في هذه المحاولة وسعيا لاقناع كتلة العجلاني الدستوريه وعناصر محافظة أخرى كي يؤيدامم في

الاطاحة بحكومة العسلي ، وكان زعماء هـذه الحمله على اليسار العجلاني ورشاد واحسان الجابري ورشدي الكيخيـا ومصطفى السباعي ، ويبدو أن القوى المحافظـة السوريه قد استفاقت إلى حقيقة أن هذه هي فرصتهم الاخيرة لصد التيار اليساري ، وربما الشيوعي ، الذي يكتسح البلاد .

وتقدم التشيكيون ، حين تم تجمع هـذه القوى ، بعرض المصفاة والذي استقبلته الاوساط اليسارية استقبالا وديا ، وأخذ البعث والشيوعيون ومؤيدوهم المستقلون وعبد الوهاب حومد، وزير التربية والتعليم اليساري الشعبي ذو النفوذ، يعملون جاهدين لقبول هذا العرض ، وأصبح مجد الدين الجابري ، وزير الاشغال العامة والمواصلات ، هدف حملة شعواء شنتها عليه الصحف اليساريه والشيوعيه لوضعه تكتيكات معرقلة أمام المصفاة فقد أمل أن تموّل الدول الغربيـة بعض مؤسساتها وشركاتها الكبرى كي تقدم عرضاً تقـل قيمته عن العرض التشيكي المفضل ، إلا أن المخاوف من أن التشيكيين سيخفضون قيمة عرضهم إذا تعرض لمنافسة غربية جادة أبعد الغربيين عن تجربة هذا التكتيك .

كانت القوى المعارضة في سورية تتـألف في هذه الفترة مـن عناصر مختلفة ومتباينة غير خاضعة لانضباط حزبي، وبكلمة عامة كان المحافظون يمثلهم أغلبية الحزب الوطني ومعظم الشعبيين وكتلة العجلاني الدستوريه وكتلة العشائر المؤلفه من تسعة نواب والاخوان المسلمون وبعض المستقلين ، وهذه المجموعة كلها تعد نحو مائة نائب مـن أصل مائة واثنين وأربعين هم أعضاء مجلس النواب ، فهي نظريا تستطيع الهيمنه على هذه الهيئه التشريعيه ، ولكن ... وكما ذكر من قبل كانت الجماعتان الكبريان (أي حزبا الشعب والوطني) تعانيان من توترات بين الفئات اليساريه والمحافظه ضمن صفوفهـا ، لذلك كانت قوة الحزب البرلمانية ، بسبب انعدام الانضباط الحزبي ، قليلة الأهميه .

فالشعبيون ، وهم الجماعـــة الأقوى في مجلس النواب ولهم خمس وعشرون نائباً ، كانوا ضعافاً لعجز قيادتهم ولانهم موسومون بطابع الولاء للغرب وللعراق ولوجود نزعه انتهازيه عند بعض قياداتهم ، وكان بين الفئه المناصرة للسوفييت منهم ولأسباب انتهازيه على الاغلب كل من معروف الدواليبي وعبد الوهاب حومد ، بل أن علي بوظو ... الأمين العام للحزب .. كان يتبع خطاً مناصراً للسوفييت ومعادياً للغرب ، واختفى ناظم القدسي ... رئيس مجلس النواب وراء واجهه من عدم الانحياز كي يستر مخاوفه من اليسار والجيش . وفي شهر تشرين الثـاني ظهر إلى العلن الانشقاق في صفوف الشعبيين حين حاول جناح الدواليبي — حومد فصل رشاد جبري وعدنان وفيضي الاتاسي وهم محافظون ، لانهاء سياستهم المشايعه للعراق ومعارضتهم التيـار اليساري ، وقد وجد ناظم القدسي يقف الآن في صفوف اليساريين .

والوطنيون ، الذين كان لهم ثمانية مقاعد في مجلس النواب عقب انتهــاء انتخابات ١٩٥٤ ، أصبح لهم في نهاية ١٩٥٦ ثلاثة وعشرون مقعداً إذ انضم اليهم عدد مـــن المستقلين السابقين (٦٦) . ان الوطنيين لا يكادون يختلفون في منهاجهم الحزبي عن الشعبيين ولكن مافرق بين الطرفين الاحقاد الشخصيه ، كما أن قيادة الوطنيين كانت منقسمة على نفسها ، ويضم جناحهم اليساري فاخر الكيالي ، وهو أحد من كان يتلقى هبات السعوديه السخيه وأموالها ، فقد قرر الآن أن التعاون التكتيكي مع البعث والشيوعيين هو سبيل النجاح السياسي ، وكان العسلي ... رئيس مجلس الوزراء ، أحد أعضاء هـــذا الجناح . ومقابل هذا الضغط اليساري كان يقود الجناح اليميني كل من مجد الدين الجابري وميخائيل اليان ، وهذه الفئه هي التي كانت تلح على التقارب الوطني — الشعبي ، أما الصحيفه الناطقه باسمها ، وهي الاتحاد ، فكانت تلتزم سياسة قوية العداء — للشيوعيه .

ومقابل الاحزاب المعارضة كان المعسكر اليساري المعادي للغرب، ويتألف من البعثيين ، بمقاعدهم النيابية ، والشيوعيين الذين كانوا ، رغم أن لهم نائباً واحداً في المجلس ، يزدادون سريعاً قوة بين المواطنين ، وبالاضافة إلى البعثيين والشيوعيين هناك كتلة خالد العظم الجديدة وقوتها غير معروفة . ان هذا التجمع غير المنضبط رفده أيضاً اليساريون من الوطنيين والشعبيين والمستقلون ذوو الميول والأموال المصرية والسعودية والسوفييتية ، وقدرة البعثيين والشيوعيين على اخراج الجماهير واشاعة العواطف المشايعه للسوفييت منحت المعسكر اليساري قوة في مجلس النواب تفوق كثيراً ما له من نواب ، كما أن وجود المتعاطفين مع اليسار داخل صفوف الجيش جعل ممكناً ارهاب الخصوم جميعهم ما عدا أشجع شجعانهم، وكان يقف أمام هذه القوة الديناميه المليئة قوةوفعاليه العناصر المحافظه والتقليدية المنقسمة على نفسها انقساما قاسياً والتي يروعها ، الى حد ما ، تهديد العامة والجيش وتنقصها القيادة القوية وتقاتل قتال التراجع .



(١) ان كتلة العظم الديمقراطيه أيدت ناظم القدسي .. الشعبي .. حين رشح نفسه لرئاسة مجلس النواب ،ولربما توقع العظم بالمقابل أن يدعمه الشعبيون حين يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية .

(٢) أطلق أحد الاخوان المسلمين النار على عبد الناصر بينما كان يلقي خطاباً في الاسكندريه يوم السادس والعشرين من تشرين الأول ، ١٩٥٤ ،وقد جرى اعتقال عدد من أعضاء الجماعه وشنق مطلق الرصاص وخمسة أعضاء آخرون .

(٣) التجأ عدد من زعماء جمـــاعة الاخوان المسلمين إلى سوريه ، وقد هددوا بالابعاد إذا لم يوقفوا نشاطاتهم .

(٤) ميرور ، ١٨ كانون الأول ، ١٩٥٤ .

(٥) النصر ، ٣١ كانون الثاني ، ١٩٥٥ ، والبناء ، ٢ شباط ، ١٩٥٥ .

(٦) ان « الجمهوريه » ، الناطقة باسم الحكومه المصريه ، اتهمت في السادس من شباط أن الخوري فاتر الحماسه تجاه ميثاق الضمان الجماعي ، كما اتهمته بالتآمر مع نوري السعيد لتخريب جهود الجامعه العربية الرامية إلى تقوية الدفاع العربي ضد اسرائيل .

(٧) ان القضية التي استقال الكيـــالي بسببها كانت حملة شعبية على مدير مرفأ اللاذقيه والذي كان من الحزب الوطني . ان مشروع قانون لتـــأميم خدمات العتالة والنقـــل بالمواعين (الصنادل) سانده البعثيون والشعبيون .

(٨) ميرور ، كانون الثاني ، ١٩٥٥ .

(٩) كثيراً ما تعني كلمه « نفوذ » في السياسه السوريه وجود « المال » .

(١٠) ان ارتباط العظم الطويل بالفرنسيين الذين عارضوا علنا حلف بغداد هو الذي طرح مسألة دورهم في سقوط الخوري

(١١) حدثت مظاهرات كبرى واضرابات طلابيه ومسيرات في انحاء البـلاد جميعها ضد هذا الحلف ، وربما كانت هذه كلها موحى بها كمعظم تظاهرات الرأي العام السوري الاخرى .

(١٢) شرحت صحيفة مؤيدة للعظم سياسة العسلي الخارجيه على انها تبني سياسة حياد نهرو والذي عبّر عنهـــا فيما بعد مؤتمر باندونج (النصر ، ٢٣ شباط ، ١٩٥٥) .

(١٣) العرض اليومي للصحافه السوريه : ٢٣ شباط ، ١٩٥٥ .

(١٤) ربمـــا اعتقد كل من العظم والعسلي ان العناصر المحافظة في المجلس سوف تعيق أي تنفيذ راديكالي لما ورد في البيان الوزاري عن الرفاه الاجتماعي.

(١٥) ساعد هجوم اسرائيلي على غزة في الثـــامن والعشرين من شباط على منح المفاوضات زخماً وقوة دافعة .

(١٦) ذكر العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، في شهر كانون الاول ، ١٩٥٥ ، أن عبد الناصر قـد صرح أن الميثاق السعودي – السوري – المصري لن يباح للعراق قط الإشتراك فيه . وقد هـدد عبد الناصر بالانسحاب من ميثاق الضمان إذا لم تنضم سورية إلى الميثاق الثلاثي المقترح ، وازاء هذا التهديد ، استسلم العسلي والعظم ووقعا على أن يدعى العراق للانضمام إلى الميثاق ، وهـــو أمر كانا على يقين من رفض نوري له ، وهكذا كانت رحلة العظم مجرد خدعة ، فالميثـاق اقتصر في النهاية على مصر وسوريه (مقابلة بين مندوب مجلة « المختار » وصبري العسلي ، ٢٢ كانون الاول ، ١٩٥٥) .

(١٧) ميرور ، ٢٦ آذار ، ١٩٥٥ .

(١٨) اللواء محمود رياض هو السفير المصري الجديد الذي عين في دمشق ليزيد الموضوع حدة ، وقد أصبح رياض ذا نفوذ كبير جداً في الشؤون السورية حتى الوحدة مع مصر .

(١٩) الرأي العام ، ٥ نيسان ، ١٩٥٥ .

(٢٠) العرض اليومي للصحافه السوريه ، ١٦ نيسان ، ١٩٥٥ .

(٢١) غادر العظم دمشق في الثاني عشر من حزيران لحضور جلسة الامم المتحدة في سان فرانسيسكو ناجياً من ضغط البعث لا قرار الميثاق ، وقد خشي العظم ان توقيع الميثاق قد يخلق اضطرابا في سورية ، فتقل من ثمة فرص انتخابه رئيساً للجمهورية في الانتخاب التالي .

(٢٢) أشيع أن المالكي اختير ليخلف شقير ، رئيس الأركان العامه ، الذي كان سيتقاعد قريباً .

(٢٣) اوقف أيضاً حنا الكسواني ، نائب الحزب الوحيد .. ولكن أفرج عنه بسبب الحصانة النيابية التي يتمتع بها .

(٢٤) هنالك شك كبير في أن لدى الجيش أي اساس قانوني للقيـــام بموجة الاعتقالات التي تلت اغتيال المالكي ، ففد كانت معظمها بين المدنين وهم لا يخضعون لقانون العقوبات العسكري .

(٢٥) الرأي العام ، ٣ أيار ، ١٩٥٥ .

(٢٦) لم يكن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطة النقض (veto) ، وما كان يستطيعه

فقط هو تأجيل النشر فقط . ان محكمة الاستئناف تستطيع اعادة النظر في احكام المحكمة العسكرية .

(٢٧) أعلن وزير الداخلية اللبنانية أن التحقيقات قد كشفت «بما لا يقبل الشك» أن احداً من أعضاء الحزب السوري القومي لم يدخل إلى لبنان . ومن يستطيع تكذيب الوزير والسوريون القوميون مختفون ويخشون الاغتيال أو – الاختطاف ؟ .

(٢٨) ان قانون الاحزاب والجمعيات الذي سنته الشيشكلي عام ١٩٥٣ كان لا يزال حبراً على ورق ، كما أن الحزب سمح له بالاشتراك في انتخابات تشرين الثاني ، ١٩٥٤ . وبينما يمكن لافراد القوات المسلحة ان يحاكموا بسبب نشاطاتهم السياسية ... لم تكن عضوية الحزب السوري القومي غير شرعية أكثر من عضوية أي حزب آخر .

(٢٩) طلبت الحكومه السوريه من حكومتي لبنان والاردن تسليم المتهمين الفارين الموجودين في بلديهما ، ولكن الحكومتين لم تستجيبا .

(٣٠) إذاعة دمشق ، ١٠ تموز ١٩٥٥ .

(٣١) كانت احدى هذه الأوراق مكتوباً فيها اسما القدسي والقوتلي معاً ، والورقة الثانية كتب فيها اسم الشيخ عبد العزيز بن زيد ، وهو سفير العربية السعودية ، ربما كاشارة إلى اشاعة شراء السعوديين الاصوات لصالح القوتلي .

(٣٢) حسب المادة ٧١ من الدستور السوري ... ما يطلب في الاقتراع الثاني هو الاغلبية المطلقة .

(٣٣) كتب في الاوراق الملغاة في الاقتراع الثاني أسماء نوري السعيد وأبي حسان (القوتلي) ومجنون ليلى .

(٣٤) صوّت البعث للعظم ، وقد قيل أن شوكت شقير ... مارس ضغطا على الجيش لاتخاذ موقف الحياد في الانتخابات .

(٣٥) تعرض العظم لثلاث نوبات قلبية بعد الاجتماع الذي عقد في بيته بوقت قصير ، فلم يرشح لرئاسة مجلس الوزراء .

(٣٦) أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والتي اشتهرت بميثاق الضمان الجماعي — وقعتها الدول الأعضاء في الجامعة العربية وهي مصر والعراق والأردن وسوريه ولبنان والعربيه السعوديه واليمن ، ومع أن الالتزام بالعمل افرادياً وجماعياً في حال وقوع عدوان مسلح كان قوياً ... الا ان تقرير هل ما حدث هو عدوان مسلح أم لا ترك لكل دولة على حدة ، كما ترك لها طبيعة العمل الذي ينبغي اتخاذه . انظر : العميد الركن حسن مصطفى « التعاون العسكري العربي » مجلة الشرق الاوسط ، العدد السابع والثلاثون (أيلول ، ١٩٦١) ، الصفحات ٢٣ — ٣١ .

(٣٧) نيويورك تايمز ، ١٠ أيار ، ١٩٥٤ ... موردة تقريراً لوكالة الاستخبارات الاميركية

(٣٨) كان نفوذ البعث قوياً بشكل خاص في المكتب الثاني ورئيسه المقدم عبد

الحميد السراج وهو صديق حميم لاكرم الحوراني ، وكان الرئيس أكرم الديري .. قائد الشرطه العسكرية ... ضابطاً بعثياً هاماً أيضاً ، ويبدو ان شوكت شقير ، رئيس الأركان العامة ، كان قليل السيطرة على اعمال المكتب الثاني والشرطة العسكرية .

(٣٩) نفى المحايري أن يكون الحزب قد طلب التأييد من أميركا ، كما رفض التعريضات أن المقالات التي ظهرت في صحيفة « البناء » ، وهي صحيفة الحزب ، ودافعت عن التحالف مع الغرب وهاجمت الحياد قد تؤول على أنها ذات طبيعة هدامة . وكان ثلاثة على الاقل من محامي الادعاء بعثيين (خليل الكلاس وعبد الفتاح الزلط ورياض المالكي وهو شقيق الضابط الفقيد)، وقد بدأ الاستماع إلى بيّنات المحاكمةيوم الثلاثين من آب ١٩٥٥، وادعىأحد شهود الادعاء أن زوجة الملحق العسكري الاميركي في دمشق حذرت المالكي قبل أيام ثلاثة من اغتياله . ان محامي الادعاء ومعظم اعضاء المحكمة كانوا من البعثيين أو الموالين لهم .

(٤٠) في شهر تموز ادعت « الناس » وهي صحيفة محافظة بارزة في دمشق ، أن بعض المتهمين أسيئت معاملتهم، ولكنها اغلقت في اليوم التالي ، وسجن الجيش رئيس تحريرها أما صاحبها فاختبأ .

(٤١) ان سفير سورية الأول إلى تشيكوسلوفاكيا عيّن في آذار ، ١٩٥٦ .

(٤٢) ان صفقة الاسلحة المصرية — التشيكية أعلنت في السابع والعشرين من ايلول ، ١٩٥٥ .

(٤٣) الاهرام ، ١٩ شباط ، ١٩٥٦ .

(٤٤) هذا هو الاسم غير الرسمي « للبنـــك الدولي للانشاء والتعمير » ومقره الرئيسي في واشنطن العاصمة الأميركية .

(٤٥) ميرور ، ١١ شباط ، ١٩٥٦ .

(٤٦) أتبعت هذه بمعاهدة دفاعية سعودية – مصرية في السابع والعشرين من تشرين الأول ، ١٩٥٥ ، وبمعاهدة يمنية – سعودية – مصرية مشتركاً في الحـادي والعشرين من نيسان ، ١٩٥٦ . انظر مجلة الشرق الاوسط ، المجلد الخامس ، العدد العاشر (شتاء ، ١٩٥٦) ، الصفحات ٧٧ – ٧٩ .

(٤٧) اجتاحت الاردن في شتاء ١٩٥٦ اضطرابات معادية لحلف بغداد . انظر الفصل التالي : « سوريه وأزمة السويس » – الاردن يغازل الكتلة السورية المصرية .

(٤٨) ميرور ، ١٤ كانون الثاني ، ١٩٥٦ .

(٤٩) كانت المعونة البريطانية للاردن آنئذ نحو ٣٣٫٦٠٠٫٠٠٠ دولار سنوياً . ولم يوضح كيف أن الاردن سيعيش على ٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار .

(٥٠) الحضارة ، ٥ كانون الثاني ، ١٩٥٦ .

(٥١) تراجع الحزب احصائيا من حيازة ٢٥٪ من مقاعد مجلس نواب ١٩٤٧ إلى ٩٪ من مقاعد مجلس نواب ١٩٥٥ .

(٥٢) قد يكون حافز القوتلي ، جزئياً ، اجراء مصالحة بين الشعبيين والوطنيين واضاف البعث وبناء قوته هو الذاتية .

(٥٣) فازت نقطة البعث في المناقشة فتضمن البيان زيادة التعـــاون المصري –

السوري المقترح .

(٥٤) ميرور ، آذار ، ١٩٥٦ .

(٥٥) كان من المقرر افتتاح الدورة العادية التالية في تشرين الأول .

(٥٦) لم يجتمع مجلس النواب الا في العشرين من تموز .

(٥٧) كان هذا امارة على كيفية تحوّل سورية نحو اليسار .

(٥٨) اذاعة دمشق ، ٢٧ حزيران ، ١٩٥٦ ربما يكون عبد الناصر قد قلق لما ظهرا أنه ارتقاه سوريه بين يديه ولربما حث على تلطيف المطالب البعثية .

(٥٩) حكم على جولييت سعادة ، أرملة انطون سعاده ... مؤسس الحزب ، بالسجن اثنين وعشرين عاماً ونصف العام .

(٦٠) أشرفت وزارة الداخلية على لاانتخابات السورية ،وحسب الاعراف المتبعة كان الوزير أو الحزب الحاكم هو الذي يتلاعب بالانتخابات .

(٦١) ان شقير ، رغم أنه رئيس الأركان العامة في سورية ، درزي من لبنان.

(٦٢) ربما كان شقير ، الى جانب الاعمال السياسية المعتادة لمعظم الضباط ، يحاول أن يجني أموالاً من بعض صفقات الاسلحة .

(٦٣) ان عدوي شوكت شقير ، وهما عبد الحميد السراج والعقيد أمين النفوري رئيس الشعبة الثانية ، لم يبذلا أية محاولة لدعمه .

(٦٤) ان الرئيس القوتلي، بعد اذعانه لضغط الجيش واليسار في قضية المالكي، القى عدداً من الخطابات اللاذعة المعادية للغرب فوصف الولايات المتحدة

وبريطانيا « انهما غازيتان وتاجرتا حروب تكدسان جبال السلاح لاستئصال الشعوب وهما اللتان تثيران الحروب » — من خطاب ألقاه في كلية حمص العسكرية في الثالث من أيلول ، ١٩٥٦ .

(٦٥) الوعي ، ٢٢ آب ، ١٩٥٦ .

(٦٦) ازدادت قوة الوطنيين البرلمانية في فصل الخريف الاخير ، حين انضم إلى الكتلة الوطنية اثنا عشر عضواً سابقاً في كتلة العظم الديمقراطية . وهذه الزيادة قوّت الجناح اليساري في الحزب والذي يقوده فاخر الكيالي وصبري العسلي .

* * *

Hamad Khalifa

Hamad Khalifa

الفصل العاشر

سورية وأزمة السويس

ان حرب السويس عـام ١٩٥٦ حكمت بالاخفاق على احتمال أن تستطيع القوى السياسية التقليدية ، لا سيما حزبا الشعب والوطني ، صد الاندفاعية المتنامية التي لا تلين نحو اليسار ، فالحملة الفرنسية ـ البريطانية بالتعاون مع الاسرائيليين أساءت اساءة بالغة لسمعة العناصر المناصرة للغرب على رغم وقفة الولايات المتحدة الاميركية ، كما اضطر الزعماء المعادون لعبد الناصر أن يعلنوا تضامنهم مع مصر « الشقيقة » وحجبت الاستعدادات الجماهيرية لصد اعتداء اسرائيلي متوقع العناصر المعادية للسوفييت وطمستها ، كما أن الفئات المعادية للسوفييت ضاعت اصواتها في مدائح تهديدات الاتحاد السوفييتي بالحرف والموجهة إلى غزاة مصر [١] .

وعقب الهجوم على مصر ، قامت فوراً قوات سورية ، بأمر من عبد الحميد السراج ، بتدمير عدد من محطات الضخ الخاصة بشركة نفط العراق ، فانقطع بذلك مورد العائدات الرئيسي ، وتبع هذا العمل حالا اكتشاف « مؤامرة

عراقية » للاطاحة بالحكومه السوريه ، وقد اتهم بالانضمام إلى « عصبة الخيانة » مع العراق وبريطانيا وفرنسا ثمانية نواب في المجلس الحالي ونائب سابق وبضعة ضباط والرئيس السابق الشيشكلي وعدد من أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وكان بينهم عدنان الاتاسي (وهو شعبي وابن الرئيس السابق هاشم الاتاسي) وعادل العجلاني (مستقل) وحسن الاطرش (الكتلة الدستورية) وفيضي الاتاسي (شعبي) والشيخ هايل السرور (الكتلة الدستوريه)والدكتور سامي كباره النائب والمدعي العام سابقاً [٢] .

وبلغ المتهمون ، في مجموعهم ، سبعة وأربعين شخصاً من ضمنهم سبعة عشر لجأوا إلى بلدان أخرى ، وكان اليان والاطرش وفيضي الاتاسي قد غادروا سوريه قبل أن يجري اعتقالهم ، وقد ادعي أن أكرم الحوراني والزعيم الشيوعي خالد بكداش والرئيس القوتلي وعبد الحميد السراج كانوا أهدافاً لعمليات اغتيال .

واتهم الموقوفون بتدبير عصيان مسلح بأسلحة هرّبت اليهم من العراق ، وادعي أن (٥٠٠) عضو مسلح في الحزب السوري القومي يقودهم العقيد السابق غسان جديد هيئوا لهذه العملية العسكرية التي كانت ستعزز بقوات عراقية موجودة في الاردن،وقد قيل ان اللواء غازي الداغستاني، مساعد رئيس الاركان العراقي كان على اتصال بالمتآمرين وأنه دفع اليهم مبالغ كبرى من المال، وكانت اشارة التمرد ستوجه من محطة اذاعة الشرق الادنى ، وهي الاذاعة البريطانية الناطقة باللغة العربية والموجودة في قبرص ، وقد وعدت الدول الاستعمارية بالاعتراف الفوري بالحكم الجديد [٣] .

وكان المتهمون جميعهم سيحاكمون أمام محكمة عسكرية لأن البلاد كانت

تخضع للاحكام العرفية التي أعلنت فور الهجوم الاسرائيلي على مصر والتي كانت لا تزال سارية المفعول حين اكتشفت المؤامرة ، وقد رفضت حكومة شمعون تسليم المتهمين السوريين ، الذي لجأوا إلى لبنان ، حين طلبت الحكومة السورية منها ذلك .

في هذا الجو حاول أكرم الحوراني وخالد بكداش اسقاط حكومة العسلي في جلسة سرية عقدها مجلس النواب يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني ، وفي الوقت نفسه دعا صلاح الدين البيطار ، وزير الخارجية البعثي ، إلى أن يستولى العسكريون على الحكومه مع ابقـائهم على شكري القوتلي رئيساً للجمهورية وصبري العسلي رئيساً لمجلس الوزراء ، وكانت أهـداف البعثيين الجليه ، وهم يفيدون من الشعور المناصر للسوفييت السائد في صفوف المواطنين والجيش، منح الاندفاعة نحو اليسار المزيد من الزخم ، وقـد هدد صلاح الدين البيطار وخليل الكلاس،وزير الاقتصاد الوطني.. وهو بعثي أيضا ، بالاستقالة وطالبا «بتسليح الشعب [٤]» . ونالت حكومة العسلي الثقة بأغلبية طفيفة وظلت وزارة الاتحاد الوطني هذه في الحكم لان رئيسها . كما قيل ، وعد باجراء تعديل فيهـا يجنبها « التدخل الاجنبي » ، الذي يتهددها ، وتعديل كهذا ... يقضي العنـاصر المحـافظة جداً في مجلس الوزراء ... ربما يرضي البعثيين والشيوعيين والذين لا يشعرون أنهم أقوياء إلى درجة تشكيل حكومة خاصة بهم . وعلى أية حال لم تنته التهديدات الموجهة إلى وزارة العسلي ، ففي الثالث من كانون الأول استقال عبد الحسيب رسلان ، وزير الدفاع ، عقب خلاف جرى في مجلس الوزراء على تولي الجيش محاكمة المشتركين في المؤامرة العراقية ، فقد عارض هـو ووزير الداخلية.. أحمد قنبر ..أن تكتم عنها التحقيقات التي قام بها الجيش والاتهامات الموجهه إلى النواب الزملاء ، وحين أخفق رسلان في ضمان تأييد مجلس الوزراء

لوجهة نظره المتعلقة بقضية المكتب الثاني استقال شفوياً وانسحب من الاجتماع ، وبعد أن جمع مجلس الوزراء شجاعته وأصر على أن يسمح لرئيس الوزراء ، على الأقل، بزيارة النواب المسجونين والاطلاع على أحوالهم سحب رسلان استقالته. ان يد السراج ازدادت ، بهذه الخلافات ، قوة .

وفي محاولة أخرى لتقويض المعارضة السياسية المحافظة... قدّم اليساريون، يقودهم الحوراني ، والعظم وفاخر الكيالي اقتراحا بأخذ « تعهد نيـــابي » يلزم الاحزاب السياسية جميعها باتباع سياسة عربية وحدوية معادية للغرب : وأيد الحوراني قيام جبهة وطنية على أساس الميثاق القومي « لمواجهة الاخطار القائمة أمام القضية العربية التي تتطلب تعبئة جميع قوى البلاد المادية والمعنوية وتعاون النواب جميعاً » ، وهـذا التعهد يتطلب تخلي النواب عـن « مصالحهم الذاتية والحزبية » وأن تشكل حكومة جديدة تتولى تنفيذ هذا التعهد ، وقد أيـــد مناصرو البعث والجيش والمصريين الحوراني في جهده هـــذا ، وكانت أهدافه الوزراء رشاد جبري وأحمد قنبر ومجد الدين الجابري وهم الذين ثبت أنهم العقبة في طريق القوى المتطرفة ، والموافقة على هـذا التعهد ستعني الاطاحة بالعسلي ليخلفه خالد العظم الانتهازي ، وقد وافق الوطنيون على هذا التعهد في محاولة غير متبصرة لاضعاف الشعبيين والاحتفاظ برئاسة الوزارة ، وأخيراً وقع ٦٥ نائباً من النواب الباقين في المجلس الوثيقة التي حظيت بمباركة القوتلي .

وكان الحوراني والعظم قد شكلا في تلك الفترة كتلة تستطيع أن تؤيد حكومة أكثر نزوعاً إلى اليسار ... وهو الهدف الذي طالما سعى اليه البعثيون وحلفاؤهم الشيوعيون، وظل موقف الشعبيين محط الشك حينا ، ولكنهم وعقب مؤتمر حزبي أصدروا بيـــانا رفض « التعهد » باعتباره « يتعارض والتقاليد الحزبية » مع أنهم عرضوا ايقـــاف النشاط الحزبي ووافقوا على تأييد مبادىء

التعهد [٥] . إن رفض الشعبيين الاشتراك في « التعهد » قد يكون نابعاً من خوفهم فقدان حقائبهم الوزاريه حالما يتم تعديل وزاري . ان سقوط وزارة العسلي قد بات عملياً الآن قضاء مقضياً .

وعارض الشعبيون جهود العسلي لاثارة العالم العربي على حلف بغداد وضغطوا من أجل اصلاح فوري لخط انابيب شركة بترول العراق كي تستعيد الحكومه دخل عائداته ولتحسين العلاقات السوريه – العراقيه ، وعارض البعثيون وحلفاؤهم الشعبيين في هذه الاجراءات واعتبروها عقيمة ، يضاف إلى ذلك أن الشعبيين كانوا يطالبون باخلاء سبيل النواب المعتقلين اخلاء غير مشروط الا أن السراج والبعثيين كانوا أقوياء جداً . ان العسلي ، وقد عجز عن مقاومة الضغوط الآتيه من اليمين واليسار ، قدّم استقالة وزارته في الثاني والعشرين من كانون الاول ، ١٩٥٦ .

بدأ القوتلي ، بعد أن طلب من الوزارة المستقيلة الاستمرار في تسيير الامور ، يجري مشاورات لتشكيل حكومة جديدة ، ثم كلف العسلي بهذه المهمة ، إلا أن هذا اصطدم بعقبات غير متوقعة مما أرغمه على الاعتراف سريعاً وفي السابع والعشرين من كانون الأول أن هنـــالك « أسبابا عديدة » تمنع تشكيل وزارة جديدة سريعاً [٦] ، من بينها تركيب الوزارة حسب الاحزاب وتوزيع الحقائب الوزاريه على الافراد [٧] ، فالوطنيون وهم الحزب الاقوى في الجبهة الوطنية الجديدة أرادوا اكثرية الحقائب .

وبعد أزمة وزاريه تعتبر قصيرة الأمد في المسرح السياسي السوري أعلن العسلي حكومته « المتجانسة » المشكلة من اليسار يوم الحادي والثلاثين من

من كانون الأول ، ١٩٥٦ ، وتضمنت ثلاثة وطنيين وخمسة مستقلين واثنين من البعثيين وأحد اعضاء حركة التحرير العربي [٨] ، وقد احتفظ البعثيان صلاح الدين البيطار وخليل الكلاس بوزارتيهما السابقتين ... وهما وزارة الخارجية والاقتصاد الوطني [٩]، وأصبح الدكتور مأمون الكزبري ، رئيس حركة التحرير العربي ، وزيراً للعدل وللشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة ، وذكرت صحيفة نيويورك تايمز آنئذ أن « التجانس لا يعني الاستقرار » .

لقد وصف العسلي سياسة وزارته أنها سياسة تحرريه عربيه وطنية ،فسورية ستقاوم الاحلاف العسكرية الاجنبية وتتبنى سياسة « الحياد الايجابي » وتؤيد مقررات مؤتمر باندونج وتتمسك بها وتسعى لاتحاد فدرالي مع مصر . وقد نالت الوزارة الثقة بأغلبية ٦٩ صوتا ومعارضة أربعة وامتناع ٤٥ نائباً عن التصويت ، وكان بين المعارضين النائبان الوطنيان مجد الدين الجابري وليون زمريا وعبد الباقي نظام الدين رئيس الكتلة الديمقراطية في مجلس النواب ، أما الذين امتنعوا عن التصويت فهم النواب الشعبيون وأعضاء الكتلة الدستوريه متخذين بذلك موقف المراقب ومتجنبين أي لوم قد ينجم عن اخفاقات الحكومة ، وعلى أية حال فمعارضتهم لم تكن لتحجب الثقة عن الوزارة .

ان زعماء المحافظين من الشعبيين والوطنيين ، وقد رأوا الكتابات اليسارية على الجدران ، بدأوا في أواخر كانون الثاني يجرون محادثات تهدف إلى تكوين جبهة مشتركة لمحاربة القوة البعثية المتنامية [١٠] ، كما جس نبض عناصر محافظة أخرى ، وفي أوائل شباط انتخب الدكتور معروف الدواليبي أميناً عاماً لحزب الشعب ورشدي الكيخيا رئيساً له . وكان يعارض الفئة الشعبيه المحافظة ، ويقودها الكيخيا ورشاد جبري وأحمد قنبر جناح متطرف يقوده الدواليبي وعبد الوهاب حومد وعلي بوظو ، أما الفئة المحافظة في الحزب الوطني فتزعمها

ليون زمريا على حين تزعم المتطرفين فيه صبري العسلي وفاخر الكيالي ، وقد حال الانقسام في كلا الحزبين دون تعاونهما تعاونا فعّالا لذلك لم تؤد هذه المباحثات إلى أي توحيد للسياسة بينهما .

محاكمات المؤامرة

في جو مشبع بالعداء للغرب وتتخلله الحماسة للسوفييت عقدت المحكمة العسكرية ، التي أوكل اليها النظر في قضية المتهمين « بالمؤامرة العراقية » أولى جلساتها في الثامن من كانون الثاني ، ١٩٥٧ ، على مدرج جامعة دمشق ، وكانت المحاكمة أشبه بمسرحية عاطفية وطنية منها بمحكمة قانون ، وقد اتخذت اجراءات أمن مشددة ، فرجال الشرطة العسكرية كانوا بأعداد كبيرة وهم جميعهم ، ماعدا الضباط ، مسلحون بالرشاشات . لقد ترأس المحكمة العقيد عفيف البزري ، وهو شيوعي متستر ، يساعده المقدمان أمين النفوري وصالح يوسف آغا ، أما المدعى العام فكان محمد الجراح .

ومنذ البدء لم يوجد ما يدل على عدم الانحياز ، فموقف العقيد البزري كان أن المتهمين جميعهم مذنبون وقد عبّر عن هذه الحقيقة صراحة في المحكمة ، وقد تليت في المحكمة الاعترافات المزعومة التي انتزعت بالتعذيب [١١] ، وذات مرة ... وحين كان أحد المتهمين يدلي بافادته في المحكمة ... سمع « القاضي » البزري يعلّق بصوت عال أن المتهم سيرى قريباً في ساحة المرجه ... وهو المكان الذي تتم فيه بدمشق عمليات الاعدام شنقاً [١٢] . وحكمت الصحافه السوريه سلفاً على المتهمين وحرّفت متعمدة أنباء المحاكمات حتى يظهر المتهمون دائماً في مظهر سيء ، بينما صوّر المدعى العام وكأنه صلاح الدين المنتقم [١٣] ،

وقد أثارت هذه المحاكمات العامة إلى حد أن هوجم المتهمون في خطب الجمعة . ومن الواضح أن المحاكمات قد جرت جزءاً من حملة عامة لتشويه سمعة العناصر السياسية المحافظة جمعاء لا المتهمين فقط ، وأعلنت صحيفة حزب البعث في مقال افتتاحي أن الطبقة الاجتماعية المحافظة ، لا المتهمين فقط ، هي المجرمة لأن مصالحها الخاصة قد دفعتها للقيام بهذه المؤامرة ، لذا فلا بد من تدميرها [١٤] ، وكانت الدعاية قوية حتى بات معظم السوريين يعتقدون أن المتهمين هم حقاً مجرمون .

وفي السادس والعشرين من شباط صدرت الاحكام على المتهمين ، فحكم على اثني عشر منهم ، ستة منهم غيابياً ، بالاعدام ... كان بينهم عدنان الاتاسي وسامي كباره وحسن الاطرش وميخائيل اليان والشيخ هايل سرور ، وحكم على النائب منير العجلاني بالسجن عشرين عاماً مع الاشغال الشاقة ، وعلى احمد قنبر بالسجن عشرة أعوام بينما برئت ساحة فيضي الاتاسي ، وكانت الاحكام الاخرى قاسية جداً وتراوحت بين السجن المؤبد للرئيس السابق أديب الشيشكلي والسجن ثلاثة أشهر لآخرين ، وقد صدم الرأي العام السوري ، وهو المصدّق أن المتهمين مذنبون ، بقساوة هذه الاحكام ، وكان الحكم باعدام عدنان الاتاسي ، وهو ابن الرئيس السابق هاشم الاتاسي ، مفاجأة كبرى . وفكر أناس كثيرون أن تنفيذ هذا الحكم به سيعني أن حياة أي امرىء لن تكون أمينة بعد الآن . ومهما يكن ... فالذين صدّقوا أن الاحكام ستنفذ كانوا قـلة على رغم مطالب المدعي العام [١٥] . ان النواب الثمانية الذين حكموا سقطت نيابتهم وأعد لاجراء انتخابات جديدة لملء مقاعدهم ، وبات بمقدور اليساريين السوريين أن يضغطوا لاجراء انتخابات عامة جديدة إذا كانت تناسب مخططاتهم ، وإلى هذا ألمح المنظّر البعثي ميشيل عفلق في صحيفة دمشقية [١٦] ، ولكن البعث غير فيما بعد تكتيكه وألح على اجراء انتخابات لملء المقاعد الشاغرة فقط [١٧] .

ووسط موج من نداءات الاستعطاف وجهها زعماء قانطون في الاقطار العربية المجاورة خفضت في السادس من آذار احكام الاعدام الصادرة على خمسة من المعتقلين كان بينهم عدنان الاتاسي وسامي كباره والشيخ هايل سرور [١٨].

مشروع الاتحاد المصري - السوري

اعتبر الوحديون السوريون ميثاق الدفاع المصري – السوري الموقع في أواخر عام ١٩٥٥ الخطوة الأولى نحو اتحاد مع مصر ، أما الخطوة الثانية فهي بدء المحادثات في هذا الاتجاه . وكانت الخطوة العلنية الأولى اعلان رئيس الوزراء يوم الخامس من تموز ، ١٩٥٦ ، أن لجنة وزارية قد شكلت لدراسة الوسائل التي تمهد السبيل لقيام اتحاد فدرالي [١٩] ، وقد أيد ممثلو الأحزاب والكتل النيابية علناً قرار العسلي رغم أن الريبة خالجت أفئدة كثيرين منهم ، أما العناصر الموالية للعراق فطالبت بالنظر في وحدة مع العراق حين يتم تحريره من الالتزامات الغربية .

لقد اقترح المشروع المنسوب إلى الرئيس القوتلي اقامة اتحاد بين البلدان العربية « المستقلة » يطلق عليه اسم « الدول العربية المتحدة » ، ويكون اتحادها في المسائل العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية والثقافية والمواصلات ، وعلى كل دولة أن تتنازل عن بعض سيادتها لصالح الاتحاد ، كما يجتمع ممثلو الدول

التي يتألف منهـا الاتحاد في جمعية تأسيسية تضع دستور الاتحاد ، أما إدارة الاتحاد فتوكل إلى مجلس تنفيذي يتألف من رئيس للوزراء ووزراء للخارجية والمالية والمواصلات والتربية والدفاع والعدل ، ويقتصر عمل المجلس التنفيذي على القضايا السياسية المتعلقة بالاتحاد .. أي أنه سيدرس وينفذ الاتفاقات ذات المصلحة المشتركة في العلاقات الخارجية والاقتصادية والسياسية .

وأبدى "عبد الناصر" ، لدى وصول بعثة سورية إلى القـاهرة بصورة غير متوقعة في أوائل آذار ، ١٩٥٧ ، لتفاوض من أجل اتحاد فدرالي ، تحفظاً خاصاً ، وقد ذكر في مقابلة مع السيد كارانجيا .. رئيس تحرير صحيفة «البليتز» الهندية ما يلي :

« انني لا أفكر الآن بشروط الاتحـــاد الفدرالي أو الكونفدرالي أو أية صيغة دستورية كهذه ، فهي لن تمنح قضيتنا المساعدة التي تقدمها وحدة الفكر والإيمان الموجودة في القومية العربية ، فاطارات دستورية كهذه ستخلق فقط العداءات للمثل الاعلى العربي وتصبح اسلحة في أيدي أعدائنـــا لتحطيم هذا المثل . ان أية دراسة للتاريخ ستقنعك كم هما ساميتان وهامتان القومية العربية والوحده العربيه ، الـــتي تصنعها شعل القومية المنيرة ، لكل شعب عربي ، وأنا أشعر أن الوحدة العربية ستعقب فـوراً زوال النفوذ الأجنبي ، والشعوب العربيه من المحيـــط الأطلسي إلى الخليـــج العربي تقف اليوم متحدة أمام المعتدين ، وهـذا أكثر أهمية لي من أية مشروعات لاقامة اتحاد فدرالي أو كونفدرالي » .

وحين سئل هل يتصور اتحاداً مثيـلاً لنظام الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي ويشمل « الوطن المشترك الممتد من الجزائر إلى جنوبي آسيا » ، ...

أجاب : « انني لم افكر بنظـام فدرالي أو كونفدرالي كهذا .. وما أفضله منظمات كالجامعه العربيه .. مثلاً .. على أن تصبح قوية وتقيم روابط وثيقة بين الدول العربيه [٢١] » .

ان المصادر السوريه ، وقـد أقلقها هذا الإعلان ادعت ان عبد الناصر قبل مبدأ الاتحاد بين سوريه ومصر والذي أقره مجلس النواب السوري في رسالة بعث بها إلى الحكومه السوريه وان بيانه الجديد هـذا ركـّز على الوحدة المقبلة الشاملة لا الاتحاد السوري — المصري [٢٢] . ان الاتحاد كان في تلك الفترة على الاقل قضية ميتة .

الاردن يغازل الكتلة السورية - المصرية

أحس الملك حسين ، نتيجة للزيارة المشؤومة سياسياً التي قام بها إلى عمان رئيس أركان حرب الجيوش الامبراطوريه في كانون الأول ١٩٥٥ ، أنه مرغم على طرد الجنرال جلوب من قيادة الجيش العربي الأردني ، واحلال علي أبو نوار ، المناصر للبعث ، محله بعد بضعة أشهر ، ان هذا العمل واقالة وزارة الرفاعي مهدا الطريق لتحول السياسة الخارجية الأردنية وانقلابهـا إلى نقيض ما كانت عليه ، إذ كانت حتى الآن معارضة لمحور دمشق — القاهرة — الرياض ، عقب زيارة قام بها شكري القوتلـي لعمان في اواخر ايار ١٩٥٦ ... أعلنت الأردن وسوريه تشكيل لجنة عسكرية دائمـة من أجل التشاور في حال وقوع

حرب مع اسرائيل[٢٣]، وفي آب أمّ أبو نوار دمشق لاجراء ما وصف بالمحادثات العسكرية، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول عقد اتفاق توضع بموجبه القوات المصرية والسورية والأردنية في زمن الحرب تحت قيادة وزير الحربية المصري السيد عبد الحكيم عامر .

وفي كانون الاول تقاضت حرب السويس ضريبتها السياسية في الأردن التي أخذت تبحث عن بديل للمعونة البريطانية المربكة، فأرسلت وفداً إلى مصر وسوريه والعربيه السعوديه لتوقيع اتفاقية تحل محل الاتفاقية البريطانية وتتعهد الدول العربيه الثلاث فيها بدفع التزام بريطانيا المالي للجيش الاردني ومقداره ٣٥ مليون دولار، ولكن هذا الوفد لم يتوصل في النهاية إلى أية نتيجة ... ربما لراحة الاطراف المعنية جميعها[٢٤] . ان فرض الملك حسين سلطته التامة ثانية وفرار أبي نوار إلى دمشق بعد اقالة النابلسي .. رئيس مجلس الوزراء الاردني أنهيا شهر العسل القصير بين الأردن من ناحية ومصر وسوريه من ناحية أخرى[٢٥] .

ان علاقات سورية بالدول العربيه الاخرى خلال هذا الدور تفاوتت ما بين الحسنة مع العربية السعودية إلى الضعيفة مع لبنان إلى السيئة جداً مع العراق، وفي أواخر تشرين الثاني، ١٩٥٥ ، عقدت سوريه والمملكة العربية السعودية اتفاقاً اقتصادياً استثنيت بموجبه معظم المنتوجات السوريه من الرسوم الجمركية السعودية كما خفضت هذه الرسوم على المنتوجات الباقية، وجرت مفاوضات أيضاً لمنح سوريه قرضاً بعشرة ملايين دولار ... وضع منها أربعة ملايين في متناول الحكومة السوريه .

وفي أواسط أيلول .. وأثر استيلاء عبد الناصر على شركة قناة السويس

وتأميمها .. التقى الملك سعود والرئيسان القوتلي وعبد الناصر في مدينة الدمام السعودية حيث تلقى الرئيس المصري دعم زعيمي سورية والعربيه السعوديه وتأييدهما ، ومع اتفاق الثلاثة على أن الشيوعية لا تتلاءم والمثل العربية والمعتقدات الاسلامية ، الا انهم اتفقوا اتفاقاً تاماً على صفقات الاسلحة السوريه والمصريه من الكتلة السوفييتية ، ومن الواضح ان الزعيمين السوريين . القوتلي والبيطار .. رأيا أن بعض الشيوعية أمر حسن في محيط العلاقات السوريه بالشرق والغرب .

وتأتي في الدرجة الثانية أهمية العلاقات السورية اللبنانية ، فمنذ انفصام الاتحاد الجمركي في عام ١٩٥٠ بذلت محاولات متقطعة لترميم العلاقات الاقتصادية التي كانت تستمر وفق اتفاق اقتصادي موقت ينتهي مفعوله بانتهاء العام . وفي تشرين الثاني ، ١٩٥٤ ، طرح فاخر الكيالي ، وزير الاقتصاد الوطني السوري ، مشروعاً لأجل الوحدة الاقتصادية بين هاتين الدولتين اللامتحاربتين اقتصادياً ، وهذا المشروع لم يتصور وحدة اقتصادية فحسب ... بل وحدة نقد البلدين ، وفي أواخر ذلك الشهر عقد اجتماع ما بين حكومتي البلدين ... الا انه لم يثمر شيئاً .

وأخذت العلاقات بين البلدين تتردى منذئذ ، فحكم الرئيس شمعون .. شديد الولاء للغرب وجد نفسه أكثر فأكثر على خلاف مع سوريه التي اصبحت اكثر ولاء فأكثر للسوفييت ، وقد زاد من حدة التوتر الضغط السوري – المصري على لبنان للانضمام إلى المحور السعودي السوري – المصري ، وانفجر أخيراً خصاماً صريحاً حين رفض لبنان ان يقطع علاقاته ببريطانيا وفرنسا اثر الهجوم على مصر ، كما أن رفض لبنان السماح بتسليم السوريين اللاجئين اليه والمتهمين في محاكمة « الخيانة » العراقية أضاف المزيد من الزيت على النار المشتعلة ، وقد

احتج لبنان أن اتفاقية تسليم المجرمين مع سورية استثنت اللاجئين السياسيين ، فعمدت سورية انتقاماً إلى حظر تصدير اللحوم إلى لبنان ومرور المواشي اليه عبر اراضيها من العراق .

أما العلاقات السورية – العراقية فقلما كان لهـا وجود في هذه الفترة ، فالخلافات مع حكم نوري السعيد لارتباطه بحلف بغداد سببت عـداء وتصدّعا لا يمكن رأبه ، كما أن وقفة العراق أثنـاء حرب السويس والاتهامات السورية بوجود مؤامرة عراقية أدت كلها إلى معركة دعاوية ضارية ، وقد سدد تدمير سورية خط أنابيب النفط ضربة اقتصادية قوية للعراق اذ بلغت خسارته اليومية بسبب توقف ضخ النفط نحو ٧٥٠ ألف دولار [٢٦] ، وجرى تبـادل « وابل » من المذكرات بين البلدين ... وكان الواحد منهما يتهم الآخر بارتكاب أعمال غير ودية فسوريه ردت على الاتهامات العراقية الموجهة اليهـا باستخدام الاساليب غير الدستورية ... باتهامات معاكسة وأن هذه «دعاية صهيونية » وبالاشارة إلى الخطـة العراقية لقلب الحكومة السورية ، كما أن شكاوى العراق من حملات الصحافة السورية ، التي تخضع للرقابة ، على نوري السعيد ردت وبررت ببيان ذكر أن الصحافة السورية ، عدا ما يتعلق « بالأمن والجيش » ، حرة كلياً ... وهذا البيان ينقصه الصدق لأن المادة الصحفية المعادية للسوفييت لما يكن يسمح بنشرها [٢٧] ، وقد استمرت العلاقات السورية العراقية على هذه الصورة إلى أن أطيح بالحكومه العراقيه في تموز ، ١٩٥٨ .

ان علاقات سورية بالولايات المتحدة يمكن وصفها خـلال عامي ١٩٥٤ – ١٩٥٦ أنها هزيلة ، فسوريه ... إلى جانب الدول العربية الاخرى ... قاومت مشروع جونستون لتقسيم مياه نهر الاردن بين البلدان العربية واسرائيل ، كما أن

الجهود الملحة في هذا الخط لم تثر سوى المزيد من مقاومة العرب ، وحين تردت علاقات مصر بالغرب... تردت علاقات سورية به أيضاً ، كما أن رفض دالاس، وزير الخارجية الاميركية ، تمويل السد العالي وأزمة السويس في عام ١٩٥٦ وحرب السويس زادت في عداء سوريه للولايات المتحدة الاميركية ، ولكن وقفتها ضد العدوان البريطاني – الفرنسي – الاسرائيلي المشترك على مصر اكسبتها بعض المحبة في سوريه. ان تعبير « اهتمام » الذي ورد في أواخر تشرين الثاني ، ١٩٥٦ ، حول شحنات الاسلحة السوفييتيه إلى سوريه أثار السوريين وأغاظهم ، ونفى البيطار ، وزير الخارجية ، أنباء هذه الشحنات [٢٨] منها أن ذكر هذا الموضوع « دعاية اسرائيلية » خبيثة وتهيئة لعدوان على الحكم السوري لقلبه ، وفي كانون الأول منع نشر وأخبار وكالات الانباء الغربية جميعها تقريباً في الصحف السوريه واحتل مكانها أنباء الدعايه السوفييتيه ، وكتعبير على شعور سوريه المرير تجاه الغرب صوت مندوبها في الأمم المتحدة ضد القرار المجرى ، كما منع في سورية نشر الانباء المتعلقة بتدخل روسيا في المجر .

وفي محاولة لتوضيح سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .. ولا سيما فيما يتعلق بسوريه قدم السفير موس Moose بياناً من ست نقاط إلى الحكومة السوريه يوم السادس من كانون الأول ، ١٩٥٦ ، جاء فيه أن الولايات المتحدة تؤيد استقلال الدول جميعها استقلالا تاماً وتعارض التسلط الاجنبي ، وهذه اشارة ليست غامضة تماماً إلى المكاسب الكبرى التي يجنيها الاتحاد السوفييتي والشيوعيون المحليون في سوريه آنئذ ، والنقطه الثانيه التي تضمنها البيان هي أن على الشرق الأوسط أن يعترف باعتماد أوربا الغربية والشرق الاوسط المتبادل على الزيت وقناة السويس وطرق المواصلات الجويه عبر المنطقه . وهذه النقطه الثانيه ماسه بالحكومه السوريه بينما هي مثيرة حقاً لسخرية الوطنيين العرب واستهزائهم ، فهي تعني أن الصلات الوثيقة بالاتحاد السوفييتي ستكون مبعث

خطر .. وما الجر الا مثـــال على هذا ، وقد لمست عصبا حساساً في سوريه الحساسه ذات السيادة . ان النقطه الخامسه في البيان أعادت ذكر اهتمام الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الامم المتحدة لاقامة سلام وأمن واستقرار في الشرق الأوسط، وكانت النقطه السادسه تصريحاً عن رغبة الولايات المتحدة في التعاون دون شروط مع شعوب المنطقة لتعزيز تقدمها . وقد قال الرئيس القوتلي بلطف انه يرى أن البيان « جيد » على حين « أحس » البيطار ، وزير الخارجية ، أنه يتضمن في بعض اجزائه « مبدأ أساسياً خطيراً [٢٩] » .

وفي التــاسع والعشرين من كانون الأول ، ١٩٥٧ ، أعلن الرئيس أيزنهاور « مبدأ أيزنهاور » . ان طلب الرئيس مـــن الكونجرس منحه سلطة استخدام القوة المسلحه لصد العــدوان الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط لم يحل ، بأية حال، دون الاعمال التي تقوم بها الاحزاب الشيوعيه المحليه التي تدعمها موسكو ، وقد شجبت سوريه في العاشر من كانون الثاني ، ١٩٥٨ ، هذا المبدأ بعد التشاور مع مصر والعربيه السعوديه والاردن ، وادعى صبري العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، أن هذا المبدأ مـا هو الا عـذر سيبرر به التدخل لحماية « المصالح الاقتصاديه » ، وأن سوريه قد رفضت رفضاً قاطعاً نظرية « فراغ القوة » التي يطبق عليها مبدأ أيزنهاور ، وأعلن اعلاناً صريحاً قاطعاً ، وقد جرفته العاطفه مع رفض بيان سياسة الحكومه الاميركيه في المنطقه ، « ومن المؤكد عدم وجود علامة ما على وجود أي خطر شيوعي قـائم في سوريه يتهدد استقلالها وأمنها وحريتها [٣٠] » . وكان التهديد الشيوعي ، على حين لم يكن قد وصل آنئذ إلى نقطة الخطر ، ينمو بسرعه فائقه ، وفي ذلك العام نفسه سيكون العسلي عينه في جناح أولئك الذين ذعروا لمشهد تولي الشيوعيين مقاليد الأمور .

إن الرئيس القوتلي ، أثناء زيارته للهند ، أفلح بجهد قليل في ضمان أن يشجب نهرو ... رئيس وزراء الهند ورسول السلام ... « النهج العسكري » لحل مشكلات الشرق الأوسط [٣١] .

علاقات سورية بالكتلة السوفييتية

تجدد اهتمام السوفييت بسوريه بعد بضعة أشهر من الاطاحة بحكم الشيشكلي [٣٢] ، ففي أواخر ربيع عام ١٩٥٤ كانت الدعايه السوفييتيه في صعود واتخذ عدد كبير من الصحف السوريه طابع الموالاة للسوفييت ، وقد عزي هذا في بعضه إلى الدعم الذي تلقاه العرب من روسيا فى الامم المتحدة في نزاعهم مع اسرائيل ، كما أن بعض الصحف السوريه المرتشية ربما كانت تتلقى أموالاً من عملاء السوفييت . ورغم أن معظم هذه الصحف كانت تصدر في دمشق لكن أسست في حلب وفي بعض المحافظات الأخرى صحف مناصرة للسوفييت ، وقد انقلبت احدى الصحف الدمشقية - صحيفة بردى وصاحبها منير الريس - من موقف التأييد المطلق للشيشكلي إلى التقليد الصاغر للخط الشيوعي. ان الصحف المعادية للشيوعية تقهقرت لتحتل مرتبة ثانية هزيلة [٣٣].

وقد صحب المسرحية الصحفية نشاط اجتماعي متزايد قام به أعضاء السفاره السوفييتية واتصالات بالزعماء في كل مستويات الحياة السوريه وميادينها ... في

النشر والمطبوعات والتعليم والدين والتجارة والسياسة ، وافتتح مركز ثقافي بدمشق في حزيران ، ١٩٥٤ ، كان يقدم الكتب والمجلات والصحف ويعرض الأفلام الروسية . وقد ظهر في صحيفة « البعث » ، الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي ، سبق صحفي خاص هو عرض بارع للسياسه السوفييتية تجاه الدول العربيه وإسرائيل ، مبرزا العدد الكبير من المرات التي استخدم فيها الاتحاد السوفييتي حق الفيتو ضد اجراءات رأى العرب أنها ضارة بمصالحهم[٣٤] كما أن اشتراك روسيا والدول التابعة لها في معرض دمشق الدولي زاد من ارتفاع اسهم الشيوعيين وصيتهم ، والزيارات التي قام بها لموسكو وفد نيابي ووفدان عماليان من سوريه حظيت باهتمام كبير وبدعاية واسعة في عموم أنحاء سوريه .

وفي أواخرعام ١٩٥٥ كانت الأرض قد هيئت تماماً كي تبدأ الكتلة السوفييتية تجني مكافآتها ، ففي السادس عشر من تشرين الثاني ، ١٩٥٥ ، وقعت اتفاقية تجارية سوفييتية – سوريه تصدّر سوريه بموجبها المحاصيل الزراعية بما فيها القطن إلى الاتحاد السوفييتي وتستورد منه السلع الصناعية مثل الآلات الزراعية والسيارات والكيماويات [٣٥] ، وتلا هذه في أواخر الشهر نفسه اتفاق مماثل مع الاتحاد السوفييتي ، وفي الربيع التالي عقدت اتفاقيات اخرى مماثلة مع المانيا الشرقية والمجر وبلغاريا ورومانيا والبانيا . ان الصحف السوريه طالبت ، حين اعترفت مصر بالصين الشعبية في أواسط أيار ، ١٩٥٦ ، أن تحذو سوريه حذو مصر ... وهذا ما فعلته في الأول من تموز ، وفي أثناء ذلك ..، وفي شهر أيار ، زارت بعثة ثقافية من الصين الشعبية دمشق بدعوة من الرئيس القوتلي وتمّ عقد اتفاق ثقافي بين البلدين في الثاني عشر من حزيران ، وفي الشهر نفسه .. قام وفد سوري من القضاة والمحامين والعلماء .. عدده ستة عشر شخصاً .. بزيارة للصين الشعبية طالت ثلاثة أسابيع .

وتوقف شيبيلوف ، وزير الخارجية السوفييتية ، في دمشق يوم الثامن والعشرين من حزيران ليقوم بزيارة رسمية لسورية ، وقد قدم شيبيلوف عرضاً كبيراً لمعونة اقتصادية سوفييتية لبناء صوامع لخزن الحنطة وبناء خط حديدي يصل ميناء اللاذقية بمحافظة الجزيرة وبضعة مطارات وسد الفرات [٣٦]، ولكن أخفق صبري العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، في انتزاع تصريح علني من شيبيلوف يؤيد فيه سوريه على إسرائيل ، ولم يثن هذا ... ، رغم أنه قد يدعى نكسة موقتة للسوريين في جهودهم الرامية إلى اكتساب الدعم السوفييتي ... وفدا نيابياً سوريا عن السفر إلى موسكو في شهر تموز ضيفاً على الحكومة السوفييتية ، وطارت أولى بعثة عسكرية سورية إلى موسكو لحضور احتفالات يوم الطيران السوفييتي في الرابع والعشرين من حزيران ، وشهد آب توقيع إتفاق ثقافي مع الاتحاد السوفييتي نص على تبادل الاساتذة في الفنون والعلوم والتربية بالاضافة إلى البعثات الثقافية والفرق الرياضية والمنح المدرسية والمعارض الفنية وتدريس اللغة الروسية في المدارس السورية .

واثناء زيارة وفد نيابي سوفييتي لسوريه في أوائل أيلول ، ١٩٥٦ ، شجب البيطار ... وزير الخارجية ... « الامبريالية » الغربية وإسرائيل وامتدح دفاع الاتحاد السوفييتي عن مصر في نزاع قناة السويس والذي قال أنه مبني على صداقة الاتحاد السوفييتي للعرب [٣٧] ، وفيما بعد أكد البيطار على رغبة سوريه في صداقة الاتحاد السوفييتي ولكن ليس على حساب العلاقات مع الغرب . لقد استقبل الرئيس القوتلي ، قبيل وصول شيبيلوف إلى دمشق ، الزعيم الشيوعي السوري خالد بكداش ليبحثا معاً موضوع زيارة وزير الخارجية السوفييتية رغم أن الحزب الشيوعي كان محظوراً وغير مرخص في سورية . وسمح لخالد بكداش في العاشر من أيلول بالسفر إلى موسكو للتشاور مع الزعماء الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي .

وكانت الزيارة الرسمية التي قام بهـا الرئيس القوتلي إلى موسكو ما بين الثلاثين من تشرين الأول والرابع من تشرين الثاني وفي ابان حرب السويس ذروة التحابب السوفييتي — السوري ، وقد صحبه فيها عبد الحسيب رسلان . . ، وزير الدفاع . . . ، وتوفيق نظام الدين ، رئيس الأركان العامة ، ورشاد جبري وزير الزراعة ، وزار فيها مصانع السلاح ومشروعات التنمية الروسية . وحين غادر القوتلي موسكو أعلن الاتحاد السوفييتي تعهده بدعم الإستقلال السوري ، وهذا التعهد ، وقد جاء عقب الانذار السوفييتي للدولتين الغربيتين اللتين اشتركتا في حرب السويس ، استقبل استقبالاً حاراً في سوريه ورفع من شعبية الاتحاد السوفييتي ومحبة الناس له . كما أن شحنات من النفط الروسي وصلت إلى سوريه في كانون الأول ، ١٩٥٧ ، سدّت نقصاً خطيراً في البلاد ، وقوبلت بكثير من الابتهاج والتهليل .

وعلى العموم . . . ماثلت علاقات سوريه بالدول الدائرة في فلك السوفييت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي ، فالعلاقات مع المجر أقيمت في أيار ، ١٩٥٤ ، ووقعت سورية ورومانيا اتفـاق تجارة ومدفوعات في الرابع عشر من كانون الثاني ، ١٩٥٦ ، وفي ايلول ، ١٩٥٦ ، حدث نشاط كبير للكتلة الشرقية في سوريه . . . فقد وصلت اليهـا بعثة جيولوجية بلغارية لدراسة المشروعات السوريه ، وفي الثلاثين من آب وصل إلى دمشق نائب وزير الصناعة التشيكي كي ينمّي العلاقات بين البلدين . وتبعته بعثة ثقافية من المانيا الشرقية مكثت في سورية شهراً وعرضت خمس عشرة منحة دراسية في معاهد المانيا الشرقية التعليمية مع اتفاقية ثقافية تنص على تبادل المعارض الفنية والنشاطات الرياضية والبعثات الثقافية المتخصصة ، ولكن هذا العرض أدى إلى تهديد المانيـا الغربية بقطع علاقاتها بسوريه إذا اعترفت بالمانيا الشرقية ، وفي أواخر تشرين الأول زار اربعة عشر نائباً سورياً بايكنغ وحلّوا ضيوفاً على حكومة الصين الشعبية ، ووقعت اتفاقية تجارية مع

ألبانيا في التاسع من أيلول ، ١٩٥٦ ، تقدّم سورية بموجبها الحبوب وزيوت الطعام والجلود والخضراوات والفواكه مقابل الحرامات الصوفية والفحم والاسمنت من ألبانيا .

وزارت سوريه لاستخدام الدين وسيلة لتعزيز المصالح الشيوعية (بعثة الحج) الخاصة بالصين الشعبية وقابلت المفتي العام في شهر آب ، ١٩٥٦ . وبالاضافة إلى المنح الدراسية التي ذكرت سابقاً قدمت بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ثلاث منح وخمس عشرة منحة دراسية على التوالي ، وفي نيسان ، ١٩٥٧ ، وصلت إلى دمشق بعثة بلغارية لدراسة السدود المقترحة اقامتها على نهر الفرات كما بعث بطلاب إلى تشيكوسلوفاكيا لدراسة الجيولوجيا ، وفي الشهر نفسه ابتيعت معدات طبية من المانيا الشرقية ووصل إلى سوريه ألمان شرقيون لتدريب الأطباء والعاملين في المستشفيات السوريه على استعمالها .



(١) نظمت « حركة المقاومة الشعبية » لخلق قوة حرس مدني لمقاومة الغزاة وصدهم ، وسلّح نحو مائة الف سوري بينهم شيوعيون كثر . وقد سار نحو ثلاثة آلاف رجل مسلّح بالرشيشات التشيكيه في استعراض جرى بدمشق يوم السادس من كانون الأول .

(٢) اذاعة دمشق ، ٢١ كانون الأول ، ١٩٥٦ . نيويورك تايمز ، ٢٧ كانون الأول ، ١٩٥٦ : لورينت ، ٢٥ كانون الأول ، ١٩٥٦ .

(٣) الرأي العام ، ١٧ شباط ، ١٩٥٧ .

(٤) كانت أهدافهم من أي تعديل وزاري الحصول على وزارة اكثر تطرفاً .

(٥) الشعب ، ١٢ كانون الأول ، ١٩٥٦ .

(٦) ميرور ، ٣٠ كانون الأول ، ١٩٥٦ .

(٧) كان اصرار القوتلي على اشتراك الشعبيين في الوزارة الجديدة أحد هذه العقبات ، كما انتشرت في الوقت نفسه اشاعات أن المصريين يضغطون كي تضم الوزاره الجديده خالد العظم الذي يمقته القوتلي جداً .

(٨) كان المستقلون جميعهم أعضاء في الجبهة الوطنية .

(٩) حاول حزب البعث أن يستحوذ على وزارة الداخلية ويمنحها لاسماعيل قولي وهو أحد المتعاطفين معه ولكنه أخفق ، وقد رغب الحزب ، إلى جانب أهمية وزارة الداخلية ، في استخدام هذه الوزارة لانجاح عرض المصفاة التشيكي . وقيل ان القوتلي والعسلي قاوما الضغط البعثي لذلك استبقى العسلي هذه الحقيبة الوزارية لنفسه .

(١٠) بدأت المفاوضات سراً في أواخر العام ، ولكن هرب ميخائيل اليان إلى لبنان عقب اكتشاف المؤامرة العراقية قطعتها .

(١١) نفى في المحكمة اثنان من المتهمين اعترافاتهما وذكرا أنهما تعرضا للتعذيب .

(١٢) اذاعة دمشق ، ٢٤ كانون الثاني ، ١٩٥٧ .

(١٣) بلغت شهادة صبري العسلي دفاعاً عن صديقه عادل العجلاني من الجبن حدا بات معه واضحاً أن العسلي نفسه يخشى المحاكمات خشية كبرى ولا يغامر بأن يوجه اليه اللوم لظهوره متساهلاً جداً .

(١٤) البعث ، ١٨ كانون الثاني ، ١٩٥٧ .

(١٥) بموجب القانون السوري لا يمكن استئناف الأحكام بعد موافقة وزير الدفاع أو الحاكم العرفي عليها، وهكذا اعتمدت حياة المحكومين بالاعدام على الانتهازي خالد العظم .. أو على صبري العسلي .

(١٦) التحرير ، ١٨ كانون الثاني ، ١٩٥٧ .

(١٧) ربما تكون هذه الخطوة قد بنيت على احتمال أن الحزب يستطيع الفوز بهذه المقاعد إذا ركز عليها ، على حين أن انتخابات عامة قد يقاطعها المحافظون ولا سيما الشعبيون منهم ، وهذ ما سيشينها ويفقدها ثقة المواطنين .

(١٨) ان العقيد غسان جديد، وهو أحد المتهمين السوريين القوميين الذين حكموا بالاعدام في محاكمات عام ١٩٥٥، اغتاله في السابع عشر من شباط،١٩٥٧ وفي أحد شورع بيروت ، واحد من رجال المكتب الثاني السوري .

(١٩) ان ناظم القدسي ، من حزب الشعب ، هو أول من دعا علناً إلى الاتحاد في كانون الثاني ١٩٥٦ وذلك في مأدبة اقيمت على شرف الوفد المصري وقد ادعت الصحف السوريه أن القدسي نال موافقة الاحزاب السوريه جميعها على الادلاء بهذا البيان .

(٢٠) كارانجيا ، قابلت عبد الناصر ، صحيفة بليتز نيوز ، ٢٣ آذار ١٩٥٧ ، الصفحتان ١٠ — ١١ .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) ميرور ، ١٧ آذار ، ١٩٥٧ .

(٢٣) الصحف السوريه ، ٣١ أيار ، ١٩٥٦ .

(٢٤) وضعت قوات سوريه وسعوديه في الأردن طيلة بضعة شهور في شتاء عام ١٩٥٦ — ١٩٥٧ .

(٢٥) اعتقل أبو نوار في الثالث عشر من نيسان ، ١٩٥٧ .

(٢٦) ميرور ، ١٠ شباط ، ١٩٥٧ .

(٢٧) العرض اليومي للصحافه السورية ، ١٨ شباط ، ١٩٥٧ .

(٢٨) المصدر السابق .

(٢٩) نيويورك تايمز ، ٧ كانون الأول ، ١٩٦٥ .

(٣٠) ميرور ، ١٣ كانون الثاني ، ١٩٥٧ .

(٣٥) نيويورك تايمز ، ٢٢ كانون الثاني ، ١٩٧٥ .

(٣٢) قدّم السفير السوفييتي ، نيمشينا ، أوراق اعتماده في دمشق يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول ، ١٩٥٣ .

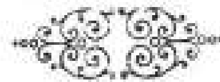
(٣٣) كان أحد التكتيكات أن يقدم الكتاب الشيوعيون كتاباتهم إلى المجلات بأجر يقل كثيراً عما تستحق ثم يقوم الحزب الشيوعي والسفارة السوفييتية بمساعدتهم مالياً ، وهنالك حيلة اخرى هي نشر الاعلانات عن السلع المنتجة في الكتلة الشيوعية .

(٣٤) البعث ، ٢٤ أيار و ٢٨ منه ، ١٩٥٤ .

(٣٥) كانت التجارة السورية مع الكتلة الشيوعية في عام ١٩٥٥ أقل من ٢٪ من تجارة سوريه الخارجيه .

(٣٦) ان زيارة شيبيلوف سبقت ببعثة هندسة سوفييتية جابت سوريه في أيار ، وقد اقترحت الحكومة السوريه على هذه البعثه عدة مشروعات لدراستها .

(٣٧) لم يذكر شيء عن التدخل السوفييتي في المجر ... بينما شجب الهجوم الثلاثي على مصر .



Hamad Khalifa

الفصل الحادي عشر

التهديد الشيوعي والاتحاد مع مصر

كان مرجل السياسة السوري ، إذا تركت جانباً « محاكمات الخيانة »، هادئاً في الشهرين الأولين من عـــام ١٩٥٧ ، وفي آخر شباط تقدّم وزير المالية أسعد محاسن بموازنة ١٩٥٧، وهي أكبر موازنة عرفتها البلاد، وتساوي ٠٠٠ر١١١٤٣٠ دولار خصص منهـــا لوزارة الدفاع اكثر من ٤٥ مليون دولار ، وكان صبري العسلي قد قدر قبيل ذلك أن عجزا فيها وبساوي ٥ر١١ مليون دولار ستسده ضرائب ورسوم استيراد جديدة . وقد تضمنت هذه الموازنة سبعة عشر مليون ليرة سوريه (٠٠٠ر٩٠٠ر٤) دولار للمساعدة المقترحة للاردن ، وفي الحادي عشر من آذار بدأ النفط يسيل في خط أنابيب شركة بترول العراق مرة أخرى. ان الحياة السورية الطبيعية أخذت تعود إلى سوريه .

وشهدت فصل الربيع انبعاث النشاط السياسي ودسائس الجيش ، وحدثت أولى الدلائل الواضحة على أن المعارضة تهيأت لامتحان قوة جديدة حين قدم إلى مجلس النواب في الخامس والعشرين من شباط اقتراح بحل المجلس ، وكان أكثر مقدمي الإقتراح ومؤيدي الموضوع كلاماً رئيف الملقي (المستقل) ورشاد برمدا (الشعبي)، وسبّب هذا نقاشاً طويلاً حاراً تشكى خلاله الزعيم الشعبي على بوظو من بيان أذاعته محطة الاذاعة السورية في دمشق ، والتي كانت تخضع آنئذ لتوجيه البعثيين ، تضمن أن من لا يؤيد حكومة العسلي « سيعتبر يؤدي دوراً في المؤامرة الاستعمارية على سورية » ، ولكن خصوم بوظو البعثيين شجبوا كلامه واتهموه بمحاولة احداث شقاق في البلاد .

وفي أثناء ذلك كانت المناورات السياسية تجري وراء الكواليس ، فتمت اتفاقات بين الشعبيين والجبهة الوطنية النيابية إذ حاولت الكتلة أن تضمن تعاون الشعبيين بالتلويح بتعدين وزارين لاغرائهم ، وقد أطلق هذا اشاعات عن تعديل وزاري قريب أقر صبري العسلي نفسه في أواسط آذار أنه قد يكون وشيكاً[١] .

ولكن الأكثر خطورة .. كان الصدع المتزايد بين البعث وحركة التحرير العربي التي أسسها الشيشكلي ويرئسها الدكتور مأمون الكزبري ، وقد بدأ هذا الانشقاق منذ أوائل آذار . وقد عملت الجماعتان معاً بعض الوقت وتولى الكزبري وزارة الشؤون الاجتماعية التي كان الحوراني يسعى آنئذ لانتزاعها منه ليتولاها وزير بعثي إذ أن لهذه الوزارة نفوذاً وتأثيراً كبيرين على الحركة العمالية السورية. وما زاد هذا الصراع تعقيداً وجعله اكثر خطورة حقيقة أن أنصار الطرفين في الجيش سرعان ما اشتركوا فيه ، وجرى حادثان آخران ضاعفا الوضع وأضافا

انشقاقاً جديداً وهما محاكمات « المؤامرة العراقية » بأحـــكامها القاسية وتبدل سياسة الملك سعود وابتعادها عن مصر وتقربها من المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية ، وقد شجع هذان الحادثان العناصر المعـــادية لليسار وقد يكونا أقنعا الرئيس القوتلي أن هـــذا هو الوقت لمحاولة صد التيار اليساري في سوريه .

وقد جاءت الايماءة الأولى إلى دور القوتلي في حوالي العشرين من آذار حين نشرت صحف دمشقية عديدة وعلى حين غرة تعليقـات مصحوبة بالصورة كلها ثناء عـــلى القوتلي ومديح له ، الذي كان ، حسب قولها ، « يكافح للحفاظ على التضامن الداخلي [٢] » .

وعند هـــذه النقطة ... انتقل مركز الصراع الى الجيش حيث كان الضباط اليساريون المتطرفون ناقمين لابدال أحـــكام الإعدام وتخفيفها عن المتهمين في « محاكمة الخيانة » حتى بيت يخشى أن يقوموا بانقلاب ، فحاول القوتلي والعسلي بالتعاون مع رئيس الأركان العامة توفيق نظـــام الدين نقل اكثر من مائة ضابط يساري بعيداً عن مناصبهم في الجيش ،وكانت الاهداف الرئيسية من هذه الحركة السرّاج ، رئيس الشعبة الثانية ، والعقيد نبيه الصباغ ، رئيس الشعبة الثالثة ، وكانت جماعة عسكرية يقودهـــا المقدم أمين النفوري ، رئيس الشعبة الأولى ، وأحد ضباط حركة التحرير العربي آنئذ ، تقف مـــع تجمع القوتلي – العسلي – نظام الدين في هذه المحاولة .

ومن الواضـــح أن رئيس الدولة ورئيس الأركان العامة كانا يعتمدان في امتحان القوة هذا على أغلبية ضباط الجيش الذين كانوا حياديين سياسياً فيطيعون

الأوامر في حين أن ضباط حركة التحرير العربي سيساندون قائد الجيش ، ومن غير أن يستشير وزير الدفاع خالد العظم الذين كان يتعاون تعاونـاً وثيقاً مع اليساريين أصدر توفيق نظام الدين ، رئيس الأركان العامة في السادس عشر من آذار أوامر بنقل السراج إلى القاهرة والصباغ إلى عمان ليرئس القيادة العربية المشتركة [٣] ، وفي الوقت نفسه نقـل المقدم أكرم الديري ، مدير الكلية العسكرية في حمص وصديق يساري للسراج ، رئيساً للشعبة الثانية خلفاً للسرّاج ولربما اعتقد أن هـذا ، مع ما فيه من مخاطر ، سيرضي العناصر اليسارية بين الضباط ، كما أن افتقـار الديري إلى اتصالات السراج الواسعة اعتبر نوعاً من التحسن ، ثم نقل العقيـد عفيف البزري ، المعروف بولائه للشيوعيين ، رئيساً للشعبة الاولى ، وعين العقيد الاتاسي مديراً للكلية العسكرية ، فقـد اعتقد أنه سيكون أكثر ضغطاً على النفوذ اليساري فيها ، وعين العقيد أحمد عبد الكريم ، وهو أحد ضباط حركة التحرير العربي ، خلفاً للعقيد الصباغ ، ونقل المقدم أمين النفوري ، رئيس الشعبة الأولى ، قائداً للواء المدرع ، وهو الوحدة الرئيسية في تنفيذ الانقلابات .

وقد رفض الضباط اليساريون ، ما عدا السرّاج ، تنفيذ أوامر النقل وردوا بمرسوم صادر عن وزير الدفاع سرّح فيه رئيس الأركان العامة .. توفيق نظام الدين ، كما رفض خالد العظم ... توقيع أوامر النقل . ان مرسوم العظم يصبح بموجب القانون السوري ساري المفعول بعـد عشرة أيام من توقيعه ولو لم يوقعه القوتلي [٤] ، وغرقت سوريه في خضم أزمـة دستورية عسكرية — سياسية لا تطيح بالوزارة فحسب بل بالحكم أيضـاً . وانقسم الجيش بدوره إلى فريقين قويين عنيفي الخصومة ، عـلى حين نزع فريق ثالث من العقداء الأكبر سناً ، وعرف باسم التجمع الدمشقي ، إلى تحطيم الفئتين .

وباتت الفئات المتخاصمة في موقف حرج ، فالقوتلي « مريض » والوزارة منقسمة على نفسها ، والسراج على رأس عمله ، وفي هذا الظرف تدخلت مصر بواسطة القيادة المشتركة في دمشق لتمنع الصدام المكشوف (٥) .

انتخابات عام ١٩٥٧ الفرعية

خلت ، بصدور الاحكام على المتهمين في قضية المؤامرة ، مقاعد النواب المحكومين الاربعة وهم : منير العجلاني (الجبهة الدستورية) وعدنان الاتاسي (حزب الشعب) وفضل الله جربوع (جبهة دستورية) والشيخ هايل سرور ، وهؤلاء الرجال جميعهم نواب عن مناطق محافظة .. لذلك فالنزاع الرئيسي بين اليساريين واليمنيين كان وشيكا ، وكما حدث أتاحت الانتخابات للمقترعين في دمشق أن يختاروا بين تطرف البعث أو الاخوان المسلمين ، وقلما كانت القضايا في انتخابات الشرق الأوسط واضحة هذا الوضوح .

كانت الأحكام العرفية التي فرضت في تشرين الثاني الماضي لا تزال نافذة في أواخر آذار حين أعلن أن موعد الانتخابات الفرعية هذا سيكون في الرابع من أيار ، وهذا ما قاد إلى هجوم مطوّل شنه في الحادي عشر من نيسان احمد قنبر في مجلس النواب على الأحكام العرفية ، وقنبر نائب شعبي ووزير داخلية سابق عارض وزارة العسلي (٦) ، وقد إرتكز في هجومه على فقدان الحقوق الدستورية

في البلاد ، وهي حجة أصبحت فيما بعد احدى قضايا حملة المحافظين الانتخابية. وكان الحكم قبيل ذلك قد أعلن أن « طائرة مجهولة » حلقت فوق سوريه في السادس والعشرين من آذار وألقت منشورات وقّعتها « اناس دعوا أنفسهم الدروز الأحرار [٧] » وقد اتهم خصوم الحكومة أن الطائرة قد « اخترعت » لتخلق حالة انذار بالخطر ولتعطي مبرر الابقاء على الاحكام العرفية التي قدم وجودها اليساريين خدمة جلى في حملتهم لسحق العناصر المحافظة والمعتدلة في سورية .

وفي منتصف نيسان كان هنالك عشرة مرشحين لمقعد دمشق وعشرون لمقعد حمص وثمانية لمقعد السويداء وأربعة لمقعد بادية جبل الدروز ، وأخيراً انحصر الصراع بين مرشحين اثنين في كل من دمشق وحمص والسويداء .. أما مقعد بادية جبل الدروز فاختار رؤساء العشائر النائب الذي سيملأه .

ان قائمة من المرشحين أيدها التجمع الوطني المؤلف من البعثيين والشيوعيين والمستقلين اليساريين والوطنيين وحلفائهم في الجيش ومنهم السرّاج ، وكان يعارض هؤلاء ائتلاف الجبهة الوطنية الذي يمثل الشعبيين والاخوان المسلمين وحركة التحرير العربي والمستقلين المحافظين ، وكان مرشحو التجمع الوطني رياض المالكي، وهو شقيق عدنان القتيل نائب رئيس الأركان العامة ، في دمشق وكال الكلاليب في حمص ، وصياح أبو عسلي في السويداء ، أما مرشحو الائتلاف فكانوا مصطفى السباعي ، ابن الاثنين والأربعين عاماً وعميد كلية الشريعة ، في دمشق ، وسعيد التلاوي في حمص وصيّاح عامر في السويداء ، وقد عارضت الفئتان علانية مبدأ ايزنهاور وهو الأمر البغيض إلى نفوس المقترعين السوريين . وقد استهل التجمع الوطني حملته الانتخابية بالتهجم على « الرجعيين » والدفاع عن سياسة الحكومة ، أما الائتلاف فحمل على « المبادىء الهدامة » ،

وهذه اشارة إلى الشيوعيين ، ونـــافح عـن المعتقدات الدينية و « الحياد الايجابي » .

وحدث الصراع الرئيسي في دمشق ، فـــكان سبيل المالكي الرئيسي إلى الشهرة أخاه « الشهيد » ،أما السباعي فشخصيته مرموقة معروفة وفاز مرشحاً للاخوان المسلمين في انتخابات ١٩٥٠ بالمقعد النيابي فوزاً ساحقـاً ، وقد استعمل كل جانب كل حيلة ليضمن الفوز لمرشحه ، ولكن القوى المحافظة عملت على أية حال في ظرف غيرا مؤات فقد تدخل الحكم علناً لصالح المالكي ، كما ان صبري العسلي ، رئيس مجلس الوزراء ، منحه رسمياً عونه [٨]. ومن الخدع التي استعملها الحكم التبديل غير المعلن لاجراءات الاقتراع ممـا أربك ناخبين كثيرين ، وحين وصل ناخبو الائتلاف إلى مراكزهم الإقتراعية المعتادة قيل لهم أن اسماءهم غير موجودة في قوائم الإنتخاب ، ثم طلب اليهم أن يذهبوا إلى مركز اقتراع آخر ، وقد حدث هذا أحياناً مراراً . وقد شوهد رجال من الشرطة في بزاتهم الرسمية يوزعون المنشورات المؤيدة للمالكي على حين دعا ضباط الجيش علانية للمالكي وهم يركبون عربات عسكرية ، واتهم الشرطة ومخبرو المكتب الثاني باهانة مؤيدي الائتلاف ، ورؤي الناخبون المعروفون بتأييدهم للمالكي ينقلون إلى مراكز الاقتراع في سيارات الحكومة وشاحناتها ، وادعى فيما بعد عدد من الناخبين والمراقبين المعارضين للمالكي أنهم أبعدوا عن مراكز الاقتراع [٩] .

وغني عن القول أن العناصر اليسارية انتصرت انتصاراً ساحقـاً في الدوائر الانتخابية الثلاث ، وهذا يعود في معظمه إلى الدعم القوي الذي تلقاه المرشحون محظيو الحكومة وفي أقله إلى قـلة اقبال الناخبين النسبية ، فحسب الاحصاء الرسمي كانت نسبة المقترعين في دمشق والسويداء ٣٠٪ فقط و ٤٠٪ في حمص [١٠]

وهذا الجمود يعزى ، إلى حد كبير ، إلى احجام الناخبين المعتدلين الذين لم يتأثروا بالاختيارين المتطرفين اللذين عرضا ليختاروا بينهما . وعلى أية حال .. لقد أظهر الصراع أن الحكومة اليسارية لا يمكن بانتخابات اسقاطها .

المحافظون يقاتلون قتال التراجع

بدأت المعارضة المحافظة ، وقد أذهلتها الهزيمة المنكرة في الانتخابات ، تتخذ خطوات لجمع صفوفها في وجه الجبهة الوطنية البرلمانية التي تؤيد الحكومة ، وقد رسم للتجمع الجديد ، والذي سيدعى حركة الائتلاف الوطني ، أن يضم الشعبيين وحركة التحرير العربي والاخوان المسلمين وقياديي الحزب الوطني المنشقين والمستقلين المحافظين ، وقدر له ان يعد نحو ستين نائباً .

ان اشتراك الوطنيين في هذه المناقشات ، على رغم تولي العسلي رئاسة مجلس الوزراء ، ليؤكد الانشقاق المتنامي داخل الحزب ، فالعناصر المحافظة فيه كانت ساخطة من تأييد العسلي للمرشحين البعثيين في الانتخابات التكميلية ولا سيما دعمه لرياض المالكي ، وجاء نشر برقية الرجل العجوز العظيم في الحزب الوطني عبد الرحمن الكيالي إلى العسلي ، التي تضمنت انتقاداً لاذعاً له لتكتيكه اليساري ، اشارة إلى السخط العميق من هذا الموقف(١١) ، كما عمقت الخلاف المتزايد حول اليسار أعمال وزير الاشغال العامة فاخر الكيالي الوطني ، فكلا العسلي والكيالي قد تعاونا مع اليساريين في حملتهم على ميخائيل اليان وكان آنئذ لاجئاً سياسياً في تركيا على اثر اتهامه بالاشتراك في «المؤامرة العراقية»

ان البيان ربما كان اكثر الزعماء السياسيين نبوغاً في الحزب الوطني وقد ترك غيابه أثراً عميقاً ، ورغم هذه الخلافات العميقة لم يستطع الزعماء المحافظون في الحزب أن يتقدموا ليوحدوا صفوفهم مـــع مماثليهم من الشعبيين لارتباطاتهم الطويلة بالحزب الوطني من ناحية ولارتيابهم المتأصل في قيادة الشعبيين التي كانت ذات يوم من قيادات الحزب الوطني . يضاف إلى ذلك ان الشعبيين انفسهم لم يكونوا راغبين في الاتفاق على حد أدنى كما كان بين صفوفهم جنـــاح يساري ، وفي غضون ذلك طالت المناقشات وطالت من غير أن يتحقق شيء من اقامة ائتلاف محافظ متماسك لصد الموجة اليسارية السريعة النمو .

وفي داخل الجيش ... تحركت فئة الضباط «الدمشقيين» المعتدلة في أواخر نيسان لتقوية موقفها باعادة توزيع المناصب ممـا ينقل الضباط الموالين للنفوري والسراج إلى مراكز أقل أهمية ، ورتبت هذه الفئة أن تضع رجالها في المناصب الهامة فتعيّن الزعيم طالب الداغستاني آمراً لحاميتي دمشق وقطنا والزعيم بشير الطبّاع آمرا لبانياس في الجبهة السورية والزعـــيم محمود شوكت قائداً للجبهة ، وأتبع هذا في منتصف أيار بمحـاولة نقل مؤيدي السراج والنفوري إلى الاتحاد السوفييتي « للتدريب » والسرّاج نفسه إلى القاهرة ، ولكن السرّاج ، رغم أن بعض الضباط امتثل للأوامر ورحل ، ظل على رأس عمله . لقد تجمدت الفئات العسكرية المعارضة الا أن الميزان سرعان ما انقلب لصالح اليساريين .

وشكّل قادة الجيش اليساريون الوحدويون ، في أواخر أيار ، مجلس القيادة الثورية على نمط مجلس عبد الناصر ، وقد ضم هذا المجلس السرّاج ، رئيس الشعبة الثانية ، والبزري وأحمد عبد الكريم ، رئيس الشعبة الأولى ، والنفوري الذي وحّد قواه الآن مع السراج ، كما ضم بين أعضائه الساسة اليساريين ومنهم أكرم الحوراني وصلاح الدين الطرزي ، الأمين العام لوزارة الخارجية ، وخالد العظم

وفاخر الكيالي ، وكان هدف هذا الفريق الهيمنة على شؤون البلاد الخارجية وسياساتها الوطنية من خارج الوزارة أو مجلس النواب . ان هدفه لم يكن تولي الحكم ، في الوقت الحاضر على الأقل ، بل ابقاء القوتلي على رأس الدولة ، والحكومة ستكون واجهة يمارس من خلفها مجلس القيادة الثورية نفوذه وسيطرته ، وكان الضباط الدمشقيون وحلفاؤهم المحافظون يخوضون الآن معركة خاسرة للسيطرة على الجيش ، فميزان القوة مال ميلانا كبيراً بالغاً لصالح المتطرفين .

وقرر نواب حزب الشعب المحافظون متأخرين ، وقد أحسوا بخطر اليسار المتزايد ، أن يخوضوا صداماً مع وزارة العسلي ، واختيرت الموازنة النقطة الضعيفة في الحكومة ، وفي مجرى النقاش الذي جرى في الأول من حزيران اتهم النائب الشيوعي خالد بكداش أن خصوم الموازنة « عملاء للامبريالية » ، فردّ الزعيم الشعبي رشدي الكيخيا في احتجاج فوري على الاهانة بتقديم استقالته من مجلس النواب ، وعلى الفور أعلن الشعبيون الاثنان والثلاثون ونواب الكتلة الدستورية الاثنا عشر بالاضافة إلى أربعة من المستقلين أنهم سيستقيلون أيضاً إذا أصرّ الكيخيا على استقالته ثم قاطع معظمهم جلسات المجلس أسبوعاً أو يزيد ، وتعرض الكيخيا لضغوط من كل جانب وطلب اليه عدم شق « الجبهة الداخلية » لصالح البلاد. وهنالك ما يدعو إلى الاعتقاد أن السفير المصري محمود رياض قام بدور وساطة لم يكشف عنه . وتم تجنب الازمة في الخامس من حزيران حين رفض المجلس قبول استقالة الكيخيا وأقرت الموازنة[١٢] ، ومع ذلك فالتغييرات الوزارية كانت متوقعة .

ان مناقشة الموازنة شدّت الانتباه إلى أزمة البلاد الاقتصادية ، فالوزارة اليسارية وأعمالها في أثناء حرب السويس وبعدها قد سببت أزمة مالية ، إذ أن زعماء سوريه اليساريين، في محاولتهم توسيع علاقات بلدهم بالكتلة السوفييتية

وشراء السلاح الشيوعي قد بدلوا النمط التجاري التقليدي لسوريه ، فالقطن والحنطة المخصصان بشكل طبيعي لاسواق العملة الصعبة الغربية ، لا سيما فرنسا وانجلترا ، قد حوّلا الآن إلى الكتلة الشيوعية حسب الاتفاقيات التجارية المعقودة معها وانتقاماً لهجوم الدولتين الغربيتين على مصر ، وأدى هذا إلى نقص في العملة الاجنبية مما أعاق مصالح البلاد التجارية . وفي أوائل حزيران قرر العسلي رغم نفيه وجود «أزمة مالية » أن يبعث بوفود إلى الغرب والشرق على حد سواء للبحث عن أسواق تجارية جديدة ، ووعد في الوقت نفسه أن يبقي السياسة بعيدة عن التجارة والصناعة ، وهذا البيان ... الذي جاء عقب سلسلة طويلة من الاجراءات الحكومية وضعت لتقييد تجارة سوريه واعادة تنظيمها ... لقي آذاناً شكوكة .

وبينما كان المحافظون في الحزب الوطني ينعمون النظر في الانضمام إلى المعارضة والشعبيون يهددون بتقويض مجلس النواب بدأ العسلي وحلفاؤه البعثيون يفكرون بتعديل الوزارة لتقويتها، فقد كانت أربع حقائب فيها تشغل بالوكالة ورأى العسلي انها قد تستعمل طمعاً للمؤيدين داخل الجبهة ، ولكن الوزراء الآخرين في الوزارة فكروا بشكل آخر وودّوا أن تظل هذه الحقائب شاغرة ما عدا فنيا متخصصاً من خارج المجلس يخلف اسعد محاسن الذي رغب في ان يعود إلى منصبه السابق سفيراً إلى الجزائر ، وفي السابع والعشرين من حزيران استقال محاسن فتولى صبري العسلي صلاحياته بشكل مؤقت ، وهكذا تأجل إلى ما بعد أي تغيير وزاري (١٣) .

ان الوطنيين ، وهم لا يزالون عاجزين عن مسالمة خصومهم الشعبيين الذين خشوهم أكثر من التهديد اليساري المتزايد ، بحثوا في أواخر حزيران فكرة احياء الكتلة الوطنية السابقة التي قادت البلاد بفعالية أولا وبنكبات أخيراً إلى أن ساءت سمعتها . وهذا المشروع اعتمد ، حسب التقارير المنقولة آنئذ ، على

المجيء بجميل مردم ، ذي التجربة والمعتزل حالياً ليقود الكتلة المجددة ، وقيل أن بين الذين حثّوا على تنفيذ هذا المشروع أحمد الشراباتي الذي كان لا يزال سيء السمعة بسبب الفضائح المرتبطة باسمه في أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ومن الواضح أن محاولة كانت ستجري لشق صفوف الشعبيين باجتذاب رشدي الكيخيا ومحافظين آخرين من حزب الشعب للانضمام إلى الكتلة، ولكن هذه التجربة لم تثمر ، ومن الواضح أن حساباً ما لم يحسب لرئيس الكتلة التقليدي شكري القوتلي ، الذي ترجّح طويلاً بين محاولة دعم التيار اليساري وبين أن يحمله هذا التيار معه .

وفي الثامن من حزيران أصدر العهد بياناً رسمياً تضمن كشف (حلقة تجسس) قال أنها كانت تدار من السفارة البريطانية في دمشق ، وادعى أن هذا الفريق التجسسي كان يعمل في سوريه منذ عام ١٩٤٩ لجمع معلومات عن الشيوعيين السوريين و (شخصيات محدّدة) ثم شرع مؤخراً يجمع معلومات عن الجيش ، وقد تضاءلت صحة هذه الاتهامات حين شملت اسم النائب المحافظ فرزت المملوك مما جعل القضية تأخذ طابع حركة تكتيكية جديدة ضد المناهضين لليسار ، وجاء توقيت هذا الاعلان ، فقد حدث بعد شهر من الاعتقالات ليتفق وتوكيد اليساريين على قوتهم في الجيش ، كما أن براءة عصام المملوك ، وهو أحد المتهمين الرئيسيين وشقيق فرزت المملوك ، ألقت ظلالا من الشك على التهم الموجهة للآخرين .

وبعد عطلة استمرت خمسة وأربعين يوماً اجتمع البرلمان في الثاني والعشرين من حزيران ، فطالب ستة نواب من المعارضة بإنهاء الاحكام العرفية التي كانت نافذة منذ تشرين الثاني ، عام ١٩٥٦ (١٤) .

وبينما الحكومة تخضع لضغط يساري قوي وتعاني من اقتصاد متدهور ..

كانت سوريه تزداد عزلة في الشرق الاوسط وليس لهـــا سوى علاقاتها بمصر ، فتركيا، وقد أحست بالخطر للاتجاه الموالي للسوفييت المتزايد في جارتها الجنوبية حشدت قواتها في أواخر أيار على حدودها المحاذية لسوريه ، وأعلن الاتراك ، رداً عـلى الاحتجاجات السورية أن هذه التحركات تشكـّل تهديداً ، أن (مناورات الربيع) العادية قد بدأت ، .وبعد حين سحبت هـــذه القوات وعادت العلاقات السوريه – التركية إلى حالتها المألوفة من التوتر .

وكان أهم الاحداث داخلياً حملة خالد العظم على الملكين حسين وسعود في منتصف حزيران بسبب ما دعاه تعاونهما مـــع سياسة الولايات المتحدة لصالح « اسرائيل والاستعمار » ، وكان لسعود متعاطفون كثر في سورية ومنهم الرئيس القوتلي . وحملة العظم هذه ... ثم حملة أكرم الحوراني في الثامن والعشرين مـن حزيران كانتا ذات دلالة على ثقة العناصر اليسارية أن سيطرتهم على البلاد قـــد باتت أكيدة ، وقد استدعى الملك سعود سفيره إلى دمشق حين رفض خـالد العظم أن يعتذر أو على الاقل يلطف انتقاده [١٥] . ان تحاملات حكومة العسلي على اللبنانيين المقيمين في سورية وحمـــلات الصحف السورية على الحكم الشمعوني جاءت بالدليـل على تردي علاقات سورية بلبنان ترديا سريعاً ، وقد مضت دون رد مذكرة احتجاج قوية بعث بها لبنان إلى سورية .

لقد رسـّخ مجلس القيادة الثورية قواعده وثبـّت نفسه تماماً وفرض سيطرته على الجيش حتى أن ضباطاً كثيرين موالين للسرّاج رفعوا في شهر تموز متجاوزين رؤساءهم وعيـّنوا في مناصب هـامة داخل القوات المسلحة ، وأتاحت السيطرة على الحكومـــة للائتلاف البعثي – اليساري أن يغيـّر تشديده من على القضايا الخارجية إلى التطور والاصلاح والاطاحة بما تبقى من نفوذ المعتدلين في الداخل .

« المؤامرة الاميركية »

والانقلاب اليساري

في الثالث عشر من آب أذاع راديو دمشق فجأة اكتشاف مؤامرة حاكتها الولايات المتحدة للاطاحة بالحكومة الثورية واستبدال حكم موال للغرب بها . وهـذه التهمة صيغت على أساس أن الولايات المتحدة سوف تمنح الحكم الجديد مبلغاً يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار لدفعه إلى اقامة سلام مع إسرائيل [١٦] ، وأعلن فوراً أن الملحق العسكري والسكرتير الثاني للشؤون السياسية ونائب قنصل في سفارة الولايات المتحدة الاميركية إلى دمشق قد اعتبروا أشخاصاً غير مرغوبين وطردوا من البلاد ، فطرد في عملية انتقامية السفير السوري فريد زين الدين وأحد أعضاء سفارته من الولايات المتحدة الاميركية ، وهذه حادثة الطرد الأولى بعد أن طرد الدكتور كونستانتين دومبا ، السفير النمساوي – المجري ، في عام ١٩١٥ بتهمة التآمر ، أما السفير الاميركي موس ، وكان آنئـذ يمضي اجازته في الولايات المتحدة ، فاستبقى في واشنطن « لاجراء مشاورات [١٧] » .

وقد خطّط المؤامرة ، حسب أقوال السوريين ، « خبير اميركا رقم واحد في الانقلابات » والذي ادعي أنه يتعاون مع الدكتاتور السابق أديب الشيشكلي ويده اليمنى العقيد ابراهيم الحسيني ، وكان آنئذ ملحق سورية العسكري في روما . وقـد أدخل كطرف في المؤامرة الحزب السوري القومي الاجتماعي ، الذي قصم ظهره منذ وقت طويـل ، وعدد من ضباط الجيش ، وقيل ان هؤلاء الأخيرين هم الذين كشفوا المؤامرة للسلطات .

ان هذه الدعوى المثيرة لاهتمام الرأي العـــام ، وهي تأتي في وقتها ، أمدت العناصر اليسارية السورية بالمبرر المطلوب للسيطرة على الجيش وتطهيره والجهاز الوظيفي المدني من آخر بقـــايا المعارضة المعتدلة ، وكان أول الذاهبين رئيس الاركان العامة توفيق نظام الدين وذلك في السابع عشر من آب ، وقد خلفه في هذا المنصب العقيد الشيوعي ذو الثلاثة والاربعين عاماً عفيف البزري ورفع إلى رتبة فريق ، وأصبح العقيد أمـــين النفوري ، ورفع إلى رتبة زعيم ، مساعدا لرئيس الاركان العامة بدل العقيد أحمد عبد الكريم الذي أحيل على التقاعد[١٩]، وكان البزري حتى الآن أحد مؤيدي السراج ساتراً شيوعيته بالادعاء أنه يساري متحمس من النمط البعثي . ان الميزان المترجح بين اليمين واليسار في الجيش قـد قلب الآن ، وعلى أعقـــاب الانقلاب اليساري جرى تطهير الجيش من الضباط اليمينيين ، ومن بين الذين اخرجوا منه اللواء طالب الداغستاني ، المفتش العام للجيش والزعيم محمود شوكت قائد الجبهة الجنوبية الغربية والزعيم فيصل الاتاسي مدير الكلية العسكرية في حمص ، وعيّن اللواء جمال فيصل ،.. المعلم اليساري لكثير من الضباط الشبان وبينهم السراج ، قائداً للدرك . لقد أخرج نظام الدين لانه رفض توقيع أوامر التسريح والتعيين التي أوحى البعثيون بها والتي وقعها الرئيس القوتلي ثم طار فجأة إلى القاهرة لاجراء مشاورات مع الرئيس عبـــد الناصر ، وقد أثيرت شكوك حول عودته إلى سورية التي لا تمثل الآن شيئاً ممـا كان يناضل لأجله .

وعلى الصعيد المدني نشر أكرم الحوراني بعد أيام قلائل مقـــالا بتوقيعه في « البعث » صحيفة الحزب ألح فيه على اجراء تطهير في الادارة المدنية شبيهة بما جرى في الجيش[٢٠] ، وأتبع هـــذا المقال بهزة واسعة في الجهاز الدبلوماسي السوري نقل فيها موظفون محافظون ومعتدلون من مناصبهم في الدول الغربية وفي أوائل أيلول ظهر جهاز الشرطة والامن من العناصر « غير الموثوقة » بنقلهم

إلى مراكز صغيرة وكان بين هذه العناصر مدير الامن العام . وقد دعا خليل الكلاس ، وزير الاقتصاد الوطني ، إلى انهاء « الحريه الاقتصاديه التامة » وإلى اقامة « نظام اقتصادي خاص ذى طابع تقدمي موجّه » لتوسيع تطور سورية والتعجيل به .

كان يمكن لاصداء « المؤامرة الاميركية » أن تعمر قصيراً تعمير الاتهامات السورية السابقه الموجهه إلى جاراتها أو الدول الغربيه لو لم يتهم البيطار ، وزير خارجية سوريه ، في التاسع عشر من آب أن مبدأ أيزنهاور هو المسؤول عن متاعب سوريه مع الولايات المتحدة ، وقد سبّب هذا رداً فورياً من الرئيس أيزنهاور إذ صرّح أن « الهدف المطلق للاتحاد السوفييتي هو السيطرة على سورية » ، وأضاف أن الحكومة السورية « يساريه أكثر منها شيوعيه[٢١] » . وأثار بيان أيزنهاور ردة فعل عنيفة في دمشق حيث اتخذ الحكم خطوة غير معهودة وهي عقد مؤتمر صحفي لتفنيد ملاحظات الرئيس الاميركي ، كما صرح بهذه المناسبة صلاح الطرزي ، الامين العام لوزارة الخارجية والمؤيد لليسار ، أن السياسه السورية لم يجر فيها « تغيير جذري » في خلال الاسابيع الاخيرة وانها مبنية على « الحياد الايجابي ومبادىء مؤتمر باندونج في التعايش السلمي واللا - تدخل وعدم العدوان[٢٢] » ، وأضاف أن سوريه وجماعة الحياد ترفض « وصاية الدول الكبرى » . وفي العشرين من آب تلقى وفد سوريه في الامم المتحدة تعليمات من حكومته كي يشتكي إلى مجلس الامن متهما الولايات المتحدة بتدبير هذه المؤامرة .

وتحوّل ما بدا مؤامرة عادية معتادة في الشرق الأوسط إلى أزمة دولية أثارها الحكم اليساري السوري ، فحكومة عبد الناصر ، وقد أحست أن مصر ينبغي عليها أن تظهر تضامنها مع حليفتها سورية ، أعلنت في التاسع من أيلول أنها ستمنح سورية « دعمها غير المشروط أو المحدود[٢٣] » ، وفي العاشر من

ايلول دعيت الوزارة السوريه إلى دورة طارئة كما دعت « الرأي العام » الصحيفة المعاديه للغرب إلى تعبئة الشعب واعادة فرض الاحكام العرفية في المناطق التي رفعت عنها بسبب اجراء انتخابات تكميلية ، وبعد يومين عقد فجأة في القاهرة مؤتمر ذروة بين الرؤساء العسكريين السوريين والمصريين ورأسه عبد الناصر شخصياً ، وقد انتهى المؤتمر بوضع جيشي البلدين بأمرة القيادة المشتركة وقائدها الفريق عبد الحكيم عامر (٢٤) .

وتلت ضمانة التأييد المصرية خطوة مفاجئة ، كانت سياسية أساساً لا عسكرية ، إذ وصل إلى سورية وحدة عسكرية من القوات المصرية ، وكانت هذه بادرة مثيرة راقت للوطنيين العرب في كل مكان . ان هذه القوات التي وصلت سراً إلى ميناء اللاذقية في الحادي عشر من أيلول على متن مدمرات مصرية كرمت بمهرجانات أقيمت في مدن سورية الكبرى ، كما أن وصول وفد نيابي مصري إلى دمشق في أواخر تشرين الاول سبّبت انفجاراً عاطفياً يطالب بالوحدة السورية — المصرية .

وفي غضون ذلك أرسلت الولايات المتحدة لوي هندرسون ، نائب وزير خارجيتها ، إلى أنقرة حيث اجتمع بعدنان مندريس ، رئيس وزراء تركيا ، والملك العراقي فيصل والحسين ملك الأردن للبحث في النشاطات والخطوات الواسعة السريعة للشيوعيين السوريين ، وفي السابع والعشرين من آب صرح دالاس ، وزير خارجيه اميركا ، أن جيران سورية قلقون للكميات الكبرى من السلاح السوفيتي التي تتدفق عليها . ومن أنقرة انتقل هندرسون إلى بيروت حيث اجتمع بشمعون ووزير خارجيته شارل مالك ، ثم عاد إلى واشنطن من غير أن يجري أي اتصال بالزعماء السوريين أو المصريين ، وحال عودته هذه صدر بيان صحفي عن البيت الابيض أظهر قلق جارات سورية من « السيطرة الشيوعية — السوفييتية المتزايدة على سوريه والحشد الكبير للاسلحة السوفييتية

فيها (٢٥) » ، ومضى البيان ليعلن أن الرئيس أيزنهاور قد سمح بزيادة شحن المواد الاقتصاديه والدفاعيه المقررة لاستعمال هـــذه الجارات (٢٦) ، ثم بديء شحن الاسلحة جواً إلى العراق والاردن . وفي حين لا يساور المرء سوى شك قليل في تقدم الشيوعيين متعاونين مع حلفائهم البعثيين وفي ارتفاع اسهم السوفييت في سوريه بسرعه فائقه ، إلا أن العمل الاميركي ربما زاد من شعبية السوفييت اكثر من تخفيضه التهديد ، فقد تجاهل العوامل النفسية لا سيما أحاسيس عقدة النقص العسكري والعداء للغرب السائدة في سوريه آنئذ .

ومع ذلك .. فاحتمال تولي الشيوعيين السلطة في سوريه كان يتزايد سريعاً حسب ما بدا لكثير من المراقبين ، وهذا حادث قد يعرض الاردن للخطر ويطوق تركيا ، ومخاوف هذين البلدين الموالين للغرب لم تكن تتعلق بالتهديد المباشر بل بالتهديد الكامن ، وكان الشيوعيون السوريون يجمعون أنصاراً بنسبة متزايدة في خلال هذه الفترة ، حتى أن حزب البعث نفسه بات قلقاً .

ومن الواضح أن الجيش التركي ، وقد عرض قوة عسكريه على الحدود السورية أمل بالشدّ من أزر العناصر المعادية للشيوعية داخل سورية وبرغم الحكم السوري على التقليل من حملاته الدعاوية على الغرب ، قام باجراء مناورات في منتصف ايلول ، فاتهمت موسكو أن تركيا تعد لغزو سورية والاطاحة بالحكم اليساري ، ثم قرنت القول بالفعل وأرسلت طراداً ومدمرة إلى ميناء اللاذقية كبادرة على دعم الاتحاد السوفييتي لسورية . وتقدمت سورية بشكوى جديدة إلى مجلس الأمن ضد تركيا والولايات المتحدة الاميركية ، وانتشرت هيستيريا الحرب في سوريه وأعلن « أسبوع التحصين » فيها ، وأخذ الحلبيون يقارنون مدينتهم بستالينغراد وبور سعيد . ان « المؤامرة الاميركية » توسعت الآن لتصبح أزمة دولية .

وفي الأمم المتحدة حيث وصل وزير خارجية سورية صلاح الدين البيطار

لعرض قضية بلاده ضد الولايات المتحدة ... دافع المندوب السعودي أحمد الشقيري عن الحكم السوري على رغم روابط العربية السعودية الوثيقة بالولايات المتحدة وزيارة سعود واشنطن منذ عهد قريب ، وفي السابع من تشرين الاول اتهم الوزير البيطار الحكومة الاميركية في خطاب ألقاه في الجمعية العمومية بممارسة ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية على سورية لاخضاعها لسيطرة واشنطن ، وفي اليوم التالي تقدم بشكوى من الحشود التركية على الحدود السوريه .ووسط جو الازمة المتصاعدة هذه تزايد التضامن العربي حتى أن رئيس الوزراء العراقي علي جودت الايوبي أحس أنه مرغم على السفر إلى دمشق للاجتماع بالقوتلي والملك سعود كايماءة عامة على الوحدة العربية .

وبينما كانت الدول العربية الاخرى تبذل ما في وسعها كي تسوّى النزاع الاميركي – السوري في خارج مجلس الأمن ... اغتنم الاتحاد السوفييتي هذه المناسبة ليجني حصاد الدعاية الذهبي في عالم الحياد ، فاتهم خروتشوف وزير خارجية أميركا ، دالاس ، بحث تركيا على مهاجمة سوريه ، وأنذر متوعداً أن تركيا لن تصمد « يوماً واحداً » في حرب شرق – أوسطية وأن الاتحاد السوفييتي على استعداد لاستعمال القوة إذا لزم الأمر للدفاع عن مصالحه في المنطقة . وقد دفع هذا دالاس ليصرّح ثانية أن التزامات الولايات المتحدة ، بموجب حلف الاطلسي ومبدأ أيزنهاور ، تحتم عليها الدفاع عن تركيا إذا هاجمها الاتحاد السوفييتي ، وساند القائد العام للاسطول البريطاني دالاس حين أعلن أن بريطانيا سوف تدعم الولايات المتحدة .

فكشفت موسكو « خطة سرية جداً » لاعتداء تركي – أميركي مشترك على سوريه وادعى السوفييت أنهم حصلوا عليها بوسائل لا يمكن كشفها [٢٧]،ولكن تركيا نفت هذا الأمر واتهمت الاتحاد السوفييتي بنشر « أكاذيب حمقاء » ، وفي الثامن عشر من تشرين الاول أوصت لجنة التوجيه التابعة للجمعية العامة بمناقشة

الوضع السوري ، وكان البيطار قد دعا في اليوم السابق إلى أن تشكل الجمعية العامة لجنة تقوم باجراء تحقيق دولي غير متحيز حول الوضع في الحدود السورية التركية ، ولكن ... الطرفان وحلفاؤهما ومؤيدوهما يتهيآن لنقاش طويل حاد في الامم المتحدة ... برزت على المسرح قوة جديدة لتقوم بدور الوساطة ... وكانت الملك سعود .

ففي العشرين من تشرين الأول أذاعت الاذاعتان اللبنانية والسعودية فجأة أن الملك سعود قد عرض وساطته في النزاع القائم بين سوريه وتركيا وأن البلدين قبلا العرض ، ولكن اذاعة دمشق أعلنت على الفور أن سورية لم تقبل أية وساطه . وفي الامم المتحدة أعلنت تركيا والولايات المتحدة أنها ترحبان بوساطة سعود ، إلا أن ممثلي سورية فيها أعلنوا أن الانباء المتعلقة بالوساطة ، رغم أنهم لم يرفضوا العرض ، « لا تتطابق والحقائق » . ان الجمعية العامة ، وقد أحست بالسعادة لتجنبها ما رأته جلسة مطوّلة غير مثمرة، علقت النقاش الدائر حول المسألة وانتظرت نتائج جهود سعود رغم اصرار الوفد السوري المستمر على عدم وجود ما يدعو إلى الوساطة وأن الولايات المتحدة تحاول تجاهل الأمم المتحدة. لقد وضع السوريون الآن في الموضع غير المدافع عنه دبلوماسياً باغلاقهم السبيل السلمي القويم لتسوية النزاع بينما كانوا سابقاً يفيدون من اتهاماتهم الموجهة إلى الولايات المتحدة وتركيا ، وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول تراجع الناطق الرسمي السوري وصرّح ، في محاولة لحفظ ماء الوجه ، أن لا حاجة للوساطة إذ أن كل ما يلزم هو سحب تركيا قواتها العسكرية من المناطق المحاذيه للحدود السورية ، وفي أثناء ذلك بذل الرئيس القوتلي جهده في سوريه كي يقنع الملك سعود لسحب عرضه بالتوسط بينما كانت الوفود العربية في الامم المتحدة ، ما عدا المصري منها ، تمارس ضغوطا على السوريين لقبول الوساطه [٢٨] ، وفي السادس والعشرين من تشرين الاول أصدرت الحكومة السورية بياناً رسمياً

أعلنت فيه أن الملك سعود قد سحب عرضه ولكن الملك لم يؤكد هذا إلاّ بعد يومين ، واستمرت المأساة – الملهاة حتى نهـــاية تشرين الثاني حين انسحبت القوات التركية من المنطقة موضع النزاع . وهنا أعلن البيطار ، وزير الخارجية ، وقد أحيط علماً بانسحاب هذه القوات ، أن سورية ستجدد شكواها ضد تركيا إذا لم تخفض حتى كانون الأول تحشيداتها العسكرية (٢٩) . لقد انتهت الازمة التركية – السوريه ، كما تحسنت العلاقات الاميركية – السوريه عقب محادثات جرت في نيويورك بين البيطار ودالاس ، وعيّن الرئيس آيزنهاور في أواخر كانون الأول سفيراً أميركياً جديداً في دمشق .

سورية تقترب من فلك السوفييت

في الرابع والعشرين من تموز وصل إلى موسكو وفد اقتصادي – عسكري سوري ، على رأسه خالد العظم ، لاجراء مفاوضات لعقـــد اتفاقية اقتصادية طويلة الأمد مع الاتحاد السوفييتي (٣٠) ، واذاعت اذاعة دمشق في السادس من آب أن الاتفاقية قـــد تم التوصل اليها وأن الاتحاد السوفييتي سيتعهد بموجبها باقامة عدد من المشروعات الانمائية التي ستبحث تفصيلاتها فيما بعد ، وذكر العظم في بيان وجهه إلى الامة عقب عودته من الاتحاد السوفييتي أن هـــذه المشروعات ستشمل اقامة خط حديدي مـــن ميناء اللاذقية إلى مدينة القامشلي في الجزيرة وبناء طرقات ومشروعات كهرباء وري ومعامل لتجميع الجرارات والآلات الزراعية ومصانع قطع التبديل ، وقد ضمّن العظم بيانه انتقاداً لاذعاً للبنك الدولي بسبب « شروطه القــاسية » وللصناعة الغربية عموماً لرغبتها في استغلال الأقطار النـــاميه كسوريه ، ثم اختتم هذا البيان بالثناء على الاتحاد

السوفييتي « لعرضه الكريم الأريحي مساعدة سورية ولانعدام مطامعه الاقليمية فيها ولرغبته في تدعيم الحرية في العـــالم وترسيخ استقلال بلدانه وضمان حق الفرد في تقرير المصير » . وقـــد أكد في هذا البيان على انعدام « الشروط السياسية » [٣١] .

في الثامن والعشرين من آب ذهب فريق من الخبراء السوريين إلى موسكو لترتيب التفاصيل ، وبعد شهرين جرى اعلان اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي كامـــلة ، فعـددت المشروعات الـــتي ستنفـذ وهي سدود ومحطات كهربائية على أنهار الفرات واليرموك والعاصي وبحيرة حمص ، ومشروعات ري على هذه الانهار ومحطات كهربائيـــة — حراريه (Thermo - electric) في دمشق وحلب والخط الحديدي الذي ذكر مـن قبل وجسور على نهر الفرات والبحث عن الزيت والمعادن ورسم خارطة جيولوجية للبلاد ومصنع سماد وعدد من المشروعات الصغيرة [٣٢] ، وكان الاتحـاد السوفييتي سيتقاضى ٢ ½ ٪ ، أما رأس المال فيسدد على شكل اثني عشر قسطا سنوياً تبدأ في السنة التي تلي استخدامه أو استخدام اجزاء منه ، ويمكن للتسديد أن يكون بالسلع السورية أو بالنقد المحول بشكل حر ،وقدر حسن جبارة ، رئيس مجلس الانماءالاقتصادي الوطني في سورية ، أن مجمـوع تكاليف هـذه المشروعات سيكون في حدود ٥٧٠ مليون دولار سيدفع الاتحاد السوفييتي ٣٠ ٪ منها [٣٣] . ان التزاماً بهذا الحجم سيربط تماماً اقتصاد سوريه بالاقتصاد السوفييتي لسنوات قادمة ، وعلى أية حال ... كانت هذه الاتفاقية اتفاقية نيات وليست التزاماً نهائياً متيناً .

ان اقتصاد البلاد الرقيق أساساً ، مع أن برنامج تنمية كبير كهذا قد يوقع ضغوطاً على الماليـة السورية العامة ، قـد يستطيع حمل عبء دين الاتحاد السوفييتي ، ومن الناحية الأخرى كانت التكاليف المحلية أمراً آخر ،فهي كبيرة على بلد كسورية وقد يصبح عبؤها غير محتمل في زمن القحط أو التخصيصات

الكبرى لشؤون الدفـاع ، ولكن مرونة الاتفاقيه فتحت الباب للتعديلات الضرورية اذا تعرضت البلاد لصعوبات ماليه .

لقد لقيت الاتفاقية ترحابا كبيراً في عموم سوريه ووصفت أنها « انتصار جديد للقومية العربية » و « ضربة للامبريالية الاميركية[٣٤] » وارتفعت شعبية العظم السياسية إلى أفق جديد أدرك معه حلفاؤه البعثيون أنه قد يصبح يهدد آمالهم تهديداً لا يقل عن شيوعي بكداش ، وبدأ حلف بكداش — العظم ، والذي كان فعالا آنئذ ، لا يقاوم تقريباً .

انتهاء شهر العسل الشيوعي ـ البعثي

خاض خالد بكداش انتخابات مجلس نواب عام ١٩٥٤ حسب برنامج تنصل ظاهريا من الاهداف الثورية للحزب الشيوعي ، وقد استغل بدل ذلك عداء السوريين الجنوني للغرب واسرائيل والنزعات الاشتراكية لدى الجماهير وارتباط الشعب العميق بالنظام الجمهوري وتوقه للوحدة العربية ، وفي أثناء حملته الانتخابية تعاون مع « المليونير الاحمر » ... خالد العظم ، وهذه حقيقة أقر بها فيا بعد في مقابلة مع أحد الصحفيين المصريين[٣٥] ، وكان تبرير بكداش لهذه الهرطقة الواضحة أن هدف سورية المباشر ليس الاشتراكية وانمـا « التحرر الديمقراطي والوطني » والذي ، إذا قامت العناصر اليمينية به ، سيقاوم فرض الاحلاف العسكرية الغربية ، وقد أكد تأكيداً قوياً ، كي يدفع اتهامات أن الشيوعيين السوريين مرتبطون بالحزب الشيوعي الاسرائيلي، على أن الكومنتيرن قد حلّ في عام ١٩٣٥ وأنه يقود هـو وحده الحزب السوري[٣٦]، وانتقد في

الوقت نفسه حزب البعث لترشيحه افرادا منافسين لاعضاء الحزب الشيوعي والجور الناجم عن فوز البعثيين بمقاعد نيابية في حين أن مرشحيهم اليها فازوا على الشيوعيين بأغلبية ضئيلة فقط [٣٧] .

وما كادت الانتخابات النيابية أن تنتهي حتى أدرك بكداش والبعثيون سريعاً فعاليـــة تعاونهم ضد العناصر « الرجعية والامبريالية » في داخل المجلس النيابي وخارجه ، وقد أصبح بكداش ، وهو البرلماني البارع والخطيب المفوه في بلد تحتل الخطابة فيه مكانة سامية وبعدد اتباعه المتزايدين أ ، شخصية نافذه في مجلس النواب الذي كان عملياً لا زعيم له ،وحين رشح العظم نفسه لرئاسة الجمهورية خصماً لشكري القوتلي أيده بكداش والبعث لأن العظم الثري يمثل « الطبقة البورجوازية الوطنية » التي تناضل ضد الامبريالية وتحاربها ، وفي أواخر عـام ١٩٥٥ كان التنظيم الشيوعي في سورية قادراً على حشد جمهور يزيد عـن عشرة آلاف فرد من عموم انحاء سورية ليستمع هؤلاء إلى خالد بكداش وهو يلقي بياناً عن نشاطاته في مجلس النواب ، وهذه دلالة ... رغم أن كثيرين منهم غـير شيوعيين ، على الكيفية التي يمكن بها خلق الجماهير .

وقد اتبع البعث والشيوعيون ،في خلال الوزارات المتعاقبة ، سبيلا متطابقاً وفي أحيان كثيرة كانت سياسات الحزبين يتعـذر تمييزها ، ومع ارتفاع صيت السوفييت وازدياد شعبيتهم في سورية ازداد أعضاء الحزب الشيوعي ومتعاطفيه ، وفي أواخر عام ١٩٥٧ أصبح احد أعضائه ، عفيف البزري ، رئيساً للاركان العامة ، كما أن أخاه صلاحا قاد منظمة المقاومة الشعبية بآلافها مـن المدنيين المسلحين وقد كانت الهدف الرئيسي لتسلل الشيوعيين وتغلغلهم . وفي هـذه الفترة بدأ الزعماء البعثيون يدركون أن الشيوعيين كانوا التهديد الأكبر لهيمنتهم على الحكومة السورية ، ومـع أن ميشيل عفلق هاجم الشيوعيين في بيانات صحفية منذ شباط ، ١٩٥٧ ،معلناً أن « الشيوعية غريبة عن العرب غرابة النظام الرأسمالي عنهم » ، الا ّ أن خطوة ما لم تتخذ لانهاء التعاون بين الحزبين .

وفي شهر تموز ثار الخلاف في حزب البعث بين عفلق والبيطـــار من ناحية والحوراني من ناحية أخرى على سياسة الاخير المتعلقة بالتعاون مـع الشيوعيين لتشكيل جبهة وطنية ، وقد خشي عفلق والبيطار أن تصدعـاً في الحزب وانسحاب الحوراني منه سيسببان نهاية نفوذه السياسي ، كما أن الحوراني من ناحية لم يرغب في الخصام مع الشيوعيين في هذه الفترة لئلا يضعف هـذا موقفه المجابه للشعبيين في مجلس النواب وارجاء حـــتى جهوده في الجبهة الوطنية . ان حزب البعث هو نتـاج دمج حزبين لكل منهما أتباعه في مناطق معينة .. فاشتراكيو الحوراني هم الأقوى في مناطق حماه وحلب وبعثيو عفلق والبيطار يستمدون قوتهم من حمص ودمشق لذلك لا يستطيـع أي من الطرفين شق الحزب آنئذ ، وعلى أية حال كان البعث حتى تلك اللحظة هو المهيمن على الائتلاف الشيوعي — البعثي .

ولكن الوضع تغير في الخريف تغيّرا هامـــا ، فالقوة الشيوعية كانت طيلة الفترة كبيرة ، وشعبية خالد العظم وسلطته ارتفعتـــا نتيجة اشتراكه في عقد اتفاقية آب الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي ، وقـد يؤدي تعاون العظم الوثيق مع الشيوعيين إلى تحركات للاطاحة بنفوذ البعثيين من الوزارة واستبدال نفوذ العظم والشيوعيين به ، وهذا مـا حفز البعث البحث عن حلفاء بين المستقلين والحزب الوطني بل وبين الشعبيين ... أخصامهم اللدودين . وقد قابل الشعبيين تقريب البعثيين منهم بالشك ولكن حلفاً عاملاً مؤقتاً رتب بين الطرفين فساند الشعبيون الحوراني في منـافسته العظم على رئاسة مجلس النواب [٣٨] ، ونتيجة لهذه المساندة فاز الحوراني بالمنصب وأصبح أكثر الساسة نفوذاً في البلاد (*) .

ربما يبدو أن البعث سيكون بهذا النصر تواقاً لخوض الانتخابات البلدية الأولى

(*) كانت المنافسة على رئاسة مجلس النواب بين اكرم الحوراني والدكتور ناظم القدسي لا بين الحوراني والعظم .

(المترجم)

التي تجري في تاريخ سوريه وكان موعدها المقرر في الثامن عشر من تشرين الأول بيد أن الامر لم يكن هكذا [٣٩] ، وقد نجم احجام البعث عن اعلان الشعبيين في الثامن من أيلول أن حزبهم سيقاطع الانتخابات ، وكان السبب الذي أعطوه هو أن هذا الوقت ليس بالوقت الصحيح لاجراء انتخابات بلدية كما أن حزب الشعب لا يثق بصبري العسلي ... الرئيس الوطـني لمجلس الوزراء ... ووزير الداخلية بالوكالة [٤٠] ، وهـذا في رأي البعث قد يؤدي إلى مقاطعة المحافظين للمرشحين الذين يؤيدهم البعثيون والشيوعيون مما سيفضي إلى انتصار الشيوعيين الاكثر تنظيما ، وقـد كان هذا التهديد ماثلاً بصورة خاصة في حلب معقل الشعبيين .

ان البعثيين والشعبيين لم يكونوا وحدهم فقط الراغبين في تأجيل الانتخابات فالحزب الوطني ، وكان لا يزال منقسماً الى جناحين ... محـافظ ومتطرف ، انشق ايضاً حول القضيـة ، ومن المؤكد ان كل شيء دلـّل على أن العسلي وأتباعه اليساريين كانوا يضغطون لاجراء هذه الانتخابات قبل أن تنهار شعبيتهم وبينما هم في الموقع الذي يستطيعون منه التأثير على نتائجها ، ولكن العناصر الأكثر محافظة أحست أن الوقت غير ملائم لحزب منقسم كي يخوض معركة انتخابية ، يضاف الى ذلك ما قيل أن أعضاء كثيرين في الائتلاف الحكومي والجبهة الوطنية حبذوا التأجيل وقد تكون هذه الاشاعة بالون اختبار بعثي . ومع ذلك فلم يقر أي حزب ، ما عدا الشعب ، وحتى اللحظة الاخيرة علانية بشكوكه في الحكمة من الانتخابات ، وكانت الصحافة الحزبية تملىء بأنباء أن « الحزب أو الجماعة الاخرى » يرغب في التأجيل .

لقـد أظهر الشيوعيون ، وهم سيربحون كثيراً ولا يخسرون شيئاً ، نشاطاً كبيراً واهتماماً بالغاً بالانتخابات القادمة وبتقديم المرشحين ، وحتى الحـادي عشر من تشرين الأول بلغ عـدد المسجلين من المرشحين الشيوعيين في مختلف

الدوائر البلدية نحو سبعين ومن الوطنيين خمسة وسبعين ومن البعثيين خمسة وثلاثين [٤١] ، ومن الدلائل عن تفاؤل الشيوعيين ما ذكر عن الحاح الشيوعيين، حين اجتمعت اللجنة المؤلفة للاعداد للانتخابات ، على ان يعطوا من المرشحين قدر الوطنيين والبعثيين مجتمعين [٤٢]. ومع اقتراب موعد الانتخابات حدث تصعيد تدريجي في أنباء أن التجمعات جميعها ، ما عدا الشيوعيين وحليفهم العظم ، كانت تضغط لتأجيل الانتخابات ، ولكن وفي التاسع والعشرين من من تشرين الاول أعلن العسلي عن اعتزام الحكومة تعليق الانتخابات ، وبعد أسبوع أعلنت الحكومة وقد انحنت للضغط أن الانتخابات ستؤجل الى أجل غير مسمى . ان الحوراني الذي سيّر الى حد كبير التحالف الشيوعي – البعثي قد انتصر في هذه الجولة التي أتاحت لحزبه فترة من الراحة كي يبتكر حيلة جديدة لإيقاف العربة العظمية – الشيوعية ، ومن الغريب أن كثيرين من أفراد الطبقة الوسطى غير الشيوعية أخذوا يعتبرون الحوراني الآن خير ما يراهن عليه لصد التيار الشيوعي .

زواج قسري بمصر

كان شهر كانون الأول ، ١٩٥٧ ، فترة كآبة الاوساط البعثية ويأس المحافظين وشك الضباط المعادين للشيوعية وتيه الحزب الشيوعي وعجبه ، وقد زادت صورة الانتخابات النيابية القادمة المفترض أن تكون دستورية ،والتي ستجري في خريف عام ١٩٥٨ من مشاعر كل فريق .

والقيادة البعثية ، في حين أنها مؤمنة بأن الشيوعيين هم أعداء البعث

الدودون ، وكان يساورها شك كبير في مدى تغلغل النفوذ الشيوعي في حزب البعث ، وهذا التساؤل قد يجاب عنه حين يجري اختبار قوة نهائي ... وربما يكون الأوان آنئذ قد فات . وبدا أمام البعث آنئذ سبيلان لتقوية نفسه في معركته ضد عدوه الشيوعي ... فاما إقامة حلف عامل مع اليمين وإما ضمان روابط أوثق بالعناصر المناهضة للشيوعيـة في الجيش ، الا أن لكل من هذين التكتيكين محاذيره ، فسجّل البعث في معارضته العناصر المحافظة ومناوراته لاقصائها عن السلطة واستئصال نفوذها كان نصيحة هزيلة للمحافظين كي يخلصوا البعث من ورطته ، يضاف الى ذلك أن الشعبيين والوطنيين قـد عجزوا عن إقامة تعاون بينهم رغم عقيدتهم الواحدة تقريباً فكيف يمكن لهم أن يتعاونوا وعنصراً غريباً كلياً عنهم ... كالبعث ؟ ، كما أن فعالية مقاومـــة المحافظين للغزوة الشيوعية قد باتت موضع شك . ان الارتدادات ومحاكماة « الخيانة » قد أضعفت ، ان لم تكن قوضت نفوذ المحافظين ، يضاف الى هـــذا كله انتشار شائعات ان بعض العناصر الشعبية تدرس موضوع التعاون مع الشيوعيين ضد البعثيين والمحافظين [٤٣] .

ان ضياع فرصة إقامة حلف فعّال مع العناصر المعادية للشيوعية في الجيش طرح صورة للمشكلة مختلفة ، فالمدى الحقيقي للعواطف المشايعـة للبعث داخل الجيش لم تكن معروفة تماماً رغم قيام تعاون واسع بين العناصر الموالية للبعث ضد اليمين ، وفي الواقع هنالك قلة من الضباط أعلنت صراحة أنها بعثية ، كما ان الفئة المسيطرة على الجيش آنئذ كانت تتألف من عناصر متباينة كعفيف البزري الشيوعي والسراج كلي الوجود والنفوري الانتهازي وأحمد عبد الكريم الصارم وجمال فيصل المناصر للمصريين ، فمن المؤكد وجود مجال للشك ، فلبينما قد يتم التوصل الى حلف تكتيكي ما لتقويض سلطة الشيوعيين فهنالك خطر مصاحب لذلك وهو أن الجيش قد يتولى مقاليد الأمور تماماً ويقصي حلفاءه

- البعثيين الضعاف عن السلطة السياسية (٤٤) . ان النفوري نقل « ولاءه » وقد خشي من قوة السراج المتزايدة الى البزري رغم أنه في اعماقه معاد للشيوعية .

وفي أثناء ذلك كان خالد العظم منهمكاً في تشكيل حزبه السياسي « التقدمي » كموازن للبعث ومتمم لما له من تأييد في الجيش ، وقد عمل معه لتحقيق هذا الهدف ثلاثة من المستقلين هم : جورج شلهوب وعبد اللطيف يونس وجميل شمّاط . ان العظم وهو الآن نائب رئيس الوزراء ، كان يتولى وزارتي الدفاع والمالية ورئيس هيئة التنمية الاقتصادية التي اوكل اليها الاشراف على الاتفاقية الاقتصادية الاخيرة المعقودة مع الاتحاد السوفييتي ، وكان الشيوعيون ، رغم أنهم غير مرّخص لهم بالعمل قانوناً ، يدعمون العظم ، وهذا ما زاد في مخاوف البعث وجعل اتخاذ خطوة عنيفة يبدو أكثر إلحاحاً ، فرأى زعماء البعث ، وهم يشكّون في مقدرتهم على قهر هذا التهديد الموجه الى مركزهم بواسطة تشكيل حلف مع العناصر اليمينية والمعادية للشيوعية في الجيش ، ان الوحدة مع مصر هي مخرجهم من هذا المأزق ، فالوحدة ستجرّد الشيوعيين من قاعدة قوتهم لأن عبد الناصر قمع الشيوعيين دون رحمة ، أما الأحزاب السياسية الاخرى ، ومنها البعث ، فستكون مرغمة على حل نفسها فعبد الناصر قرّر ألا متسع للايديولوجيات السياسية المتصارعة ، وهذا لم يقلق القيادة البعثية قط فقد اعتقدت اعتقاداً جازماً أن مكانة لائقة خاصة ستتسنّمها في مصر وسورية المتحدة مقابل وقفتها القوية المؤيدة لعبد الناصر ، كما ان عقيدة البعث الوحدوية والاقتصادية تماثل تماماً وعقيدة عبد الناصر لذلك فالقيادة كانت على ثقة أنه سيسمح لها بالاشراف على حركة سياسية قوية متراصة حسب الخط الفكري لحزب البعث وتشمل الوطن العربي . ان عبد الناصر سيقدم القوة المادية التي يفتقدها البعث (٤٥) .

جاءت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه يوم التاسع من كانون الأول حين أعلن

ميشيل عفلق أن البعث يضع مشروع قانون من أجل اقامة اتحاد فدرالي مع مصر سيعرضه على الحكومة ، وبعد نقاش دار في مجلس الوزراء وبين المواطنين تقرر أن يرسل الى الحكومة المصرية لدراسته واتخاذ الترتيبات لعقد اجتماع بين ممثلي الحكومتين لبدء مفاوضات الاتحاد (٤٦) .

ان هذه الخطوة أحيت الخطوات السابقة نحو الاتحاد التي أوقفتها حرب السويس ، وفكرة الوحدة العربية مستحيل مقاومتها وهي كالأمومة ، لا يستطيع أي سياسي مهما كانت أمانيه أن يهاجمها ، حتى ان العظم نفسه أحس بضرورة الانحياز الى الوحدة والتعلق بها ، ولكن الشيوعيين كانوا في الموقف الحرج جداً فهم مع تمتعهم بثمار انتصارهم كانوا مرغمين على التعبير عن حماستهم لها رغم شكوكهم الخاصة . لقد بدأت خطوة لاقامة اتحاد مع مصر ، ولكن قليلين تخيّلوا آنئذ أن الوحدة ستتم قبل اجراء مفاوضات مطوّلة حول تفصيلاتها ودقائقها .

وفي أواخر كانون الأول كان صراع يجري وراء الكواليس بسرعة فائقة للسيطرة على البلاد بين البعث ومؤيديه من ناحية والشيوعيين والعظم والبزري من ناحية أخرى ، وأخذت صحافة البعث تشن حملة لاظهار الشيوعيين خصوماً للوحدة العربية وهذا الامر هرطقة في سورية تجر على صاحبها الاذى ، ثم ضغط البعث ، وقد أحس أنه ليس قوياً الى حد يستطيع معه الاطاحة برئيس الاركان العامة عفيف البزري ، لاقصاء شقيقه صلاح عن قيادة حركة المقاومة الشعبية ، وإذا افلح في هذا فسيكون لذلك أثران : أولهما انقاص تهديد الشيوعيين باستعمال المقاومة الشعبية من أجل الاستيلاء على السلطة وثانيهما اضعاف عفيف نفسه وقد ظل السراج في غضون هذه الفترة متفرجاً حذراً حينما كان المصريون يستعملون نفوذهم القوي لمساعدة البعث في صراعه مع الاخوين عفيف وصلاح البزري ، وبقي النفوري في صف العظم ورئيس الاركان

العامة على حين مثل أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار والعقيد مصطفى حمدون الفئة الاخرى .

وشن البعث ، بينما هو يهاجم الشيوعيين لعدم اخلاصهم المزعوم للاماني القومية العربية ، حملة صحفية انتقد فيها العظم لا تجاره بالاتفاقيات الاقتصادية المعقودة مع تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي، ووجه الى العظم أيضاً محاولة تحويل انتباه الرأي العام السوري عن الجهود المبذولة لإقامة وحدة مع مصر وذلك بدعاياته المستمرة المتعلقة بهذه الاتفاقيات . ورافق الصراع البعثي مع العظم والشيوعيين ظهور الكتب المناهضة للشيوعية في المكتبات وأكشاك بيع الصحف والمجلات .

وعلى حين غرة وصل في الثاني عشر من كانون الثاني الى القاهرة سراً وفد من الضباط السوريين يرئسه الفريق البزري ... رئيس الاركان العامة ليرجو عبد الناصر اقامة اتحاد فوري بين البلدين [٤٧] ، وبعد أربعة أيام لحق بالوفد صلاح الدين البيطار ، وزير الخارجية ، واشترك في المحادثات . وقد علم ، رغم أن دقائق المحادثات لم يكشف النقاب عنها، أن عبد الناصر طبقاً لوقفته السابقة كان حذراً في تولي مسؤولية سورية المتعبة [٤٨] ووافق أخيراً على الاتحاد بعد أن اقنعه السوريون بقرب استيلاء الشيوعيين على مقاليد الأمور في سورية ، ولكنه أصر على أن الاتحاد يجب أن يكون تاماً وليس فدرالياً كما تصوره السوريون ، فأذعن الوفد السوري وقد ووجه بهذا الشرط الذي لا بديل له ، وفي الثالث والعشرين من كانون الأول تنبأت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية أن اتحاداً بين البلدين سيعلن وشيكا فلم يبق أمام السوريين أي سبيل للتراجع .

ان شيوعي سورية ، وقد وقعوا في مأزق حضورهم مكرهين جنازة أنفسهم أصدروا بادىء ذي بدء قراراً رحبوا فيه بالوحدة واعتبروها « تمتيناً للتضامن

بين الدول العربية وأعداء الامبريالية الآفرو آسيويين[٤٩] » ، وأعلنوا وقد خشوا سياسة عبد الناصر المعادية للشيوعية أن الاتحاد يجب أن يقوم على « اسس ديمقراطية »[٥٠] سليمة ، وحين بات واضحاً أن سورية سوف تمتص وتستوعب لا أن تتحد في نظام فدرالي كانت المعارضة الشيوعية للاتحاد سريعة قوية،فرفض بكداش التوقيع على اعلان الاتحاد وأعلن أن الحزب الشيوعي لما يحل نفسه قط في أي مكان لذلك فلن يحل نفسه في الاتحاد الجديد[٥١] ، ثم قاطع جلسة البرلمان التي انتخب فيها عبد الناصر بالاجماع رئيساً للجمهورية العربية المتحدة وغادر فوراً سورية الى الاتحاد السوفييتي ظاهراً لعلاج عائلتــه طبياً . ان الحزب الشيوعي حتى قبيل رحيل بكداش انشق حول قضية الاتحاد ، فأعضاء جدد عديدون فيه استقالوا من عضويته ثم تزايدت أعدادهم مع اقتراب الاتحاد[٥٢] ، أما بكداش فكان لا يزال يعلن حتى بعد وصوله الى الاتحاد السوفييتي أن الوحدة العربية هدف شيوعي[٥٣] .

كان رد فعل الاتحاد السوفييتي على القرار المصري — السوري مائعــاً رغم بيان سابق أنــــه « حيوي لا لمستقبل سورية ومصر فحسب بل للعالم العربي كله[٥٤] » ، وفي الثاني والعشرين من شباط وحين تحقق الاتحــاد حلت رسمياً الاحزاب السياسية جميعها ما عدا الحزب الشيوعي .

في اليوم الاول من شباط ، ١٩٥٨ ، قرأ صبري العسلي بياناً أعلن فيه أن توحيد البلدين في الجمهورية العربية المتحــدة سوف يخضع لاستفتاء[٥٥] ، وقد احتفلت بالحادث الجماهير الغفيرة التي سارت في شوارع المدن الكبرى ، وحتى الشعبيون باتوا يخشون للشيوعيين أكثر من خشيتهم نزعات عبد الناصر الاشتراكية ودكتاتوريته المعلنة ، يضاف الى ذلك أن سوريين كثر ، من الساسة ورجـــال الاعمال على حد سواء ، آمنوا إيماناً جازمــــاً أن مكر السوريين سينتصر على أعداد المصريين ، الا ان هذا لم يكن ما حدث .

أعلن عبد الناصر شروط الاتحاد الجديدة في برنامج من سبعة عشر نقطة ألقي في مجلس الامة المصري يوم الخـــامس من شباط [٥٦] ، وتضمنت مجلساً تشريعياً مؤلفاً من أربعمائه نائب يعينهم عبد الناصر على أن يكون نصفهم على الأقل من المجلسين التشريعيين القائمين آنئـــذ في مصر وسورية ، وأن القوانين المصرية والسورية ستظل نافذة الى أن يتم تغييرها ، وإقامـــة مجلس تنفيذي منفصل لكل قطر واجراء استفتاء على الوحدة المقترحة يوم الجمعة الحـــادي والعشرين من شباط ، وقد انتخب عبد الناصر بالاجماع أول رئيس للاتحاد . وحين جرى الاستفتاء وافق على الدمج ٩٩٫٩٩٪ من المصريين و ٩٩٫٨٪ من السوريين .

ان الوزاره الاولى للجمهورية العربية المتحدة أعلنت في السادس من آذار ، وضمّت أربعة عشر سوريا من أعضائها الاربعـة والثلاثين ، وأصبح أكرم الحوراني ... الزعيم البعثي ... وصبري العسلي .. الزعيم الوطني ... نائبين من أربعة نواب لرئيس الجمهورية ، وعين للقطر السوري عبـد الحميد السرّاج وزيراً للداخلية ومصطفى حمدون وزيراً للشؤون الاجتماعية وعبد الوهاب حومد (الشعبي اليساري) وزيراً للعدل وصلاح الدين البيطار وزيراً للدولة وأحمـــد عبد الكريم وزيراً للشؤون البلدية والقروية وأمين النفوري وزيراً للمواصلات . وهكذا نقل عبد الناصر الاشخاص العسكريين البارزين من الخدمة في بعد أن منحهم مناصب تجمع بين حسن الأحدوثة والتعويضات المالية السخية .

ومرة أخرى اصبحت سورية جزءاً من امبراطورية كبرى..ولكن بأيدي زعمائها هذه المرة لا بطريق الفتح ، ومع ذلك فحا كمها الجديد تمتع بالسلطات الواسعة التي تمتع بها أسلافه .



(١) ميرور ، ٢٤ آذار ، ١٩٥٧ .

(٢) الحياة ، ٢٨ آذار ، ١٩٥٧ .

(٣) في أوائل هذا الشهر كان العظم يعارض السرّاج.

(٤) ربما تكون هذه حيلة من العظم لارغام القوتلي على الاستقالة على أمل أن يرفعه مجلس الوزراء إلى سدة الرئاسة بدل القوتلي ، وقد انتشرت اشاعات لم يأت دليل على صحتها ، وان كانت جديرة ظاهرياً بالتصديق ، أن الفرنسيين يدعمون العظم وهو المحب لهم في هذه المناورة .

(٥) أوشكت قوات النفوري المدرعة المتمركزة في درعا أن تلتحم بالقوات الموالية للبعثيين المتمركزة في قطنا .

(٦) رفعت الاحكام العرفية عن المناطق الأربع التي ستجري فيها الانتخابات.

(٧) ميرور ، ٣١ آذار ، ١٩٥٧ .

(٨) تجاهلت حكومة العسلي احتجاجاً رسمياً على هذا التدخل قدمه الائتلاف الوطني في أواخر نيسان .

(٩) شوهد مؤيدوا المالكي وسمعوا في دمشق وهم يهتفون « ليسقط ايزنهاور وليعيش ستالين » ، وهنالك اشارة اخرى إلى مبدأ ايزنهاور شوهدت في الملصقات والاعلانات : « الفراغ في رأس أيزنهاور » .

(١٠) في دمشق نال المالكي ٢٠٨٠٨ أصوات ، مقابل ١٨٤٦١ صوتاً نالها السباعي ، وفي حمص نال اليساريون ١٩١٢٧ صوتاً مقابل ١٥٤٨٠ صوتاً نالها المحافظون ، وفي السويداء نال المرشح اليساري ٣٦٧١ صوتاً مقابل ٢١٦١٠ صوتاً نالها خصمه المحافظ .

(١١) الاتحاد ، ١٩ نيسان ، ١٩٥٧ .

(١٢) مع أن النواب الشعبيين وقعوا استقالتهم ووضعوها بتصرف زعماء الحزب الا انهم غيّروا آراءهم حول هـــذا التكتيك حين أخذوا يشعرون أن استقالتهم هذه ستضعف لا ستقوّي مركز حزبهم .

(١٣) ربما يكون العسلي قـــد خشي أن يفقد رئاسة مجلس الوزراء في تعديل وزاري أو أن يتولى الجيش مقاليد الأمور .

(١٤) التايمز (لندن) ، ٢٢ تموز ، ١٩٥٧ .

(١٥) ربما يكون الملك سعود قد أحجم عن قطع علاقاته الديلوماسية خشية أن يفيد ذلك العناصر اليسارية ويضعف مركز القوتلي .

(١٦) اذاعة دمشق ، ١٣ آب ، ١٩٥٧ .

(١٧) من أجل مناقشة جيدة « للمؤامرة » انظر مجلة الشرق الأوسط Middle East Forum السنة الرابعة والثـــلاثون ، العددان الرابع والثامن (نيسان وتشرين الأول ، ١٩٥٩) ، وانظر أيضـــاً مجلة الشؤون الدولية International Affairs السنة الرابعة والثـــلاثون العدد الأول (كانون الثاني ، ١٩٦٠) .

(١٨) اعتقل الاقطـــاعي عبد الباقي نظام الدين ، شفيق توفيق .. ، بتهم غير محددة .

(١٩) كان النفوري ، قبل خمسة أشهر ، من زمرة الضباط اليمينيين الذين حاولوا الاطاحة بالسراج . إن هذا مثال رائع على « ميوعة » السياسة في الجيش السوري .

(٢٠) البعث ، ٢٦ آب ، ١٩٥٧ .

(٢١) نيويورك تايمز ، ٢٢ آب ، ١٩٥٧ .

(٢٢) تايمز (لندن) ، ٢٣ آب ، ١٩٥٧ .

(٢٣) المصدر السابق ، ١٠ ايلول ، ١٩٥٧ .

(٢٤) كريستشان سينس مونيتور ، ١٢ أيلول ، ١٩٥٧ .

(٢٥) نيويورك تايمز ، ٧ أيلول ، ١٩٥٧ .

(٢٦) لم تثر مسألة استخدام مبدأ ايزنهاور ، كما أن دالاس ، وزير الخارجية ، أنكر في بيان تاريخه ١٠ أيلول وجود أي تدخل مسلّح .

(٢٧) نيويورك تايمز ، ١٩ تشرين الأول ، ١٩٥٧ .

(٢٨) ربما كان القوتلي قد قبل عرض سعود ولكن مجلس القيادة الثورية غلبه على أمره ، لقد اعلنت الرياض أن القوتلي بعث برسالة الى سعود جاء فيها « لقد قبلنا برضا بالغ مساعيكم » — نيويورك تايمز ، ١٩ تشرين الأول ، ١٩٥٧ .

(٢٩) ربما كان الاتحاد السوفييتي سيمد يده بشجبه العنيف تركيا والولايات المتحدة وتهديداته بالحرب ، وقد نفرت هذه الصورة السياسيين العرب ودفعتهم إلى السعي وراء حل سريع للازمة .

(٣٠) لقد ضم هذا الفريق إلى جانب العظم كلاً من فاخر الكيالي ، وزير الاشغال العامة والمواصلات ، وتوفيق نظام الدين ، رئيس الأركان العامة ، والزعيم النفوري .

(٣١) اذاعة دمشق ، ١٦ آب ، ١٩٥٧ .

(٣٢) المصدر السابق ، ٢٨ تشرين الأول ، ١٩٥٧ .

(٣٣) نيويورك تايمز ، ٢ تشرين الثاني ، ١٩٥٧ .

(٣٤) ألف باء ، ٦ آب ، ١٩٥٧ .

(٣٥) آخر ساعة (القاهرة) ، ١١ تشرين الأول ، ١٩٥٤ . وقد اعيد نشر هـذا البيان ثانية في الصحف السورية الصادرة يوم الثالث عشر من تشرين الأول .

(٣٦) انهارت هذه الحجة تماماً حين حضر بكداش المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الذي عقد في موسكو في آذار ، ١٩٥٦ . وقـد حملت عليه صحف عديدة واتهمته أنه كان يخدم مصالح موسكو وأنه وهـو عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ربما أعطى اصدقاءه الاسرائيليين بعض الاسرار .

(٣٦) الطليعة ، ١٤ تشرين الأول ، ١٩٥٤ .

(٣٨) ان تغيرا صريحاً حدث عقب ملحوظة للحوراني في مجلس النواب يوم الثاني عشر من ايلول جاء فيهـا أن الحزب الشيوعي « غير هام » في المسرح السياسي السوري ، وقد أدى ذلك إلى تأجيل سفر وفد نيـابي سوري إلى موسكو حتى ربيع ١٩٥٨ لان الحوراني رئيس مجلس النواب كان سيرئسه . انظر « كريستشن سينس مونيتـور » ، ١٧ ايلول ، ١٩٥٧ .

(٣٩) سابقاً كانت المجالس البلدية تعيّن ولا تنتخب .

(٤٠) كانت حجة الشعبيين للتأجيل أن البلاد حين تتعرض لتهديد اجنبي لا ينبغي اجراء انتخابات فيها لأنها قد تؤدي إلى التفرقة .

(٤١) الاخبار ، ١١ تشرين الأول ، ١٩٥٧ .

(٤٢) الشام ، ٤ تشرين الثاني ، ١٩٥٧ .

(٤٣) ان الانشقاق في الحزب حول قضية التعاون مع البعث سبب عدداً من الاستقالات من عضويته في أوائل كانون الأول .

(٤٤) كان هنالك قدر ما من التنافس بين البعث والسرّاج ، فالاول رغب في الابقاء على الاحكام العرفية على حين رغب البعث في رفعها للحد من نفوذ الجيش .

(٤٥) انظر سيمون جارجي ، انهيار حزب ، الاورينت ، رقم ١١ (١٩٥٩) ، الصفحتان ٢٨ — ٢٩ .

(٤٦) ان اجتماعاً مشتركاً لمجلس النواب السوري مع أربعين عضوا من مجلس الامة المصري عقد يوم الثامن عشر من تشرين الثاني في دمشق أعاد تأكيد التضامن المصري — السوري وتعهد بتأييد اتحاد البلدين ، وقد اتخذ المجتمعون قراراً يطلب إلى حكومتي البلدين الدخول في مباحثات الاتحاد ولكن .. وبعد عودة أنور السادات نائب رئيس مجلس الامة المصري ، إلى القاهرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني لم تكن هنالك اشارة ما إلى رغبة المصريين في تنفيذ الاتحاد .

(٤٧) قيل ان الوفد نشد أولاً موافقة عبد الناصر على تولي الجيش السلطة ثم على شكل ما من الاتحاد الليّن . ولعل ما حفز على هذه الخطوة أن الجيش كان مفككا جداً ولا أمل لفئة بالنصر على الفئات الاخرى .

(٤٨) نيويورك تايمز ، ١٩ كانون الثاني ، ١٩٥٨ .

(٤٩) النور ، ١٤ كانون الثاني ، ١٩٥٨ .

(٥٠) المصدر السابق .

(٥١) النصر ، ٢٩ كانون الثاني ، ١٩٥٨ .

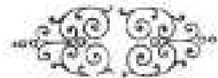
(٥٢) الحضارة ، ٢٣ كانون الثاني ، ١٩٥٨ .

(٥٣) النور ، ٢ شباط ، ١٩٥٨ . وصحيفة رود برافو Rude Pravo (وهي صحيفة الحزب الشيوعي التشيكي) ، ٢٧ شباط ، ١٩٥٨ .

(٥٤) اذاعة موسكو ، ٥ آب ، ١٩٥٨ .

(٥٥) نيويورك تايمز ، شباط ، ١٩٥٨ .

(٥٦) كان المجلس الجديد سيضم مائة سوري وثلاثمائة مصري (نيويورك تايمز ، ٥ شباط ، ١٩٥٨) .



Hamad Khalifa

الفصل الثاني عشر

الخاتمة

ان التقلبـــات السياسية في سورية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الاتحاد مع مصر يمكن تقسيمها إلى فترات ثلاث :

* الأولى ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٩ حين جرت تجربة الديمقراطية النيابية فوجدت ناقصة .

* الثانية ما بين ١٩٤٩ — ١٩٥٤ حين أخفقت الدكتاتورية العسكرية في منح البلاد القيادة التي أرادتها .

* الثالثة العودة إلى الحكم النيابي منذ شباط ١٩٥٤ إلى شباط ١٩٥٨ .

وقد تميزت حياة سوريه كبلد مستقل بالاضراب الداخلي الذي يقرب مـن الأزمة أحياناً وعـدم الاستقرار الحكومي المستمر ، وسوريه في هذه الصفات ليست فريدة ، فهذان المرضان مصابة بهما دول كثيرة حديثة الاستقلال وحتى بعض الدول قديمته كالباكستان وبورمـا وكوريا والعراق وفرنسا والارجنتين على سبيل المثال ، ومـــن ناحية أخرى فالمؤسسات السياسية السورية ، لوضع سوريه الجغرافي وافتقارها إلى القيادة الحكيمة بعيدة النظر ولكونها جزءاً من

أمة عربية كبيرة ، كانت هشة جداً ولا تستطيع الصمود للضغوط والقيود المفروضه عليها .

ليس لسوريه تقاليد ولا أمجاد وطنية ماضية تشد أبناءها في شعب متلاحم متناغم ، كما أن التنافسات الدينية ، رغم أنها تتلاشى ، أضعفت بنية الدولة ، وانعدام خبرة القادة السوريين في الحكم الذاتي أضافت منذ البدايه صعوبة أخرى ، فالرجال الذين ناضلوا في سبيل استقلال سوريه قضوا حياتهم السياسية كلها يحاربون شيئاً ما واعتادوا على التفكير بالجانب السلبي من أذهانهم . انهم غير أكفاء لتولي المهمة القاسية الملقاة على كواهلهم وهي بناء دولة من شعب يفتقر في حالات كثيرة إلى وحدة المصالح ... شعب ربما في ظروف أقل قساوة يكون ندا لهذا التحدي ، ولكنه الآن تنقصه المعرفه والخبرة والارادة اللازمه لدفن النزاعات الفرديه والمطامح الشخصية في سبيل هدف أسمى هو رفاه البلاد ، ان هذا الشعب قد دفن ، إلى حد بعيد ، نفسه .

ان الشعب السوري كقيادته كان مشرباً بالولاءات العشائريه والعائلية والطائفية والتي لم تمتد إلى الفكرة الغامضة والهامة عن الأمة ، وإذا كانت الامة ستبقى فلا بد من اختفاء هذه الولاءات وهذا لم يجر الا حين الازمات القصيرة مع دولة أجنبية أو مع - اسرائيل - أو حين الصدام بالغرب . ان هذا الوضع لهو في معظمه من تراث الماضي ... الماضي الطويل الذي لن يزول أثره الا بمرور الايام وانعدام تدخل الدول الخارجية التي تسعى لابقاء هذه الخلافات حية .

وموقع سوريه الجغرافيه عمل دائماً ضد بقائها ، فوجودها بين كتلتين متنافستين جعلها البيدق الضعيف في لعبة سياسية القوة العربية وهدف المعسكرين الهاشمي والسعودي - المصري المتنافسين ، وكانت دسائس هذه الدول العربية عامل تعطيل وقلاقل في الشؤون السياسية السوريه الداخلية . ان صلة سورية التاريخية والجغرافية بالعراق والاردن قد قابلها موازنا ارتباط سوريه بالتقاليد

الجمهوريه وغيرة عسكرييها وحسدهم ، وقد أصبحت ميداناً للتنافس هذا فانضم الجيش إلى الكتلة السعوديه - المصريه ، وحين انشقت هذه الكتلة وقفت الفئة المسيطرة في سلك الضباط السوريين إلى جانب مصر ، ومـــن ناحية أخرى انقسم حول هذه القضية حزب الشعب وهو أكبر الاحزاب السياسية ومعروف رسمياً بحملة لواء الاتحاد مع العراق . ان دسائس هاتين الكتلتين الكبيرتين أسهمت اسهاماً كبيراً في عدم الاستقرار الذي ساد البلاد .

وقد شهدت فترة الحكم النيابي التي تلت الحرب العالمية الثانية تفسخ الاحزاب السياسية القديمة وولادة اتجاه يساري يمثله أكرم الحوراني وميشيل عفلق وآراؤهما الاشتراكية ، والوطنيون القدامى أخفقوا في منح البلاد قيادة فعّالة حين كانت القيادة نفسية ومرغوبة ، فلم يظهر زعيم مدني أو حتى عسكري يجمع بين المثل الأبوي العزيز جـــداً على العرب وحماسة المبدع العصري ليدفع البلاد إلى الامـــام .

والكتلة الوطنية التي مزقتهـا الخلافات وتميزت بنضالها من أجل الاستقلال أصبحت توسم بصورة حكم الفرد والمصالح الاقتصادية المكتسبة ، وقد حكم زعيمها ، الرئيس شكري القوتلي الرجل العادي ، دون كبح تقريباً من مجلس النواب ، ورحيل الفرنسيين أزال الكابح الوحيد الحقيقي لسلطانه . ووعـد الشعبيون ، وهم تجمّع مصالح لافراد من الكتلة الوطنية وساسة حلبيين ، بتغييرات جذرية ولكن ثبت أنهم فاشلون كالوطنيين في تنفيذ اصلاحات فعّالة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارة .

ان حرب فلسطين قررت نهائياً قدر الحكم المدني في سوريه ، فحكم الساسة بات غير موثوق ، فالساسة في عقيـــدة الجيش والسكان هم الذين خسروا هذه المعركة الحاسمة . لقد أخفقت انظمة الحكم الدستورية في خلق المؤسسات الـتي تتمشى ومتطلبات الحيـاة السياسية السوريه وترسيخ جذورها ، كما أن افتقار

سوريه إلى التقدم السريع بعد الاستقلال وهزيمتها في فلسطين أقنعا المواطنين أن الديمقراطية قد فشلت وأن حل مشكلات البلاد قائم في تولي رجل قوّي مقاليد الامور، أن الاعراف الشرق – أوسطية، التي تركز الانتباه السياسي على الفرد اكثر من تركيزها على المؤسسة، منحت مطلب منقذ الامة القوى زخما وقوة، وكانت الطبقة الوسطى الواعية النامية والطلاب مراكز هذا السخط، ويضاف إلى هاتين الفئتين ضباط الجيش الذين تحوّل غضبهم على ما اعتبروه عملا مدنياً أخرق في حرب فلسطين إلى عمل ضد الحكومة، وأخيراً أقصي السياسيون بالقوة عن السلطة وتولى الجيش مقاليد الأمور.

وأخفق دكتاتوريو سورية العسكريون اخفاق سابقيهم من المدنيين لعجزهم عن تحويل الشعب السوري إلى شعب جد فعّال ولوقوعهم في الخلافات العربية ولعدم اعترافهم بأن الايديولوجية الاجتماعية – السياسية اليسارية سيكتب لها الغلبة. يضاف إلى ذلك أن اخفاقات الزعيم الشخصية سرعان ما جرّت عليه عداء مؤيديه على حين أن عجز الشيشكلي عن اتخاذ دور الزعيم القادر على سحر اتباعه وجعلهم يلتفون حوله قوض زعامته. ان الرجلين استثارا عداء الطبقة المثقفة والجيش ... وهما عنصران هامان لاي زعيم ناجح في البلدان العربية السريعة التغيير.

ويتميّز خلع الشيشكلي أنه تم لا بأيدي زمرة من الضباط رغبت في تولي السلطة بل بأيدي رجال كان هدفهم العودة إلى الحكم المدني، ولسوء حظ الحكم الديمقراطي السوري أن الساسة الذين عادوا إلى السلطة تعلموا قليلا في أثناء الفترة التي ارغموا فيها على التقاعد، ومجلس نواب عام ١٩٥٤ بانقساماته العميقة وافتقاره إلى القيادة القومية ليمثل أمراض الديمقراطية النيابية السورية، وهذا المجلس المنقسم انقسام الشعب السوري نفسه كان عاجزاً عن تكوين ائتلاف عامل، فالمصالح الشخصية لا تختفي لصالح المجموع، ولا خفاء هذا الوضع

عاد شكري القوتلي قليل التشكـي ، ولكن ذو السمعة السيئة ، من المنفى لتولي رئاسة الجمهورية .

ان سنوات ١٩٥٤ – ١٩٥٨ لهـي سنوات البعث الذهبية ، فقد انتشر انتشاراً واسعاً وانضم اليه سريعـاً أعضاء كثر لأنه هيمن على رؤى العناصر الفتية الشابة ولا سيما ضباط الجيش الذين فقدوا الثقه بالاحزاب القديمة والساسة التقليديين . ان حزب البعث ، بكلمات منظره ، يربط القومية والاشتراكية العربيتين ربطاً وثيقاً في جدلية خاصة بالقومية العربية [1] ، وهذا الدمج بين الاشتراكية والقومية العربية هو ما جعل الحزب يخلب ألباب الشباب وكثيرين من الكهول الذين كانوا يسعون لتحقيق امـانيهم الغامضة في العدالة الاجتماعية والوحدة العربية ولعب دور في مصير الامة ، يضاف إلى ذلك أن البعث حزب ذو نظرية ، وهو ، إذا استثني الحزب الشيوعي ، الحزب الأول في تاريخ سوريه الذي له هذه الصفة ، وبلغت وقفته النضالية ضد الصهيونية والامبريالية حداً جعل الاحزاب التقليدية التي سبقته تردد شعاراتها ترديداً خافتاً وتعجز عن دفع الشبهات في انها ليست سوى نتاج هجين للايديولوجيات السياسية الغربية المبتذلة التي لا تتلاءم وحقائق الأوضـاع السوريه وتفتقر لا إلى الارادة فحسب بل إلى الافكار اللازمة لتحويل المجتمع العربي .

وقد أضاف الحوراني ، الذي أقام استراتيجيته على هـذه المقولة ، تكتيك التعاون مـع ضباط يحملون الرأي نفسه ويتخيلون ثورة اجتماعية . ان الجيش قوّض عام ١٩٤٩ النظام السياسي التقليدي رغم أن هـذا لم يدركه حتى أولئك الذين قاموا بالعملية ، والبعث هو الذي أنار السبيل للضباط التقدميين كي يحققوا أهدافهم ، الا أن الجيش ، في أثناء عملية الوصول إلى هذا الهدف ، انقسم إلى فئات وزمر متصارعة ... انقسام مماثليهم فكرا بين المدنيين حتى بات متعذراً عليه إعادة الاستقرار .

وفي أثناء عملية تقويض القديم واستبدال الجديد به وقع الثوريون الاشتراكيون في الخطيئة ذاتها التي ارتكبها زملاؤهم في أقطار أخرى .... وهي التعاون « المؤقت » مع الشيوعيين المحليين ، فهذا التعاون متفقاً مع سياسة وحيدة الجانب موالية للسوفييت وناجمة عن اعتبارات السياسة الخارجية زاد زيادة عظيمة القدرات الشيوعية داخل البلاد حتى أصبح الشيوعيون ، الحلفاء السابقين للثوريين الاشتراكيين ، يشكلون تهديداً كامناً يفوق تهديد القوى الرجعية التي كان هؤلاء الثوريون الاشتراكيون يحاربونها . إن هذا الفهم ، مصوبا بمخاوف تثبت تماماً بالحجة من التدخل الاجنبي وبانقسامات الجيش إلى فئات عديدة ، قد خلق جوّاً من الهلع بين اليساريين السوريين حتى ساد الاعتقاد أن الاتحاد مع مصر السبيل الوحيد للنجاة من تولّي الشيوعيين مقاليد الأمور ، وعبد الناصر كان بمعنى ما الصورة الابوية التي ستنقذهم من المصير الذي تخيلوه مقدوراً عليهم ، وعلى حين يستحيل التنبؤ بمجريات الاحداث لو لم تقم الوحدة مصر ... يبدو أن الثوريين الاشتراكيين ، وقد ثملوا بسلسلة انتصاراتهم السريعة ، باتو هلعين كلياً من صورة ما قد يكون نكسة مؤقتة على أيدي الشيوعيين المحليين في الانتخابات البلدية القادمة ومن المشكوك فيه أن يدوم تحالف عظمي – شيوعي فترة طويلة أو أن الجيش غير الشيوعي والعناصر الاخرى تستطيع أن تصنع تحالفاً تكتيكياً لسحق الشيوعيين ، وأخيراً فمن انهى التهديد الشيوعي ليس قوات مصر ورجال أمنها بل سلطات الأمن السوريه نفسها مدعومة بسمعة عبد الناصر ، ولكن لا سبب يدعو إلى الظن أن هذا الارتباط نفسه لا يستطيع تجاوز التهديد الشيوعي بدون عبد الناصر .

ان النفعية لهي الصفة المميزة للشؤون السياسية السورية ، وقد أفادت منها إلى حد كبير أو صغير التجمعات السياسية جميعها، ويبدو أنها في سوريه ضرورة ناتجة عن العوامل السياسية – الاجتماعية المعقدة القائمة ، وكان محالا تقريباً على

زعماء سوريه السياسيين ، وشعبها منقسم انقساماً عميقاً حول القضايا الاساسية ويفتقر إلى صوت حقيقي ، في قضايا البلاد وهو البيدق الضعيف دوماً في لوحة شطرنج النزاعات العربية الداخلية ويجتذبه عاطفياً مطلب الوحدة العربية ، كان محالاً عليهم أن يخوضوا حملات انتخابية ويقاتلوا في سبيل أهدافهم بالشكل السائد في البلدان الاكثر تلاحماً ، وهكذا فلسلسلة من الأحداث التكتيكية السريعة التغيير بدت وكأنها خير وسيلة للوصول إلى السيطرة السياسية .

وربما كان أكرم الحوراني خير ممثل لهذه التقنية ، وفلسفته كانت تلح على أن هدف الحزب هو تولّي السلطة كائناً ما كان الحلفاء الذين يستطيع أن يجدهم ، وحين مارس هذا المثل الأعلى عنده تآمر مع الزعيم للاطاحة بالقوتلي ومع الحناوي لخلع الزعيم ثم مع الشيشكلي لنسف الحكومة الشعبية ، وحين جاء دور الشيشكلي كان الحوراني من بين الذين ساعدوا في اسقاطه . وبعد عودة الحكم النيابي كان الحوراني هو الذي بدأ التعاون بين البعث والشيوعيين والجيش الذي أقصى الاحزاب السياسية عن المسرح السياسي ، وهو الذي خلق في النهاية الوضع الذي رؤيت معه الوحدة السبيل الوحيد لانهاء الدائرة المغلقة . أما شريكه ... ميشيل عفلق ... فقد عمل بعد اتحاد حزبي البعث والاشتراكي العربي على تعزيز الحزب الجديد كوسيلة لنشر الاشتراكية القومية العربية ولكن « سياسات الحوراني العملية » طغت عليه ، ومن المشكوك فيه على أية حال أن يكون نهج عفلق الفلسفي قادراً وحده ، في المحيط السوري ، على تحويل البعث إلى قوة سياسية فعّالة ، فقد أظهر الحوراني كيف أن التحام البعث مع ايدلوجيته بضباط الجيش ذوي الافكار المشابهة له يستطيع أن يستولي على مركز السلطة .

وفي عام ١٩٥٨ ... كانت الديمقراطية وحكم الجيش قد أخفقا في سوريه ، وغدت الحاجة إلى نظام جديد ملحّة ولكن حلاً ما لم يكن قد وجد بعد ،

ومن المشكوك فيه ، إذا أخذت بعين الاعتبار العوامل السياسية القائمة في البلاد أن يكون أي فرد غير الزعيم الذي يخلب ألباب أتبــاعه قد استطاع أو سيستطيع أن ينجح في الاخذ بيد سوريه واخراجها من مستنقعهـا السياسي . ربما لا تكون هذه خطيئة الشعب السوري ، فهو قد ورث نظاماً سياسياً غريباً فرضته عليه دولة الانتداب، وهو نظام ، مع أنه ملائم لاوروبا، يصعب تكييفه ليتلاءم ومجتمعاً شرقياً ذا ملامح اقطاعية ويخوض عملية « تغريب » متسارعة ، فجذور الديمقراطية الغربية ليست هنــا ، والنبتة لا يمكن لها أن تزهر إذا افتقدت التربة الصالحة والمناخ الملائم .



(١) تصريح لعفلق نشر في « الاورينت » ، ٥ شباط ، ١٩٥٨ .

تعقيب

أحاط هذا المؤلف بالفترة التي تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الثـانية وتنتهي بقيام الاتحاد بين سورية ومصر ، ومن الهـام تتبع باختصار سير السياسيين والعسكريين السوريين الذين كانوا مسؤولين عن قيام الجمهورية العربية المتحدة .

لقد أعلنت الوزارة الأولى في الجمهورية العربية المتحدة في السادس من آذار ، ١٩٥٨ ، وضمت أربعة عشر وزيراً سورياً كان بينهم الزعماء السياسيون التالية اسماؤهم والذين لعبوا دوراً هاماً في ربط البلدين معاً : أكرم الحوراني (نائبـاً لرئيس الجمهورية) وصبري العسلي (نائباً لرئيس الجمهورية) وعبد الوهاب حومد (وزيراً للعـدل) وصلاح الدين البيطار (وزير دولة) وخليل كلاس (وزيراً للتجارة والاقتصاد) وفاخر الكيالي (وزيراً للخزانة) ، كما ضمت من العسكريين الذين لعبوا أدواراً هامـة عبد الحميد السراج (وزيراً للداخلية) ومصطفى حمدون (وزيراً للشؤون الاجتماعية) وأحمد عبد الكريم (وزيراً للشؤون البلدية والقروية) وأمين النفوري (وزيراً للمواصلات) .

ان الحوراني والعسلي والبيطار نقلوا من دمشق وأعطوا مكاتب في القاهرة وبذلك فصلوا عن قاعدة قوتهم السياسية في سورية ، ومن الواضح أن الحوراني والبيطار رضيا تمـام الرضا بدوريهما الجديدين فقد تخيلا نفسيهما قائدين للحزب

السياسي الجديد الواحد الذي سيوجد من الاتحـــاد الوطني الذي أقامه عبد الناصر، ثم أن ضباط الجيش بتعيينهم في مناصب مدنية فقدوا وضعهم العسكري وقـــدراً كبيراً من نفوذهم في الجيش ولكن السرّاج احتفظ بقبضته القوية على شرطته السرية ، ورفـّع عفيف البزري رئيس الأركان السابق إلى رتبة فريق في جيش الجمهورية العربية المتحدة .

وبمرور الوقت أخذ الوزراء السوريون يستقيلون حين شرعوا يدركون أنهم قد أبعدوا عن ممارسة صلاحياتهم وأن مصالحهم تتصادم وسياسات عبد الناصر، وكان صبري العسلي ، نائب رئيس الجمهورية أول المستقيلين فقد خرج من الحكم في أوائل تشرين الأول ، ١٩٥٨ ، وكان قبيل ذلك قـد أربك حين ربط ، في احدى شهادات محاكمات الخيانة التي جرت في بغداد لمؤيدي الحكم الملكي عقب الثورة العراقية ، بمؤامرة للاطـــاحة بالنظام السوري ، وقد أتبعت استقالته باعادة تنظيم الوزارة فالغي النظـــام الوزاري الثنائي واستعيض عنه بوزارة واحدة . ان هــذا التعديل أبرز شخصية سورية عسكريه أخرى هي العقيد طعمـــة العودة الله وعين وزيراً للشؤون البلدية والقروية في المجلس التنفيذي السوري وحـين شنّ عبد النـاصر حملته على الشيوعيين في ربيع ١٩٥٩ هرب الفريق البزري في نهاية أيار إلى بغداد حيث طلب اللجوء السياسي ثم انتقل إلى الكتلة السوفييتية ، وأصبح الفريق جمـال فيصل ، المعلـّم لكثير من الضباط ذوي الميول اليسارية ، قـائداً للجيش الأول (السوري) في الجمهورية العربية المتحـدة .

وفي تشرين الأول ، ١٩٥٩ ، منح عبد الناصر المشير عامر السلطة التامـة للاشراف على القسم السوري من الوزارة ، وفي غضون شهرين من هذا التاريخ استقال أربعة من الوزراء بعد أن أدركوا أنهم يفقدون سلطاتهم ، وكان من بينهم الحوراني والبيطار وعبد الغني قنوت الذي عيـّن في الوزارة القطريه السوريه

في شهر تشرين الأول ، ١٩٥٨ وهو ضابط مدرعات سابق وله اتباع في الجيش، وقد بقي من الوزراء السوريين حومد والكيالي والسراج وعبد الكريم والنفوري فقط . ان استقالتي البيطار والحوراني جاءتا عقب اشارات إلى أن البعث لن يعهد اليه بالاتحاد القومي وأن نشاطاته السياسية سوف يضبطها عبد الناصر ، وفي أثناء ذلك كانت السيطرة على الحزب تفلت منها ونقل كثير من أعضائه ولاءهم إلى الاتحاد القومي .

وفي الثامن عشر من آذار ، ١٩٦٠ ، جرى تعديل تام للمجلس التنفيذي في القطر العربي السوري ، فأصبح العقيد أكرم الديري وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بدلاً من مصطفى حمدون المستقيل، والعقيد أحمد الحنيدي وزيراً للاصلاح الزراعي ، والزعيم جمال الصوفي وزير دولة لشؤون الرئاسة بعد أن استقال من منصبه العسكري . ان النفوذ السياسي للعسكريين السوريين كان يقتلع « سناً بعد سن » ، وفي شهر أيار استقال الوزيران أحمد عبد الكريم وأمين النفوري ، وأخذت الأمور في سورية تنقلب على عبد الناصر .

وفي تشرين الثاني ، ١٩٦٠ أجرى عبد الناصر تعديلا جديداً بين وزرائه السوريين ، فعيّن السراج رئيساً للمجلس التنفيذي السوري وأعيد عامر إلى القاهرة ، واخيراً ... وفي السابع من آب ، ١٩٦١ ، أعيد تنظيم الجمهورية العربية المتحدة لتوحيد القطرين في وزارة واحدة . ان الكيالي والسراج وعبد الوهاب حومد هم الذين بقوا من أعضاء الوزارة الأولى في الجمهورية العربية المتحدة ،إلا أن ضباط الجيش السابقين وهم الديري وحنيدي والصوفي وعودةالله احتفظوا بوزاراتهم منذ التعديل الوزاري الذي جري في آذار ، ١٩٥٠ . وفي التعديل الأخير أصبح السراج نائب رئيس الجمهورية للشؤون الداخلية ونقل إلى

القاهرة ، وكانت هذه هي الخطيئه الكبرى التي اقترفها عبد الناصر منذ أن تولى السلطة ، ومع أن حافز عبد الناصر على هذا قد يكون تخفيف القلق بنقل السراج البغيض جداً في سورية الا ّ أن زوال السراج أقصى أكبر القوى الكابحة في سورية فعالية ، وبغيابه أحست العناصر السوريه المعاديه للنظام أنها حرة مرة أخرى لتتآمر من أجل فصل سوريه عن مصر . ان السرّاج ، وقد وجد أن منصبه في القاهرة لا يوازي الراتب الذي يتقاضاه ، استقال بعد شهرين وعاد إلى سورية في الخامس عشر من أيلول ، وأصبح الوضع معداً تماماً الآن للانقلاب السوري الذي فصم الوحدة في الثامن والعشرين من ايلول ، ١٩٦١ .

ان المحـــاولة الأولى للوحدة العربية ، وهذا معروف تماماً ، لم تنجح ، فالطرفان ، كما يجري في الزواجات المتسرعة العديدة ، لم يكونا مهيئين حقاً للوحدة . وفي مقـال افتتاحي صريح مثير ظهر في « الاهرام » يوم الحـادي عشر من حزيران ، ١٩٦٢ ، ذكر محمد حسنين هيكل ، الناطق الرسمي باسم عبد الناصر ، أسباب فشل الوحدة ، فأقرّ أن دمج البلدين دمجاً تاماً اصطدم بحقائق عديدة قائمة في العالم العربي ومنها ضعف العاطفة القومية من أجل توحيد سوريه ومصر في كيان واحد وغياب الثورة الاجتماعية التي كانت ستمنع العناصر الرجعية من مساواة مصالحها بمصالح الأمة ، ثم وضع هيكل أسس أية وحدة مقبـلة ... فالكيانات الوطنية يجب أن تبقى مميزة واضحة ضمن أي اطار وحدوي فتحتفظ بحكوماتها المحلية التي ستكون تلبية للرأي العام الشعبي ولكن هذه الكيانات جميعها يجب أن تقام على أساس من الاشتراكية والديمقراطيه العربيتين . ان الاتحاد نفسه سيعالج موضوعي الدفاع والسياسة الخارجية .

لقد كانت سنوات الوحدة سنوات ركود اقتصادي خطير في سوريه بسبب

الجفاف ، وهذا ما خلق قلقاً وسخطاً زادتها مراسيم عبد الناصر الاشتراكية الخاصة بالمصارف والاصلاح الزراعي والتجارة الخارجية والصناعة ، الا ان أياً من هذه المراسيم لم تكن كافية كي تسبب انقلاب الانفصال الذي نفذه ضباط ساخطون بعضهم ذوو نزعات محافظة ، أغضبهم « تمصير » الجيش وإلى حد ما وجود الحكومة المدنية. ان الماضي المصري لعبد الناصر لم يمنحه الفهم الضروري لعقلية السوريين وطباعهم ، ... وهنا على المرء أن يذكر تردد عبد الناصر في قبول الاتحاد حين عرضه فجأة السوريون عليه .



الملحقات

الملحق (آ)

الوزارات السورية

٢٨ كانون الاول / ١٩٤٦ :

جميل مردم بك	رئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية والصحة والاسعاف العام
سعيد الغزي	وزير للمالية
نعيم الانطاكي	وزير للخارجية
احمد الشرباتي	وزير للدفاع الوطني
حكمة الحكيم	وزير للاقتصاد الوطني
عادل ارسلان	وزير للمعارف
عدنان الاتاسي	وزير للعدلية والاشغال العامة

٢٣ آب / ١٩٤٨ :

جميل مردم بك	رئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع الوطني
لطفي الحفار	وزير دولة نائب رئيس مجلس الوزراء
سعيد الغزي	وزير للعدلية
محسن البرازي	وزير للشؤون الخارجية
محمد العايش	وزير دولة ووزير للزراعة بالوكالة
صبري العسلي	وزير للداخلية
ميخائيل اليان	وزير للاقتصاد الوطني
عادل ارسلان	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية
احمد الرفاعي	وزير للاشغال العامة
وهبي الحريري	وزير للمالية
منير العجلاني	وزير للمعارف

شكري القوتلي

١٦ كانون الاول / ١٩٤٨ :

خالد العظم	رئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية والدفاع الوطني
محسن البرازي	وزير للمعارف
محمد العايش	وزير للزراعة
احمد الرفاعي	وزير للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية
حنين صحناوي	وزير للاقتصاد الوطني

حسن جبارة	وزير للمالية
عادل العظمة	وزير للداخلية
مجد الدين الجابري	وزير للاشغال العامة

شكري القوتلي

١٦ نيسان / ١٩٤٩ :

بموجب مرسوم ٢٠٨/١٦/٤/١٩٤٦ تولى القائد العام الجيش والقوى المسلحة رئاسة مجلس الوزراء ووزارتي الداخلية والدفاع الوطني ثم شكلت الوزارة بموجب مرسوم رقم ٢٠٩/١٦/٤/١٩٤٩ على الشكل التالي :

حسني الزعيم	رئيس لمجلس الوزراء ووزير للداخلية والدفاع الوطني
عادل ارسلان	نائب لرئيس مجلس الوزراء ووزير للخارجية
فيضي الاتاسي	وزير للمعارف والصحة والشؤون الإجتماعية
اسعد الكوراني	وزير للعدلية والاشغال العامة
حسن جبارة	وزير للمالية
نوري الايبش	وزير للزراعة
فتح الله الصقال	وزير للاقتصاد الوطني

حسني الزعيم

٢٦ حزيران ١٩٤٩ :

محسن البرازي	رئيس مجلس الوزراء ووزير للخارجية والداخلية
مصطفى الشهابي	وزير للعدلية
خليل مردم بك	وزير للمعارف والصحة والاسعاف العام
حسن جبارة	وزير للمالية والاقتصاد الوطني
نوري الايبش	وزير للزراعة
فتح الله صقال	وزير للاشغال العامة
عبدالله عطفة	وزير للدفاع الوطني

حسني الزعيم

١٤ آب / ١٩٤٩ :

هاشم الاتاسي	رئيس لمجلس الوزراء
خالد العظم	وزير للمالية
رشدي الكيخيا	وزير للداخلية
ناظم القدسي	وزير للخارجية
عبدالله عطفة	وزير للدفاع الوطني
عادل العظمة	وزير للدولة
فيضي الاتاسي	وزير للاقتصاد الوطني
فتح الله آسيون	وزير للدولة
مجد الدين الجابري	وزير للاشغال العامة والمواصلات

سامي كبارة	وزير للعدلية والصحة
ميشيل عفلق	وزير للمعارف
أكرم حوراني	وزير للزراعة

سامي الحناوي

٢٤ كانون الاول / ١٩٤٩ :

ناظم القدسي	رئيس الوزراء وزير للخارجية
فيضي الاتاسي	وزير للدفاع والاقتصاد الوطني
زكي الخطيب	وزير للعدلية
هاني السباعي	وزير للمعارف
أحمد قنبر	وزير للداخلية
محمد المبارك	وزير للاشغال العامة
شاكر العاص	وزير للمالية
محمود العظم	وزير للزراعة
جورج شلهوب	وزير للصحة

هاشم الاتاسي

٢٧ كانون الاول / ١٩٤٩ :

خالد العظم	رئيس الوزراء ووزير للخارجية
فيضي الاتاسي	وزير للعدلية
فتح الله آسيون	وزير للصحة والاسعاف العام

سامي كبارة	وزير للداخلية
اكرم الحوراني	وزير للدفاع الوطني
هاني السباعي	وزير للمعارف
محمد المبارك	وزير للاشغال العامة
عبدالباقي نظام الدين	وزير للزراعة
معروف الدواليبي	وزير للاقتصاد الوطني
عبد الرحمن العظم	وزير للمالية

هاشم الاتاسي

٤ حزيران – ١٩٥٠ :

ناظم القدسي	رئيس مجلس الوزراء وزير للخارجية
زكي الخطيب	وزير للعدلية
حسن جباره	وزير للمالية
شاكر العاص	وزير للاقتصاد الوطني والزراعة
جورج شلهوب	وزير للاشغال العامة
فرحان الجندلي	وزير للمعارف والصحة والاسعاف
فوزي سلو	وزير للدفاع الوطني
رشاد برمدا	وزير للداخلية

هاشم الاتاسي

٨ ايلول – ١٩٥٠ :

ناظم القدسي	رئيس مجلس الوزراء وزير للخارجية
حسن الحكيم	وزير دولة

زكي الخطيب	وزير للعدلية
هاني السباعي	وزير للمعارف
شاكر العاص	وزير للمالية
احمد قنبر	وزير للاشغال العامة
جورج شلهوب	وزير للصحه والاسعاف
فرحان الجندلي	وزير للاقتصاد الوطني
فوزي سلو	وزير للدفاع الوطني
رشاد برمدا	وزير للداخلية
علي بوظو	وزير للزراعة

هاشم الاتاسي

٢٣ آذار – ١٩٥١ :(*)

ناظم القدسي	رئيس مجلس الوزراء ووزير للخارجية
شاكر العاص	وزير للمالية
فرحان الجندلي	وزير للصحة والمعارف
زكي الخطيب	وزير للعدلية
معروف الدواليبي	وزير للاقتصاد الوطني
فوزي سلو	وزير للدفاع
رزق‌الله انطاكي	وزير للاشغال العامة

---

* دامت هذه الوزارة أقل من يوم

علي بوظو	وزير للزراعة
فيضي الاتاسي	وزير للداخلية

هاشم الاتاسي

٢٧ آذار — ١٩٥١ :

خالد العظم	رئيس مجلس الوزراء ووزير للخارجية
سامي كباره	وزير للداخلية
عبد الباقي نظام الدين	وزير للزراعه ووزير للعدليه بالوكالة
عبد الرحمن العظم	وزير للمالية
فوزي سلو	وزير للدفاع الوطني
رئيف الملقى	وزير للمعارف ووزير للاقتصاد بالوكالة
سامي طيارة	وزير للصحه ووزير للاشغال والمواصلات بالوكالة .

هاشم الاتاسي

٩ — ٨ — ١٩٥١ :

حسن الحكيم	رئيس مجلس الوزراء ووزير للمالية
فيضي الاتاسي	وزير للخارجية
فتح الله آسيون	وزير للصحة والاسعاف
شاكر العاص	وزير للاقتصاد ووزير للزراعة بالوكالة
فوزي سلو	وزير للدفاع الوطني
رشاد برمدا	وزير للداخليه
حامد الخوجه	وزير للاشغال العامة والمواصلات

عبد الوهاب حومد	وزير للمعارف
عبد العزيز حسن بك	وزير للعدل

وفي ١٢ /٨/ ١٩٥١

سمي محمد المبارك	وزير للزراعة

١٣ تشرين الثاني – ١٩٥١ :

(وزارة زكي الخطيب المؤقتة)

زكي الخطيب	رئيس مجلس الوزراء ووزير للدفاع
عبد الوهاب حومد	وزير للمعارف
عادل ارسلان	وزير للخارجية
رزق الله سالم	وزير للاشغال العامة
شاكر العاص	وزير للمالية
محمد الشوّاف	وزير للاقتصاد الوطني
حامد ناجي	وزير للعدلية
عبد الله تامر	وزير للزراعة
رشاد جبري	وزير للداخلية
الدكتور فرحان جندلي	وزير للصحة والاسعاف العام .

٢٨ تشرين الثاني ، ١٩٥١ (*)

الدكتور معروف الدواليبي رئيس مجلس الوزراء

---

* اطاح الشيشكلي بهذه الوزارة في اليوم ذاته ، ولم تنشر اسماء وزاره معروف الدواليبي الذي قدم استقالته في ١ - ٣ - ١٩٥٤ .

٢ كانون الاول – ١٩٥١ :

في ٢ /١٢/ ١٩٥١ تولى أديب الشيشكلي مهام رئاسة الدولة متمتعاً بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية .

وبموجب الامر العسكري رقم (٢) تاريخ ٣ /١٢/ ١٩٥١ تولى فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية ويمارس صلاحيات واختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني .

٩ حزيران – ١٩٥٢ :

فوزي سلو	رئيس مجلس الوزراء ووزير للدفاع
سامي طياره	وزير للمعارف
مرشد خاطر	وزير للصحة والاسعاف العام
ظافر الرفاعي	وزير للخارجية
سعيد الزعيم	وزير للمالية
منير دياب	وزير للاقتصاد الوطني
عبد الرحمن الهنيدي	وزير للزراعة
منير غنام	وزير العدل
توفيق هارون	وزير للاشغال العامة والمواصلات

فوزي سلو

في ١١ /٧/ ١٩٥٣ انتخب أديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية .

١٩ تموز – ١٩٥٣ :

أديب الشيشكلي	رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء
نوري الايبش	وزير للداخلية

عبد الرحمن هنيدي	وزير للزراعة
الدكتور نظمي القباني	وزير للصحة
أسعد محاسن	وزير للعدل
خليل مردم	وزير للخارجية
فتح الله آسيون	وزير للاشغال العامة
اللواء رفعت خانكان	وزير للدفاع الوطني
جورج شاهين	وزير للمالية
عون الله الجابري	وزير للاقتصاد
أنور ابراهيم باشا	وزير للمعارف

أديب الشيشكلي

١ آذار – ١٩٥٤ :

صبري العسلي	رئيس مجلس الوزراء
معروف الدواليبي	وزير للدفاع الوطني
فيضي الاتاسي	وزير للخارجية
منير العجلاني	وزير للمعارف
حسن الاطرش	وزير للزراعة
عبد الرحمن العظم	وزير للمالية
علي بوظو	وزير للداخلية
عفيف الصلح	وزير للدولة
أحمد سليمان الاحمد	وزير للصحة والاسعاف
عزت الصقال	وزير للعدلية
فاخر الكيالي	وزير للاقتصاد الوطني
رشاد جبري	وزير للاشغال العامة والمواصلات .

هاشم الاتاسي

١٩ حزيران – ١٩٥٤ :

سعيد الغزي	رئيس مجلس الوزراء وزير للدفاع الوطني
عزة صقال	وزير للخارجية والمالية
اسعد الكوراني	وزير للعدل والاقتصاد الوطني
نهاد القاسم	وزير للمعارف والزراعة
اسماعيل قولي	وزير للداخلية
نبيه الغزي	وزير للاشغال العامة والمواصلات والصحة والاسعاف العام

هاشم الاتاسي

٢٩ تشرين الاول – ١٩٥٤ :

فارس الخوري	رئيس لمجلس الوزراء
فيضي الاتاسي	وزير للخارجية
منير العجلاني	وزير للمعارف
مجد الدين الجابري	وزير للاشغال العامة والمواصلات
احمد قنبر	وزير للداخلية
رشاد برمدا	وزير للدفاع الوطني
علي بوظو	وزير للعدل
محمد سليمان الاحمد	وزير للصحة والاسعاف العام
فاخر الكيالي	وزير للاقتصاد الوطني
رزق الله انطاكي	وزير للمالية
عبد الصمد الفتيح	وزير للزراعة

هاشم الاتاسي

١٣ شباط – ١٩٥٥ :

صبري العسلي	رئيس مجلس الوزراء وزير للداخلية
خالد العظم	وزير للخارجية ووزير للدفاع الوطني بالوكالة
عبد الباقي نظام الدين	وزير للاشغال العامة والمواصلات
رئيف الملقي	وزير للمعارف
حامد الخوجه	وزير للزراعة
فاخر الكيالي	وزير للاقتصاد الوطني
ليون زمريا	وزير للمالية
مأمون الكزبري	وزير للعدل
الدكتور وهيب الغانم	وزير دولة ووزير الصحة والاسعاف العام بالوكالة

هاشم الاتاسي

١٣ ايلول – ١٩٥٥ :

سعيد الغزي	رئيس مجلس الوزراء ووزير للخارجية
منير العجلاني	وزير للعدلية
حسن الاطرش	وزير دولة
عبد الباقي نظام الدين	وزير للاشغال العامة والمواصلات
رشاد برمدا	وزير للدفاع الوطني
علي بوظو	وزير للاقتصاد الوطني
عبد الوهاب حومد	وزير للزراعة
محمد سليمان الاحمد	وزير دولة
رزق الله انطاكي	وزير للمالية
مأمون الكزبري	وزير للمعارف

أسعد هارون	وزير دولة
عبد الحسيب رسلان	وزير للداخلية
بدري عبود	وزير للصحة والاسعاف العام

شكري القوتلي

١٤ حزيران – ١٩٥٦ :

صبري العسلي	رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
محمد العايش	وزير دولة
مجد الدين الجابري	وزير للاشغال العامة والمواصلات
عبد الباقي نظام الدين	وزير للصحة والاسعاف العام
أحمد قنبر	وزير للداخلية
عبد الوهاب حومد	وزير للمعارف
رشاد جبري	وزير للزراعة
مصطفى الزرقا	وزير للعدل
صلاح الدين البيطار	وزير للخارجية
خليل كلاس	وزير للاقتصاد الوطني
عبد الحسيب رسلان	وزير للدفاع الوطني

شكري القوتلي

٣١ كانون الاول – ١٩٥٦ :

صبري العسلي	رئيس مجلس الوزراء وزير للداخلية بالوكالة
خالد العظم	وزير دولة ووزير للدفاع الوطني بالوكالة
هاني السباعي	وزير للمعارف

حامد الخوجا	وزير للزراعة
فاخر الكيالي	وزير للاشغال العامة والمواصلات
مأمون الكزبري	وزير للعدل ولوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة
أسعد هارون	وزير للصحة والاسعاف العام
صلاح الدين البيطار	وزير للخارجية
خليل الكلاس	وزير للاقتصاد الوطني
أسعد محاسن	وزير للمالية
صالح عقيل	وزير دولة

شكري القوتلي

Hamad Khalifa

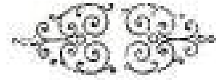
الجمهورية العربية المتحدة

٦ آذار / ١٩٥٨ :

جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية
عبد اللطيف البغدادي (مصر)	نائب لرئيس الجمهورية
المشير عبد الحكيم عامر (مصر)	» » »
أكرم الحوراني (سوريه)	» » »
صبري العسلي (سورية)	» » »
زكريا محي الدين (مصر)	وزير للداخلية
عبد الحميد السراج (سوريه)	وزير للداخلية
حسين الشافعي (مصر)	وزير للتخطيط والشؤون الاجتماعية
حسن جبارة (سورية)	وزير للتخطيط
مصطفى حمدون (سورية)	وزير للشؤون الاجتماعية

كمال الدين حسين (مصر)	وزير للتربية والتعليم
الدكتور نور الدين طراف (مصر)	وزير الصحة
الدكتور شوكت القنواتي (سوريه)	وزير الصحة
أحمد حسنو (مصر)	وزير العدل
الدكتور عبدالوهاب حومد (سوريه)	وزير العدل
فتحي رضوان (مصر)	وزير للارشاد القومي
الدكتور محمود فوزي (مصر)	وزير للخارجية
علي صبري (مصر)	وزير دولة لشؤون الرئاسة
صلاح الدين البيطار (سوريه)	وزير دولة
احمد حسن الباقوري (مصر)	وزير للاوقاف
احمد عبده الشرباصي (مصر)	وزير للاشغال العامة
الدكتور نورالدين كحالة (سوريه)	وزير للاشغال العامة
الدكتور محمد ابو نصير (مصر)	وزير للشؤون البلدية والقروية
احمد عبد الكريم (سوريه)	وزير للشؤون البلدية والقروية
الدكتور عبدالمنعم القيسوني (مصر)	وزير للاقتصاد والتجارة
خليل الكلاس (سوريه)	وزير للاقتصاد والتجارة
الدكتور كمال رمزي استينو (مصر)	وزير للتموين
سيد مرعي (مصر)	وزير للزراعة
احمد الحاج يونس (سوريه)	وزير للزراعة

حسن عباس زكي (مصر)	وزير الخزانة
فاخر الكيالي (سوريه)	وزير الخزانة
الدكتور عزيز صدقي (مصر)	وزير الصناعة
الدكتور مصطفى خليل (مصر)	وزير المواصلات
أمين النفوري (سوريه)	وزير المواصلات
فتحي رزق (مصر)	نائب وزير الحربية



Hamad Khalifa

الملحق (ب)

الاحزاب السياسية السورية

لمّا كانت الاحزاب السياسية السورية قصيرة العمر فسيدون فيما يلي الاحزاب التي كان لها عمر مديد نوعاً ، كما أن التعارضات الواضحة في أسماء قادتها – أي ورود الاسم في اكثر من حزب – يعود إلى سرعة تغيير الولاءات .

* * *

الكتلة الوطنية والحزب الوطني :

شكري القوتلي	عبد الرحمن الكيالي	فارس الخوري
جميل مردم	احسان الجابري	لطفي الحفار
سعد الله الجابري	صبري العسلي	ميخائيل اليان
هاشم الاتاسي		

حزب الشعب :

رشدي الكيخيا — فيضي الاتاسي — ناظم القدسي
عدنان الاتاسي — معروف الدواليبي — زكي الخطيب
سامي كبارة — منير العجلاني

حزب الاحرار : (في حزيران ، ١٩٤٧ ، اتحد مع شعبيي دمشق)

منير العجلاني — مصطفى برمدا — حسن الحكيم
علي بوظو — مصطفى الكيخيا — ناظم القدسي
زكي الخطيب

الاخوان المسلمون :

معروف الدواليبي — محمد المبارك — مصطفى السباعي

الحزب السوري القومي الاجتماعي :

أنطون سعادة

الحزب الشيوعي :

خالد بكداش

حزب البعث العربي :

ميشيل عفلق — صلاح الدين البيطار

الكتلة الجمهورية :

خليل مردم — عبد الباقي نظام الدين

الحزب التعاوني الاشتراكي :

فيصل العسلي

الحزب الاشتراكي العربي : (انضم إلى البعث في عام ١٩٥٤)

أكرم الحوراني

الجبهة الوطنية : (قامت في ربيع ١٩٥٠ ، وشكلها الوطنيون الذين عارضوا دستور ذلك العام)

صبري العسلي

حزب الاحرار : في دمشق .. وقد انضم في عام ١٩٤٧ إلى احرار حلب ليشكل الحزبان معاً الحزب الوطني

زكي الخطيب

حركة التحرير العربي :

أديب الشيشكلي　　　الدكتور مأمون الكزبري

حزب البعث العربي الاشتراكي :

أكرم الحوراني　　　ميشيل عفلق　　　صلاح الدين البيطار

Hamad Khalifa

الملحق (ج)

توزيع ملكية الاراضي في سورية

(حسب المحافظات *)

المحافظات	النسبة المئوية للملكيات الصغيرة (تحت ١٠ هكتاراً ×)	النسبة المئوية للملكيات المتوسطة (من ١٠ — ١٠٠ هكتار)	النسبة المئوية للملكيات الكبيرة واملاك الدولة (فوق ١٠٠ هكتار)
حوران	٤٦	٤٥	٩
جبل الدروز	٣٣	٥٣	١٤
اللاذقية	٢٨	٣٨	٣٤
دمشق	٢١	٣٤	٤٥
الفرات	١٥	٣٢	٥٣
حلب	١٣	٣٠	٥٧
حمص	٤	١٢	٨٤
حماه	١	٢٤	٧٥
الجزيرة	—	٥٢	٤٨

* صحيفة الاشتراكية ، ٩ تشرين الثاني ١٩٥١. لقد كشف هذا المصدر نفسه ان ١٥٪ من جميع الملكيات في سورية كانت صغيرة و ٣٣٪ متوسطة و٢٩٪ كبيرة وان ٢٣٪ هي املاك الدولة .

وحسب احصائيات مكتب الحبوب في الجمهورية السورية في تموز ١٩٥٣ بلغ مجموع الاراضي الزراعية في سوريه ١٨٫٢٦٨٫٨٢٨ ، هكتاراً امتلك منها ٧٩٦٢ شخصا ما مجموعه ١٣٫٢٦٨٫٨٢٨ هكتاراً او ٧١٫٧٪ من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة .

× الهكتار يساوي ٢٫٤٧ فدان .

المراجع

١ ـ الكتب الصادرة باللغتين الانجليزية والفرنسية :

KING ABDULLAH. Memoris of King Abdullah of Transjordan. Translated by GEORGE KHURI. New York: Philosophical Library, 1950.

My Memoirs Completed. Translated by HAROLD GLIDDEN. Washington: American Council of Learned Societies, 1954.

ABOUCHDID EUGENIE ELIE, Thirty Years of Lebanon and Syria (1917 - 1947). Beirut: Sader Rihani Co., 1948.

ANTONIUS, GEORGE. The Arab Awakening. London: Hamish Hamilton, 1938.

BLISS, FREDERICK JONES. The Religions of Modern Syria and Palestine. Edinburgh: T. & T. Clark, 1912.

CAMPBELL, JOHN C. Defense of the Middle East: Problems of American Policy. New York: Frederick A. Praeger, 1960.

DAHBAR, AMIN. Organization des pouvoirs publics en Syrie. Beyrouth: Impremeries et Photogravure Nassar, 1946.

FRAYHA, ANIS. Modern Lebanese Proverbs. Beirut : American University of Beirut, 1953.

FRYE, RICHARD (ed.) The Near East and the Great Powers. Cambridge : Harvard University Press, 1951.

GIBB, H.A.R., and KRAMERS, J.H. (eds). Shorter Encyclopedia

of Islam. Leiden : E.J. Brill, 1953.

—. And BOWEN, HEROLD. Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Muslim Culture in the Near East. («Islamic Society and the West,» Vol. I, Parts I, and 2.) London : Oxford University Press, 1950 and 1957.

HADDAD GEORGE. Fifty Years of Modern Syria and Lebanon. Beirut : Dar-al-Hayat, 1950.

HAFEZ, MUHAMMAD AMIN. La Structure et la politique economiques en Syrie et au Liban. Beyrouth: Imp. Khalife, 1953.

HEIDBORN, A. Manuel de droit publique et administrative de l'Empire Ottoman. 2 vols. in 4 parts. Vienna, 1908-12.

HITTI, P.I. History of Syria including Lebanon and Palestine. London : Macmillan Co., 1951.

HOURANI, A.H. Minorities in the Arab Words. London: Oxford University Press, 1947.

—. Syria and Lebanon: A Political Essay. London: Oxford University Press, 1954.

HUGHES, THOMAS PATRICK. A Dictionary of Islam. London: W.H. Allen & Co., 1885.

Human Relations Area Files, Inc. The Republic of Syria. New Haven : Human Relations Area Files Press, 1956.

HUREWITZ, J.C. Diplomacy in the Middle East. 2 vols. New York: D. Van Nostrand Co., 1956.

KIRK, GEORGE. The Middle East in the War. («Survey of International Affairs, 1939-46.») London : Royal Institute of International Affairs, 1952.

—. The Middle East, 1945-50. («Survey of International Affairs.») London : Royal Institute of International Affairs, 1954.

KURD ALI, MUHAMMAD. A Selection. Translated by KHALIL TOTAH. Washington, D.C. : American Council of Learned Societies, 1954.

LACQUER, WALTER Z. Communism and Nationalism in the Middle East. New York: Frederick A. Praeger, 1956.

LONGRIGG, STEPHEN H. Syria and Lebanon under French Mandate. London : Oxford University Press, 1958.

McFADDEN, TOM J. Daily Journalism in the Arab States. Columbus: Ohio State University Press, 1953.

O'BALLANCE, EDGAR. The Arab-Israeli War, 1948. London : Faber & Faber, Ltd., 1958.

O'ZOUX, RAYMOND. Les Etats du Levant sous mandat français. Paris: Librairie Larouse, 1931.

TARAZI, SALAH EL-DINE. Les services publics Libano- Syriens. Beyrouth, 1946.

TOYNBEE, ARNOLD. Survey of International Affairs, 1925, Vol. I. London : Oxford University Press, 1927.

WARRINER, DOREN. Land Reform and Development in the Middle East. London : Royal Institute of International Affairs, 1957.

WEULERSSE. JACQUES. Paysans de Syrie et du Proche-Orient. Paris; Gallimard, 1946.

ZIADEH, NICOLA A. Syria and Lebanon. New York: Frederick A. Praeger, 1957.

٢ — الكتب العربية :

— محمد فرزت ، الحياة الحزبية في سورية ، (دمشق ، دار الرواد ، ١٩٥٠)

— محمد الفيل ، سورية الجديدة في الانقلاب الاول والثاني ، دمشق ، مطبعة ابن زيدون ، ١٩٤٩ .

— حنا خباز ، فارس الخوري ، دمشق ، مطبعة الريحاني ، ١٩٥٢ .

— فضل الله ابو منصور ، أعاصير دمشق ، صدر في دمشق .

— جورج فارس ، من هو في سورية ، دمشق ، ١٩٥١ .

٣ — الوثائق العامة :

Great Britain, Naval Intelligence Division. Geographical Handbook Series : Syria. BR 513. London, April, 1943.

Great Britain, Foreign Office. British State Papers, 1938-39. Cmd. 5957. London : H.M. Stationary Office, 1939.

Iraq, Ministry of Justice. Translations of the Ottoman Constitutional Law and Various Other Laws. Baghdad, 1921.

Republic of Syria, Administration of the Ghab Project. The Ghab Project («Mashru' al-Ghab»). Damascus, October, 1953.

—. Directorate-General of Information. Syria. Damascus, October, 1953.

Directorate - General of Information. Bulletin of Syrian Information. Damascus, August, 1953.

—. Ministry of National Economy, Department of Statistics. Statistical Abstract of Syria, 1956. Damascus, 1957.

—. Official Gazette («al-Jarida al-Rasmiyya»). Damascus, 1947-54.

—. Recueil des actes administratifs du Haut-Commissariat, Vol. XI. Damascus, 1930.

State of Damascus, Journal Official («al-Balaghat al-Miliyyas»). Damascus, 1928.

United Arab Republic, Syrian Region, Ministry of Planing, Directorate of Statistics. Statistical Abstract, 1960. Damascus, 1961.
United Nations Security Council, Official Records, Ist Year, Ist Series. New York, 1946.

United States Embassy (Damascus, Syria). Daily Review of the Syrian Press. Damascus, 1945-54.

٤ ــ المقالات :

ALEXANDER, MARK (Pseudonym of LACQUER, WALTER Z.). «Communist Strategy in the Middle East,» Twentieth Century, CL (November, 1951), 43-49.

BRUHNS, FRED C. «A Study of Arab Refugee Attitudes,» Middle East Journal, IX (Spring, 1955), 130-38.

CARLETON, ALFORD. «The Syrian Coups d'Etat of 1949,» Middle East Journal, IV (Winter, 1950), I-II.

HOLLOWAY, O. «University Students of the Middle East,» Royal Central Asian Journal, XXXVIII (January, 1951), 10-26.

JARGY, SIMON. «Le Déclin d'un parti,» Orient, No. II (1959), pp. 28-29.

KARANJIA, R.K. «Meet Abd al-Nasir,» Blitz News (March 23, 1957), pp. 10-11.

KHADDURI, MAJID. « Constitutional Development in Syria, » Middle East Journal, V. (Spring, 1951), 137-60.

KIRK, GEORE. «More Lessons of Palestine,» The Nineteenth Century and After, Vol. CXLIV (December, 1948).

LONGRIGG, STEPHEN. « The Syrian Future, » Spectator, CLXXVI (March, 1946), 289-98.

MUSTAFA, HASSAN. «Arab MILITARY Co-operation, Middle East Forum XXXVII September, 1961, 21-23.

RAY, ALAN. «Palace Politics in the Damascus Oasis,» Commentary, XV (February, 1953), 154-61.

٥ ـــ التقارير :

Bureau des Documentations Syriennes et Arabes. Bulletin 557. 1953.

Cahiers de l'Orient Contemporaine, Fascicule XVI (1948), p. 245.

Syrian Review of Arab World Affairs (Boston), No. II (October, 1952).

٦ ـــ الصحف :

الاهرام «القاهرة» ١٩٤٩ — ١٩٥٦

الاخبار «القاهرة» ١٩٥٧

آخر ساعه «القاهرة» ١٩٥٤

العلم «دمشق» ١٩٤٨

ألف باء «دمشق» ١٩٤٧ — ١٩٥٧

الايام «دمشق» ١٩٤٧ — ١٩٥٤

البعث «دمشق» ١٩٤٩ — ١٩٥٧

بردى «دمشق» ١٩٤٦ — ١٩٥٠

البلاد «دمشق» ١٩٤٦ — ١٩٥١

البناء «دمشق» ١٩٥٣ — ١٩٥٥

Christian Science Monitor (Boston), 1957

الدنيا «دمشق» ١٩٥٦

الفيحاء «دمشق» ١٩٥١

الحضارة «دمشق» ١٩٥٤ — ١٩٥٧
الحياة (بيروت) ١٩٥٤
الحوادث (دمشق) ١٩٥٤
الانقلاب (دمشق) ١٩٤٩
الانشاء (دمشق) ١٩٤٧
الاشتراكية (دمشق) ١٩٥٢
الاتحاد (دمشق) ١٩٥٧
الجريدة (بيروت) ١٩٥٣ — ١٩٥٧
الجيل الجديد (دمشق) ١٩٥١
النهار (بيروت) ١٩٥٣
لوجور (باريس) ١٩٥٣ Le Jour
الجمهورية (القاهرة) ١٩٥٥
المنار (دمشق) ١٩٤٧ — ١٩٥١
المنصور (دمشق) ١٩٤٦
لوموند (باريس) ١٩٤٨ Le Monde
المختار (دمشق) ١٩٥٥
النصر (دمشق) ١٩٤٨ - ١٩٥٥
نيويورك تايمز ١٩٤٥ — ١٩٥٨ New York Times
النور (دمشق) ١٩٥٧
الأوريون (بيروت) ١٩٥٠ — ١٩٥٦ L'Orient
القبس (دمشق) ١٩٤٧ — ١٩٥٨
الرأي العام (دمشق) ١٩٥٥
صدى لبنان (بيروت) ١٩٥٣
الشعب (دمشق) ١٩٥٦
الشام (دمشق) ١٩٥٧

السوري الجديد (دمشق) ١٩٥٣
التحرير (دمشق) ١٩٥٧
الطليعة (دمشق) ١٩٥٤
التربية (حلب) ١٩٥٣
التايمز (لندن) ١٩٤٥ — ١٩٥٨ Times
الوعي (دمشق) ١٩٥٦
اليوم (دمشق) ١٩٥٣

٧ — المسلسلات :

Arab News Agency. Daily News Bulletin Cairo, 1949-54.
—. Middle East Mirror. Cairo, 1949-53.
Keesing's Commentaries. London, 1949-54.

٨ — الكراسات :

دستور حزب البعث العربي «دمشق» ١٩٤٧
حركة التحرير العربي «دمشق» ١٩٥٣
حزب البعث الاشتراكي «دمشق»
حزب الشعب ، غير مطبوع
الحزب الوطني «المنهج» حلب
مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي .

٩ — مصادر غير مطبوعة :

راديو حلب ، ١٩٥٤
راديو بغداد ، ١٩٥٣ — ١٩٥٨
راديو القاهرة ، ١٩٥٣ — ١٩٥٨
راديو دمشق ، ١٩٥٣ — ١٩٥٨

Hamad Khalifa

Hamad Khalifa

هذا الكتاب

هذا الكتاب رحلة في قفار التاريخ المعاصر للشرق الأدنى وهو منطقة دراسة لما تكتشف تماما حتى الآن ولما يدون تاريخها بعد ، وستكون هذه المغامرة موجزاً ، يجمع بين الرواية والتحليل ، لتاريخ بلد خلال السنوات المضطربة التي تلت استقلالها وذلك لأن تاريخاً دقيقاً لسورية بعد الحرب لم يكتب .

ومع أن الحقبة موضوع البحث قد دخلت في التاريخ الا انها تتلاءم وتجارب سورية الجديدة . فقليل من المشاكل الأساسية قد تغير ، وما بقي منها لا يزال مشكلة حتى الآن .

الثمن : ١٠ ل . ل.

جوردون هـ. توري

السياسة السورية والعسكريون